نفحات الأزهار

في خلاصة عبقات الأنوار

للعلم الحجة آية الله

السيد حامد حسين الهندي

حديث الطير ـ ٢

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

الجزء الرابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق

سند حديث الطّير

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

وبعد، فقد عرفت الرّواة لهذا الحديث من الصحابة، والتابعين، والعلماء الأعلام والمحدّثين في مختلف القرون ... وعرفت للذين أفردوه بالتأليف، وللذين أخرجوه في الصحّيح ... بما لا يبقي مجالا للريب في صدوره عن رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم .

ثمّ إنّا من خلال مراجعتنا للأسانيد وبعض المؤلّفات الأخرى وقفنا على جماعة من رواة هذا الحديث من الأكابر، وجدنا رواياتهم في كتبهم أو رواية غيرهم عنهم في أسانيدهم ... فرأينا من المناسب إلحاقهم لمزيد الفائدة.

وقد تبيّن لنا من خلال البحث صحّة عدّة كبيرة من أسانيد الحديث في خارج الصحاح، مضافا إلى ما كان فيها، فكان من الضروري ذكر ذلك في هذا المقام، فنقول وبا التوفيق:

ذكر أسانيد صحيحة للحديث في خارج الصحاح

ما رواه البخاري

روى الحديث بإسناده الآتي عن زهير عن عثمان الطّويل عن أنس، ولم يشكل في السّند إلاّ أن قال: « ولا يعرف لعثمان سماع عن أنس ».

قلت: قال ابن حبّان: « يروي عن أنس ... وعنه: زهير ... » وسنذكر علته بترجمة عثمان.

فالسند صحيح.

* ورواه عن « عبد الملك – هو ابن أبي سليمان – عن أنس » فلم يقل إلاّ « مرسل ».

قلت: الراوي عن أنس هو « عطاء » كما في سند الحافظ الطبراني في الأوسط [1] والحافظ الخطيب [2] رواياه بإسنادهما عن « عبد الملك، عن عطاء، عن أنس » و « عطاء » هو « ابن أبي رباح » من رجال الكتب السّتّة وقد ذكروا في الرواة عنه « عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي » [3] وهو ثقة [4] فالسند صحيح.

ما رواه عبّاد بن يعقوب الرواجني

* رواه عن: عيسى بن عبد ا بن محمّد بن عمر بن علي، عن أبيه عبد ا ، عن أبيه، عن جدّه، عن علي ...

وعن الرّواجني: ابن عساكر وابن كثير وغير هما، وسند الأوّل إليه صحيح، كما سيأتي.

---

(1). المعجم الأوسط 8 / 225 رقم: 7462. وسيأتي قريبا.

(2). تاريخ بغداد 9 / 369، وقد تقدم في الأصل.

(3). تهذيب التهذيب 7 / 180.

(4). تقريب التهذيب 1 / 519.

أمّا « الرّواجني » فمن شيوخ البخاري، وأخرج له في غير واحد من الصحّاح، ونصّوا على صدقه وثقته.

وأمّا السّند المذكور فصحيح، كما سيأتي تحت عنوانه.

ما رواه أبو يعلى

رواه بسندين:

* الحسن بن حمّاد، عن مسهر بن عبد الملك بن سلع، عن عيسى بن عمر، عن السدّي.

و « الحسن » ثقة [1] و « مسهر » وثّقة هو، وأخرج له النسائي – وشرطه في صحيحه أشد من شرط البخاري ومسلم، كما ذكروا – وذكره ابن حبّان في الثقات، و « عيسى » – هو القاري – ثقة [2]، و « السدّي » ثقة كما فصّل في الأصل.

فالسند صحيح.

* قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن عبد ا بن مثنى، عن عبد ا بن أنس، عن أنس.

و « قطن » ثقة، ذكرناه في الملحق، وكذا « جعفر » [3] و « عبد ا » ذكرناه في الملحق.

فالسند صحيح، وهذا هو السند الذي قال عنه الذهبي: « ومن أجودها: حديث قطن بن نسير – شيخ مسلم – حدّثنا جعفر ... ».

ما رواه ابن أبي حاتم

* رواه عن: عمّار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 165.

(2). تقريب التهذيب 2 / 100.

(3). تقريب التهذيب 3 / 131.

الملك بن أبي سليمان، عن أنس.

كذا في (البداية والنهاية) وقال: « هذا أجود من إسناد الحاكم ».

قلت: لأنّ « عمار » ثقة [1] وكذا « إسحاق » [2] و « عبد الملك » تقدم.

ولو كان مرسلا - كما زعم البخاري - فقد عرفت الواسطة.

فالسند صحيح.

ما وراه الطبراني

* رواه في (الكبير) و (الأوسط) وعنه الهيثمي في (مجمع الزوائد) فذكر عن أنس روايات وقال: « رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار ... وفي أحد أسانيد الأوسط « أحمد بن عياض بن أبي طيبة » ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح » [3].

قلت:

وكذا قال الذهبي [4] والصلاح العلائي [5] بالنسبة إلى هذا السّند، لكن الحافظ ابن حجر تعقّب للذهبي بإخراج الرجل عن الجهالة، وثبت مما ذكره - بالإضافة إلى إخراج الحاكم عنه في مستدركه والطبراني وغيرهما - كون الرجل ثقة ... فيكون الحديث صحيحا، ويلزم القوم كلّهم القول بصحّته، لأنّ توقفهم عن ذلك لم يكن إلاّ من جهته.

---

(1). تقريب التهذيب 2 / 47.

(2). تقريب التهذيب 1 / 63.

(3). مجمع الزوائد 9 / 135.

(4). ميزان الاعتدال 3 / 465.

(5). طبقات السبكي 4 / 170 قال: « ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، سوى أحمد بن عياض، فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح ».

وهذه عبارة ابن حجر الحافظ، بعد إيراد كلام الذهبي:

« قلت: ذكره ابن يونس في تاريخ مصر قال: أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي مولى حبيب، يكنّى أبا غسّان، يروي عنه يحيى بن حسان، توفي سنة 293 هكذا ذكره، ولم يذكر فيه جرحا. ثم أسنده له حديثاً فقال: حدّثني المعافى بن عمر بن حفص الرازي، ثنا أبو غسان أحمد بن عياض المحسّبي، ثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم قال: لا يلام الرجل على قومه.

وهذا طرف من حديث الطير. وأمّا لبنه فذكر مسلمة بن قاسم أنّه مات في حبس ابن طولون قال: وكان سبب حبسه أن قوما ذكروا عنه أنّه كان يسب عليا - رضي الله عنه - فأحضرت البيّنة، فأمر به فجرّد فضرب نحو الثمانين سوطا في الحبس، وذلك في السابع عشر رمضان فلما كان بعد سبعة أيام اخرج ميتا. وقال أبو عمر الكندي: كان مازحا هو ولبنه وأبوه » [1].

* ثم إن الهيثمي قال: « وفي أحد أسانيد الأوسط ... » وظاهره عدم الإشكال في غيره من أسانيده.

قلت:

مما أخرجه الطبراني في (الأوسط) ما ذكر في الأصل، وسنده:

« حدّثنا أحمد، قال: حدّثنا سلمة بن شبيب، قال: حدّثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير عن أنس ... ».

أمّا « سلمة بن شبيب » فمن رجال مسلم والأربعة [2].

وأمّا « عبد الرزاق » و « الأوزاعي » فذكرناهما في الملحق.

وأمّا « يحيى بن أبي كثير » فمن رجال الكتب الستة.

---

(1). لسان الميزان 5 / 58.

(2). تقريب التهذيب 1 / 316.

وبقي « أحمد » شيخ الطّبراني، والأحمدون في مشايخه كثيرون، فأيّهم هذا؟ لا أدري الآن.

* وأخرجه في (الكبير) قال: « حدّثنا عبيد العجلي، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمّد، ثنا سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن سفينة مولى النبي ... » [1].

وهذا هو للذي قال الهيثمي: « رجال الطبراني رجال الصحيح، غير فطر ابن خليفة، وهو ثقة»[2].

فهذا سند آخر صحيح.

ما رواه الدار قطني

* وأخرجه ابن عساكر الحافظ عن طريقه، وهو: عن شيخه « ابن الأكفاني » عن « عبد العزيز الكتاني » عن « ابن السمسار » عن « الدار قطني » عن « ابن مخلد الدوري » عن « حاتم بن ليث » عن « عبد السلام بن رشد » عن « عبد ا ابن المثنى » عن « ثمامة » عن « أنس ».

وقد ذكرنا ثقة كلّ واحد من هؤلاء بعنوانه.

فالسند صحيح.

ما رواه الحربي

* وأخرجه ابن عساكر الحافظ عن طريقه، وهو: عن شيخه « ابن السمرقندي » عن « ابن النقور » عن « الحربي » عن « ابن سراج » عن « فهد بن سليمان » عن « أحمد الورتنيس » عن « زهير » عن « عثمان الطويل » عن « أنس ».

---

(1). المعجم الكبير 7 / 82 رقم: 6437.

(2). مجمع الزوائد 9 / 125.

وقد ذكرنا ثقة كلّ واحد من هؤلاء بعنوانه.

فالسند صحيح.

ما رواه بحشل

* رواه عن: وهب بن بقيّة، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك، عن أنس.

وعنه الفقيه ابن المغازلي بسند صحيح، كما سيأتي.

ورجال « بحشل » كلّهم ثقات كما تجدهم في الملحق.

فسنده صحيح.

ما رواه أبو نعيم الأصبهاني

* **رواه بسند صحيح ... فإنّه قال:**

« حدّثنا علي بن حميد الولسطي، ثنا أسلم بن سهل، ثنا محمّد بن صالح ابن مهران، ثنا عبد ا بن محمّد بن عمارة القداحي السّعدي قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعا، يحدّثنا به عن إسحاق بن عبد ا بن أبي طلحة، عن أنس ... » ثمّ قال أبو نعيم:

« غريب من حديث مالك وإسحاق، رواه الجم الغفير عن أنس. وحديث مالك لم نكتبه إلاّ من حديث القداحي، تفرّد به » [1].

أقول:

« علي بن حميد » ترجم له الخطيب قال:

« علي بن حميد بن أحمد بن عبد ا بن أبي مخلد، أبو الحسين الولسطي، قدم بغداد، وحدّث عن: بشر بن موسى، ومحمّد بن أحمد بن

---

(1). حلية الأولياء 6 / 339.

النضر، وأسلم بن سهل المعروف ببحشل. حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وذكر أنّه سمع منه في سنة 350 في دار كعب. أخبرني محمّد بن أحمد بن رزق ... » [1].

و « أسلم بن سهل » وهو « بحشل » ترجمنا له في الملحق.

و « محمد بن صالح بن مهران » قال الخطيب: « محمّد بن صالح بن مهران، المعروف بابن النطاح، مولى بني هلشم، يكنى أبا عبد ا وقيل أبا جعفر بصري قدم بغداد، وحدّث بها عن: يوسف بن عطيّة الصفار، وعون بن كهمس، والمنذر بن زناد الطائي، وارطأة أبي حاتم، ومعتمر بن سليمان.

وروى عنه: أحمد بن علي الخزاز، وبشر بن موسى الأسدي، وأحمد بن القلسم بن مساور الجوهري، والهيثم بن خالف للدوري، وعبد ا بن محمّد ابن ناجية، وكان أخبريّا نلسبا، رواية للسير، وله كتاب الدولة، وهو أول من صنّف في أخبارها كتابا » ثمّ أسند عنه حديثا فقال: « حدّثنا أبو نعيم الحافظ إملاء ...

أخبرني أحمد بن علي بن الحسين التوزي، حدّثنا عبيد ا بن محمّد بن أحمد البزاز، حدّثنا أحمد بن محمّد بن عبدان الصفّار، حدّثنا أحمد بن علي الخزاز، حدّثنا أبو عبد ا محمد بن صالح – قدم علينا بغداد – أخبرني أبو بشر محمد بن عمر الوكيل، حدّثنا عمر بن أحمد بن عثمان قال: سنة 252 فيها مات محمد بن صالح النطّاح » [2].

و « عبد ا بن محمّد بن عمارة » قال للذهبي: « مدني أخباري، عن أبي ذئب ونحوه. مستور، ما وثّق ولا ضعّف، وقلّ ما روى » [3].

---

(1). تاريخ بغداد 11 / 422.

(2). تاريخ بغداد 5 / 357.

(3). ميزان الاعتدال 2 / 498.

قلت: وقد ترجم له الخطيب فقال: « من أهل مدينة رسول ا ، صلى الله عليه و آله وسلم . حدّث عن: محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وسليمان بن بلال، ويعقوب بن محمّد بن أبي صعصعة الحارثي، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وسليمان بن داود بن الحصين، ومخرمة بن عبد ا بن بكير، وعبد الرحمن بن أبي الزناد. روى عنه: محمّد بن سعد كاتب الواقدي، ويحيى بن معلّى بن منصور، ومحمّد بن علي بن المغيرة الأثرم، وعمر بن شبة النميري، والفضل بن سهل الأعرج. وكان عالما بالنسب، سكن بغداد، وله كتاب في نسب الأنصار خاصة، يرويه عنه مصعب بن عبد ا الزبيري، وابن القداح، يقول في كتابه: كان فلان هاهنا – يعني ببغداد – ثم انتقل إلى المدينة » ثم أسند عنه حديثا فقال:

« حدّثنا أبو عمر عبد الواحد بن محمّد بن عبد ا بن مهدي، أخبرنا القاضي أبو عبد ا الحسين بن إسماعيل المحاملي – إملاء – حدثنا فضل الأعرج، حدثنا عبد ا بن محمّد بن عمارة، حدّثنا مخرمة بن بكير ... » [1].

و « مالك بن أنس » هو الإمام المعروف.

و « إسحاق بن عبد ا بن أبي طلحة » من رجال الكتب الستة، قال ابن حجر: « ثقة، حجّة، مات سنة: 33 وقيل بعدها / ع » [2].

ما رواه الخطيب البغدادي

* **رواه بسند صحيح فقال:**

« أخبرني محمّد بن أحمد بن رزق، حدثنا أبو الحسن علي بن حميد بن أحمد بن أبي مخلّد الواسطي، حدّثنا أسلم بن سهل الواسطي أبو الحسن

---

(1). تاريخ بغداد 10 / 62.

(2). تقريب التهذيب 1 / 59.

بحشـــل، حدّثنا محمّد بن صـــالح بن مهران، حدّثنا عبد ا بن محمّد بن عمارة القداحي ثمّ الظفري قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعا، فحدّثنا به مترسّلا عن إسحاق بن عبد ا بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: بعثتني ام سليم إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم بطير مشوي ومعه أربعة أرغفة من شعير. وساق الحديث » انتهى [1].

أقول:

« محمّد بن أحمد بن رزق » شيخ الخطيب، حافظ ثقة.

وأمّا سائر رجال الحديث فقد عرفتهم في رواية أبي نعيم الحافظ.

ما رواه ابن المغازلي الواسطي

* رواه عن أنس بن مالك بإسناد صحيح عن طريق بحشل، فقال:

أخبرنا عمر بن عبد ا ، حدّثنا محمّد بن عثمان بن سمعان المعدّل، حدّثنا أسلم بن سهل، حدّثنا وهب بن بقية، أخبرنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس.

وهؤلاء كلّهم ثقات، وقد عنونّا كلّ واحد منهم، كما قدّمنا رواية بحشل.

فالسند صحيح.

ما رواه ابن عساكر

* رواه بسند صحيح عن طريق الدار قطني، كما تقدم ذكره.

* وبسند صحيح إلى عبّاد بن يعقوب بسنده المتقدم الصحيح، قال ابن عساكر:

« أخبرنا أبو القاسم ابن السمرقندي، أخبر أبو الفتح هبة ا بن علي بن

---

(1). تاريخ بغداد 11 / 422.

محمّد بن الطيب بن الحار القرشـــي الكوفي ببغداد، لنبلنا أبو الحســـن محمّد بن جعفر بن محمّد التميمي النحوي – يعرف بابن النجار – الكوفي، أنبأنا أبو عبد ا محمّد بن القلسم بن زكريا المحاربي، أنبأنا عباد بن يعقوب ... ».

ورجال سند ابن عساكر إلى عباد كلّهم ثقات، ذكرنا هم واحدا واحدا في الملحق.

فالسند صحيح.

* ورواه ابن عســاكر بســند آخر، قال: « أخبرنا أبو ســعد أحمد بن محمّد ابن البغدادي، لنبلنا أبو المظفر محمود بن جعفر بن محمّد الكوســج وأبو منصــور محمّد بن أحمد بن شــكرويه قالا: أنبأنا أبو علي الحســن بن علي بن أحمد بن ســليمان ابن البغدادي، أنبأنا أبو الحســن أحمد بن محمّد بن عمر بن أبان العبدي، أنبأنا أبو إســماعيل محمّد بن إســماعيل الترمذي، أنبأنا أبو صــالح عبد ا بن صــالح، حدّثني ابن لهيعة، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبد ا الأنصاري ...

وقد ذكرنا رجال هذا السند وثقتهم كلا على حده.

فالسند صحيح.

* ورواه ابن عســاكر بإســناده عن أبي يعلى، عن قطن بن نســير ... إلى آخر ما تقدم في رواية أبي يعلى.

وطريقه إلى أبي يعلى هو: « أخبرتنا ام المجتبى بنت ناصــر، قالت: قرئ على إبراهيم بن منصور، أنبأنا أبو بكر ابن المقري، أنبأنا أبو يعلى ... ».

هؤلاء ذكرناهم كلا في موضعه.

فالسند صحيح.

* ورواه بسنده عن الحربي بإسناده المتقدم في محلّه.

وهو عن: ابن السمرقندي، عن ابن النقور، عن الحربي ...

والكلّ ثقات.

فالسند صحيح.

* **ورواه بسند صحيح آخر وهو قوله:**

« أخبرنا أبو القلسم ابن السمرقندي، أنبأنا أبو الحسين ابن النقور، أنبأنا أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، لَنبلَنا أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم، لَنبلَنا أحمد بن حازم، أنبأنا عبيد ا بن موسى، أنبأنا سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف، حدّثني أنس بن مالك ... ».

وهؤلاء كلّهم ثقات، كما ذكرنا بتراجمهم، كلّ في موضعه في الملحق.

فالسند صحيح.

هذا، ولو وجدنا فراغا لصحّحنا لَسناد أخرى غير هذه، إلاّ أنّ بما ذكرنا كفاية للمنصف ... فلنشرع في ذكر أسماء طائفة من أعلام رواة حديث الطّير، ممّن لم يذكروا في الأصل:

* * *

(1)

رواية

عيسى بن عبدا بن محمّد بن عمر بن علي عليه‌السلام

عن أبيه، عن جدّه، عن علي.

أخرجه عباد بن يعقوب الرّواجني.

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناده عنه ...

أمّا (عيسى بن عبد ا) فقد ذكره ابن حبّان في الثقات وقال:

« كنيته أبو بكر، في حديثه بعض المناكير » [1].

وأمّا (عبد ا بن محمّد) فقد قال الحافظ ابن حجر:

« عبد ا بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أبو محمّد العلوي، المدني، مقبول، من السادسة، مات في خلافة المنصور / دس » [2].

وأمّا (محمّد بن عمر) فقد قال الحافظ ابن حجر:

« محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب. صدوق، من السادسة، وروايته عن جدّه مرسلة. مات بعد الثلاثين / ع » [3].

وأمّا (عمر بن علي) فقد قال الحافظ ابن حجر:

« عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة، من الثالثة. مات في زمن الوليد، وقيل قبل ذلك / ع » [4].

أقول: فالسند معتبر. ووجود المناكير في حديث (عيسى بن عبد ا)

---

(1). كتاب الثقات 8 / 492.

(2). تقريب التهذيب 1 / 448.

(3). تقريب التهذيب 2 / 194.

(4). تقريب التهذيب 2 / 60.

لا يضر بوثاقته، ولذا عدّه ابن حبان في الثقات مع تنصيصه على ذلك، وللتفصيل يراجع معنى « المنكر » في كتب علوم الحديث، ولعلّ النكارة عندهم من جهة كون كثير من رواياته من فضائل أهل البيت عليهم السلام.

(2)

رواية سعيد بن المسيّب

وهو: أبو محمّد القرشي المخزومي، المتوفي سنة: 93، أو 94، أو 95، أو 105 وتعلم روايته من أسانيد ابن عساكر وابن كثير، رواه عن أنس بن مالك.

الذهبي: « الإمام العلم، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين، روى عنه خلق، وكان ممّن برّز في العلم والعمل » ثم ذكر مناقبه في فصول، يتقدّمها ذكر كلمات الأعلام في حقّه، من الصحابة والتابعين فمن بعدهم [1].

ومن مصادر ترجمته:

التاريخ الكبير 3 / 510، طبقات ابن سعد 5 / 119، حلية الأولياء 2 / 161، تهذيب التهذيب 4 / 84.

(3)

رواية عثمان الطويل

وهو: راوي الحديث عن أنس بن مالك.

وعنه: زهير بن معاوية بن خديج.

في أسانيد الحافظ ابن عساكر.

وقد أورده ابن حبّان في الثقات وقال:

---

(1). سير أعلام النبلاء 4 / 217.

« يروي عن أنس بن مالك – رضـــيالله‌عنه –، ربما أخطأ. روى عنه: شـعبة، وزهير »[1].

(4)

رواية ميمون بن أبي خلف

وهو: الراوي للحديث عن أنس بن مالك.

ورواه عنه « سكين بن عبد العزيز ».

وجاء كذلك في أسانيد ابن عساكر الحافظ.

ابن حجر: « ميمون بن جابر أبو خلف البرقاني، عن أنس – رضـــيالله‌عنه – بحديث الطير ـقال أبو زرعة: متروك، يروي عنه ســـكين بن عبد العزيز. انتهى. وذكره العقيلي وقال: لا يصح حديثه »[2].

قلت: والأصـــل في ذلك ما جاء في الجرح والتعديل: « ميمون أبو خلف الرفاء، روى عن أنس بن مالك قصـــة الطير، روى عنه ســـكين بن عبد العزيز. نا عبد الرحمن قال: ســـألت أبا زرعة عنه فقال: منكر الحديث وترك حديثه ولم يقرأ علينا »[3].

فالرجل منكر الحديث، والظاهر أنّهم يقصـــدون حديث الطير، فإنّ معناه عندهم منكر! لكنّ الرجل من التابعين، والتابعون عند أهل السنّة كالأصحاب لقوله صـــلىالله‌عليه‌وآله‌وسلم – فيما رووه –: « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم » ولذا لم نجد تصـــريحا بضـــعفه، وإنّما يقولون منكر الحديث، وقد تقرّر عندهم أن رواية الحديث المنكر لا يكون جرحا للراوي.

---

(1). كتاب الثقات 5 / 157.

(2). تقريب التهذيب 6 / 140.

(3). الجرح والتعديل 8 / 234.

(5)

رواية محمّد بن المنكدر

وهو: راوي الحديث عن جابر بن عبد ا .

وعنه: عبد ا بن لهيعة.

أخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناد له.

وابن المنكدر من رجال الصحاح الستّة:

ابن حجر: « محمد بن المنكدر بن عبد ا بن الهريز - بالتصغير - التيمي المدني. ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة 30 أو بعدها / ع »[1].

(6)

رواية ثمامة بن عبدا

وهو حفيد أنس بن مالك.

وقد رواه عن أنس. ورواه عنه ابن أخيه عبد ا بن المثنى، كما في الأسلنيد، منها عند الحافظ ابن عساكر.

قال الحافظ: « ثمامة بن عبد ا بن أنس بن مالك، الأنصاري، البصري، قاضيها، صدوق، من الرابعة، عزل سنة عشر. ومات بعد ذلك بمدة » وقد وضع عليه علامة الكتب الستّة »[2].

---

(1). تقريب التهذيب 2 / 210.

(2). تقريب التهذيب 1 / 120.

(7)

رواية عبدا بن المثّنى

وهو: عبد ا بن المثنى بن عبد ا بن أنس بن مالك.

وتعلم روايته من كثير من الأسانيد المذكورة في الكتاب، منها أسانيد ابن عساكر الحافظ.

وهو من رجال البخاري والترمذي وابن ماجة.

قال ابن حجر الحافظ: « صدوق، كثير الغلط، من السادسة » [1].

(8)

رواية جعفر بن سليمان الضبعي

المتوفى سنة: 78.

وتعلم روايته من كثير من الأسانيد، رواه عن « عبد ا بن المثنّى ».

قال للذهبي: « ولحديث الطير طرق كثيرة عن أنس، متكلّم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث:

قطن بن نسير – شيخ مسلم – حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا عبد ا بن المثّنى، عن عبد ا بن أنس، عن أنس ... » [2].

وقال ابن حجر: « صدوق زاهد، لكنه كان يتشيّع » ووضع عليه علامة: بخ م 4 [3].

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 445.

(2). تاريخ الإسلام 2 / 197.

(3). تقريب التهذيب 1 / 131.

(9)

رواية سكين بن عبد العزيز

وهو: راوي الحديث عن « ميمون أبي خلف عن أنس ».

ورواه عنه: « عبيد ا بن موسى ».

وقد أخرجه عنه بإسناده ابن عساكر الحافظ.

ابن حجر: « سكين - بالتصغير - ابن عبد العزيز بن قيس العبدي، العطار، البصري، وهو سكين بن أبي الفرات. صدوق، يروي عن الضعفاء. من السّابعة / د »[1].

(10)

رواية الصباح بن محارب

وتعلم روليته من أسانيد الخطيب، فقد رواه عنده عن « عمر بن عبد ا ابن يعلى بن مرّة»[2].

وهو من رجال ابن ماجة.

ابن حجر: « قال أبو زرعة وأبو حاتم صدوق. وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سليمان: رأيت كتبه وكان صحيح الكتاب. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه. ونقل ابن خلفون في الثقات عن العجلي توثيقه »[3].

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 313.

(2). تاريخ بغداد 11 / 376.

(3). تهذيب التهذيب 4 / 358.

(11)

رواية ابن لهيعة

وهو: عبد ا بن لهيعة بن عقبة الحضرمي.

روى هذا الحديث عن: محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد ا .

ورواه عنه: أبو صالح المصري، كاتب الليث.

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناد له.

ابن حجر: « عبد ا بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. وله في مسلم بعض شيء مقرون. مات سنة 74 وقد ناف على الثمانين / م د ت ق »[1].

(12)

رواية عبدا بن صالح

وهو: كاتب الليث، أبو صالح المصري.

روى هذا الحديث عن ابن لهيعة.

ورواه عنه: محمّد بن إسماعيل التّرمذي ...

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناده.

ابن حجر: « عبد ا بن صالح بن محمّد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 444.

غفلة. من العاشرة. مات سنة 22 وله 85 سنة / خت د ت ق » [1].

(13)

رواية عبد السلام بن راشد

وهو: راوي الحديث عن « عبد ا بن المثنى » وعنه: « حاتم بن الليث الجوهري » الحافظ الثقة المكثر المتقن الثبت كما وصفه الخطيب والذهبي، كما ذكرنا بترجمته.

فبقرينة الراوي يعرف « عبد السلام بن رشد » ويعلم كونه معتمدا، كما أنّ الحديث بهذا الطريق الّذي أخرجه به الحافظ ابن عساكر معتبر صحيح، لأنّه:

عن شيخه ابن الأكفاني، عن عبد العزيز الكتاني، عن ابن السمسار، عن الدار قطني، عن ابن مخلد الدوري، عن حاتم بن ليث، عن عبد السلام ابن رشد، عن عبد ا بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس.

وبهذا تعرف ما في كلام الذهبي بترجمة عبد السلام بن راشد:

« عبد السلام بن راشد، عن عبد ا بن المثنى بحديث الطير. لا يعرف والخبر لا يصح ».

بل الخبر صحيح بهذا السند فضلا عن لسانيده الصحاح الأخرى، ولذا تعقّبه الحافظ بقوله: وقد تابعه على رواية حديث الطير عن عبد ا بن المثنى: جعفر بن سليمان الضبعي، وهو مشهور من حديثه » [2].

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 423.

(2). لسان الميزان 4 / 12.

(14)

رواية قطن بن نسير

وهو: أبو عباد قطن بن نسير البصري المعروف بالذرع المتوفى سنة:

وتعلم روايته من كثير من الأسانيد.

ابن حجر: « روى عن جعفر بن سليمان الضبعي ... روى عنه مسلم حديثا واحدا، وأبو داود، روى الترمذي عن أبي داود عنه ... » [1].

فهو من رجال مسلم وأبي داود والترمذي، وكذلك وضع عليه علائم الكتب الثلاثة ...

والذهبي أثبت وثاقته [2].

وابن حجر قال: « صدوق يخطئ، من العاشرة » [3].

(15)

رواية الحكم بن عتيبة

وهو: الراوي لحديث سعد بواسطة ابن أبي ليلى، توفي سنة: 115.

وعنه رواه شعبة بن الحجاج ... في رواية الحافظ أبي نعيم.

وهو من رجال الكتب الستة.

الذهبي: « الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة ... » ثم أورد كلمات الثناء بالجميل عليه » [4].

---

(1). تهذيب التهذيب 8 / 341.

(2). ميزان الاعتدال 3 / 390.

(3). تقريب التهذيب 2 / 126.

(4). سير أعلام النبلاء 5 / 208.

(16)

رواية إسحاق بن عبدا

وهو: إسحاق بن عبد ا بن أبي طلحة المتوفى سنة: 133.

راوي الحديث عن أنس، في رواية عند الحافظين أبي نعيم والخطيب.

وهو من رجال الكتب الستة.

قال ابن حجر: « ثقة حجة » [1].

(17)

رواية عبد الملك بن عمير

وهو: عبد الملك بن عمير بن سويد المتوفى سنة 136.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: « حدّث عن ... وخلق من الصحابة وكبار التابعين، وعمّر دهرا طويلا، وصار مسند أهل الكوفة ... » ثم ذكر الكلمات في حقّه وقد وضع عليه علامة الكتب الستة [2].

وله ترجمة في:

التاريخ الكبير 5 / 426، تهذيب التهذيب 6 / 411 وغيرهما.

(18)

رواية الأوزاعي

وهو: عبد الرحمن بن عمرو، المتوفى سنة: 157.

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 59.

(2). سير أعلام النبلاء 5 / 438.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ الطبراني في المعجم الأوسط.

الذهبي: « عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي، قال محمد بن سعد: كان ثقة، وكان خيّرا، فاضلا، مأمونا، كثير العلم والحديث والفقه، حجة، توفي سنة 157، وقال أحمد: يصلح للإمامة. وعن مالك قال: الأوزاعي إمام يقتدى به. قال الخريبي: كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه ... » [1].

وله ترجمة في:

طبقات ابن سعد 7 / 488، التاريخ الكبير 5 / 326، حلية الأولياء 6 / 135، تهذيب التهذيب 6 / 238. وغيرها.

(19)

رواية شعبة

وهو: ابن الحجاج، المتوّفى سنة: 160.

وتعلم روايته من إسناد أبي نعيم الحافظ [2].

الذهبي: « شعبة / ع. ابن الحجاج بن الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، روى عنه عالم عظيم وانتشر حديثه في الآفاق » ثم ذكر فضائله ومناقبه وأطنب فيها [3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 7 / 107 ملخصّا.

(2). حلية الأولياء 4 / 356.

(3). سير أعلام النبلاء 7 / 202.

(20)

رواية زهير بن معاوية

وهو: زهير بن معاوية بن خديج الجعفي، المتوفى سنة 173 أو 177 [1].

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر ... فقد أخرجه بإسناده عن أحمد بن يزيد الورتنيس قال: « أنبأنا زهير، أنبأنا عثمان الطويل، عن أنس بن مالك » و « زهير » هو « ابن معاوية » المذكور كما بترجمة « أحمد بن يزيد » من (تهذيب التهذيب) [2].

و « زهير » من رجال الصحاح الستّة.

قال ابن حجر: « زهير بن معاوية بن خديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلاّ أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، من السابعة.

مات سنة 32 أو 3 أو أربع وسبعين، وكان مولده سنة 100 / ع » [3].

(21)

رواية مالك بن أنس

وهو: الإمام المشهور المعروف، المتوفّى سنة: 179.

وتعلم روايته من إسناد أبي نعيم الحافظ في الحلية.

السيوطي: « شيخ الأئمة، وإمام دار الهجرة. روى عن: نافع، ومحمد ابن المنكدر، وجعفر الصادق، وحميد الطويل، وخلق. وعنه: الشافعي، وخلائق جمعهم الخطيب في مجلّد ... قال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك

---

(1). تهذيب التهذيب 3 / 303.

(2). تهذيب التهذيب 1 / 78.

(3). تقريب التهذيب 1 / 265.

النجم ... » [1].

وله ترجمة في كافّة المصادر الحديثية والتاريخية والرجالية وغيرها.

(22)

رواية إسحاق الأزرق

وهو: إسحاق بن يوسف الواسطي المتوفى سنة: 195.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « روى عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو الناقد، والحسن بن حماد سجادة ... ورد إسحاق بغداد وحدّث بها وكان من الثقات المأمونين، وأحد عباد الصالحين ... » ثم روى ثقته عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي، وابن سعد [2].

(23)

رواية يونس بن أرقم

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

البخاري: ترجم له بلا جرح [3].

وابن أبي حاتم كذلك [4].

وابن حجر وقال: «قال البخاري: كوفي معروف الحديث، كان يتشيّع، وكذلك قال ابن حبان في الثقات لكن قال: بصري ... » [5].

---

(1). طبقات الحفّاظ: 96.

(2). تاريخ بغداد 6 / 319 - 321.

(3). التاريخ الكبير 8 / 410.

(4). الجرح والتعديل 9 / 336.

(5). تعجيل المنفعة: 301.

قال: « وقال البزار في مسنده: يونس بن أرقم كان صدوقا، روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، على أنّ فيه شيعيّة شديدة » [1].

(24)

رواية الرياحي

وهو: أبو العوام أحمد بن يزيد، المتوفى سنة ...

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « حدّث عن مالك بن أنس و ... روى عنه: ابنه محمّد. وكان ثقة ... » [2].

(25)

رواية عبد الرزّاق الصنعاني

وهو: أبو بكر عبد الرزاق بن همام المتوفى سنة: 211.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ الطبراني في المعجم الأوسط.

وهو من رجال الكتب الستّة ...

الذهبي: « عبد الرزاق بن همام / ع.

ابن نافع، الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر، الحميري مولاهم، الصنعاني، الثقة، الشيعي ... » ثم نقل ثقته والكلمات في حقه بما يطول المقام به فلاحظه [3] وراجع غيره من المصادر مثل:

الطبقات 5 / 548، تذكرة الحفّاظ 1 / 364، تهذيب التهذيب 6 / 310.

---

(1). لسان الميزان 6 / 331.

(2). تاريخ بغداد 5 / 227.

(3). سير أعلام النبلاء 9 / 563.

(26)

رواية عبيدا بن موسى

هو: عبيد ا بن موسى بن أبي المختار المتوفى سنة 213 أو 214.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: « الإمام، الحافظ، المعلبد، وكان من حفّاظ الحديث، مجوّدا للقرآن ... وحدّث عنه: أحمد بن حنبل قليلا - كان يكرهه لبدعة ما فيه - وإسحاق، وابن معين، ومحمد بن عبد ا بن نمير، وعبد بن حميد، و ...

وروى عنه البخاري في صحيحه، ويعقوب الفسوي في مشيخته، وثّقه ابن معين وجماعة.

وحديثه في الكتب الستة ... » [1].

وتوجد ترجمته في:

تهذيب التهذيب 2 / 50، تذكرة الحفّاظ 1 / 353، الكاشف 2 / 232.

(27)

رواية أبي عاصم النبيل

وهو: الضحّاك بن مخلد الشيباني المتوفى سنة: 215.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السيوطي: « عنه: أحمد، وإسحاق، والبخاري، وابن المديني، وعبد ابن حميد، وابن المثّنى، وخلق.

---

(1). سير أعلام النبلاء 9 / 553.

وكان فقيها، حافظا، عابدا، متقنا » [1].

وله ترجمة في مصادر كثيرة.

(28)

رواية المصيّصي

وهو: إبراهيم بن مهدي، المتوفى سنة: 225.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « روى عنه: أحمد بن حنبل، ويعقوب الدورقي ... ذكره ابن أبي حاتم الرازي فقال: بغدادي الأصل، سكن المصيصة. وقال أيضا: سمعت أبي يقول: حدثنا إبراهيم بن مهدي وكان ثقة.

... وسئل يحيى بن معين عن إبراهيم بن مهدي الطرسوسي فقال: كان رجلا مسلما، فقيل له: أهو ثقة؟ فقال: ما أراه يكذب ... » [2].

(29)

رواية القواريري

وهو: عبيد ا بن عمر بن ميسرة، المتوفى سنة: 235.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: « الإمام الحافظ، محدّث الإسلام ... حدّث عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وإبراهيم الحربي، وأبو حاتم، وعبد ا بن أحمد ... وكتب عنه: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد.

وثّقه يحيى، وصالح جزرة الحافظ، والنسائي.

---

(1). طبقات الحفّاظ: 159.

(2). تاريخ بغداد 6 / 178.

وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق ... » [1].

وتوجد ترجمته في:

طبقات ابن سعد 7 / 350، التاريخ الكبير 5 / 395، تاريخ بغداد 10 / 320، تهذيب التهذيب 7 / 40 ... وغيرها.

(30)

رواية سهل بن زنجلة

وهو: سهل بن أبي سهل الرّازي الخياط المتوفى سنة: 238.

وتعلم روايته من أسانيد الخطيب في تاريخه.

الذهبي: « الحافظ الإمام الكبير ... قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو يعلى الخليلي: سهل ثقة حجة، ارتحل مرتين، وله تصانيف، ولا يقدّم عليه أحد في الإتقان وللديلنة من أقرانه في وقته ...» [2].

وله ترجمة في:

تهذيب التهذيب 4 / 251، تاريخ بغداد 9 / 116، وغيرهما.

(31)

رواية وهب بن بقية

وهو: وهب بن بقيّة الواسطي المعروف بوهبان، المتوفى سنة: 239.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « روى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن

---

(1). سير أعلام النبلاء 11 / 442.

(2). سير أعلام النبلاء 10 / 692.

الحجاج، وحنبل بن إسحاق، وأبو داود السجستاني ...

وكان ثقة ... وكان قدم إلى بغداد فحمل عنه شيوخنا »[1].

(32)

رواية محمّد بن مصفّى

وهو: ابن بهلول الحمصي، المتوفى سنة: 246.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الحافظ الإمام، عالم أهل حمص ... حدّث عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجة، و ...

قال أبو حاتم: صدوق ... »[2].

(33)

رواية البخاري

وهو: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل، المتوفى سنة: 256.

وهو صاحب الصحيح، وهو غني عن التعريف.

قال:

« إسماعيل بن سلمان الأزرق الكوفي، سمع أباه والشّعبي وأبا عمر، سمع منه وكيع.

وقال عبيد الله بن موسى: أخبرنا إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق عن أنس: أهدي للنبيّ طائر فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك، فجاء علي.

وسمعت أنسا: مرّ أبو ذر برجل عرّس فلم يسلّم عليه. قال أبو عبد ا :

---

(1). تاريخ بغداد 13 / 487.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 94.

لا يتابع عليه.

وروى ابن الفضيل، عن مسلم، عن أنس في الطير.

وقال عبيد ا بن موسى: أخبرنا سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف حدّثه عن أنس، عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم في الطير » [1].

وقال:

« أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحرّاني، قال لي محمّد بن يوسف: حدّثنا أحمد قال: ثنا زهير قال: ثنا عثمان الطويل، عن أنس بن مالك قال: اهدي للنبي صلى الله عليه و آله و سلم طائر كان يعجبه فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل هذا الطير، فاستأذن علي، فسمع كلامه فقال:

ادخل.

ولا يعرف لعثمان سماع من أنس: وقال إسحاق بن عبد ا بن يوسف، عن عبد الملك – هو ابن أبي سليمان – عن أنس: شهد النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم بهذا. مرسل » [2].

(34)

رواية حاتم بن الليث

وهو: أبو الفضل حاتم بن الليث البغدادي الجوهري المتوفى سنة: 262.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « روى عنه: محمّد بن محمّد الباغندي، وأبو العباس السراج النيسابوري، وجماعة آخرهم: محمّد بن مخلد الدوري. وبعض الرواة عنه

---

(1). التاريخ الكبير 1 / 357 - 358.

(2). التاريخ الكبير 2 / 2 - 3

يقول: حدّثنا حاتم بن الليث وكان ثقة ثبتا متقنا حافظا » [1].

الذهبي: « الحافظ المكثر الثقة ... » [2].

(35)

رواية فهد بن سليمان

وهو الدلاّل المتوفى سنة: 275.

روى الحديث عن « أحمد بن يزيد الورتنيس ».

ورواه عنه: « علي بن سراج المصري ».

كما في أسانيد الحافظ ابن عساكر.

وذكره الذهبي فيمن روى عنه « علي بن سـرّاج المصـري » وفي وفيات سـنة 275 من سير الأعلام [3].

وقال ابن أبي حاتم: « كتبت فوائده ولم يقض لنا السّماع منه » [4].

(36)

رواية أحمد بن حازم

وهو: أحمد بن حازم بن محمّد، أبو عمرو الغفاري الكوفي المتوفى سنة 276.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الإمام الحافظ الصـدوق أحمد بن حازم ... سـمع: جعفر بن عون، ويعلى بن عبيد، وعبيد ا بن موسى ... حدّث عنه: مطيّن، وابن

---

(1). تاريخ بغداد 8 / 245.

(2). سير أعلام النبلاء 12 / 519.

(3). سير أعلام النبلاء 13 / 177.

(4). الجرح والتعديل 7 / 89.

دحيم الشيباني ...

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقنا »[1].

وله ترجمة في:

تذكرة الحفّاظ 2 / 594، الوافي بالوفيات 6 / 298، اللباب 2 / 377.

(37)

رواية أبي الأحوص

وهو: محمّد بن الهيثم بن حماد بن واقد المتوفى سنة 279.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « كان من أهل الفضل، ورحل في الحديث إلى الكوفة، والبصرة، والشام، ومصر، فسمع من ... روى عنه: موسى بن هارون الحافظ، ومحمّد بن عبد ا الحضرمي مطين، و ... » فروى عن: ابن خراش أنّه: « من الأثبات المتقنين » وعن الدار قطني: « كان من الثقات الحفّاظ»[2].

(38)

رواية محمّد بن إسماعيل الترمذي

وهو: محمّد بن إسماعيل بن يوسف، أبو إسماعيل السّلمي الترمذي، المتوفى سنة: 280.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « سمع ... في أمثالهم من الشيوخ، وكان فهما متقنا مشهورا بمذهب السنّة، وسكن بغداد، وحدّث بها، فروى عنه ... وروى عنه أيضا أبو

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 239.

(2). تاريخ بغداد 3 / 362.

عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، في صحيحيهما ... » ثم نقل ثقته عن غير واحد من الأعلام [1].

(39)

رواية الباغندي

وهو: محمّد بن سليمان بن الحارث أبو بكر الواسطي الباغندي المتوفى سنة: 283.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « وللباغندي مذكور بالضّعف، ولا أعلم لأيّة علّة ضعّف له فإنّ رواياته كلّها مستقيمة، ولا أعلم في حديثه منكرا » [2].

الذهبي: « الإمام، المحدّث، العالم، الصادق، أبو بكر ... » [3].

(40)

رواية الحسين بن فهم

وهو: أبو علي الحسين بن محمّد بن عبد الرحمن بن فهم البغدادي، المتوفى سنة: 289.

وتعلم روايته من أسانيد ابن المغازلي الفقيه الشافعي.

الخطيب: « كان ثقة، وكان عسرا في الرواية متمنّعا إلاّ لمن أكثر ملازمته ... » [4].

---

(1). تاريخ بغداد 2 / 42.

(2). تاريخ بغداد 5 / 298.

(3). سير أعلام النبلاء 13 / 386.

(4). تاريخ بغداد 8 / 92.

الذهبي: « هو الحافظ، العلاّمة، النسّابة، الأخباري ... » [1].

(41)

رواية بحشل

وهو: أبو الحسن أسلم بن سهل بن أسلم الرزاز المتوفى سنة: 292.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الذهبي: « الحافظ، الصّدوق، المحدّث، مؤرّخ مدينة واسط ... ثقة، ثبت، إمام، يصلح للصحيح ... » [2].

السيوطي: « هو الحافظ الصدوق، محدّث واسط وصاحب تاريخها ... قال خميس الحافظ: ثقة ثبت إمام يصلح للصحيح. مات سنة 292 » [3].

(42)

رواية أبي جعفر الفسوي

هو: الحسن بن علي بن الوليد، المتوفّى سنة 290 أو 296.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « سكن بغداد وحدّث بها عن ... روى عنه: أبو عمرو ابن السمّاك، وعبد الصّمد بن علي الطستي، وعبد الباقي ابن قانع القاضي، وأبو بكر الشافعي، وأبو علي ابن الصوّاف، ومحمّد بن علي بن حبيش.

وذكره الدار قطني فقال: لا بأس به » [4].

---

(1). سير أعلام النبلاء 13 / 427.

(2). سير أعلام النبلاء 13 / 553.

(3). طبقات الحفّاظ: 293.

(4). تاريخ بغداد 7 / 372.

(43)

رواية مطيّن

وهو: أبو جعفر محمّد بن عبد ا بن سليمان الحضرمي، المتوفى سنة: 297.

وتعلم روايته من إسناد الحاكم.

الذهبي: « الحافظ الكبير ...كان من أوعية العلم، حدّث عنه: أبو بكر النجار، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر الإسماعيل، وعلي بن حسّان الدممي، و ...

قال أبو بكر بن أبي دارم الحافظ: كتبت عن مطين مائة ألف.

وسئل عنه الدار قطني فقال: ثقة جبل ... » [1].

(44)

رواية ابن صدقة

وهو: إبراهيم بن صدقة ...

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « إبراهيم بن صدقة، من أهل المدائن. حدّث عن: داود بن المحبّر، وأبي يحيى زكريا بن عبد الرحمن الملطي. روى عنه: أبو الحسن بن البراء، وبكر بن أحمد بن مقبل البصري ... » [2].

---

(1). تذكرة الحفّاظ: 662.

(2). تاريخ بغداد 6 / 104.

(45)

رواية الورتنيس

وهو: أحمد بن يزيد بن إبراهيم.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

ابن حجر: « أحمد بن يزيد بن إبراهيم الورتنّيس - بفتح الواو وسكون الراء وفتح التاء الفوقانية وكسر النون الثقيلة، بعدها ياء أخيرة ساكنة ثمّ سين مهملة - يكنّى أبا الحسن الحرّاني.

ضعّفه أبو حاتم، من العاشرة. ولم يرو عنه البخاري إلاّ حديثا واحدا متابعة / خ » [1].

أقول:

فالرّجل من رجال البخاري في صحيحه.

وقد رضيه غير أبي حاتم، قال الذهبي: « ضعّفه أبو حاتم ومشّاه غيره » [2].

وتضعيف أبي حاتم لا يعبأ به - خاصة إذا عارضه توثيق من غيره - لما ذكره الذهبي بترجمته من أنّه متعنّت في الرجال، يقدّم توثيق غيره على تضعيفه [3].

(46)

رواية الجاذري الواسطي

وهو: أبو الحسن علي بن الحسن الجاذرى الطّحان المتوفى سنة:

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 28.

(2). ميزان الاعتدال 1 / 163.

(3). سير أعلام النبلاء - ترجمة أبي حاتم الرازي 13 / 247.

السمعاني: « قال ابن ماكولا: هو شيخ حدّث عنه أبو غالب ابن بشران، يروي عن محمّد بن عثمان بن سمعان تاريخ بحشل » [1] ياقوت: في « جاذر » [2].

(47)

رواية الناقد

وهو: أحمد بن عيسى بن الهيثم بن بابويه أبو بكر التمّار.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « سمع: أحمد بن علي البربهاري، وأبا مسلم الكجي، وعبد ا بن أحمد بن حنبل، وموسى بن إسحاق الأنصاري، وأحمد بن يحيى الحلواني، والحسن بن علي المعمري، وجعفر بن محمّد الفريابي.

حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه.

وكان ثقة » [3].

(48)

رواية أبي القاسم القطيعي

وهو: إبراهيم بن محمّد بن الهيثم المتوفى سنة: 301.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « روى عنه: القاضي أبو عبد ا المحاملي، وأبو الحسين ابن المنادي، وعبد الصمد بن علي الطستي، وإسماعيل بن علي الخطبي،

---

(1). الأنساب - الجاذري 3 / 157.

(2). معجم البلدان 2 / 92.

(3). تاريخ بغداد 4 / 283.

وغيرهم.

وذكره الدار قطني فقال: ثقة صدوق.

... كان حسن المعرفة بالحديث، وثقة متيقّظا، منزله في الجانب الغربي في قطيعة عيسى. كتب الناس عنه » [1].

(49)

رواية القرشي الكوفي

وهو: أبو الفتح هبة ا بن علي، المتوفى سنة 301 أو 302.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « سكن بغداد، وحدّث بها عن القاضي أبي عبد ا ابن الهرواني، ومحمّد بن جعفر بن النّجار.

كتبت عنه، وكان سماعه صحيحا ... » [2].

(50)

رواية ابن متّويه

وهو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن الحسن الأصبهاني المتوفى سنة 302.

وتعلم روايته من رواية أبي الشيخ وهو شيخه.

الذهبي: « الإمام المأمون القدوة ... إمام جامع أصبهان، كان من العبّاد والسادة، يسرد الصوم، وكان حافظا حجة، من معادن الصدق ... حدّث عنه: أبو الشيخ ابن حيان، وأبو القاسم الطبراني ... وقال أبو الشيخ: كان من

---

(1). تاريخ بغداد 6 / 154.

(2). تاريخ بغداد 14 / 73

معادن الصـدق. وقال أبو نعيم: كان من العبّاد الفضـلاء. مات في جمادى الآخرة سـنة 302.

قلت: نيف على الثمانين. رحمه‌الله » [1].

وله تراجم في كثير من الكتب.

(51)

رواية ابن الأنباري

وهو: محمّد بن القاسم بن بشار النحوي المتوفى سنة 304.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: « كان ابن الأنباري، صدوقا ديّنا، من أهل السنّة ... » [2].

الذهبي: « الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون ... » ونقل كلمة الخطيب المذكورة وغيرها [3].

(52)

رواية أبي الحسن ابن سراج

وهو: علي بن سراج الحرشي البصري المتوفى سنة 308.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر وغيره.

الخطيب: « كان عارفا بأيام الناس وأحوالهم، حافظا » [4].

الذهبي: الإمام الحافظ البارع ... حدّث عنه: أبو بكر الشـافعي، وأبو بكر الإسـماعيلي، وأبو أحمد العسّـال، وأبو بكر الجعابي، وأبو عمرو ابن حمدان، وعلي بن عمر السّـكري، وآخرون.

---

(1). سير أعلام النبلاء 14 / 142.

(2). تاريخ بغداد 3 / 181.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 274.

(4). تاريخ بغداد 11 / 431.

قال الدار قطني: كان يحفظ الحديث.

وقال الخطيب: كان عارفا بأيام الناس وأحوالهم حافظا.

وقيل: مات سنة 308 في ربيع الأول.

إلّا أن الدار قطني قال: كان يشرب ويسكر » [1].

(53)

رواية الزيادي

وهو: عمر بن عبد ا بن عمر، المعروف بابن أبي حسان المتوفى سنة: 314.

وقد عرفت روايته من أسانيد ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « روى عنه: محمّد بن جعفر زوج الحرة، ومحمّد بن إسحاق القطيعي وأبو الحسن بن لؤلؤ، ومحمّد بن المظفّر، وعبد ا بن موسى الهاشمي، وأبو حفص ابن شاهين.

وكان ثقة » [2].

(54)

رواية أبي الليث الفرائضي

وهو: نصر بن القاسم بن نصر بن زيد المتوفى سنة: 314.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « روى عنه أبو الحسين بن البوّاب المقرئ، وعمر بن محمّد ابن سبنك، وأبو الفضل الزهري، وأبو حفص ابن شاهين، وغيرهم.

---

(1). سير أعلام النبلاء 14 / 283.

(2). تاريخ بغداد 11 / 224.

وكان ثقة مأمونا ... » [1].

الذهبي: « الإمام العلاّمة المحدّث المقرئ ... كان إماما في الفقه كبير الشـــأن، حدّث عنه ... وقد وثّق ... » [2].

(55)

رواية أبي الطيّب اللخمي

وهو: محمّد بن الحســـين بن حميد بن الربيع بن مالك أبو الطيّب اللخمي المتوفى ســـنة: 318.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « أبو الطيّب اللخمي الكوفي، ســـكن بغداد وحدّث بها عن ... أخبرنا أحمد بن محمّد بن غالب قال: أنبأنا أبو يعلى الطوســـي قال: محمّد بن الحســـين بن حميد بن الربيع كان ثقة يفهم.

وكان ثقة صاحب مذهب حسن، وجماعة، وأمر بمعروف ونهي عن منكر ... » [3].

(56)

رواية ابن نيروز الأنماطي

وهو: أبو بكر محمّد بن إبراهيم بن نيروز المتوفى سنة: 308 أو 319.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي، والحافظ ابن عساكر.

---

(1). تاريخ بغداد 13 / 295.

(2). سير أعلام النبلاء 14 / 465.

(3). تاريخ بغداد 2 / 236.

الخطيب: « روى عنه: أبو بكر محمّد بن عبد ا الشافعي، وعبيد ا بن أبي سمرة البغوي، ومحمّد بن إبراهيم بن حمدان العاقولي، ومحمّد بن عبيد ا بن الشخير الصيرفي، ومحمّد بن المظفر، وأبو الحسن الدار قطني، ويوسف بن عمر القواس.

وحدّثني الحسن بن محمّد الخلال: أن يوسف القوّاس ذكره في جملة شيوخه الثقات ... » [1].

الذهبي: « ابن نيروز: الشيخ المسند الصدوق ... وثّقه القوّاس ... » [2].

(57)

رواية المحاربي

وهو: أبو عبد ا محمّد بن القاسم بن زكريا المحاربي المتوفى سنة: 326.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ المعمر المحدّث ... » [3].

ابن حجر: « عن علي بن المنذر الطريقي وجماعة. تكلّم فيه وقيل: كان مؤمنا بالرجعة ... حدّث عنه: الدار قطني، ومحمّد بن عبد ا القاضي الجعفي » [4].

قلت: إنّما تكلّم فيه لما قيل من أنّه كان مؤمنا بالرجعة، لكنّ إيمانه بذلك غير ثابت، وعلى فرضه فغير مضر، وإلاّ لما روى عنه مثل الدار قطني.

---

(1). تاريخ بغداد 1 / 408.

(2). سير أعلام النبلاء 15 / 8.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 73

(4). لسان الميزان 5 / 347.

(58)

رواية الجوجيري

وهو: أبو جعفر محمّد بن عمر بن حفص الأصبهاني المتوفى سنة: 330.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الجورجيري، الشيخ الصدّوق ... »[1].

وله ترجمة في:

أخبار أصبهان 2 / 272، الأنساب 3 / 356 - الجورجيري. وغيرها.

(59)

رواية ابن مخلد العطّار

وهو: أبو عبد ا محمّد بن مخلد بن حفص الدوري البغدادي المتوفى سنة: 331.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كان أحد أهل الفهم، موثوقا به في العلم، متسع الرواية، مشهورا بالديانة، موصوفا بالأمانة، مذكورا بالعبادة »[2].

الذهبي: « الإمام الحافظ الثقة القدوة ... وكان موصوفا بالعلم والصلاح والصدق والاجتهاد في الطلب، طال عمره ولشتهر اسمه وانتهى إليه العلو مع القاضي المحاملي ببغداد. سئل الدار قطني عنه فقال: ثقة مأمون »[3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 15 / 271.

(2). تاريخ بغداد 3 / 310.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 256.

(60)

رواية العبدي اللنباني

وهو: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عمر بن أبان الاصبهاني المتوفى سنة: 332.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: « محدّث مشهور ثقة معروف مكثر ... » [1].

الذهبي: « الإمام المحدّث ... ارتحل فسمع كثيرا من ابن أبي الدنيا وسمع المسند كلّه من ابن الإمام أحمد ... روى عنه ... توفي في ربيع الآخر سنة 332 » [2].

(61)

رواية حمزة الهاشمي

وهو: أبو عمر حمزة بن القاسم بن عبد العزيز الهاشمي المتوفى سنة: 335.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: « كان ثقة مشهورا بالصّلاح، لستسقى للناس فقال: اللهم إن عمر بن الخطاب استسقى بشيبة العباس فسقي، وهو أبي وأنا استسقي به. فجاء المطر وهو على المنبر » [3].

الذهبي: « الإمام القدوة إمام جامع المنصور ... روى عنه: الدار قطني،

---

(1). الأنساب 5 / 142 - اللنباني.

(2). سير أعلام النبلاء 15 - 311.

(3). تاريخ بغداد 8 / 181.

وأبو الحسين ابن المتّيم ... قال الخطيب ... توفى سنة 335 » [1].

(62)

رواية الزعفراني الواسطي

وهو: أبو عبد ا محمّد بن الحسين بن محمّد بن سعيد المتوفى سنة: 337.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «قدم بغداد، وحدّث بها، فروى عنه من أهلها: عياش بن الحسن بن عياش مناقب الشافعي، تصنيف زكريا الساجي، وحدّثنا عنه القاضي أبو عمر القلسم بن جعفر الهاشمي، وكان سمع منه بالبصرة.

وكان ثقة ... » [2].

(63)

رواية ابن شوذب البغدادي

وهو: أبو محمّد عبد ا بن عمر المتوفى سنة: 342.

وتعلم روايته من أسانيد ابن المغازلي الفقيه الشافعي.

الذهبي: « المقرئ المحدّث ... ولد سنة 49 قال أبو بكر أحمد بن بيري: ما رأيت أحدا أقرأ لكتاب ا منه » [3].

وله ترجمة في:

العبر 2 / 259، طبقات القراء 1 / 437.

---

(1). سير أعلام النبلاء 15 / 374.

(2). تاريخ بغداد 2 / 240.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 466.

(64)

رواية ابن نجيح

وهو: أبو بكر محمّد بن العبّاس البغدادي البزّاز المتوفى سنة: 345.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: عن ابن رزقويه: « كان حافظا » [1].

الذهبي: « المحدّث الإمام ... وصفه ابن رزقويه بالحفظ، مات في جمادى الآخرة سنة 345»[2].

(65)

رواية أبي العباس ابن محبوب

وهو: محمّد بن أحمد المحبوبي المروزي المتوفى سنه: 346.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الإمام المحدّث، مفيد مرو، راوي جامع أبي عيسى عنه ... حدّث عنه: أبو عبد ا ابن مندة، وأبو عبد ا الحاكم ... وكانت الرحلة إليه في سماع الجامع.

وكان شيخ البلد ثروة وإفضالا ... قال الحاكم: سماعه صحيح ... » [3].

---

(1). تاريخ بغداد 3 / 118.

(2). سير أعلام النبلاء 15 / 513.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 537.

(66)

رواية السوسي

هو: أبو بكر محمّد بن إسحاق، المتوفّى حدود سنة: 350.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «قدم بغداد في إحدى وأربعين وثلاثمئة، وحدّث بها عن ... أحاديث مستقيمة. حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وأبو الحسين ابن الفضل القطّان، وروى عنه أبو الحسن الدار قطني ... »[1].

السمعاني: كذلك[2].

(67)

رواية أبي جعفر ابن دحيم

وهو: محمّد بن علي الشيباني الكوفي المتوفى سنة: 352.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « ابن دحيم، الشيخ الثقة المسند الفاضل محدّث الكوفة أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي.

سمع من إبراهيم بن عبد ا العبسي القصّار ...

حدّث عنه: الحاكم، وأبو بكر ابن مردويه ...

وكان أحد الثقات ... »[3].

---

(1). تاريخ بغداد 1 / 258.

(2). الأنساب 3 / 336 - السوّسي.

(3). سير أعلام النبلاء 16 / 36.

(68)

رواية أبي بكر ابن خلاّد

وهو: أحمد بن يوسف النصيبي البغدادي المتوفى سنة: 359.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « روى عنه: أبو الحسن الدار قطني، وحدّثنا عنه: أبو الحسن ابن رزقويه، و ... كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئا، غير أنّ سماعه كان صحيحا، سمعت أبا نعيم الحافظ يقول: حدّثنا أبو بكر ابن خلاد - وكان ثقة - قال ...

وكان ثقة، مضى أمره على جميل، ولم يكن يعرف الحديث »[1].

الذهبي: « الشيخ الصدوق المحدّث، مسند العراق ... » ثم نقل ثقته.

عن الخطيب وأبي نعيم وابن أبي الفوارس[2].

(69)

رواية الطوماري

وهو: أبو علي عيسى بن محمّد بن أحمد بن جريح المتوفى سنة: 360.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « حدّث عن: أبي الحارث بن أسامة، والحسين بن فهم ... حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وعلي بن عبد ا الهلشمي، وعلي بن أحمد الرزاز، وأبو علي ابن شاذان، وأبو عبد ا الخالع، ومحمّد بن جعفر بن علاّن،

---

(1). تاريخ بغداد 5 / 220.

(2). سير أعلام النبلاء 16 / 69.

وأحمد بن محمّد بن أبي جعفر الأخرم، وأبو نعيم الأصبهاني ... » [1].

السمعاني: كذلك [2].

(70)

رواية ابن عدي

وهو: أبو أحمد عبد ا بن عدي المتوفى سنة: 365.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ حمزة السّهمي.

الذهبي: « هو الإمام الحافظ الناقد الجوّال ... قال الحافظ ابن عساكر:

كان ثقة، على لحن فيه ... قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظا متقنا، لم يكن في زمانه أحد مثله ... وقال أبو يعلى الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير حفظا وجلالة ... » [3].

وانظر:

طبقات السبكي 3 / 315، مرآة الجنان 2 / 381، طبقات الحفاظ: 380.

(71)

رواية أبي الشيخ الأصبهاني

وهو: أبو محمّد عبد الله بن محمّد المتوفى سنة: 369.

قال:

« حدّثنا إبراهيم قال: ثنا أحمد بن الوليد بن برد، قال عبد الله بن ميمون،

---

(1). تاريخ بغداد 11 / 176.

(2). الأنساب 4 / 82 - الطوماري.

(3). سير أعلام النبلاء 16 / 154.

عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن أنس بن مالك قال: اهدي للرسول لله صلى الله عليه وآله وسلم طير فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. فذكر الحديث »[1].

ترجمته:

الذهبي: « أبو الشيخ: الإمام الحافظ الصادق ... عنه: ابن مندة، وابن مردويه، و ...

قال ابن مردويه: ثقة مأمون.

وقال أبو بكر الخطيب: كان أبو الشيخ حافظا ثبتا متقنا.

وقال أبو القاسم السوذرجاني: هو أحد عباد ا الصالحين، ثقة مأمون.

وقال أبو نعيم: كان أحد الأعلام وكان ثقة ... »[2].

(72)

رواية أبي أحمد الحاكم

وهو: محمّد بن محمّد النيسابوري الكرابيسي صاحب الكنى المتوفى سنة: 378.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « أبو أحمد الحاكم، الإمام الحافظ العلامة الثبت، محدّث خراسان، وكان من بحور العلم، حدّث عنه: أبو عبد ا الحاكم ... فقال: هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدّم في معرفة شروط الصحيح والأسامي والكنى ... وكان مقدّما في العدالة أوّلا ... من الصّالحين الثابتين على سنن السلف، ومن المنصفين فيما نعتقده في أهل البيت

---

(1). طبقات المحدثين بأصبهان 3 / 454.

(2). سير أعلام النبلاء 16 / 276.

والصّحابة ... وهو حافظ عصره بهذه الديار ... » [1].

وراجع:

المنتظم 7 / 146، مرآة الجنان 2 / 408، طبقات الحفاظ: 388.

(73)

رواية محمّد بن المظفّر

هو: أبو الحسين محمّد بن المظفر بن موسى البغدادي، المتوفى سنة: 379.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « كان حافظا فهما صادقا مكثرا ... أخبرني أحمد بن علي المحتسب: حدّثنا محمّد بن أبي الفوارس قال: كان محمّد بن المظفر ثقة أمينا مأمونا حسن الحفظ، وانتهى إليه الحديث وحفظه وعلمه ... قال العتيقي: وكان ثقة مأمونا حسن الخط » [2].

الذهبي: « الشيخ الحافظ المجوّد، محدّث العراق ... تقدّم في معرفة الرجال، وجمع وصنّف، وعمّر دهرا، وبعد صيته، وأكثر الحفّاظ عنه، مع الصدق والإتقان، وله شهرة ظاهرة، وإن كان ليس في حفظ الدار قطني ... » [3].

(74)

رواية ابن معروف

وهو: عبيد ا بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد، المتوفى سنة

---

(1). سير أعلام النبلاء ملخصا 16 / 370.

(2). تاريخ بغداد 3 / 262.

(3). سير أعلام النبلاء 16 / 418.

.381

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « حدّث عن: يحيى بن محمّد بن صـــاعد، ومحمّد بن إبراهيم ابن نيروز، و ... حدّثنا عنه: أبو محمّد الخلاّل، والأزهري، والعتيقي ...

وكان ثقة.

قلت:ـكان من أجلاّء الرجال، ولُلبّاء الناس، مع تجربة وحنكة ومعرفة وفطنة، وبصـــيرة ثاقبة، وعزيمة ناصبة ... » [1].

(75)

رواية ابن المقرئ

وهو: أبو بكر محمّد بن إبراهيم الأصبهاني المتوفى سنة: 381.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الحافظ الجوّال الصدوق مسند الوقت ...

قال ابن مردويه في تاريخه: ثقة مأمون، صاحب أصول.

وقال أبو نعيم: محدّث كبير ثقة، صاحب مسانيد، سمع ما لا يحصى » [2].

وله ترجمة في:

أخبار أصبهان 2 / 297، الوافي بالوفيات 1 / 342، طبقات الحفاظ: 387 وغيرها.

---

(1). تاريخ بغداد 10 / 365.

(2). سير أعلام النبلاء 16 / 398.

(76)

رواية ابن حيّويه

وهو: أبو عمر محمّد بن العباس بن حيّويه الخراز المتوفى سنة: 382.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « سمع: عبد ا بن إسحاق المدائني، ومحمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، ومحمّد بن خلف بن المرزبان، وإبراهيم بن محمّد الخنازيري، وأبا القاسم البغوي، وأبا بكر بن أبي داود، ويحيى بن محمّد بن صاعد، وخلقا يطول ذكرهم.

وكان ثقة، سمع الكثير، وكتب طول عمره، وروى المصنّفات الكبار ».

ثمّ حكى ثقته عن الأزهري، والعتيقي، والبرقاني. وقال مرة أخرى:

وكان ثقة متيقّظا [1].

(77)

رواية ابن شاذان البزّاز

وهو: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمّد بن شاذان المتوفى سنة: 383.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « روى عنه: الدار قطني. وأخبرنا عنه: ابناه الحسن وعبد ا ، وأحمد بن علي البادا، وأبو بكر البرقاني، وأبو القاسم الأزهري، وأبو محمّد الخلاّل، وجماعة سواهم.

---

(1). تاريخ بغداد 3 / 121.

وكان ثقة، ثبتا، صحيح السماع، كثير الحديث ...

سمعت الأزهري يقول: كان ابن شاذان ثقة ثبتا حجة ...

ثقة، مأمون، فاضل، كثير الكتب، صاحب أصول حسان » [1].

(78)

رواية ابن بيري الواسطي

وهو: أحمد بن عبيد بن الفضل بن سهل المتوفى حدود سنة: 390.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

السمعاني: « بيري، وهو لسم جدّ أبي بكر أحمد بن عبيد بن الفضل بن سهل بن بيري الولسطي، ثقة صدوق من أهل ولسط. روى مسند أحمد بن علي ابن سنان القطّان ... روى عنه ... » [2].

(79)

رواية أبي طاهر المخلّص

وهو: محمّد بن عبد الرحمن البغدادي المتوفى سنة: 393.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كان ثقة » [3].

الذهبي: « الشيخ المحدّث المعمّر الصّدوق ... » [4].

وراجع:

المنتظم 7 / 225، اللباب 3 / 181، النجوم الزاهرة 4 / 208.

---

(1). تاريخ بغداد 4 / 18.

(2). الأنساب 1 / 430.

(3). تاريخ بغداد 2 / 322.

(4). سير أعلام النبلاء 16 / 478.

(80)

رواية الإسماعيلي

وهو: أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي المتوفى سنة: 396.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كان ثقة فاضلا، فقيها على مذهب الشافعي، وكان سخيّا جوادا مفضلا على أهل العلم، والرّياسة بجرجان اليوم في ولده وأهل بيته » [1].

الذهبي: « العلاّمة شيخ الشافعيّة ... قال حمزة السّهمي: كان أبو سعد إمام زمانه، مقدّما في الفقه وأصوله والعربيّة والكتابة والشروط والكلام، صنّف في اصول الفقه كتابا كبيرا، وتخرّج به جماعة، مع الو رع الثخين والمجاهدة والنصح للإسلام ... » [2].

(81)

رواية عبد الوهاب الكلابي

وهو: المعروف بابن أخي تبوك المتوفى سنة: 396.

قال: « حدّثنا أبو يحيى زكريا بن أحمد البلخي قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم الحلواني قال: حدّثنا يوسف بن عدي قال: حدّثنا حماد بن المختار - من أهل الكوفة - عن عبد الملك بن عمير، عن أنس بن مالك قال:

اهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طير، فوضع بين يديه، فقال:

---

(1). تاريخ بغداد 6 / 309.

(2). سير أعلام النبلاء 17 / 87.

اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، قال: فجاء علي بن أبي طالب فدقّ الباب، قلت: من ذا؟ قال: أنا علي، قال قلت: النبيّ على حاجة، فأتى ثلاث مرّات، كلّ ذلك يجيء فأردّه، فضرب الباب برجله فدخل، فقال النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم : هلمّ ما حبسك؟ قال: قد جئت ثلاث مرّات، كلّ ذلك يقول: النبيّ على حاجة. فقال لي: ما حملك على ذلك؟ قال قلت: كنت أحبّ أن يكون رجل من قومي » [1].

ترجمته:

الذهبي: « الكلابي، المحدّث الصّادق المعمّر، أبو الحسين، عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بن موسى الكلابي الدمشقي أخو تبوك. حدّث عن ... حدّث عنه ... ومات في ربيع الأول سنة 396، وله 90 تسعون سنة.

قاله عبد العزيز الكتّاني وقال:

كان ثقة نبيلا مأمونا » [2].

(82)

رواية ابن طاوان

وهو: أبو بكر أحمد بن محمّد بن عبد الوهاب المتوفى سنة:

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

السمعاني: « أحمد بن محمّد بن عبد الوهاب بن طاوان البزاز الواسطي الطاواني، من أهل واسط، له رحلة إلى البصرة ... روى عنه: أبو محمّد عبد العزيز بن محمّد بن محمّد النخشبي، وذكر أنّه سمع منه بواسط » [3].

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب. الحديث رقم: 18.

(2). سير أعلام النبلاء 16 / 557.

(3). الأنساب - الطّاواني 8 / 180.

(83)

رواية المعدّل الواسطي

وهو: محمّد بن عثمان بن سمعان المتوفى سنة ...

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: « أد ركته ولم يقض لي السّماع عنه، وكتب عنه أصحابنا: وكان ثقة » [1].

(84)

رواية ابن النجار التميمي الكوفي

وهو: أبو الحسن محمّد بن جعفر النحوي، المتوفّى سنة: 402.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « من أهل الكوفة، قدم بغداد، وحدّث بها عن ... ومحمّد ابن القلسم بن زكريّا المحاربي ... قال العتيقي: ثقة » [2].

(85)

رواية البرجي

وهو: الفرج عثمان بن أحمد البرجي المتوفى سنة: 406.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: « والمشهور بها: أبو الفرج عثمان بن أحمد بن إسحاق بن بندار البرجي، من أهل أصبهان، كان ثقة، يروي عن: أبي جعفر محمّد بن

---

(1). تاريخ بغداد 3 / 52.

(2). تاريخ بغداد 2 / 158.

عمر بن حفص الجورجيري، روى عنه: أبو عبد ا القلسم بن الفضل الثقفي، وأبو مسعود سليمان بن إبراهيم الحافظ، وغيرهما. وتوفي ليلة الفطر من سنة 406. وكانت ولادته سنة 312»[1].

(86)

رواية ابن البيّع

وهو: أبو محمّد عبد ا بن عبيد ا البغدادي المتوفى سنة: 408.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ المعمّر، مسند بغداد ... حدّث عن القاضي أبي عبد ا المحاملي ... حدّث عنه: أبو الغنائم محمّد بن أبي عثمان ...

قال الخطيب: كان يسكن بدرب اليهود، وكان ثقة، لم ارزق السّماع منه، وأعرف لمّا ذهبوا إليه، فلم أذهب لأجل الحر. مات في رجب سنة 408 وله 87 سنة » [2].

(87)

رواية ابن أبي الجراح المروزي

وهو: أبو محمّد عبد الجبّار بن محمّد المرزباني الجرّاحي المتوفى سنة: 412.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الصالح الثقة ... قال أبو سعد السّمعاني: توفي سنة 412 إن شاء ا . قال: وهو صالح ثقة » [3].

---

(1). الأنساب 1 / 311. البرجي.

(2). سير أعلام النبلاء 17 / 221.

(3). سير أعلام النبلاء 17 / 257.

(88)

رواية أبي علي ابن شاذان

وهو: أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد ابن شاذان البغدادي البزاز المتوفى سنة: 425.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كتبنا عنه وكان صدوقا صحيح الكتاب، ... »[1].

الذهبي: « الإمام الفاضل الصدوق مسند العراق ... حدّث عنه: الخطيب، والبيهقي، وأبو إسحاق الشيرازي و ... » ثم نقل ثقته عن غير واحد[2].

وله ترجمة في:

المنتظم 8 / 86، البداية والنهاية 12 / 39، الجواهر المضيّة 2 / 38.

(89)

رواية السّهمي

وهو: أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني المتوفى سنة: 427 أو 428.

قال:

« جعفر بن محمّد بن محمّد بن عامر، أبو محمّد الدينوري. روى بجرجان عن محمّد بن إسماعيل الأصفهاني. حدّثنا عبد الله بن عدي الحافظ، حدّثنا جعفر بن محمّد بن محمّد الدّينوري - بجرجان - حدّثنا محمّد بن

---

(1). تاريخ بغداد 7 / 279.

(2). سير أعلام النبلاء 17 / 415.

إسماعيل الأصفهاني، حدّثنا أبو مكيس - يعني دينار - قال: سمعت أنس بن مالك يقول: اهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم طائر فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك.

وذكر الحديث »[1].

ترجمته:

الذهبي: « الإمام الحافظ، المحدّث المتقن، المصنّف، محدّث جرجان ... حدّث عنه: أبو بكر البيهقي و ... وصنّف التصانيف، وتكلّم في العلل والرّجال ... »[2].

(90)

رواية ابن السمسار

وهو: أبو الحسن علي بن موسى بن الحسين الدمشقي المتوفى سنة: 433.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الجليل المسند العالم ... كان مسند أهل الشام في زمانه، حدّث عنه: عبد العزيز الكتّاني، وأبو نصر بن طلاب، وأبو القلسم المصيّصي، والحسن بن أحمد بن أبي الحديد، والفقيه نصر بن إبراهيم، وأحمد بن عبد المنعم الكريدي، وسعد بن علي الزنجاني، وآخرون.

قال الكتّاني: كان فيه تشيّع وتساهل. وقال أبو الوليد الباجي: فيه تشيع يفضي به إلى الرفض، وهو قليل المعرفة، في أصوله سقم.

مات ابن السمسار في صفر سنة 433 وقد كمل التسعين، وتفرّد بالرواية عن ابن أبي العقب وطائفة، ولعلّ تشيّعه كان تقية لا سجيّة، فإنّه من بيت

---

(1). تاريخ جرجان: 176.

(2). سير أعلام النبلاء 17 / 469.

الحديث. ولكن غلت الشام في زمانه بالرفض ... » [1].

(91)

رواية أبي طالب السّوادي

وهو: محمّد بن أحمد بن عثمان بن الفرج بن الأزهر المتوفى سنة: 445.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشّافعي.

الخطيب: « سمع أبا حفص ابن الزيّات، والحسين بن محمّد بن عبيد العسكري، وعلي بن محمّد بن لؤلؤ الورّاق، ومحمّد بن إسحاق القطيعي، ومحمّد بن المظفر، ولُبا بكر ابن شاذان.

كتبنا عنه، وكان صدوقا » [2].

(92)

رواية ابن العشّاري الحربي البغدادي

وهو: أبو طالب محمّد بن علي بن الفتح ابن العشّاري الحربي المتوفى سنة: 451.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: « سمع: علي بن عمر السكري، وأبا حفص ابن شاهين، وأبا الحسن الدار قطني، ويوسف بن عمر القوّاس، وأبا الهيثم بن حبابة، وخلقا من هذه الطبقة.

كتبت عنه، وكان ثقة ديّنا صالحا » [3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 17 / 506.

(2). تاريخ بغداد 1 / 319.

(3). تاريخ بغداد 3 / 107.

(93)

رواية أبي سعد الجنزرودي

وهو: محمّد بن عبد الرحمن النيسابوري، المتوفى سنة: 453.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشـــيخ الفقيه، الإمام الأديب، النحوي، الطبيب، مســـند خراســـان ... عنه: البيهقي: والسّـــكري، وروى الكثير، وانتهى إليه علوّ الإســـناد. حدّث عنه: إســـماعيل بن عبد الغافر ... » [1].

وله ترجمة في:

الأنساب 10 / 479، الوافي بالوفيات 3 / 231، بغية الوعاة 1 / 157.

(94)

رواية أبي محمّد الجوهري

وهو: الحسن بن علي بن محمّد أبو محمّد، المتوفى سنة: 454.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كتبنا عنه وكان ثقة أمينا كثير السّماع ... » [2].

الذهبي: « الشـــيخ الإمام، المحدّث الصـــدوق، مســـند الآفاق ... وكان من بحور الرواية، روى الكثير، وأملى مجالس عدّة ... » [3].

وله ترجمة في:

المنتظم 8 / 227، الكامل في التاريخ 10 / 24، اللباب 1 / 313.

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 101.

(2). تاريخ بغداد 7 / 393.

(3). سير أعلام النبلاء 18 / 68.

(95)

رواية سبط بحرويه

وهو: إبراهيم بن منصور السّلمي الكرّاني الاصبهاني المتوفى سنة: 455.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الصالح، الثقة المعمر، أبو القلسم ... سمع مسند أبي يعلى الموصلي من أبي بكر بن المقرئ، وكتاب التفسير لعبد الرزاق.

حدّث عنه: يحيى بن مندة وقال: كان رحمه‌الله صالحا عفيفا، ثقيل السمع، مات في ربيع الأول سنة 455.

قلت: وحدّث عنه أيضا: ... وفاطمة العلوية أم المجتبى، وآخرون » [1].

(96)

رواية ابن الآبنوسي

وهو: أبو الحسين محمّد بن أحمد البغدادي المتوفى سنة: 457.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كتبت عنه وكان سماعه صحيحا » [2].

الذهبي: « الشيخ الثقة أبو الحسين ... سمع أبا القلسم ابن حبابة، والدار قطني، وابن شاهين ... قال الخطيب ... » [3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 73.

(2). تاريخ بغداد 1 / 356.

(3). سير أعلام النبلاء 18 / 85.

(97)

رواية أبو الحسن الحسن آبادي

وهو: علي بن محمّد بن أحمد المعروف بابن أبي عيسى، المتوفى بعد سنة: 460.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: « كان شيخا ثقة صدوقا مكثرا من الحديث، يرجع إلى فضل ودراية ... روى لنا عنه ابن عمّه أبو الخير عبد السلام ... » [1].

(98)

رواية ابن المهتدي

وهو: أبو الحسين محمّد بن علي العبّاسي البغدادي المتوفى سنة: 465.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كتبت عنه وكان فاضلا نبيلا ثقة صدوقا، وولي القضاء بمدينة المنصور وما اتّصل بها، وهو ممن لشتهر ذكره وشاع أمره بالصلاح والعبادة، حتى كان يقال له: راهب بني هاشم » [2].

الذهبي: « الإمام العالم الخطيب، المحدّث الحجة، مسند العراق ... » ثم نقل ثقته عن: الخطيب والسمعاني، وأبيّ النرسي، وابن خيرون وغيرهم [3].

---

(1). الأنساب 2 / 220 – الحسن آبادي.

(2). تاريخ بغداد 3 / 108.

(3). سير أعلام النبلاء 18 / 241.

وتوجد ترجمته أيضا في:

المنتظم 8 / 283، الوافي بالوفيات 4 / 137، الكامل 10 / 88.

(99)

رواية الكتّاني

وهو: أبو محمّد عبد العزيز بن أحمد التميمي الدمشقي المتوفى سنة: 466.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الكتّاني، الإمام الحافظ المفيد، الصدوق، محدّث دمشق، حدّث عنه: الخطيب، والحميدي، وأبو الفتيان الدهستاني، وأبو القاسم النسيب، وهبة ا ابن الأكفاني ...

وجمع وصنف، ومعرفته متوسطة، وأول سماعه في سنة 407.

قال ابن ماكولا: كتب عنّي وكتبت عنه، وهو مكثر متقن.

وقال الخطيب: ثقة أمين.

وقال ابن الأكفاني: كان كثير التلاوة، صدوقا، سليم المذهب ... » [1].

(100)

رواية ابن النقور

وهو: أبو الحسين أحمد بن محمّد البغدادي البزّاز المتوفى سنة: 470.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: « كان صدوقا » [2].

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 248.

(2). تاريخ بغداد 4 / 381.

الذهبي: « الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق ... وكان صحيح السماع، متحريّا في الرواية ... » ثم نقل ثقته عن جماعة [1].

ابن الجوزي: كذلك [2].

(101)

رواية أبي المظفر الكوسج

وهو: محمود بن جعفر التميمي الأصبهاني المتوفى سنة: 473.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « روى عن: عم أبيه الحسين بن أحمد، والحسين بن علي ابن البغدادي. وعنه: إسماعيل بن محمّد الحافظ ...

عدل مرضي. توفي سنة 473 » [3].

(102)

رواية أبي القاسم ابن مسعدة

وهو: إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة: 474.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الإمام المفتي، الرئيس ... وكان صدرا، معظّما، إماما، وعاظا، بليغا، له النظم والنثر، وسعة العلم. روى ابن السمرقندي عنه كتاب الكامل لا بن عدي » [4].

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 372.

(2). المنتظم 8 / 314.

(3). سير أعلام النبلاء 18 / 449.

(4). سير أعلام النبلاء 18 / 564.

وله ترجمة في:

المنتظم 9 / 10، الوافي بالوفيات 9 / 223، الكامل 10 / 141.

(103)

رواية الغورجي

وهو: أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل المتوفى سنة: 481.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الثقة الجليل ... وثّقه المحدّث الحسين بن محمّد الكتبي. توفي في ذي الحجة سنة 481 بهراة، وهو في عشر التسعين » [1].

وله ترجمة في:

المنتظم 9 / 44، الكامل 10 / 168، اللباب 2 / 393 وغيرها.

(104)

رواية أبي نصر التريقي

وهو: عبد العزيز بن محمّد الهروي المتوفى سنة: 483.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الإمام الأديب المعمّر الثقة ... » [2].

وله ترجمة في:

الأنساب 3 / 50، العبر 3 / 302، معجم البلدان 2 / 28.

---

(1). سير أعلام النبلاء 19 / 7.

(2). سير أعلام النبلاء 19 / 6.

(105)

رواية أبي الغنائم الدقاق

وهو: محمّد بن علي بن الحسن البغدادي المتوفى سنة: 485.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الجليل، الصالح، المسند، ... وكان خيّرا ديّنا، كثير السماع ... »[1].

وله ترجمة في:

المنتظم 9 / 54، الوافي بالوفيات 4 / 141، شذرات الذهب 3 / 369.

(106)

رواية ابن خلف

وهو: أبو بكر أحمد بن علي النيسابوري، المتوفى سنة: 487.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ العلاّمة النحوي ... سمع في سنة 404 ثم بعدها من أبي عبد ا الحاكم ... قال عبد الغافر ... أما شيخنا ابن خلف فهو الأديب المحدّث، المتقن، الصحيح السماع، أبو بكر، ما رأينا شيخا أروع منه، ولا أشدّ إتقانا، حصل على خطّ وافر من العربية، وكان لا يسامح في فوات لفظة مما يقرأ عليه، ويراجع في المشكلات، ويبالغ، رحل إليه العلماء، سمّعه أبوه الكثير، وأملى على الصحة، وسمعنا منه الكثير.

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 589.

قال إسماعيل بن محمّد الحافظ: كان حسن السّيرة، من أهل الفضل والعلم، محتاطاً في الأخذ، ثقةً.

وقال السمعاني: كان فاضلاً، عارفاً باللّغة والأدب ومعاني الحديث، في كمال العفّة والورع.

مات في ربيع الأول سنة 487 » [1].

(107)

رواية القاضي الأزدي

وهو: أبو عامر محمود بن القاسم المهلَّبي الهروي الشافعي المتوفى سنة: 487.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الإمام المسند القاضي أبو عامر ... من كبار أئمة المذهب، حدّث بجامع الترمذي عن عبد الجبّار الجرّاحي. قال أبو النضر الفامي: شيخ عديم النظير زهداً وصلاحاً وعفّةً ... قال السمعاني: هو جليل القدر كبير المحلّ عالم فاضل ... وقال أبو جعفر بن أبي علي: كان شيخ الإسلام يزور أبا عامر ويعوده إذا مرض ويتبرَّك بدعائه » [2].

وله ترجمة في:

طبقات السبكي 5 / 327، العبر 3 / 318 وغيرهما.

---

(1). سير أعلام النبلاء 18 / 478.

(2). سير أعلام النبلاء 19 / 32.

(108)

رواية ابن سوسن

وهو: أبو بكر أحمد بن المظفر بن حسين التمّار المتوفى سنة: 503.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ المعمّر ... حدّث عن: أبي علي ابن شاذان، وأبي القاسم الحرفي، وعبد الملك بن بشران. حدّث عنه: إسماعيل ابن السمرقندي، وعبد الوهّاب الأنماطي، وأبو طاهر السلفي، ويحيى بن شاكر، وآخرون.

قال: الأنماطي: شيخ مقارب ... » [1].

(109)

رواية اسماعيل ابن البيهقي

وهو: أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين، المتوفى سنة: 507.

وتعلم روايته من أسناد الخوارزمي المكي.

ابن الجوزي: « كان فاضلاً مرضي الطريقة » [2].

الذهبي: « الفقيه الإمام، شيخ القضاة، ... وكان عارفاً بالمذهب، مدرساً، جليل القدر ...» [3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 19 / 241.

(2). المنتظم 17 / 134 حوادث 507.

(3). سير أعلام النبلاء 19 / 313.

(110)

رواية ابن الأكفاني

وهو: أبو محمّد هبة بن أحمد الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة: 524.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الإمام، المفنّن المحدّث الأمين، مفيد الشام، أبو محمّد ... حدّث عنه ... ابن عساكر ... قال ابن عساكر: سمعت منه الكثير وكان ثقة ثبتاً متيقظاً، معنيّاً بالحديث وجمعه ... وقال السلفي: هو حافظ مكثر ثقة، كان تاريخ الشام، كتب الكثير ... » [1].

وله ترجمة في عدّةٍ من المصادر.

(111)

رواية ابن البنّاء

وهو: أحمد بن الحسن بن أحمد البغدادي المتوفى سنة: 527.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الصالح الثقة، مسند بغداد ... سمع أبا محمّد الجوهري، وتفرّد عنه بأجزاء عالية، وأبا الحسين ابن حسنون النرسي، والقاضي أبا يعلى ابن الفرّاء ... حدّث عنه: السلفي، وابن عساكر، وأبو موسى المديني ...

وكان من بقايا الثّقات ... » [2].

---

(1). سير أعلام النبلاء 19 / 576.

(2). سير أعلام النبلاء 19 / 603.

(112)

رواية زاهر بن طاهر

وهو: النيسابوري الشحامي المتوفى سنة: 533.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ العالم، المحدّث المفيد المعمّر، مسند خراسان ... الشاهد ... روى الكثير، واستملى على جماعة، وخرّج، وجمع، وانتقى ... وكان ذا حبٍّ للرّواية، فرحل لمّا شاخ، وروى الكثير ببغداد، وبهراة، وأصبهان، وهمدان، والري، والحجاز، ونيسابور ... قال أبو سعد السمعاني:

كان مكثراً متيقظاً، ورد علينا بمرو قصداً للرواية بها، وخرج معي إلى أصبهان، لا شغل له إلّا الرواية بها، وازدحم عليه الخلق، وكان يعرف الأجزاء، وجمع ونسخ وعمر، قرأت عليه تاريخ نيسابور في أيام قلائل ... ولكنّه كان يخلُّ بالصلوات إخلالاً ظاهراً ... » [1].

(113)

رواية أُم المجتبى

وهي: فاطمة العلوية بنت ناصر الاصبهانية، المتوفاة سنة: 533.

ويعلم روايتها من أسانيد ابن عساكر.

وهي شيخة ابن عساكر والسمعاني، إذ قال في ترجمتها: « امرأة علوية معمرة، كتبت عنها باصبهان، وماتت في سنة 533 » [2].

---

(1). سير أعلام النبلاء 20 / 9.

(2). التحبير 2 / 434 باختصار.

(114)

رواية ابن زريق

وهو: أبو منصور عبد الرحمن بن أبي غالب البغدادي القزّاز المتوفى سنة 535.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ الجليل الثقة ... راوي تاريخ الخطيب ... وله مشيخة حدّث عنه: ابن عساكر، والسمعاني ... وكان شيخاً صالحاً متودّداً، سليم القلب، حسن الأخلاق، صبوراً، مشتغلاً بما يعنيه ... وكان صحيح السماع، أثنى عليه السمعاني وغيره » [1].

وله ترجمة في:

المنتظم 10 / 90، الأنساب - الزريقي، العبر 4 / 95، مرآة الزّمان 8 / 107.

(115)

رواية أبي القاسم ابن السمرقندي

وهو: إسماعيل بن أحمد الدمشقي البغدادي المتوفى سنة: 536.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر وغيره.

الذهبي: « الشيخ الإمام المحدّث المفيد المسند، حدّث عنه: السلفي، وابن عساكر، والسمعاني، ...

---

(1). سير أعلام النبلاء 20 / 69.

ـقال الســـــمعاني: قرأت عليه الكتب الكبار والأجزاء، وســـــمعت ـلأبا العلاء العطّار بهمدان يقول: ما أعدل بأبي القاسم ابن السمرقندي أحداً من شيوخ العراق وخراسان.

وقال عمر البسطامي: أبو القاسم إسناد خراسان والعراق ...

قال ابن عساكر: كان ثقة مكثراً، صاحب أُصول، دلّالاً في الكتب ...

قال السلفي: هو ثقة ... » [1].

(116)

رواية أبي الفتح الهروي

وهو: عبد الملك بن أبي القاسم عبد ا الكروخي المتوفى سنة: 548.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الإمام الثقة ... قال السمعاني: هو شيخ صالح، ديّن خيّر، حسن السيرة، صدوق، ثقة، قرأت عليه ... » [2].

وله ترجمة في:

المنتظم 10 / 154، تذكرة الحفّاظ 4 / 1313، الكامل في التاريخ 11 / 190.

(117)

رواية أبي سعد ابن أبي صالح

وهو: عبد الوهاب بن الحسن الكرماني المتوفى سنة: 559.

وتعلم روايته من أسانيد ابن عساكر الحافظ.

---

(1). سير أعلام النبلاء 20 / 28.

(2). سير أعلام النبلاء 20 / 273.

الذهبي: « الشيخ الصالح المعمر أبو سعد ... سمع من أبي بكر ابن خلف ... وتفرّد في وقته، حدّث عنه: السمعاني ... وجماعة. توفي سنة 559 » [1].

(118)

رواية أبي الخير الباغبان

وهو: محمّد بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة: 559.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: « الشيخ المعمر الثقة الكبير ... حدّث عنه: السمعاني و ... قال ابن نقطة: هو ثقة صحيح السّماع ... » [2].

وله ترجمة في:

الوافي بالوفيات 2 / 111، النجوم الزاهرة 6 / 366، العبر 4 / 168.

(119)

رواية أبي زرعة المقدسي

وهو: طاهر بن محمّد بن طاهر الشيباني المقدسي المتوفى سنة: 566.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ العالم المسند الصّدوق أبو زرعة ... كان يقدم بغداد، ويحدّث بها، وتفرّد بالكتب والأجزاء ... حدّث عنه: السمعاني، وابن الجوزي ... وأبو بكر محمّد بن سعيد ابن الخازن، وآخرون.

... قال ابن النجار ... كان شيخاً صالحاً ... » [3].

---

(1). سير أعلام النبلاء 20 / 339.

(2). سير أعلام النبلاء 20 / 378.

(3). سير أعلام النبلاء 20 / 503.

(120)

رواية ابن شاتيل

وهو: أبو الفتح عبيد ا بن عبد ا البغدادي الدبّاس المتوفى سنة: 581.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشـــيخ الجليل المســـند المعمر ... عمّر دهراً وتفرّد ورحلوا إليه ... انتهى إليه علوّ الإسناد، حدّث عنه: السمعاني، وابن الأخضر، والشيخ الموفّق، و ... » [1].

(121)

رواية ابن الأخضر

وهو: عبد العزيز بن أبي نصر محمود الجنابذي البغدادي المتوفى سنة: 611.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الإمام العالم المحدّث الحافظ المعمر مفيد العراق ... صـــنّف وجمع وكتب عن أقرانه، وحدّث نحواً من ســـتّين عالماً، وكان ثقة فهماً خيّراً ديّناً عفيفاً ... » ثم نقل ثقته عن ابن نقطة وابن النّجار ... [2].

وله ترجمة في كثير من الكتب الرجاليّة، والتاريخية، مثل:

الكامل 12 / 126، تذكرة الحفّاظ 4 / 1383، النجوم الزاهرة 6 / 211 ...

---

(1). سير أعلام النبلاء 21 / 117.

(2). سير أعلام النبلاء 22 / 31.

(122)

رواية المراتبي

وهو: أبو غالب منصور بن أحمد الخلّال ابن المعوّج المتوفى سنة: 643.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ أبو غالب ... سمع ... روى عنه: مجد الدين ابن العديم وبالإجازة الفخر ابن عساكر، وأبو المعالي ابن البالسي، والقاضي الحنبلي، وعيسى المطعّم، وابن سعد، وأحمد بن الشحنة، وستُّ الفقهاء الواسطية.

توفي في جمادى الآخرة سنة 643 »[1].

وله ترجمة في:

العبر 5 / 181، النجوم الزاهرة 6 / 355 وغيرهما.

(123)

رواية ابن الخازن

وهو: أبو بكر محمّد بن سعيد بن الموفق النيسابوري البغدادي المتوفى سنة: 643.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الشيخ الجليل الصالح المسند ... سمع أبا زرعة المقدسي و ... حدّث عنه ... وكان شيخاً صيّناً متديّناً مسمتاً ... »[2].

---

(1). سير أعلام النبلاء 23 / 220.

(2). سير أعلام النبلاء 23 / 124.

وله ترجمة في:

تاريخ بغداد لا بن الدبيثي 1 / 283، النجوم الزاهرة 6 / 355، العبر 5 / 179.

(124)

رواية الباذرائي

وهو: أبو محمّد عبد ا بن محمّد بن حسن البغدادي المتوفى سنة: 655.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: « الإمام قاضي القضاة ... قال أبو شامة: وكان فقيهاً عالماً ديّناً متواضعاً دمث الأخلاق منبسطاً ... » [1].

وله ترجمة في:

طبقات السبكي 8 / 159، البداية والنهاية 13 / 196، ذيل مرآة الزمان 1 / 70 - 72، العبر 5 / 223.

(125)

رواية ابن كثير

وهو: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة: 774.

قال:

« حديث الطير: وهذا الحديث قد صنّف الناس فيه، وله طرق متعددة، في كلٍّ منها نظر، ونحن نشير إلى شيء من ذلك:

قال الترمذي: حدّثنا سفيان بن وكيع، ثنا عبد الله بن موسى، عن عيسى

---

(1). سير أعلام النبلاء 22 / 332.

ابن عمر، عن السدّي عن أنس قال: « كان عند النبي صلى الله عليه و آله و سلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي فأكل معه، ثم قال الترمذي: غريبٌ لا نعرفه من حديث السدّي إلّا من هذا الوجه، قال: وقد روي من غير وجه عن أنس.

وقد رواه أبو يعلى: عن الحسن بن حمّاد، عن مسهر بن عبد الملك، عن عيسى بن عمر، به.

وقال أبو يعلى: ثنا قطن بن بشير، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، ثنا عبد الله بن مثنى، ثنا عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حجل مشوي بخبزة وضيافة، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام. فقالت عائشة: اللّهم اجعله أبي، وقالت حفصة: اللّهم اجعله أبي، وقال أنس: وقلت: اللّهم اجعله سعد بن عبادة، قال أنس: فسمعت حركةً بالباب، فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على حاجة، فانصرف. ثم سمعت حركة بالباب فخرجت فإذا علي بالباب، فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على حاجة، فانصرف. ثم سمعت حركة بالباب، فسلّم علي فسمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صوته فقال: لنظر من هذا؟ فخرجت فإذا هو علي، فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأخبرته فقال: ائذن له يدخل عليّ، فأذنت له فدخل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : اللّهم وال من والاه ».

ورواه الحاكم في مستدركه، عن أبي علي الحافظ، عن محمّد بن أحمد الصفار وحميد بن يونس للزيات، كلاهما عن محمّد بن أحمد بن عياض، عن أبي غسان أحمد بن عياض، عن أبي ظبية، عن يحيى بن حسان، عن سليمان ابن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس فذكره، وهذا إسناد غريب. ثم قال الحاكم: هذا الحديث على شرط البخاري ومسلم. وهذا فيه نظر، فإن أبا

علاثة محمّد بن أحمد بن عياض هذا غير معروف، لكن روى هذا الحديث عنه جماعة، عن أبيه، وممن رواه عنه أبو القاسم الطبراني ثم قال: تفرد به عن أبيه وا أعلم.

قال الحاكم: وقد رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً. قال شيخنا الحافظ الكبير أبو عبد ا الذهبي: فصلهم بثقة يصحّ الإسناد إليه. ثم قال الحاكم: وصحّت الرواية عن علي وأبي سعيد وسفينة، قال شيخنا أبو عبد ا : لا – وا – ما صح شيء من ذلك.

ورواه الحاكم من طريق إبراهيم بن ثلبت القصار – وهو مجهول – عن ثلبت البناني عن أنس قال: دخل محمّد بن الحجاج، فجعل يسب علياً، فقال أنس: لُسكت عن سب علي، فذكر الحديث مطولاً، وهو منكر سنداً ومتناً. لم يورد الحاكم في مستدركه غير هذين الحديثين.

وقد رواه ابن أبي حاتم، عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس. وهذا أجود من إسناد الحاكم.

ورواه عبد الله بن زياد أبو العلاء، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك. فقال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. فذكر نحوه.

ورواه محمّد بن مصفى، عن حفص بن عمر، عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس فذكره.

ورواه علي بن الحسن الشامي، عن خليل بن دعلج، عن قتادة، عن أنس بنحوه.

ورواه أحمد بن يزيد الورتنيس، عن زهير، عن عثمان الطويل، عن أنس فذكره.

ورواه عبيد الله بن موسى، عن سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف، حدّثني أنس بن مالك فذكره. قال الدار قطني: من حديث ميمون أبي خلف تفرد به سكين بن عبد العزيز.

ورواه الحجاج بن يوسف بن قتيبة، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس.

ورواه ابن يعقوب إسحاق بن الفيض، ثنا المضاء بن الجارود، عن عبد العزيز بن زياد: أن الحجاج بن يوسف دعا أنس بن مالك من البصرة، فسأله عن علي بن أبي طالب فقال: اهدي للنبيّ صلى الله عليه و آله وسلم طائر فأمر به فطبخ وصنع فقال: اللهم ائتني بأحبّ الخلق إليّ يأكل معي. فذكره.

وقال الخطيب البغدادي: أنا الحسن بن أبي بكير، أنا أبو بكر محمّد بن العباس بن نجيح، ثنا محمّد بن القاسم النحوي أبو عبد ا ، ثنا أبو عاصم، عن أبي الهندي عن أنس فذكره.

ورواه الحاكم بن محمّد، عن محمّد بن سليم، عن أنس بن مالك. فذكره.

وقال أبو يعلى: حدّثنا الحسن بن حماد الوراق، ثنا مسهر بن عبد الملك ابن سلع – ثقة – ثنا عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدي: أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم كان عنده طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء عثمان فردّه، ثم جاء علي فأذن له.

وقال أبو القلسم بن عقدة: ثنا محمّد بن أحمد بن الحسن، ثنا يوسف ابن عدي، ثنا حماد بن المختار الكوفي، ثنا عبد الملك بن عمير، عن أنس بن مالك قال: اهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم طائر فوضع بين يديه فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي قال: فجاء علي فدّق الباب، فقلت من ذا؟ فقال: أنا علي، فقلت: إن رسول الله على حاجة. حتى فعل ذلك

ثلاثاً، فجاء الرابعة فضرب الباب برجله فدخل، فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ما حبسك؟ فقال: قد جئت ثلاث مرات فيحبسني أنس، فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : ما حملك على ذلك؟ قال قلت: كنت أحب أن يكون رجلاً من قومي.

وقد رواه الحاكم النيسابوري، عن عبدان بن يزيد، عن يعقوب للدقاق، عن إبراهيم بن الحسين الشامي، عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن حسين ابن سليمان، عن عبد الملك بن عمير، عن أنس فذكره. ثم قال الحاكم: لم نكتبه إلّا بهذا الإسناد.

وساقه ابن عساكر من حديث الحرث بن نبهان، عن إسماعيل – رجل من أهل الكوفة – عن أنس بن مالك فذكره. ومن حديث حفص بن عمر المهرقاني، عن الحكم بن شبير بن إسماعيل أبي سليمان – أخي إسحاق بن سليمان الرازي – عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس فذكره، ومن حديث سليمان بن قرم، عن محمّد بن علي السلمي، عن أبي حذيفة العقيلي، عن أنس فذكره.

وقال أبو يعلى: ثنا أبو هشام، ثنا ابن فضيل، ثنا مسلم الملائي، عن أنس قال: أهدت أُم أيمن إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طيراً مشوياً فقال: اللّهم ائتني بمن تحبه يأكل معي من هذا الطير، قال أنس: فجاء علي فلستأذن فقلت: هو على حاجته، فرجع ثم عاد فلستأذن فقلت: هو على حاجته فرجع، ثم عاد فلستأذن فسمع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم صوته فقال: ائذن له فدخل – وهو موضوع بين يديه – فأكل منه وحمد الله.

فهذه طرق متعددة عن أنس بن مالك، وكل منها فيه ضعف ومقال.

وقال شيخنا أبو عبد ا الذهبي – في جزء جمعه في هذا الحديث بعد ما أورد طرقاً متعددة نحواً مما ذكرنا –: ويروى هذا الحديث من وجوه باطلة أو مظلمة عن: حجاج بن يوسف، وأبي عاصم خالد بن عبيد، ودينار أبي كيسان،

وزياد بن محمّد الثقفي، وزياد العبسي، وزياد بن المنذر، وسعد بن ميسرة البكري، وسليمان التيمي، وسليمان بن علي الأمير، وسلمة بن وردان، وصباح ابن محارب، وطلحة بن مصرف، وأبي للزناد، وعبد الأعلى بن عامر، وعمر بن رلشد، وعمر بن أبي حفص الثقفي الضرير، وعمر بن سليم البجلي، وعمر بن يحيى الثقفي، وعثمان الطويل، وعلي بن أبي رافع، وعيسى بن طهمان، وعطية العوفي، وعباد بن عبد الصمد، وعمار الدّهني، وعباس بن علي، وفضيل بن غزوان، وقاسم بن حندب، وكلثوم بن جبر، ومحمّد بن علي للباقر، والزهري، ومحمّد بن عمرو بن علقمة، ومحمّد بن مالك الثقفي، ومحمّد بن جحادة، وميمون بن مهران، وموسى الطويل، وميمون بن حابر السلمي، ومنصور بن عبد الحميد، ومعلى بن أنس، وميمون أبي خلف الجراف، وقيل أبو خالد، ومطر بن خالد، ومعاوية بن عبد ا بن جعفر، وموسى بن عبد ا الجهني، ونافع مولى ابن عمر، والنضر بن أنس بن مالك، ويوسف بن إبراهيم، ويونس بن حيان، ويزيد بن سفيان، ويزيد بن أبي حبيب، وأبي المليح، وأبي الحكم، وأبي داود السبيعي، وأبي حمزة الواسطي، وأبي حذيفة العقيلي، وإبراهيم بن هدبة.

ثم قال بعد أن ذكر الجميع: الجميع بضعة وتسعون نفساً، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلقة مفتعلة، وغالبها طرق واهية.

وقد روي من حديث سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، فقال أبو القلسم البغوي وأبو يعلى الموصلي قالا: حدّثنا القواريري، ثنا يونس بن أرقم، ثنا مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم قال: أهدت امرأة من الأنصار طائرين بين رغيفين – ولم يكن في البيت غيري وغير أنس – فجاء رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فدعا بغدائه. فقلت: يا رسول الله، قد أهدت لك امرأة من الأنصار هدية، فقدمت الطائرين إليه فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك

إليك وإلى رسولك، فجاء علي بن أبي طالب فضرب الباب خفياً فقلت: من هذا؟ قال أبو الحسن، ثم ضرب الباب ورفع صوته فقال رسول الله من هذا: قلت علي بن أبي طالب. قال: افتح له، ففتحت له فأكل معه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من الطيرين حتى فنيا.

وروي عن ابن عباس، فقال أبو محمّد يحيى بن محمّد بن صاعد: ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمّد، ثنا سليمان بن قرم، عن محمّد بن شعيب، عن داود بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده ابن عباس قال: إن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم أتي بطائر فقال: اللّهم ائتني برجل يحبه الله ورسوله. فجاء علي فقال: اللّهم وإليَّ.

وروي عن علي نفسه فقال عباد بن يعقوب: ثنا عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي، حدّثني لأبي، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طير يقال له الحبارى، فوضعت بين يديه – وكان أنس بن مالك يحجبه – فرفع النبي صلى الله عليه و آله و سلم يده إلى الله ثم قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. قال فجاء علي فلستأذن فقال له أنس: إن رسول الله يعني على حاجته، فرجع. ثم أعاد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الدعاء، فرجع. ثم دعا الثالثة فجاء علي فأدخله، فلما رآه رسول الله قال: اللّهم وإليَّ فأكل معه. فلما أكل رسول الله وخرج علي قال أنس: تبعت علياً فقلت: يا أبا الحسن لستغفر لي فإن لي إليك ذنباً، وإن عندي بشارة، فأخبرته بما كان من النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، فحمد الله ولستغفر لي ورضي عني، أذهب ذنبي عنده بشارتي إياه.

ومن حديث جابر بن عبد ا الأنصاري، أورده ابن عساكر من طريق عبد ا بن صالح كاتب الليث، عن ابن لهيعة.، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر. فذكره بطوله.

وقد روي أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري – وصححه الحاكم – ولكن

إسناده مظلم. وفيه ضعفاء.

وروي من حديث حبشي بن جنادة. ولا يصح أيضاً.

ومن حديث يعلى بن مرة، والإسناد إليه مظلم.

ومن حديث أبي رافع نحوه. وليس بصحيح.

وقد جمع للناس في هذا الحديث مصنفات مفردة منهم: أبو بكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمّد بن أحمد بن حمدان فيما رواه شيخنا أبو عبد ا الذّهبي، ورأيت فيه مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب للتاريخ، ثم وقفت على مجلد كبير في ردّه وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم.

وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

وا أعلم » [1].

ترجمته:

وتوجد ترجمته والثناء عليه في:

1 - الدرر الكامنة 1 / 399.

2 - طبقات ابن قاضي شهبة 2 / 113.

3 - طبقات الحفّاظ: 529.

4 - طبقات المفسّرين 1 / 110.

وهي مشحونة بالثناء والإكبار والتوثيق ... ولا حاجة إلى نقلها.

---

(1). تاريخ ابن كثير 7 / 351 - 354.

(126)

رواية العاقولي

وهو: محمّد بن محمّد بن عبد الله العاقولي المتوفى سنة: 797.

قال:

« عن أنس قال: كان عند رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر. فجاء علي فأكل معه. أخرجه الترمذي » [1].

ترجمته:

وكان العاقولي فقيهاً، محدّثاً، أديباً، له مصنَّفات، منها الردّ على الرافضة، شرح المشكاة، وشرح منهاج البيضاوي، وغير ذلك [2].

(127)

رواية الهيثمي

وهو: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة: 807.

قال:

« وعن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فقدّم فرخاً مشويّاً فقال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الفرخ، فجاء علي ودقّ الباب. فقال

---

(1). الرصف فيما روي عن النبيّ من الفضل والوصف: باب علي عليه‌السلام: 369.

(2). بغية الوعاة: 97، شذرات الذهب 6 / 351 وغيرهما.

أنس: من هذا؟ قال: علي. فقلت: النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم على حاجة، فانصرف. ثمّ تنّحى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم وأكل، ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليّ يأكل معي من هذا الفرخ. فجاء علي فدق الباب دقاً شديداً فسمع رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فقال: يا أنس، من هذا؟ قلت علي، قال: أدخله، فدخل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : لقد سألت الله ثلاثاً أنْ يأتيني بأحبّ الخلق إليه وإليَّ يأكل معي من هذا الفرخ. فقال علي: وأنا – يا رسول الله – لقد جئت ثلاثاً، كلّ ذلك يردّني أنس. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟ قال: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : لا يلام الرجل على حبّ قومه.

وفي روايةٍ: كنت مع النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم في حائطٍ وقد أُتي بطائر.

وفي روايةٍ قال: أهدت أُم أيمن إلى النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم طائراً بين رغيفين فجاء النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم فقال: هل عندك شيء؟ فجاءته بالطائر.

قلت: عند الترمذي طرف منه.

رواه الطبراني في الأوسط باختصار، وأبو يعلى باختصار كثيرٍ، إلّا أنه قال:

فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له.

وفي إسناد الكبير: حماد بن المختار، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

وفي أحد أسانيد الأوسط: أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

ورجال أبي يعلى ثقات وفي بعضهم ضعف.

و عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أطيار فقسّمها بين نسائه، فأصاب كل امرأةٍ منها ثلاثة، فأصبح عند بعض نسائه – صفيّة أو غيرها – فأتته بهنَّ، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك يأكل معي من هذا. فقلت: اللّهم اجعله رجلا من الأنصار، فجاء علي – رضي الله عنه – فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : يا أنس، أُنظر من على الباب، فنظرت فإذا علي، فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم على حاجةٍ، ثم جئت فقمت بين يدي رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، فقال: أنظر من على الباب؟ فإذا علي، حتى فعل ذلك ثلاثاً، فدخل يمشي وأنا خلفه، فقال النبي صلى الله عليه و آله وسلم : من حبسك – رحمك الله –؟ فقال هذا آخر ثلاث مرات يردّني أنس يزعم أنك على حاجة. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم :

ما حملك على ما صنعت؟ قلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك فأحببت أن يكون من قومي. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : إن الرجل قد يحبُّ قومه، إنّ الرجل قد يحبُّ قومه. قالها ثلاثاً.

رواه البزار، وفيه: إسماعيل بن سلمان، وهو متروك.

وعن سفينة – وكان خادماً لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم – قال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم طوائر، فصنعت له بعضها، فلمّا أصبح أتيته به فقال: من أين لك هذا؟ فقلت: من التي أتيت به أمس: فقال: ألم أقل لك لا تدّخرّن لغد طعاما، لكلّ يوم رزقه؟ ثم قال: اللهم أدخل عليّ أحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فدخل علي رضي الله عنه عليه فقال: اللّهم وإليَّ.

رواه البزار والطبراني باختصار. ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر ابن خليفة، وهو ثقة.

وعن ابن عباس قال: أُتي النبي صلى الله عليه و آله وسلم بطير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك، فجاء علي فقال: اللّهم وإليَّ.

رواه الطبراني، وفيه: محمّد بن سعيد، شيخ يروي عنه سليمان بن قرم، ولم أعرفه. وبقيّة رجاله وثّقوا وفيه ضعف » [1].

ترجمته:

وقد ترجم له في الموسوعات الرجالية بكل تفخيم وتجليل:

السيوطي: « الهيثمي الحافظ ... قال الحافظ ابن حجر: كان خيّراً ساكناً، صيّناً ليّناً، سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، لا يترك قيام الليل ... » [2].

السخاوي: « كان عجباً في الدين والتقوى والزهد، والإقبال على العلم والعبادة والأوراد ... » ثم نقل كلمات الأعلام كإبن حجر، والحلبي، والفاسي، وابن خطيب الناصرية، والأقفهسي ثمّ قال:

« والثناء على دينه وزهده وورعه ونحو ذلك كثير جداً بل هو في ذلك كلمة لتفاق ... » [3]

(128)

رواية الجزري

وهو: أبو الخير شمس الدين بن محمّد الجزري الشافعي المتوفى سنة: 833.

وتعلم روايته من رواية العصامي.

---

(1). مجمع الزوائد 9 / 125 - 126.

(2). طبقات الحفّاظ: 541.

(3). الضوء اللامع 5 / 200

ترجمته:

وتوجد ترجمته والثناء البالغ عليه في:

1 - أنباء الغمر 3 / 467.

2 - البدر الطّالع 2 / 257.

3 - شذرات الذهب 7 / 204.

(129)

رواية المغربي

وهو: محمّد بن محمّد المتوفى سنة: 1094.

قال:

« أنس - كان عند النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. هما للترمذي.

زاد رزين: إن أنساً قال لعلي: استغفر لي لذلك، عندي بشارة، ففعل، فأخبره بقوله صلى الله عليه و آله وسلم»[1].

ترجمته:

المحبي: « الإمام الجليل، المحدّث المفنّن، فرد الدنيا في العلوم كلّها، الجامع بين منطوقها ومفهومها، والمالك لمجهولها ومعلومها، ولد سنة 1037 ... نقلت عن شيخنا المرحوم عبد القادر بن عبد الهادي - وهو ممّن أخذ عنه، وسافر إلى الروم في صحبته وانتفع به - وكان يصفه بأوصاف بالغة حدّ الغلو ... فإنّه كان يقول: إنّه يعرف الحديث والأُصول معرفةً ما رأينا من يعرفها

---

(1). جمع الفوائد 3 / 220.

ممّن أدركناه ... وقد أخذ عنه بمكة والمدينة والروم خلق، ومدحه جماعة وأثنوا عليه ... »[1].

(130)

رواية العصامي

وهو: عبد الملك بن حسين المكّي، المتوفى سنة: 1111.

قال – في: الأحاديث في شأن أبي الحسنين كرّم الله تعالى وجهه –:

« الحديث الحادي عشر: عن أنس رضي الله عنه قال: كان عنده طير أُهدي إليه وكان مما يعجبه أكله، فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي، فأكل معه. خرّجه الترمذي، والبغوي في المصابيح. وخرّجه الجزري وزاد بعد قوله: فجاء علي: فقال: لستأذن على رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم . فقلت: ما عليه إذن. ثمّ جاء فرددته، ثمّ دخل الثالثة أو الرابعة. فقال عليه الصلاة والسلام: ما حبسك عنّي، أو ما أبطأك عنّي، يا علي؟ قال: جئت فردّني أنس. وكان أنس خادم رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، فقال رسول الله: يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟

قلت: رجوت أنْ يكون رجلاً من الأنصار. فقال: يا أنس أوَفي الأنصار خير من علي، أو أفضل من علي؟ خرّجه البخاري »[2].

ترجمته:

1 – الشوكاني: البدر الطالع 1 / 402.

2 – المرادي: سلك الدرر 3 / 139.

---

(1). خلاصة الأثر 4 / 204.

(2). سمط النجوم العوالي فضائل علي، الحديث: 11.

(131)

رواية النابلسي

وهو: عبد الغني بن إسماعيل المتوفّى سنة: 1143.

رواه في كتابه (ذخائر المواريث 1 / 128).

وتوجد ترجمته في:

1 - نفحة الريحانة 2 / 137.

2 - سلك الدرر 3 / 30.

(132)

رواية الشبراويّ

وهو: عبد الله بن محمّد بن عامر المتوفى سنة: 1171.

قال:

« وأخرج الحاكم عن ثابت البناني: إن أنساً كان شاكياً، فأتاه محمّد بن الحجاج يعوده في أصحابٍ له، فجرى بينهم الحديث، حتى ذكروا عليّاً، فانتقصه ابن الحجاج، فقال أنس: من هذا؟ أقعدوني فأقعدوه. فقال: يا ابن الحجاج! أراك تنقص علي بن أبي طالب؟ والذي بعث محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم بالحق، لقد كنت خادم رسول الله بين يديه، فجاءت أُم أيمن بطيرٍ فوضعته بين يدي رسول الله. فقال: يا أُم أيمن ما هذا؟ قالت: طير أصبته فصنعته لك. فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليَّ وإليك يأكل معي من هذا الطير، فضرب الباب. فقال: يا أنس، أُنظر من بالباب؟ فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت فإذا علي بالباب فقلت له: إنّ رسول الله على حاجة، وجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب فقال رسول الله:

إذهب فانظر من على الباب؟ فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصـــار، فإذا علي بالباب، فقلت: إن رســـول لله على حاجة، وجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضـــرب الباب. فقال: يا أنس، أدخله فلســـت بأوّل رجلٍ أحب قومه، ليس هو من الأنصـــار، فذهبت فأدخلته. فقال: يا أنس قرّب إليه الطير، فوضعته فأكلا جميعاً.

قال ابن الحجاج: يا أنس، كان هذا بمحضر منك؟ قال: نعم. قال:

أعطي الله عهدا أن لا انتقص عليّاً بعد مقامي هذا، ولا أسـمع أحداً ينقصـه إلّا لشـنت له وجهه» [1].

ترجمته:

والشـبراويّ: محدّث، فقيه، أُصـولي، متكلّم، أديب، ولي مشـيخة الجامع الأزهر، وله مصنفات منها: الإتحاف بحبّ الأشراف [2].

(133)

رواية عبد القادر بدران

الحنبلي المتوفى سنة: 1346، صاحب تهذيب تاريخ دمشق.

رواه بترجمة حمزة بن حراس. قال:

« ... فقال القشـيري: حدّثني أنس بن مالك فقال: كنت أصـحب النبيّ صـلى الله عليه وآله وسـلم ، فسمعته وهو يقول: اللّهم أطعمنا من طعام الجنّة. قال: فأُتي بلحم طير مشـوي فوضـع بين يديه فقال: اللّهم ائتنا بمن نحبه ويحبّك ويحبّ نبيك ويحبّه نبيك. قال أنس: فخرجت فإذا علي بن أبي طالب

---

(1). الإتحاف بحب الأشراف: 28.

(2). سلك الدرر 3 / 107 عنه: معجم المؤلفين 6 / 124.

ـبالباب فقال لي: استأذن لي، فلم آذن له. وفي رواية: لنه قال ذلك ثلاثاً، فدخل بغير إذني، فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : ما الذي أبطأ بك يا علي؟ فقال: يا رسول الله، جئت لأدخل فحجبني أنس. فقال: يا أنس لِمَ حجبته؟ فقال: يا رسول لله، لما سمعت الدعوة أحببت أن يجئ رجل من قومي فتكون له. فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : لا تضر الرجل محبة قومه ما لم يبغض سواهم » [1].

ترجمته:

كحالة: « فقيه، أُصولي، لديب، ناثر، ناظم، مؤرّخ، مشارك في أنواعٍ من العلوم، من مؤلَّفاته الكثيرة ... » [2].

(134)

رواية بهجت افندي

المتوفى سنة: 1350.

رواه في (تاريخ آل محمّد: 38) وترجمه إلى الفارسية وأوضح مدلوله ومعناه.

(135)

رواية منصور ناصف

وهو: الشيخ منصور علي ناصف، المتوفى بعد سنة: 1371، من علماء الأزهر.

---

(1). تهذيب تاريخ دمشق 4 / 443.

(2). معجم المؤلفين 5 / 283.

قال:

« عن أنس – رضـــيالله‌عنه – قال: كان عند النبيّ صـــلىالله‌عليه‌وآله‌وسلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي فأكل معه ».

وقال بشرحه:

« فيه: إنّ عليّاً – رضيالله‌عنه – أحبّ الخلق إلى ا تعالى » [1].

ترجمته:

ويكفي للوقوف على شـــخصـــية الرّجل العلمية ومنزلياكتلبه للمذكور النظرُ في التقاريظ الصادرة عن علماء عصره والمطبوعة في مقدمة كتابه، فلاحظ.

تفنيد مزاعم

الكابلي والدهلوي حول

سند حديث الطّير

قوله:

« الحديث الرّابع ما رواه أنس: إنّه كان عند النبيّ **صلى الله عليه و آله وسلم** طائر قد طبخ له أو أُهدي إليه، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي من هذا الطير. فجاءه علي ».

تصرّفات (الدهلوي) في الحديث وتلبيساته لدى نقله

أقول:

(للدهلوي) هنا تسويلات وتعسّفات نشير إليها:

(1) من الواضح جدّاً أنّ علماء الإماميّة، كالشيخ المفيد، وابن شهر آشوب وأمثالهما، يثبتون تواتر هذا الحديث، ولهم في ذلك بيانات وتقريرات. فكان على (الدهلوي) أن يشير إلى تواتر هذا الحديث – ولو عن الإمامية، ولو مع تعقيبه بالردّ – لكنّ إعراضه عن ذكر ذلك ليس إلّا لتخديع عوام أهل نحلته، كيلا يخطر ببال أحدٍ منهم، ولا يطرق آذانهم تواتر هذا الحديث، حتّى نقلاً عن الإماميّة.

لكن ثبوت تواتره – حسب إفادات أئمة أهل السنّة – بل قطعيّة صدوره ومساواته للآية القرآنية في القطعية – حسب إفادة (الدهلوي) نفسه، كما عرفت ذلك كلّه – يكشف النّقاب عن تسويل (الدهلوي) وتلبيسه ... وا يحق الحقّ بكلماته.

(2) إنّ قوله: «ما رواه أنس » تخديع وتلبيس آخر، إنّه يريد – لفرط عناده وتعصّبه – إيهام أنّ روليةهذا الحديث منحصرة في أنس بن مالك، وأنّه لم يرو عن غيره من أصحاب النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم.

لكنقد عرفت أنّ رواةهذا الحديث يروونه عنعدّة من الصحابة عن الرسول الكريم صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم ، وهم:

1 – أمير المؤمنين عليه‌السلام.

2 – أنس بن مالك.

3 – عبد ا بن العباس.

4 – أبو سعيد الخدري.

5 – سفينة مولى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم .

6 – سعد بن أبي وقاص.

7 – عمرو بن العاص.

8 – أبو الطفيل عامر بن واثلة.

9 – يعلى بن مرّة.

ولا يتوّهم: لعلّ (للدهلوي) إنّما نسبه إلى أنس بنمالك فحسب، لانتهاء طرق أكثر الرّوايات إليه، وليس مراده حصر روايته فيه.

لأنّ صريح عبلته في فتواه المنقولة سابقاً أنّمدار حديث الطير بجميع طرقه ووجوهه على أنس بن مالك فحسب ...

(3) إنّه بالإضافة إلى ما تقدّم كتم كثرة طرق هذا الحديث ووجوهه عن أنس.

(4) إنّه – بالإضـــافة إلى كلّ ما ذكر – لم يذكر لفظاً كاملاً من ألفاظ الخبر عن أنس بن مالك، المتقدمة في أسانيد الحديث.

(5) إنّه قد ارتكب القطع والتغيير في نفس هذا اللّفظ للذي ذكره ... بحيث أنّا لم نجد في كتاب من كتب الفريقين رواية حديث الطير بهذا اللّفظ .. بل إنّ لفظه لا يطابق حتى لفظ الكابلي المنتحل منه كتابه ... وهذه عبارة الكابلي كاملةً:

« الرابع: ما رواه أنس بن مالك: إنّه كان عند النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم طائر قد طبخ له فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي. فجاء علي، فأكله معه.

وهو باطل، لأنّ الخبر موضوع، قال الشيخ العلّامة إمام أهل الحديث شمس الدين أبو عبد ا محمّد بن أحمد الدمشقي الذهبي في تلخيصه: لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أنّ حديث الطير لم يحسن الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلمّا علّقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه.

وممّن صرّح بوضعه الحافظ شمس الدين الجزري.

ولأنّه ليس بناص على المدّعى، فإنّ أحبّ الخلق إلى ا تعالى لا يجب أنْ يكون صاحب الزعامة الكبرى كأكثر الرسل والأنبياء.

ولأنّه يحتمل أن يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة حينئذٍ، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم، ودون إثبات حضورهم خرط قتاد هوبر.

ولأنّه يحتمل أن يكون المراد بمن هو من أحبّ للناس إليك كما في قولهم فلان أعقل الناس وأفضلهم. أي من أعقل وأفضلهم.

ولأنّه اختلف الروايات في الطير المشوي، ففي رواية هو النحام، وفي رواية إنّه الحبارى، وفي أُخرى إنّه الحجل.

ولأنّه لا يقاوم الأخبار الصحاح لو فرضت دلالته على المدّعى ».

فقد أضاف (الدهلوي) جملة « أو أهدي إليه ». ونقص جملة « فأكله معه »

بتغيير « فجاء علي » إلى « فجاءه علي ».

ثمّ إنّ (للدهلوي) وضـــع – تبعاً للكابلي – كلمة « أحبّ الناس » في مكان « أحبّ الخلق» ... فلماذا هذا التبديل والتغيير منهما؟ والحال لأنّه لم يرد لفظ « أحبّ للناس » في طريقٍ من طرق حديث الطّير، لا عند الســـابقين ولا اللّاحقين ... من أهل الســـنّة ... وتلك ألفاظهم قد تقدمت في قسم السّند ... كما لا تجده في لفظٍ من ألفاظ الإماميّة في شيء من موارد لستدلالهم بحديث الطّير على إمامة أمير المؤمنين **عليه السلام** وخلافته بعد رسول ا **صلى الله عليه و آله و سلم** !

ولعمري، إنّ مثل هذه التبديلات والتصـــرّفات والتحريفات، لا يليق بمثل (للدهلوي) عمدة الكبار، بل هو دأب المحرّفين الأغمار، وديدن المسوّلين الأشرار ... وا الصائن الواقي عن العثار.

اختلاف الرّوايات في الطير غير قادح في الحديث

قوله:

« واختلفت الرّوليات في الطير المشـــوي، ففي رولية إنّه النحام، وفي رولية إنّه حبارى، وفي رواية إنّه حجل ».

أقول:

لا أدري ما ذا يقصـــد (الدهلوي) من ذكر اختلاف الروايات في الطير المشـــوي!! إنْ أراد أن خلك موجود في كلمات علماء الإملميّة، فهو محض الكذب والإفتراء. وإنْ أراد إفهام كثرة تتّبعه في الحديث وإحاطته بألفاظ هذا الحديث بالخصـــوص، فهذا يفتح عليه باب اللّوم والتعيير، لأنّ معنى خلك أنّه قد وقف على الطرق الكثيرة والألفاظ للعديدة لهذا الحديث، ثمّ أعرض عن

جميعها، عناداً للحقّ وأهله. وإنْ كان ذكر هذا الإختلاف عبثاً، فهذا يخالف شأنه، لا سيّما في هذا الكتاب الموضوع على الاختصار والإيجاز، كما يدّعي أولياؤه.

لكنّ الحقيقة، إنّه قد أخذ هذا المطلب من الكابلي، كغيره ممّا جاء به، فقد عرفت قول الكابلي: « ولأنّه اختلفت الرّوايات في الطير المشوي، ففي رواية هو النحام، وفي رواية إنّه الحبارى، وفي أخرى إنّه الحجل ».

غير أنّ الكابلي ذكر هذا الاختلاف في وجوه الإبطال بزعمه، وكأن (الدهلوي) لستحيى من أن يورده في ذاك المقام، وإن لم يمكنه كف نفسه فيعرض عنه رأساً.

مجرد اختلاف الأخبار لا يجوز تكذيب أصل الخبر

وعلى كلّ حالٍ، فإنّ الإستناد إلى إختلاف الروايات في « الطير المشوّي »، لأجل القدح والطعن في أصل الحديث، جهل بطريقة علماء الحديث أو تجاهل عنها، فإنّهم في مثل هذا المورد لا يكذّبون الحديث من أصله، ولا ينفون الواقعة التي أخبرت عنها تلك الأخبار، بل إنّهم يجمعون بينها بطرقٍ شتى، منها الحمل على تعدّد الواقعة ...هذا الطريق للّذي على أساسه الجمع بين الروايات المختلفة في واقعة حديث الطير ...

ولا بأس بذكر بعض موارد الجمع على هذا الطريق في كتب الحديث:

قال الحافظ ابن حجر -بعد ذكر الأحاديث المختلفة في رمي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الكفّار يوم حنين، حيث جاء في بعضها: أنّه رماهم بالحصى، وفي آخر بالتراب، وفي ثالث: لأنّه نزل عن بغلته وتناول بنفسه، وفي رابع: لأنّه طلب الحصى أو التراب من غيره. واختلفت في المناول، ففي بعضها: إنّه ابن مسعود، وفي آخر: إنّه أمير المؤمنين علي عليه

السلام – قال ابن حجر:

« ويجمع بين هذه الأحاديث: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم أولاً قال لصاحبه: ناولني، فناوله، فرماهم. ثمّ نزل عن البغلة فأخذه بيده فرماهم أيضاً، فيحتمل: أنه الحصى في إحدى المرتين، وفي الأخرى التراب. وا أعلم » [1].

وقال الحافظ ابن حجر بشرح قول البرّاء بن عازب: « وأبو سفيان بن الحارث آخذ برأس بغلته البيضاء »، وهو الحديث الثاني في باب غزوة حنين عند البخاري:

« وفي حديث العباس عند مسلم: شهدت مع رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين، فلزمته أنا وأبو سفيان بن الحارث، فلم نفارقه. الحديث. وفيه: ولّى المسلمون مدبرين، فطفق رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم يركض بغلته قبل الكفّار. قال العباس: وأنا آخذ بلجام بغلة رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم أكفّها إرادة أنْ لا يسرع، وأبو سفيان آخذ بركابه ».

قال ابن حجر: « ويمكن الجمع: بأنّ أبا سفيان أخذ أوّلاً بزمامها، فلمّا ركّضها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى جهة المشركين خشي العباس، فأخذ بلجام البغلة يكفّها، وأخذ أبو سفيان بالركاب وترك اللجام للعباس إجلالا له، لأنّه كان عمه » [2].

وقال شهاب الدين القسطلاني [3] بشرح قول البرّاء: « ولقد رأيت رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم على بغلته البيضاء » وهو الحديث الرابع في باب غزوة حنين عند البخاري. قال:

« عند مسلم من حديث سلمة: على بغلته الشهباء. وعند ابن

---

(1). فتح الباري – شرح صحيح البخاري 8 / 26.

(2). فتح الباري – شرح صحيح البخاري 8 / 24.

(3). وهو: أحمد بن محمد، المتوفّى سنة: 923، الضوء اللّامع 2 / 103.

سعد ومن تبعه: على بغلته دلدل. قال الحافظ ابن حجر: وفيه نظر، لأنّ دلدل أهداها له المقوقس، يعني لأنّه ثبت في صحيح مسلم من حديث العباس: وكان على بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن نفاثة الحذامي. قال القطب الحلبي: فيحتمل أن يكون يومئذٍ ركب كلّا من البغلتين إن ثبت أنها كانت صحبته، وإلّا فما في الصحيح أصح » [1].

وقال الشّامي [2]: « السابع – البغلة البيضاء. وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع: الشهباء التي كان عليها يومئذٍ أهداها له فَروة – بفتح الفاء وسكون الراء وفتح الواو وبالتاء – ابن نفاثة – بنون مضمومة ففاء مخففة فألف فثاء مثلثة. ووقع في بعض الروايات عند مسلم فروة بن نعامة – بالعين والميم – والصحيح المعروف الأوّل.

ووقع عند ابن سعد وتبعه جماعة ممّن ألّف في المغازي: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان على بغلته دلدل. وفيه نظر، لأنّ دلدل أهداها له المقوقس.

قال القطب: يحتمل أن يكون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ركب يومئذٍ كلا من البغلتين، وإلّا فما في الصحيح أصّح » [3].

وقال القسطلاني: « حدّثني بالإفراد عمرو بن علي – بفتح العين وسكون الميم – ابن بحر أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي قال: حدّثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد قال: حدّثنا سفيان الثوري قال: حدّثنا أبو صخرة جامع بن شداد – بالمعجمة وتشديد الدال المهملة الأُولى – المحاربي قال: حدّثنا صفوان بن محرز – بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء بعدها زاء – المازني: قال: حدّثنا عمران بن حصين قال:

---

(1). إرشاد الساري – شرح صحيح البخاري 6 / 403.

(2). محمد بن يوسف الصالحي، المتوفّى سنة: 942، شذرات الذهب 8 / 250، كشف الظنون 2 / 978.

(3). سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد 5 / 349.

جاء بنو تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم: ابشروا - بهمزة قطع -بالحنّة يا بني تميم قالوا: لقّا إذا بشّرتنا فأعطنا من المال، فتغيّر وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فجاء ناس من أهل اليمن - وهم الأشعريون - فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لهم: إقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم ... قالوا: قد قبلنا يا رسول الله. كذا ورد هذا الحديث هنا مختصراً، وسبق تاماً في بدء الخلق، ومراده منه هنا قوله: فجاء ناس من أهل اليمن.

قال في الفتح: ولستشكل بأنّ قدوم وفد بني تميم كان سنة تسع، وقدوم الأشعريين كان قبل ذلك عقب فتح خيبر سنة سبع. وأجيب: باحتمال أن يكون طائفة من الأشعريين قدموا بعد ذلك » [1].

وقال القسطلاني: « حدّثني بالإفراد ولأبي ذر حدّثنا محمّد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي قال: حدّثنا أبو لُسامة حمّاد بن لُسامة، عن بريد بن عبد الله - بضم الموحدة وفتح الراء - ابن أبي بردة - بضم الموحدة وسكون الراء - عن جدّه أبي بردة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنّه قال: أرسلني أصحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله الحملان لهم - بضم الحاء المهملة وسكون الميم - أي ما يركبون عليه ويحملهم، إذ هم معه في جيش العسرة وهي غزوة تبوك. فقلت: يا نبيّ لله، إنّ أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم فقال: والله لا أحملكم على شيء، ووافقته، أي صادفته وهو غضبان ولا لشعر، أي والحال أني لم أكن أعلم غضبه، ورجعت إلى أصحابي حال كوني حزيناً من منع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يحملنا، ومن مخافة أن يكون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وَجَد في نفسه، أي غضب عليّ، فرجعت إلى أصحابي فأخبرتهم الذي قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم .

---

(1). إرشاد الساري - شرح صحيح البخاري 6 / 439.

فلم ألبث – بفتح الهمزة والموحدة بينهما لام ساكنة. آخره مثلثة – إلّا سويعة، – بضم السّين المهملة وفتح الواو مصّغر ساعة – وهي جزء من الزمان، أو من أربعة وعشرين جزء من اليوم والليلة، إذ سمعت بلالا ينادي، أي عبد الله بن قيس، يعني يا عبد الله، ولأبي ذرّ ابن عبد الله بن قيس: فأجبته. فقال: أجب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يدعوك، فلمّا أتيته قال: خذ هذين القرينين وهاتين القرينتين. أي: للناقتين. لستة أبعرة. لعلّه قال: هذين القرينين – ثلاثاً – فذكر الراوي مرّتين اختصاراً.

لكن قوله في الرواية الأُخرى: فأمر لنا بخمس ذود. مخالف لما هنا.

فيحمل على التعدد، أو يكون زادهم واحداً على الخمس، والعدد لا ينفي الزائد » [1].

فالعجب من الكابلي المتتبّع النظّار، كيف عرّض الحديث للقدح والإنكار بمجرّد اختلاف الروايات في الطّير المشوي، ولم يقف على دأب خدّام الحديث النبوي، حيث أنّهم حملوا اختلاف كثير من الأحاديث على تعدّد الواقعة، وجعلوه حجة نافية للشبهات قاطعة، فليت شعري هل يقف الكابلي عن مقالته السمجة الشنيعة، ويتوب عن هفوته الغثة الفظيعة، أم يصرّ على ذنبه ويدع النصفة في جنبه، فيبطل شططاً عظيماً من الروايات والأخبار، ويعاند جمعاً كثيراً من العلماء والأحبار.

بطلان دعوى حكم أكثر المحدّثين بوضع الحديث

قوله:

« وهذا الحديث قال أكثر المحدّثين بأنّه موضوع ».

---

(1). إرشاد الساري – شرح صحيح البخاري 6 / 450.

أقول:

هذا كذب مبين وتقوّل مهين ... فقد عرفت أنّ رواة هذا الحديث ومخرجيه في كلّ قرنٍ يبلغون في الكثرة حدّاً لا يبقى معه شكّ في تواتره وقطعيّة صدوره ووقوعه ...

وأيضاً ... قد عرفت أنّ حديث الطير مخرَّج في صحيح الترمذي الذي هو أحد الصحّاح الستّة التي ادّعى جمع من أكابرهم إجماع السابقين واللاحقين على صحّة الأحاديث المخرّجة فيها ... فيكون هذا الحديث صحيحاً لدى جميع العلماء الأعلام بل الْأُمة قاطبة ...

فهل تصدق هذه الدعوى من (الدهلوي)؟

وهل من الجائز جهله برواية هؤلاء للذين ذكرناهم وغيرهم لحديث الطّير، وهو يدّعي الإمامة والتبّحر في الحديث؟

لكن هذا القول من (الدهلوي) ليس إلّا تخديعاً للعوّام، وإلّا فإنّه لم ينسب القول بوضع هذا الحديث إلّا إلى الجزري والذهبي!! فيا ليته ذكر أسامي طائفة من « أكثر المحدّثين » القائلين بوضع حديث الطير!!

بل الحقيقة، إنّه لا يملك إلّا نقله وتقوّله الكابلي ... وقد عرفت أنّ الكابلي لم يعز هذه الفرية إلّا إلى الرجلين المذكورين فقط. لكن لما ذا زاد عليه دعوى حكم أكثر المحدثين بذلك؟

وسواء كان القول بالوضع لهذين الرجلين فحسب أو لأكثر أو أقلّ منهما فإنّه قول من أعمته العصبيّة العمياء، وتغلّب عليه العناد والشقاء، فخبط في الظلماء وعمه في الطخية الطخياء، وبالغ في الاعتداء وصرم حبل الحياء.

حول نسبة القول بوضعه إلى الجزري

قوله:

« وممّن صرّح بوضعه الحافظ شمس الدين الجزري ».

أقول:

في أي كتابٍ قال ذلك؟

أولاً: في أيّ كتاب وأيّ مقام صرّح الجزري بوضع حديث الطير؟

لم يفصح (الدهلوي) عن ذلك كي نراجع ونطابق بين الحكاية والعبارة.

ولكن أنّى له ذلك وأين؟! فإنّ إمامه الكابلي أيضاً قد أغفل وأجمل، وكلّما عند (الدهلوي) فمأخوذ منه ومن أمثاله ...

كذب (الدهلوي) في نسبة القول بوضع حديث المدينة إليه

وثانياً: لقد عزا الكابلي القول بوضع حديث أنا مدينة العلم إلى الجزري، وقلّده (الدهلوي) في ذلك ... مع أنّ الجزري روى حديث المدينة بسنده، ولم يحكم بوضعه بل نقل عن الحاكم تصحيحه ... وهذه عبارته:

« أخبرنا الحسن بن أحمد بن هلال - قراءة عليه - عن علي بن أحمد بن عبد الواحد، أخبرنا أحمد بن محمّد بن محمّد - في كتابه من إصبهان - أخبرنا الحسن بن أحمد بن الحسين المقري، أخبرنا أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ، أخبرنا أبو أحمد محمّد بن أحمد الجرجاني، أخبرنا الحسن بن سفيان، أخبرنا عبد الحميد بن بحر، أخبرنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعلي بابها.

رواه الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى، حدّثنا محمّد بن رومي، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي وقال: حديث غريب. وروى بعضهم عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي. قال: لا يعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس. انتهى.

قلت: ورواه بعضهم عن شريك، عن سلمة ولم يذكر فيه عن سويد.

ورواه الأصبغ بن نباتة، والحارث، عن علي نحوه.

ورواه الحاكم من طريق مجاهد عن ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ولفظه: أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورواه أيضاً من حديث جابر بن عبد ا ولفظه: أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » [1].

أقول: فمن يرى النسبة بلا تعيين للكتاب ولا نقل لنصّ العبارة والكلام - ثمّ يرى كذب نسبة القول بالوضع في حديث أنا مدينة العلم - يقطع بكذب النّسبة في حديث الطير.

لو قال ذلك فلا قيمة له

وثالثاً: ولو فرضنا جَدَلاً وسلّمنا صدور مثل هذه الهفوة من الجزري، فلا ريب في أنّه لا يعبأ ولا يعتنى به، في قبال تصريحات أساطين الأئمة المحققين بثبوت حديث الطير وتحقق قصّته ...

قال ابن حجر وغيره: القول بوضعه باطل

ورابعاً: لقد تقدم قول السبكي في (طبقاته) بترجمة الحاكم: « وأمّا

---

(1). أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 69 - 71.

الحكم على حديث الطير بالوضـــع، فغير جيد » وقول ابن حجر المكّي في (المنح المكّية): « وأمّا قول بعضـــهم: إنّه موضـــوع، وقول ابن طاهر: طرقه كلها باطلة معلولة، فهو الباطل ». فلو كان الجزري قد قال بذلك كان باطلاً.

الجزري متّهم بالمجازفة في القول

وخامســاً: إنّ الجزري كان متّهماً لدى العلماء بالمجازفة في القول وبأشـــياء أُخرى ... كما لا يخفى على من راجع ترجمته. فلو كان قد قال في حديث الطير ما زعمه الكابلي و (الدهلوي) فهو من مجازفاته في القول.

وإليك عبارة السّخاوي بترجمته، المشتملة على ما ذكرنا:

« وقال شيخنا في (معجمه) ... خرّج لنفســه أربعين عشــارية لفظها من أربعين شــيخنا العراقي، وغيّر فيها أشــياء ووهم فيها كثيراً، وخرّج جزءً فيه مســلســلات بالمصــافحة وغيرها، جمع أوهامه فيه في جزء الحافظ ابن ناصـــر الدين، وقفت عليه وهو مفيد. وكذا انتقد عليه شيخنا في مشيخة الجنيد البلباني من تخريجه ...

ووصـــفه في (الإنباء) بالحافظ الإمام المقري ... ثم قال: وذكر أنّ ابن الخبّاز أجازله، واتّهم في ذلك، وقرأت بخط العلاء ابن خطيب الناصـرية: أنّه سـمع الحافظ أبا إسـحاق البرهان سبط ابن العجمي يقول: لمّـــا رحلت إلى دمشق قال لي الحافظ الصدر اليلسوفي: لا تسمع من ابن الجزري شـــيئاً. انتهى. وبقيّة ما عند ابن خطيب الناصـــرية: إنّه كان يتّهم في أول الأمر بالمجازفة، وأنّ البرهان قاله: أخبرني الجلال ابن خطيب داريا: أن ابن الجزري مدح أبا البقاء الســـبكي بقصـــيدة زعم أنّها له، بل وكتب خطّه بذلك، ثم ثبت للممدوح أنّها في ديوان قلاقش.

قال شيخنا: وقد سمعت بعض العلماء يتّهمه بالمجازفة في القول، وأمّا

الحديث فما أظنّ به ذلك، إلّا أنه كان إذا رأى للعصريّين شيئاً أغار عليه ونسبه لنفسه، وهذا أمر قد أكثر المتأخّرون منه، ولم ينفرد به.

قال: وكان يلقّب في بلاده: الإمام الأعظم. ولم يكن محمود السّيرة في القضاء ... » [1].

حول نسبة القول بوضَعه إلى الذّهبي

قوله:

« قال إمام أهل الحديث شمس الدين ابو عبد ا محمّد بن أحمد الذهبي في تلخيصه ».

أقول:

تصريح الذهبي بأنّ للحديث طرقاً كثيرة وأصلاً

أولاً: قد عرفت سابقاً تصريح الذهبي بأنّ لحديث الطّير طرقاً كثيرة وأنّ له أصلاً، بل إنّ الذهبي أفرد طرقه بالتّصنيف، وعرفت أيضاً ذكر (الدهلوي) هذا في كتابه (بستان المحدّثين)، وإقرار العقلاء على أنفسهم مقبول وعلى غيرهم مردود.

وعليه، فإنّ إقرار الذهبي بما ذكر يؤخذ به، ودعواه وضع الحديث لا يعبأ بها، إذ ليست إلّا عن التعصّب والعناد، ويبطلها إقراره المذكور. لكن العجب من (الدهلوي) كيف يحتّج بكلام الذهبي الصّادر عن البغض والتعصّب، ويُعرض عمّا اعترف به في ثبوت الحديث وأنّ له أصلاً؟ إنّه ليس إلّا التعصب والعناد ... إذ يقبل كلام الذهبي الباطل ولا يقبل كلامه الحق!!

---

(1). الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع 3 / 465.

رجوعه عن كلامه الذي استند إليه الدهلوي وسلفه

وثانياً: لقد رجع الذهبي عمّا كان يدّعيه ونصّ على ذلك، فكيف أخذ (الدهلوي) بما قاله الذهبي في السابق، ولم يلتفت إلى رجوعه وعدوله عنه؟

لقد قال الذهبي في (ميزان الاعتدال) ما نصّه: « محمّد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة المصري عن يحيى بن حسّان. فذكر حديث الطّير. وقال الحاكم: هذا على شرط البخاري ومسلم.

قلت: الكلّ ثقات إلّا هذا، فإنّه اتّهمته به، ثمّ ظهر لي أنّه صدوق.

روى عنه: الطبراني، وعلي بن محمّد الواعظ، ومحمّد بن جعفر الرافقي، وحميد بن يونس الزّيات، وعدة. يروي عن: حرملة، وطبقته.

ويكنّى أبا علاثة. مات سنة 291. وكان رأساً في الفرائض.

وقد يروي أيضاً عن: مكّي بن عبد ا الرعيني، ومحمّد بن سلمة المرادي، وعبد ا بن يحيى بن معبد صاحب ابن لهيعة.

فأمّا أبوه فلا أعرفه » [1].

فظهر أنّ الذي قاله الذهبي – حول ما رواه الحاكم – كان قبل انكشاف حال « محمّد بن أحمد بن عياض » عنده إذ رواته الآخرون ثقات، فلمّا ظهر له حاله وأنّه صدوق – ورأس في الفرائض وهو نصف الفقه – رفع اليد عمّا قاله، فالحديث عنده صحيح والحقّ مع الحاكم.

فسقط اعتماد الكابلي و (الدهلوي) على كلام الذهبي السابق.

قال السبكي وغيره: الذهبي متعصّب متهوّر

وثالثاً: ولو فرضنا أنّ الذّهبي لم يعترف بالحق والأمر الواقع الصحيح في

---

(1). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3 / 465.

باب حديث الطير، وأنّه ليس بين أيدينا إلّا حكمه بوضعه ... فالحقيقة أنّه لا تأثير لكلامه ولا قيمة له حتى يعتمد عليه في مقام ردّ هذا الحديث، لأنّ كبار المحققين من أهل السنّة لم ينظروا إلى كلامه في موارد كثيرة من الجرح والتعديل بعين الاعتبار، لفرط تعصّبه، حتى خشي عليه بعض تلامذته يوم القيامة من غالب علماء المسلمين ... وإليك شواهد من كلماتهم في هذا الباب:

قال السبكي بترجمة أحمد بن صالح المصري: « وممّا ينبغي أنْ يتفقّد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربّما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرّافعي بقوله: وينبغي أنْ يكون المزكّون برآء من الشحناء والعصبيّة في المذهب، خوفاً من أنْ يحملهم ذلك على جرح عدلٍ أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناءً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب.

وقد أشار شيخ الإسلام، سيد المتأخرين تقي الدين بن دقيق العيد في كتابه (الإقتراح) إلى هذا وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من النّاس: المحدّثون والحكّام.

قلت: ومن أمثلته قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللّفظ، فيا والمسلمين! أيجوز لأحدٍ أنْ يقول: البخاري متروك؟ وهو حامل لواء الصناعة ومقدّم أهل السنّة والجماعة، ويا والمسلمين! أتجعل ممادحه مذام؟! فإنّ الحقّ في مسألة اللّفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنّ تلفظّه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة تعالى؟ وإنّما أنكرها الإمام أحمد لبشاعة لفظها.

ومن ذلك قول بعض المجسّمة في أبي حاتم ابن حبان: لم يكن له كثير دين! نحن أخرجناه من سجستان لأنّه أنكر الحدّ . فليت شعري! مَنْ أحق بالإخراج؟ من يجعل ربّه محدوداً أو من ينزّهه عن الجسميّة!

وأمثلة هذا تكثر.

وهذا شيخنا الذهبي من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنّة تحامل مفرط، فلا يجوز أنْ يعتمد عليه.

ونقلت من خطّ الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي رحمه الله ما نصّه: الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي لا شكّ في دينه وورعه وتحرّيه فيما يقوله في الناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات ومنافرة التأويل والغفلة عن التنزيه، حتّى أثّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم واحداً منهم يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه ويتغافل عن غلطاته ويتأوّل له ما أمكن، وإذا ذكر أحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزّالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعيد ذلك ويبديه ويعتقده ديناً وهو لا يشعر، ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها، وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها. وكذا فعله في أهل عصرنا إذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح يقول في ترجمته: وا يصلحه. ونحو ذلك. وسببه المخالفة في العقائد. إنتهى.

والحال في شيخنا الذهبي أزيد ممّا وصف، هو شيخنا ومعلّمنا، غير أنّ الحق أحق أنْ يتّبع. وقد وصل من التعصّب المفرط إلى حدٍّ يسخر منه، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم، الذين حملوا لنا الشريعة النّبويّة، فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة عند من أدناهم عنده أوجه منه. فا المسئول أنْ يخفّف عنه، وأن يلهمهم العفو عنه، وأن يشفّعهم فيه.

والذي أد ركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله ...

فلينظر كلامه من شاء ثمّ يبصر، هل الرّجل متحرٍّ عند غضبه أو غير

متحر، وأعني بغضـــبه وقت ترجمته لواحدٍ من علماء المذاهب الثلاثة المشـــهورين من الحنفية والمالكية والشـــافعية، فإنّي أعتقد أن الرجل كان إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضـــب غضـــباً مفرطاً، ثمّ قرطم الكلام ومزّقه وفعل من التعصّب ما لا يخفى على ذي بصيرة.

ثمّ هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربّما ذكر لفظة من اللذم لو عقل معناها لما نطق بها، ودائماً أتعجب من ذكره الإمام فخر الدين الرازي في كتاب (الميزان) وفي (الضـــعفاء). وكذلك الســـيف الآمدي وأقول: يا العجب، هذان لا رواية لهما، ولا جرحهما أحد، ولا ســـمع عن أحدٍ أنّه ضـــعّفهما في ما ينقلانه من علومهما، فأيّ مدخل لهما في هذين الكتابين. ثمّ إنا لم نســـمع أحداً ســـمّى الإمام فخر الدين بالفخر، بل إمّا الإمام وإمّا ابن الخطيب، وإذا ترجم كان في المحمدين، فجعله في حرف الفاء وســـمّاه الفخر، ثمّ حلف في آخر الكتاب لأنّه لم يتعمّد فيه هوى نفس، فأيّ هوى نفسٍ أعظم من هذا؟ فإما أنّ يكون ورّى في يمينه، أو اســـتثنى غير الرواة. فيقال له: فَلِم ذكرت غيرهم. وإمّا أنْ يكون اعتقد أنّ هذا ليس هوى نفس، وإذا وصل إلى هذا الحدّ – والعياذ با – فهو مطبوع على قلبه » [1].

وقال السبكي بترجمة أحمد بن صالح:

« قاعدةٌ في المؤرخين نافعة جدّاً، فإنّ أهل التاريخ قد وضـــعوا من أُناسٍ أو رفعوا أُناســـاً، إمّا لتعصّـــب، أو لجهلٍ، أو لمجرّد اعتمادٍ على من لا يوثق به، أو غير ذلك من الأســـباب. والجهل في المؤرّخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل. وكذلك التعصّـــب قلّ أن ترأيت تاريخاً خالياً من ذلك.

وأمّا تاريخ شـــيخنا الذهبي – غفر ا له – فإنّه على جمعه وحســـنه، مشـــحون بالتعصّـــب المفرط، لا واخذه ا ، فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين، أعني

---

(1). طبقات الشافعيّة 2 / 12 - 15.

الفقراء الذين هم صفوة الخلق، ولستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسّمة، هذا وهو الحافظ المدره والإمام المبجّل، فما ظنّك بعوام المؤرخين » [1].

وقال السبكي – بترجمة الحسين الكرابيسي، بعد الكلام في مسألة اللفظ –:

« فإذا تأمّلت ما سطرناه ونظرت قول شيخنا في غير موضع من تاريخه: أنّ مسألة اللفظ ممّا ترجع إلى قول جهمٍ، عرفت أن الرجل لا يدري في هذه المضايق ما يقول، وقد أكثر هو وأصحابه من ذكر جهم بن صفوان، وليس قصدهم إلّا جعل الأشاعرة – الذين قدّر ا لقدرهم أن يكون مرفوعاً، وللزومهم للسنّة أنّ يكون مجزوماً به ومقطوعاً – فرقةً جهميّة.

واعلم أنّ جهماً شر من المعتزلة كما يدريه من ينظر الملل والنحل، ويعرف عقائد الفرق، والقائلون بخلق القرآن هم المعتزلة جميعاً، وجهم لا خصوص له بمسألة خلق القرآن، بل هو شر من القائلين بالمشا ركة إيّاهم فيما قالوه وزيادته عليهم بطامّات.

فما كفى الذهبي أنْ يشير إلى اعتقاد ما يتبرّأ العقلاء عن قوله من قدم الألفاظ الجارية على لسانه، حتى ينسب هذه العقيدة إلى مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من السّادات، ويدّعي أنّ المخالف فيها يرجع إلى قول جهم؟

فليته درى ما يقول! وا يغفر لنا وله، ويتجاوز عمّن كان السّبب في خوض مثل للذهبي في مسائل هذا الكلام، وإنّه ليعزّ عليَّ الكلام في ذلك، ولكن كيف يسعنا السكوت، وقد ملأ شيخنا تاريخه بهذه العظائم التي لو وقف عليها العامّي لأضلّته ضلالاً مبيناً.

ولقد يعلم ا منّي كراهيّة الإزراء بشيخنا، فإنّه مفيدنا ومعلّمنا، وهذا

---

(1). طبقات الشافعيّة 2 / 22.

النزر اليسير الحديثي الذي عرفناه منه لستفدناه، ولكنْ أرى أنّ التنبيه على ذلك حتم لازم في الدين » [1].

وقال السبكي:

« زكريا بن يحيى بن ... السّاجي الحافظ، كان من الثقات الأئمة ...

روى عنه الشيخ أبو الحسن الأشعري. قال شيخنا الذهبي: وأخذ عنه مذهب أهل الحقايث. سبحان ا ، هنا تجعل الأشعري على مذهب أهل الحديث، وفي مكانٍ آخر – لو لا خشيتك سهام الأشاعرة – لصرّحت بأنّه جهمي، وما أبو الحسن إلّا شيخ السنّة وناصر الحديث وقامع المعتزلة والمجسّمة وغيرهم » [2].

وقال السبكي – بترجمة الأشعري –:

« وأنت إذا نظرت بترجمة هذا الشيخ – الذي هو شيخ السنّة وإمام الطائفة – في تاريخ شيخنا للذهبي، ورأيت كيف مزّقها وحار كيف يضع من قدره، ولم يمكنه البوح بالغض منه خوفاً من سيف أهل الحقّ، ولا الصبر عن السكوت لما جبلت عليه طوّيته من نقصه، بحيث اختصر ما شاء ا أن يختصر في مدحه، ثمّ قال في آخر الترجمة: من أراد أن يتبحّر في معرفة الأشعري فعليه بكتاب تبيين كذب المفتري لأبي القلسم ابن عساكر، اللّهم توفّنا على السنّة، وأدخلنا الجنّة، واجعل أنفسنا مطمئنّة، نحبُّ فيك أولياءك ونبغض فيك أعداءك، ونستغفر للعصاة من عبادك، ونعمل بمحكم كتابك، ونؤمن بمتشابه ما وصفت به نفسك. انتهى.

فعند ذلك يقضي العجب من هذا الذهبي، ويعلم إلى ما ذا يشير المسكين، فويحه ثمّ ويحه، وأنا قد قلت غير مرة: إنّ الذهبي استادي، وبه

---

(1). طبقات الشافعيّة 2 / 119 - 120.

(2). طبقات الشافعيّة 3 / 299.

تخرّجت في علم الحديث، إلّا أنّ الحقّ أحقّ أنْ يتّبع، ويجب عليّ تبيين الحقّ، فأقول ... » [1].

وقال السبكي – بترجمة إمام الحرمين الجويني، بعد كلام عبد الغافر الفارسي –:

« إنتهى كلام عبد الغافر، وقد ساقه بكماله الحافظ ابن عساكر، في كتاب التبيين. وأمّا شيخنا الذهبي – غفر ا له – فإنّه حار كيف يصنع في ترجمة هذا الإمام، الذي هو من محلسن هذه الأُمة المحمّدية، وكيف يمزّقها، فقرطمها أمكنه، ثمّ قال: وقد ذكره عبد الغافر وأسهب وأطنب ... فيقال له:

هلّا زيّنت كتابك بها، وطرّزته بمحلسنها، فإنّها أولى من خرافاتٍ تحكيها لأقوامٍ لا يعبأ ا بهم ...

وقد حكى شيخنا الذهبي كسر المنبر والأقلام والمحابر، وأنهم أقاموا على ذلك حولاً، ثمّ قال: وهذا من فعل الجاهلية والأعاجم، لا من فعل أهل السنّة والاتباع.

قلت: وقد حار هذا الرجل ما الذي يؤذي به هذا الإمام، وهذا لم يفعله الإمام، ولا أوصى به بأن يفعل، حتى يكون غضّا منه، وإنّما حكاه الحاكون إظهارا لعظمة الإمام عند أهل عصره، ولأنّه حصل لأهل العلم – على كثرتهم، فقد كانوا نحو أربعمائة تلميذ – ما لم يتمالكوا معه الصبر، بل أدّاهم إلى هذا الفعل، ولا يخفى أنّه لو لم تكن المصيبة عندهم بالغةً أقصى الغايات لما وقعوا في ذلك. وفي هذا أوضح دلالة لمن وفّقه ا على حال هذا الإمام – رضي الله عنه – وكيف كان شأنه بين أهل العلم في ذلك العصر المشحون بالعلماء والزّهاد » [2].

---

(1). طبقات الشافعيّة 5 / 182.

(2). طبقات الشافعيّة 6 / 203.

وقال السبكي بترجمة أبي حامد الغزالي:

« ذكر كلام عبد الغافر: وأنا أرى أنْ أسوقه بكماله على نصّه حرفاً حرفاً، فإن عبد الغافر ثقةً عارفُ، وقد تحزّب الحاكون لكلامه حزبين، فمن ناقلٍ لبعض الممادح وتالٍ لجميعها أورده ممّا عيب على حجة الإسلام، وذلك صنيع من يتعصّب على حجة الإسلام، وهو شيخنا للذهبي، فإنّه ذكر بعض الممادح نقلاً معجرف اللّفظ محكيّاً بالمعنى، غير مطابق في الأكثر، ولمّا انتهى إلى ما ذكره عبد الغافر ممّا عيب عليه استوفاه، ثمّ زاد ونقّح وبسط ورشح، ومن ناقل لكلّ الممادح، ساكت عن ذكر ما عيب به، وهو الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ... » [1].

وقال السبكي – بترجمة الخبوشاني –:

« وكان ابن الكيزاني – رجل من المشبّهة – مدفوناً عند الشافعي – رضي الله عنه – فقال الخبوشاني: لا يكون صدّيق وزنديق في موضعٍ واحد، وجعل ينبش ويرمي عظامه وعظام الموتى الذين حوله من أتباعه، وتعصّبت المشبّهة عليه ولم يبال بهم، وما زال حتى بنى القبر والمدرسة، ودرّس بها، ولعلّ الناظر يقف على كلام شيخنا للذهبي في هذا الموضع من ترجمة الخبوشاني فلا يحتفل به وبقوله في ابن الكيزاني لأنّه من أهل السنّة، فالذهبي – رحمه الله – متعصّب جدّاً، وهو شيخنا، وله علينا حقوق، إلّا أنّ حقّ ا مقدّم على حقّه. والذي نقوله: إنّه لا ينبغي أنْ يسمع كلامه في حنفي ولا شافعي، ولا تؤخذ تراجمهم من كتبه، فإنّه يتعصّب عليهم كثيراً ... » [2].

وقال اليافعي في سنة 595:

« قال الذهبي: وفيها كانت فتنة الفخر الرازي صاحب التصانيف، وذلك

---

(1). طبقات الشافعيّة 6 / 203.

(2). طبقات الشافعيّة 7 / 14.

وحميت الفتنة، فأرسل السلطان الجند وسكّنهم، وأمر الرازي بالخروج.

قلت: هكذا ذكر من المؤرخّين من له غرض في الطعن عل، الأئمة وفي طائر جاءت به أُم أيمن شعر بيان لمن بالحقّ يرضى ويقنع.

ثمّ أتبع ذلك بقوله: وفيها كلنت بدمشق فتنة الحافظ عبد الغني، وكان ألّاراً بالمعروف، داعياً إلى السنّة، فقامت عليه الأشعريّة، وأفتوا بقتله، فأُخرج من دمشق مطروداً.

انتهى كلامه بحروفه في القصّتين معاً، ومذهب الكرلميّة والظاهريّة معروف، والكلام عليهما إلى كتب الأُصول الدّينيّة مصروف، فهنالك يوضح الحق البراهين القواطع، ويظهر الصّواب عند كشف النقاب للمبصر والسامع » [1].

وقال السيوطي في (قمع المعارض في نصرة ابن الفارض):

« وإنْ غرّك حنبلة للذهبي، فقد حندن على الإمام فخر للدين ابن الخطيب ذي الخطوب، وعلى أكبر من الإمام، وهو أبو طالب المكّي صاحب قوت القلوب، وعلى أكبر من أبي طالب، وهو الشيخ أبو الحسن الأشعري، للذي يجول ذكره في الآفاق ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك: الميزان، والتاريخ، وسير النبلاء، فقابل أنت كلامه في هؤلاء، كلاّ وا لا يقابل كلامه فيهم، بل نوصلهم حقّهم ونوفيهم ».

أقول: وإذا كان هذا حال تعصّب الذّهبي بالنسبة إلى من خالفه في العقيدة من أهل السنّة، فما ظنك بحاله بالنسبة إلى من روى منهم شيئاً في مناقب أهل البيت؟ وما ظنّك بحاله بالنسبة إلى علماء الإماميّة؟ وما ظنّك بحاله بالنسبة إلى الأئمة من العترة الطاهرة؟

من تعصباته ضدّ أهل البيت ومناقبهم

فلقد أورد في كتابه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) الإمام جعفراً

---

(1). مرآة الجنان – حوادث 595.

الصّادق، والإمام موسى الكاظم، والإمام علي بن موسى الرضا، عليهم السلام، وعدداً كبيراً من أبناء أئمّة أهل البيت وذريّة العترة الطّاهرة ...

بل لقد جرح الرّجل من أهل البيت لا لشيءٍ، بل لمجرّد روايته الفضيلة من فضائل جدّه أمير المؤمنين عليه السلام ... فاستمع إلى قوله:

« الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسين ابن زين العابدين علي ابن الشهيد الحسين العلوي، ابن أخي أبي طاهر النسّابة، عن إسحاق الدبّري، روى بقلّة حياءٍ عن الديري، عن عبد الرزاق باسنادٍ كالشمس: علي خير البشر.

وعن الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن محمّد بن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر مرفوعاً قال: علي وذريّته يختمون الأوصياء إلى يوم القيامة.

فهذان دالاّن على كذبه ورفضه، عفا ا عنه » [1].

بل الأشنع والأفظع من هذا: ترجمته يزيد بن معاوية، من غير أن يذكر ما ارتكبه بحق سبط رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم ، وريحانته، الإمام الحسين الشهيد وأهل بيته عليهم السلام، فقد أعرض عن ذلك وكأنه لم يكن. أو كأنّه من الأُمور السهلة والقضايا الجزئية التي لا تستحق الذّكر ... إنّه قال في كتابه (تذهيب التهذيب) ما نصّه:

« يزيد بن معاوية، أبو شيبة الكوفي، عن عبد الملك بن عمير، وعنه سعيد بن منصور. ذكر للتمييز.

قلت: ويزيد بن معاوية الأُموي، للذي ولي الخلافة وفعل الأفاعيل سامحه ا . وأخباره مستوفاة في تاريخ دمشق، ولا رواية له. مات في نصف ربيع الأول سنة 64 وخلافته أقل من أربع سنين، وعمره 39 سنة. قال نوفل بن

---

(1). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1 / 521.

أبي الفرات: كنت عند عمر بن عبد العزيز فذكر رجل يزيد بن معاوية فقال: قال أمير المؤمنين يزيد. قال عمر: تقول أمير المؤمنين يزيد! وأمر فضرب عشرين سوطاً. رواها يحيى بن عبد الملك بن أبي عتبة أحد الثقات عن نوفل. ذكرته للتمييز » [1].

ولمّا طعنه في الرجال والمحدّثين الكبار من أهل السنّة بسبب رواية مناقب أهل البيت عليهم السلام فالشّواهد عليه كثيرة ... الأمر الذي جعل العلماء منهم إذا حقّق فضيلة من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام نبّه على أنّه من أهل السنّة، وأكّد براءته من الشيعة والتشيع، لئلّا يرمى بالتشيع ويُتهم بالخروج عن طريقة أهل السنّة ... ونحن هنا نكتفي بذكر كلام العلّامة الشيخ محمّد معين السندي بعد إثبات عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام:

« وممّا يجب أنْ أُنبّه عليه أنّ الكلام في عصمة الأئمة إنّما جرينا فيها على ما جرى الشيخ الأكبر – قدس سره – فيها في المهدي رضي ا تعالى عنه، من حيث أن مقصودنا منه أن قوله صلى الله عليه و آله وسلم فيه: « يقفو أثري، لا يخطأ » لمّا دلّ عند الشيخ على عصمته، فحديث الثقلين يدلّ على عصمة الأئمة الطاهرين رضي ا عنهم، كما مرّ تبيانه. وليست عقدة الأنامل على أنّ العصمة الثابتة في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام توجد في غيرهم، وإنّما أعتقد في أهل الولاية قاطبةً العصمة بمعنى الحفظ وعدم صدور الذنب، لا إستحالة صدوره، والأئمة الطاهرون أقدم من الكلّ في ذلك، وبذلك يطلق عليهم الأئمة المعصومون. فمن رماني من هذا المبحث باتّباع مذهب غير السنّة ممّا يعلم ا سبحانه براءتي منه فعليه إثم فريته، وا خصيمه.

وكيف لا أخاف الاتّهام من هذا الكلام، وقد خاف شيخ أرباب السيّر في السيرة الشاميّة من الكلام على طرق حديث ردّ الشمس بدعائه صلّى ا عليه

---

(1). تذهيب التهذيب – مخطوط.

وسلّم لصلاة علي رضي الله عنه، وتوثيق رجالها، أن يرمى بالتشيع، حيث رأى الحافظ الحسكاني في ذلك سلفاً له، ولننقل ذلك بعين كلامه. قال رحمه الله تعالى لمّا فرغ من توثيق رجال سنده: ليحذر من يقف على كلامي هذا هنا أن يظنّ بي أني أميل إلى التشيّع، وا تعالى أعلم أنّ الأمر ليس كذلك.

قال: والحامل على هذا الكلام - يعني قوله: وليحذر إلى آخره - أن للذهبي ذكر في ترجمة الحسكاني أنّه كان يميل إلى التشيّع، لأنّه أملى جزءٌ في طرق حديث ردّ الشمس. قال: وهذا الرجل - يعني الحسكاني - ترجمه تلميذه الحافظ عبد الغافر الفارسي في ذيل تاريخ نيسابور، فلم يصفه بذلك بل أثنى عليه ثناءً حسناً، وكذلك غيره من المؤرّخين، ونسأل ا تعالى السلامة من الخوض في أعراض الناس بما لا نعلم. وا تعالى أعلم. انتهى.

أقول: وهذا الجرح في الحافظ الحسكاني إنّما نشأ من كمال صعوبة الجارح وانحرافه من مناهج العدل والإنصاف، وإلّا فالحافظ من خدمة الحديث، بذل جهده في تصحيح الحديث وجمع طرقه وأسناده، وأثبت بذلك معجزةً من أعظم علامات النبوّة وأكملها، ممّا يقرّ بصحّته عين كلّ من يؤمن با تعالى ورسوله صلّى ا تعالى عليه وسلّم. وكيف يتّهم ونسب إلى التشيّع بملابسة القضية لعلي رضي الله عنه؟ ولو صحح حافظ حديثاً متمحّضاً في فضله لا يتّهم بذلك، ولو كان كذلك لترك أحاديث أهل البيت رأساً.

ومن مثل هذه المؤاخذات الباطلة طعن كثير من المشايخ العظام.

ومولع هذا الفن الشريف إذا صحّ عنده حديث في أدنى شيء من العادات كاد أن يتّخذ لذلك طعاماً فرحاً بصحة قول الرسول صلى الله عليه و آله وسلم عنده، وأين هذا من ذاك؟ ولمّا اطّلع هذا الفقير على صحّته كأنّه ازداد سمناً من سرور ذلك ولذّته. أقرّ ا سبحانه وتعالى عيوننا بأمثاله. والحمد ربّ العالمين »[1].

---

(1). دراسات اللبيب في الأُسوة الحسنة بالحبيب - مبحث العصمة.

قوله: نقلاً عن الذهبي:

« لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أنّ هذا الحديث لم يحسن الحاكم أنْ يودعه في مستدركه، فلمّا علقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه ».

أقول:

أولاً: نقول (للدهلوي) الجسور: لقد صحّفت لفظ « لم يجسر » بلفظ « لم يحسن » فأسأت الفهم ولم تحسن النقل، وهذا دليل على طول باعك!!

وثانياً: نقول للذهبي: إن قولك: لقد كنت زمناً طويلاً ... اعتراف منك بأنّك قد تهت زمناً طويلاً في مهلمة الجهل، ولم تقف على كتاب المستدرك السائر في البلدان والأمصار، والمتداول بين خدمة الأخبار والآثار، فلِمَ كنت مع جهلك تزعم أن إدخال حديث الطير في المستدرك جسارة، وهل هذا الزعم منك إلّا خسارة وأيّ خسارة؟! ومع ذلك: فكيف تحكم وقت التعليق بالوضع على هذا الحديث الشريف، ولا تأخذ بطرف من التحقيق، ولا تقبل قول الحاكم، ولا تحتفل بأنّه من مروّيات الأساطين وأحلّة المحدّثين؟ كيف رميت الحديث بالوضع من غير دليل، فأرديت أتباعك بالإضلال والتضليل؟ ولكن - لله الحمد - حيث أفقت من سكر التعصّب والشنآن وغلبة البغي والعدوان، فاعترفت في كتاب (الميزان) بالحقّ الصريح الواضح البرهان، كما اعترفت في (تذكرة الحفّاظ) بأنّ طرق هذا الحديث كثيرة جدّاً حتّى أفردتها بمصنف مجدّاً.

وثالثاً: نقول لأساطين العلم ومراجيح الحلم: أُنظروا بعين الإنصاف تاركين للإعتساف، كيف سفر الحق غاية السفور، ووضح نهاية الظهور، وبانت الطريقة الواضحة، واستنارت المحجة اللّائحة، حيث أقرّ مثل هذا الحلحد بتفريطه في أمر هذا الخبر الرفيع الأثير، وظهر صدق قوله تعالى ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحابِ السَّعِيرِ ﴾.

كلام (الدّهلوي) في الحاشية

وإذْ عرفت بطلان ما قاله (الدّهلوي) في متن (التحفة) فلنبطل كلامه في الحاشية في هذا الموضع ... قال في الحاشية:

«قالت النواصب: لقد كذب أنس ثلاثاً في قوله لعلي: إنّ رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم على حاجة ... على ما في كتاب المجالس للشيخ المفيد، فكيف يجوز قبول روايته لهذا الحديث؟ ».

وجوه الجواب عن هذا الكلام

أقول:

قبل كلّ شيء: هل هذه الشبهة التي نقلها عن النواصب صحيحة وواردة عند (الدهلوي) أو باطلة مردودة؟ إن قال بصحّتها فقد قلّد النّواصب وألقى بنفسه وأتباعه في دركات أسفل السّافلين، وتلك عاقبة الذين ظلموا آل محمّد ونصبوا لهم العداء إلى أبد الآبدين ... والمتيقّن هذا الشقّ، لأنّ نقل القول والسكوت عليه دليل التّسليم والقبول ... كما ذكر (الدهلوي) وتلميذه (الرشيد) ... ويشهد بذلك جدّه وجهده في متن (التحفة) لأجل ردّ حديث الطير ودعوى وضعه.

وإنْ قال ببطلانها فلما ذا ذكرها ولم يجب عنها؟

ثمّ إنّ الأصل في هذه الشبهة هو « الأعور الولسطي » فإنْ كان مراد (الدهلوي) من « النواصب » هو « الأعور » فمرحباً بالإنصاف وحبّذا الأئتلاف - ولا مانع من إطلاق « النّواصب » بصيغة الجمع عليه، لشدّة عداوة « الأعور » ونصبه -.

وكيف كان ... فالشبهة – هذه – مندفعة بوجوه:

كذِبُ « أنس » موجود في روايات أهل السنّة

الأول: إنَّ كذب « أنس » في قصّة حديث الطير ثلاث مرّات لا اختصاص له بروايات الإماميّة للقصة، بل موجود في روايات أهل السنّة أيضاً كما عرفت في قسم السند ... واعترف به (الدهلوي) في (فتواه) المذكورة سابقاً، وقد روى العيدروس اليمني قائلاً:

« روي عن أنس قال: كنت أحجب النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، فسمعته يقول: اللّهم أطعمنا من طعام الجنّة، فأُتي بلحم طير مشوي، فوضع بين يديه فقال: اللّهم ائتنا بمن نحبه ويحبّك ويحبّ نبيّك. قال أنس: فخرجت فإذا علي بالباب، فاستأذنني فلم آذن له، ثمّ عدت فسمعت النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم مثل ذلك، فخرجت فإذا علي بالباب، فاستأذنني فلم آذن له – أحسب لأنه قال: ثلاثاً – فدخل بغير إذن، فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : ما الذي أبطأ بك يا علي؟ قال: يا رسول الله جئت لأدخل فحجبني أنس. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : لِمَ حجبته؟ فقلت: يا رسول الله، لمّا سمعت للدعوة أحببت أنْ يجئ رجل من قومي فتكون له. فقال صلى الله عليه و آله و سلم : ما يضرّ الرجل محبّة قومه ما لم يبغض سواهم. أخرجه ابن عساكر » [1].

استدلال الإماميّة بروايته من باب الإلزام

والثاني: إن رواية أنس مقبولة لدى أهل السنّة، واحتجاج الإماميّة بروايته إلزاماً عليهم وإفحاماً لهم صحيح وتام ... ولا يضرّ بذلك كونه عندهم فاسقاً كاذباً ... كما هو واضح ...

---

(1). العقد النبوي والسرّ المصطفوي – مخطوط.

الفضل ما شهدت به الأعداء

والثالث: إنّه لا ريب في عداء أنس لأمير المؤمنين **عليه السلام**، والشواهد على ذلك عديدة، منها موقفه منه **عليه السلام** في قصة الطائر – فإذا روى شيئاً في فضله ومنقبته قُبل، لأنّ الفضل ما شهدت به الأعداء ... ومن الواضح أنّه لو روى هذا الحديث عمر بن الخطاب أو أبو بكر لكان اعتباره أكثر والإعتماد عليه أشد، وكان أدخل في الإلزام والإفحام.

قال الشيخ **رحمه الله** السندي في بيان أمارات الحديث الموضوع: « منها إقرار واضعه به، وليس هذا قبولاً لقوله مع فسقه، وإنّما هو مؤاخذة بموجب إقراره، كما يؤخذ بالإعتراف بالزنا أو القتل، ولذا جعل إقراره أمارة، لأنا لا نقطع على حديثه بالوضع، لاحتمال كذبه في إقراره بفسقه، نعم إذا انضم إلى إقراره قرائن تقتضي صدقه فيه قطعنا به، سيّما بعد التوبة »[1].

رواية غير « أنس » من الصّحابة

الرابع: إنّه لم ينفرد أنس برواية هذا الحديث ليقال: كيف تعتمدون على رواية الفاسق الكاذب بل لقد رواه جمع غيره من الصّحابة، وعلى رأسهم سيّدنا أمير المؤمنين **عليه السلام**. ومن رواته منهم: ابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وسفينة مولى النبيّ، وأبو الطفيل، وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وأبو مرازم يعلى بن مرّة ... إذن، لقد رواه غيره من الصّحابة بل إن رواية الأمير كافية للإحتجاج والإستدلال وقاطعة للسان القيل والقال.

---

(1). مختصر تنزيه الشريعة – المقدمة.

وذكر (للدهلوي) في الحلشـــية وجهاً آخر لإبطال حديث الطّير، نتعرّض له ونجيب عنه، لئلّا يبقى شيء من ناحيته لم يتّبين فساده في هذا المقام ... لقد قال (الدهلوي) في الحلشية هنا:

« قال السيد الحميري:

وفي طائر جاءت به أُم ليمن بيان لمن بالحقّ يرضى ويقنع.

وقال الصاحب ابن عباد:

علي له في الطير ما طار ذكره وقلمت به أعداؤه وهي تشهد

هذه الرواية تكذّبها رواية أبي علي الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن الإمام أبي عبد الله **عليه السلام**: إن الطير جاء به جبرئيل إلى النبيّ **صلى الله عليه و آله و سلم** حين كان جائعاً، ودعا الله أن يشبعه » انتهى.

وجوه الجواب عن هذا الكلام

وهذا الوجه كسابقه - وكسائر كلمات (الدهلوي) - مردود ... وبالرغم من وضوح بطلانه وسقوطه لدى أولي الألباب وأصحاب الأنظار فإنا نفصّل الكلام في ردّه وبيان وهنه في وجوه:

هذا الاعتراض يتوجه إلى روايات أهل السنّة أيضاً

الأول: إنّه لمّا كان أهل السنّة يروون هذا الحديث، وينصّ كبار علمائهم على صحته أو حسنه ويجعلونه حجةً، فإنّ عليهم الجواب عن هذا الاعتراض، لأنّ الإختلاف الذي أشار إليه (الدهلوي) موجود في رواياتهم،

ففي بعضها: أنّ الطير أرسلته أُم سليم، وفي آخر: إنّه أرسلته أُم سلمة رضي الله عنها، وفي ثالث: أنّه جاءت به أُم أيمن، وفي رابع: أنّه جاء من الجنّة ...

بل إنّ (الدهلوي) لمّا ذكر الحديث قال: « كان عند النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم طائر قد طبخ له أو أُهدي إليه ... ».

وبالجملة، فإنّ روايات أهل السنّة في كيفية مجيء الطائر إلى رسول ا - صلى الله عليه و آله وسلم - وحضوره عنده مختلفة ... وكما أنّ هذا الاختلاف غير قادح في ثبوت الحديث لدى رواته ومصححيه ومثبتيه ... من أهل السنّة ... فكذلك الإماميّة.

مقتضى القاعدة الجمع كما في نظائر المقام

وثانياً: إنّ هذا الإعتراض من (للدهلوي) يكشف عن جهله بفنون الحديث وعلومه وقواعده، هذا الجهل للذي أدّى به إلى الحكم بوضع الحديث بمجرّد اختلاف ألفاظه ... لكن هذا لا يختص بهذا الحديث أو ببعض الأحاديث الأخرى، فإنّ الاختلاف موجود في مئات الأخبار الحاكية للقضايا والحوادث والخصوصيّات، ولا يقول أحد ببطلان جميع تلك الأحاديث وكذب كلّ تلك الحوادث، بل يجمع بينها مهما أمكن على تعدد الواقعة وأمثال ذلك من طرق الجمع، كما عرفت سابقاً من تصريحات أساطين القوم.

وهذا الجمع المشار إليه ممكن هنا، بأن تكون الواقعة متعدّدة، فمرةً جاء جبرئيل عليه السلام بالطائر من الجنّة، ومرةً قدّمته أُم أيمن إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم .

لا منافاة بين مفادي شعر الحميري ورواية الاحتجاج

وثالثاً: لا منافاة بين مجيء أُم أيمن بالطير وقت الأكل، وبين مجيء جبرئيل عليه السلام به، إذ من الممكن أن يكون النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم سلّمه

إيّاها بعد مجيء جبرئيل عليه السلام به، ثمّ جاءت به إليه بعد ذلك. وأمّا ما وقع في رواية المستدرك للحاكم من أن أُم أيمن لمّا سألها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الطّير قالت: « هذا الطائر أصبته فصنعته لك » فليس بمنافٍ لما ذكرنا، لأن كلامنا مسوق للجمع بينما ورد في طرق أهل الحقّ، لا للجمع بينما ورد من طرق أهل الخلاف ولم يقع في روايةٍ من روايات أهل الحق أن الطائر صنعته أُم أيمن. انتهى. قاله السيد محمّد قلي طاب ثراه.

خلط وخطأ للدهلوي في المقام

ورابعاً: إنّه لا دخل لشعر الصاحب ابن عبّاد الذي ذكره بعد شعر السيد الحميري بالإختلاف، إذ لم يتعرّض الصاحب في هذا البيت إلى كيفية مجئ الطائر إلى النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، ليكون مدلوله مخالفاً لشعر الحميري أو لرواية الطبرسي في الاحتجاج. ومن هنا يظهر اختلاط الأمر على (للدّهلوي) معلّنه قد أدّعى متلنة بحوثه في هذا الكتاب في مقابلة أهل الحقّ.

نتيجة البحث: سقوط دعوى الوضع

وقد تحصّل إلى هنا – حيث تعرضنا لِما ذكره (الدهلوي) في متن (التحفة) وحلشيتها – سقوط دعوى وضع حديث الطّير، وقد عرفت التنصيص من ابن حجر المكّي وغيره على بطلان هذه الدّعوى.

وهذا تمام الكلام مع (الدهلوي) في هذا المقام. والحمد وحده.

* * *

مع العلماء الآخرين

في أباطيلهم حول حديث الطير

سقوط دعوى ابن طاهر بطلان طرقه

وكما بطل دعوى وضع حديث الطير، فقد بطل دعوى بطلان طرقه كما عن ابن طاهر ومن تبعه ... قال ابن حجر المكي في (المنح المكيّة): « أما قول بعضهم: إنّه موضوع وقول ابن طاهر: طرقه كلها باطلة معلولة، فهو الباطل، وابن طاهر معروف بالغلو الفاحش ».

والحمد للذي أظهر بطلان ما قاله ابن طاهر على لسان ابن حجر للذي هو من كبار المتعصّبين ضدّ الحقّ وأهله، لأنّه المدافع عن معاوية والقائل بخلافته والمؤلّف في فضائله ومناقبه الأحاديث الموضوعة كتاب (تطهير اللسان والجنان). وهو أيضاً صاحب (الصّواعق المحرقة) المشتمل على التعصّب والعناد لأهل البيت وأتباعهم، كما اعترف الشيخ عبد الحق الدهلوي، ورشيد الدين صاحب (إيضاح لطافة المقال) بذلك.

وبالجملة، فإنّما ذكره ابن طاهر باطل مردود، حتى لدى المتعصّبين من أهل نحلته وطائفته.

ترجمة محمد بن طاهر المقدسي

وكما وصف ابن حجر المكّي محمّد بن طاهر المقدسي بالغلوّ الفاحش فقد أورده الذهبي في كتاب (المغني في الضعفاء) حيث قال: « محمّد بن طاهر المقدسي الحافظ ليس بالقوي، فإنّه أوهاماً في تواليفه. وقال ابن ناصر: كان لحنة وكان يصحف. وقال ابن عساكر: جمع أطراف الكتب الستّة، رأيته بخطه وأخطأ فيه في مواضع خطأ فاحشاً » [1].

وفي (ميزان الاعتدال) بعد أنْ ذكر ما تقدّم عن (المغني): « قلت: وله انحراف عن السنّة إلى تصوّفٍ غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم، وله حفظ ورحلة واسعة » [2].

وقال الحافظ ابن حجر: « قال الدقاق في رسالته: كان ابن طاهر صوفياً ملامتياً، له أدنى معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم، وذكر لي عنه حديث الإباحة. لسأل ا أن يعافينا منها، وممّن يقول بها من صوفية وقتنا. وقال ابن ناصر: ابن طاهر يقرأ ويلحن، فكان الشيخ يحرّك رأسه ويقول: لا حول ولا قوة إلّا با . وقال ابن عساكر: له شعر حسن مع أنّه كان لا يعرف النحو » [3].

وقال السيوطي: « كان ظاهريّاً يرى إباحة السّماع والنظر إلى المرد، وصنّف في ذلك كتاباً، وكان لحنة لا يحسن النحو » [4].

---

(1). المغني في الضعفاء 2 / 28.

(2). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3 / 587.

(3). لسان الميزان 5 / 207.

(4). طبقات الحفّاظ: 452.

كذب قول جماعة: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات

ومن العجائب أن جماعة من أعلام القوم يعزون إلى ابن الجوزي إيراد حديث الطير في كتاب (الموضوعات):

قال الشعراني: « البحث الثالث والأربعون، في بيان أن أفضل الأولياء المحمديين بعد الأنبياء والمرسلين: أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ علي - رضي ا تعالى عنهم أجمعين - وهذا الترتيب بين هؤلاء الخلفاء قطعي عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، ظنّي عند القاضي أبي بكر الباقلاني.

وممّا تشبّث به الرّافضة في تقديمهم علياً - رضي الله عنه - على أبي بكر رضي الله عنه حديث: إنّه صلى الله عليه و آله وسلم أُتي بطير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فأتاه علي رضي الله عنه.

وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وأفرد له للذهبي جزءً وقال: إنّ طرقه كلّها باطلة. واعترض الناس على الحاكم حيث أدخله في المستدرك » [1].

فرية الشعراني على ابن الجوزي

وفي هذه العبارة من الكذب والإفتراء والتدليس ما لا يخفى:

أما أولاً: فإنّ الشعراني قد افترى على ابن الجوزي إيراد هذا الحديث في كتاب الموضوعات، وهذه فرية قبيحة وكذبة واضحة، فإنّه - بغضّ النظر عن عدم وجدان هذا الحديث الشريف في هذا الكتاب رغم التّفحص التام والتتبع

---

(1). اليواقيت والجواهر - المبحث الثالث والأربعون.

ـللدقيق في نسـخته الخطيّة العتيقة –ـقد نصّ الحافظ العلائي وابن حجر المكّي على أنّ ابن الجوزي لم يذكر هذا الحديث في الموضـوعات. فلو فرضـنا أنّ الشـعراني لم يراجع كتاب الموضـوعات، ولم ير عبارة العلائي، فهلّا اعتمد على ابن حجر المكّي للذي بالغ في مدحه والثناء عليه في (لواقح الأنوار) كي لا يقع في مثل هذه الورطة؟!

فرية على الذهبي

وأمّا ثانياً: فإنّه قد افترى على للذهبي حيث نسـب إليه القول بأنّ طرق هذا الحديث كلّها باطلة، لأنّ للذّهبي ذكر أنّه قد جمع طرقه وأنّها تدل على أن للحديث أصـلاً، وقد تقدّم نقل عبارة الذهبي هذه عن (تذكرة الحفّاظ) و (مقاليد الأسانيد) و (بستان المحدّثين).

وأيضـاً: قد عرفت أنّ الذهبي في (ميزان الاعتدال) يصـرّح بأنّ رجال رواية الحاكم ثقات.

تدليس وتلبيس من الشعراني

وأما ثالثاً: فإنّ الشـعراني ذكر اعتراض الناس على الحاكم حيث أدخله في المسـتدرك، ولم يتعرض لوجه الإعتراض والجواب عنه. وقد عرفت أنّ أول المعترضـين هو للذهبي في (تلخيص المسـتدرك) ومنه أخذ من بعده ... وكان وجه الإعتراض اتّهامه « محمّد بن أحمد بن عياض » ... لكن للذّهبي رجع عن هذا الاتّهام في (ميزان الإعتدال) وظهر له صـدق الرّجل مع تنصـيصـه على وثاقة غيره من رجال الحديث عند الحاكم، فيكون قد صـحّح الحديث ورفع اليد عن اعتراضـه ... وكلّ هذا لم يتطرّق إليه الشـعراني، فهل كان قد جهله؟! أو تجاهله ولم يشأ أن يتطرّق إليه؟

فرية محمّد طاهر الفتني على ابن الجوزي

وقال محمّد طاهر الكجراتي الفتني: « في المختصر: اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك يأكل معي هذا الطير. له طرق كثيرة كلّها ضعيفة. قلت: ذكره أبو الفرج في الموضوعات » [1].

وهذه فرية ... إذْ أنّه غير مذكور في (الموضوعات).

والعجيب أيضاً: أنّ الفتني ينسب هذا إلى ابن الجوزي ليعتمد عليه في ردّ هذا الحديث؟ وهو للقائل عن ابن الجوزي في صدر كتابه ما نصّه: « ولعمري إنّه قد أفرط في الحكم بالوضع، حتى تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين، فهو ضرر عظيم على القاصرين المتكلسلين. قال مجدد المائة السيوطي: قد أكثر ابن الجوزي في الموضوعات من إخراج الضعيف بل ومن الحسان ومن الصّحاح ... ».

فظهر أنّ النسبة كاذبة من أصلها. وعلى فرض الصّحة فإنّه يرى ابن الجوزي مفرطاً في الحكم بالوضع، وأنّ كتاب الموضوعات فيه أحاديث صحاح أيضاً.

بل، لقد تعقب الفتني الهندي ابن الجوزي في بعض ما حكم بوضعه بأنّ الحديث ممّا أخرجه الترمذي، فلا يحكم عليه بالوضع وإنْ ضعّفه ... فلو فرض ذكر ابن الجوزي حديث الطّير في الموضوعات لكان على الفتني أن يتعقّبه، لكونه من أحاديث الترمذي في صحيحه، لا سيّما وأن الترمذي لم يحكم عليه بالضعف؟!

فما الذي حمل الفتني على هذا الموقف من الحديث غير التعصّب؟!

---

(1). تذكرة الموضوعات: 95.

وقال الشـــيخ علي القاري: « رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب. أي إســـناداً أو متناً، ولا منع من الجمع. قال ابن الجوزي: موضوع » [1].

وهذه فرية على ابن الجوزي، ولا يخفى لأنّه لم يقنع بدعوى ذكره إياه في الموضـــوعات بل نسب إليه القول بأنّه « موضوع » ... لكنْ اين؟ وفي أيّ كتاب؟!

فرية الصبان على ابن الجوزي

وقال الشـــيخ محمّد الصـــبّان المصـــري مقتفياً أثر الشـــعراني: « وأمّا ما أخرجه الحاكم في مستدركه من أنّه صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أُتي بطير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فأتاه علي. فهو – وإنْ كان ممّا تشبّث به الرافضة في تفضيلهم علياً – حديث باطل. ذكره ابن الجوزي في الموضـــوعات، وأفرده الحافظ الذهبي بجزءٍ وقال: إن طرقه كلها باطلة. واعترض الناس على الحاكم حيث أدخله في المستدرك » [2].

ويرد عليه ما ورد على الشـــعراني، لكنه زاد عليه الحكم ببطلان الحديث، وهذا جزافٌ محض وعنادٌ بحت، ....

فرية الشوكاني على ابن الجوزي

وقال الشوكاني: « اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك يأكل معي هذا الطير. قال في المختصر: له طرق كثيرة كلّها ضعيفة. وقد ذكره ابن الجوزي في

---

(1). مرقاة المفاتيح – شرح مشكاة المصابيح 5 / 569.

(2). اسعاف الراغبين في مناقب النبيّ وأهل بيته الطاهرين: 169.

الموضـــوعات. وأما الحاكم فأخرجه في المســـتدرك وصـــحّحه. واعترض عليه كثير من أهل العلم ومن أراد استيفاء البحث فلينظر ترجمة الحاكم في النبلاء » [1].

ويردّه ما ذكرناه في الجواب عن كلمات من تقدّمه.

والحاصـل: إنّ نسـبة إيراد هذا الحديث في كتاب (الموضـوعات) أو الحكم بوضـعه إلى ابن الجوزي لا أسـاس لها من الصّـحة، والذي أظنّ: أنّ هؤلاء لمـّـا كانوا في مقام الطعن في فضـائل أمير المؤمنين عليه‌السـلام مهما أمكنهم ذلك، عناداً ولجاجاً وتعصّـباً، وكانوا يعلمون أنّ ابن الجوزي قـد أورد طرفـاً كبيراً من مناقـب أمير المؤمنين والعترة الطـاهرة في كتـاب (الموضـوعات) فقد نسـبوا إليه إيراد هذا الحديث في الكتاب المذكور، رجماً منهم بالغيب من دون مراجعة كتابه.

لكنك قد عرفت أن الحافظ العلائي وابن حجر المكّي ينفيان أنْ يكون ابن الجوزي قد ذكر حديث الطير في موضـوعاته ... مضـافاً، إلى أنّ هذا الكتاب موجود بين الأيدي، فمن يدّعي فليثبت؟.

حديث الطير في كتاب العلل المتناهية

نعم، لقد أورد ابن الجوزي حديث الطير في كتابه (العلل المتناهية) وموضـوعه الأحاديث الضـعيفة بحسـب السـند – بزعم ابن الجوزي – والتي لا دلالة لألفاظها على كونها كاذبة ... أورده بطرقه الكثيرة وتكلّم عليها ...

لكن هذا لا يضرّ بمطلوب أهل الحقّ لوجوه:

الأول: إن ابن الجوزي متعصـب مفرط في أحكامه ... وهذا أمر ثابت من كلمات أكابر علماء أهل السنّة.

الثاني: إنّ ابن الجوزي لم يناقش في بعض الطرق التي ذكرها. وإذا

---

(1). الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: 282.

كان طريق البحث والنقاش في بعض الطرق مسدوداً على مثل ابن الجوزي كان إيراده هذا الحديث في كتابه المذكور محلزفة، لأنّ الحديث حينئذٍ لا يكون ممّا ينلسب الكتاب موضوعاً.

والثالث: إن كثيراً من مناقشاته في رجال طرقه مردودة.

والرابع: لو سلّمنا جميع مناقشاته، كان الحديث ضعيفاً سنداً، لكنك قد عرفت سابقاً من كلمات أئمة القوم أن اجتماع الطرق الضعيفة على حديث واحدٍ يوجب تقوّي بعضها ببعض، وبذلك يرتقي الحديث إلى درجة الحسن ... وعلى هذا فإنّ مجرّد هذه الطرق الكثيرة التي ذكرها ابن الجوزي وخدش فيها – هي وحدها مع قطع النظر عن غيرها – تقتضي أن يكون الحديث حسناً لا ضعيفاً.

الخامس: إن الوجوه السابقة التي ذكرناها لإثبات صحّة حديث الطير وحسنه إذا انضمت إلى هذه الطرق الكثيرة – المفروض ضعفها – بلغت بالحديث إلى مرتبة القوّة والاعتبار.

خلاصة البحوث

ويتلخّص البحث إلى الآن في نقاط:

1 – إنّ القول بوضع حديث الطير باطل، أيّاً من كان قائله.

2 – دعوى قول أكثر المحدّثين بوضعه لا أساس لها من الصحة.

3 – دعوى قول ابن الجزري بوضعه لا يعبأ بها.

4 – دعوى قول الذهبي بوضعه كاذبة.

5 – دعوى بطلان طرقه كما عن ابن طاهر ومن تبعه باطلة.

6 – دعوى جماعة ذكر ابن الجوزي إيّاه في (الموضوعات) كاذبة.

7 – إيراد ابن الجوزي إياه في (العلل المتناهية) لا يضر بمطلوب الإمامية.

ولا بن تيميّة خرافات وأباطيل في تكذيب هذا الحديث الشريف نتعرض لها بالتفصيل ...

لقد قال ابن تيميّة المشهور بالعناد والعصبية في جواب العلاّمة الحلّي ما نصّه، قال:

« الجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بتصحيح النقل.

وقوله: روى الجمهور كلّهم كذب عليهم، فإنّ حديث الطير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح، ولا صحّحه أئمة الحديث. ولكن هو ممّا رواه بعض الناس كما رووا أمثاله في فضل غير علي. بل قد رووا في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنّف في ذلك مصنفات، وأهل العلم بالحديث لا يصحّحون هذا ولا هذا ».

جواب قوله: لم يروه أحد من أصحاب الصحيح!

وهذا الكلام كلّه أكاذيب وأباطيل: إنّه يقول: « إنّ حديث الطّير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح » فنقول له:

إنّ حديث الطير مخرَّج في صحيح الترمذي، وصحيح الحاكم، وصحيح النسائي – بناءً على أنّ الخصائص من سننه – فكيف يقال: لم يروه أحد من أصحاب الصحيح؟!

جواب قوله: ولا صححه أئمة الحديث

ويقول ابن تيميّة: ولا صحّحه أئمة الحديث. وهذا كذب وإنكار

للحقيقة، لأنّ المأمون العبلسي، وقاضي القضاة يحيى بن أكثم، وإسحاق بن إبراهيم بن حمّاد بن يزيد وأربعين – أو تسعة وثلاثين – من كبار علماء عصر المأمون. وكذا أبو عمر أحمد بن عبد ربّه القرطبي، وأبو عبد ا الحاكم، وقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وأبو عبد ا الكنجي الشافعي ... يصحّحون – أو يسلّمون تصحيح – حديث الطير ... وهؤلاء علماء متبحرون في علم الحديث ...

وهل ينكر ابن تيميّة أن يكون هؤلاء من أئمة الحديث؟! ...

نعم: إنّ من يقول الحقّ ويعترف بما ينفع لأهل الحقّ لا يكون من أئمّة الحديث عند ابن تيمية وأمثاله من المتعصبين المعاندين للحق!!

جواب قوله: ولكن هو ممّا رواه بعض الناس

ثمّ يقول: « ولكنْ هو ممّا رواه للناس » ... وكأنّه يريد إيهام أنّ رواة حديث الطير ومخرجيه شرذمة شاذة من آحاد الناس والعوام الجهلة ... لكنّا نساءل أهل العلم والإنصاف، هل أنّ أمثال:

أبي حنيفة، إمام المذهب الحنفي.

وأحمد بن حنبل، إمام المذهب الحنبلي.

وعبّاد بن يعقوب الرواجني.

وأبي حاتم الرّازي.

وأبي عيسى الترمذي.

وأحمد بن يحيى البلاذري.

وعبد ا بن أحمد بن حنبل.

وأبي بكر البزار.

وأحمد بن شعيب النسائي.

وأبي يعلى الموصلي.

ومحمّد بن جرير الطبري.

وأبي القاسم البغوي.

ويحيى بن صاعد البغدادي.

وابن أبي حاتم الرّازي.

وأبي عمر ابن عبدربّه.

والقاضي حسين المحاملي.

وأبي العباس ابن عقدة.

وعلي بن الحسين المسعودي.

وأحمد بن سعيد الجدّي.

وأبي القاسم الطبراني.

وابن السّقاء الواسطي.

وأبي اللّيث الفقيه.

وابن شاهين البغدادي.

وأبي الحسن الدار قطني.

وابن شاذان السكري الحربي.

وابن بطة العكبري.

وأبي بكر النّجار.

وأبي عبد ا الحاكم النيسابوري.

وأبي سعد الخ ركوشي.

وأبي بكر ابن مردويه.

وأبي نعيم الأصبهاني.

وأبي طاهر ابن حمدان.

وابن المظفر العطّار.

وأبي بكر البيهقي.

وابن بشران.

وابن عبد البرّ.

وأبي بكر الخطيب البغدادي.

وابن المغازلي الواسطي.

وأبي المظفّر السمعاني.

ومحيي السنّة البغوي.

ورزين العبدري.

وابن عساكر الدمشقي.

ومجد الدين ابن الأثير.

وابن النّجار البغدادي.

ومحمّد بن طلحة الشافعي.

وسبط ابن الجوزي.

ومحمّد بن يوسف الكنجي.

ومحبّ الدين الطبري الشافعي.

وإبراهيم الحموييني.

يقال عنهم: « بعض الناس » ... أو أنّ هؤلاء أساطين دين أهل السنّة، وأكابر حفّاظهم المحدّثين، وأئمّتهم المعتمدين؟!

من تناقضات ابن تيمية

ويأليته استثنى ممّن عبَّر عنه بـ « بعض الناس » مستهيناً له ومستصغراً إياه أبا حنيفة وأحمد بن حنبل، وأبا حاتم، والنسائي، ومحمّد بن جرير الطبري، والدار قطني ... لئلّا يلزم التناقض والتهافت في كلماته:

وذلك، لأنّ ابن تيمية وصف في كتابه (المنهاج) أحمد بن حنبل، وأبا حاتم، والنسائي، والدار قطني، بأنّهم أئمة ونقّاد وحكّام وحفّاظ للحديث، ولهم

معرفة تامّة بأقوال النبيّ وأحوال الصّحابة والتابعين وسائر رجال الحديث طبقة بعد طبقة، ولهم كتب كثيرة في معرفة أحوال رجال الحديث ...

وزعم أنّ أبا حنيفة، وأحمد بن حنبل، ومحمّد بن جرير الطبري، بلغوا في العلم مرتبةً حتى كانوا – معاذ ا – أعلم من الإمامين العسكريّين عليهماالسلام بالشريعة ...!! إلى غير ذلك ممّا قال ... فلا نذكره ... ونعوذ با من الضّلالة والخسران ...

مفاد قوله: أهل العلم بالحديث لا يصححون فضائل علي ولا فضائل معاوية

وأمّا قوله: « كما رووا أمثاله في فضائل غير علي بل قد رووا في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنّف في ذلك مصنّفات، وأهل العلم بالحديث لا يصحّحون هذا ولا هذا ».

ففيه فوائد:

أمّا أوّلاً: فإنّه يبطل دعاوي المتأخرين من علماء أهل السنّة من أنْ أهل السنّة هم الذين اهتمّوا منذ اليوم الأول برواية فضائل أهل البيت عليهمالسلام وتصحيحها وجمعها ... في مقابلة النواصب والأعداء ... وأنّ الإماميّة في هذا الباب عيال على أهل السنّة ومستفيدون منهم ... نعم، إن كلام ابن تيمية هذا يبطل كلّ هذه الدعاوي ويكذب هذه المزاعم، إذ يقول بأنّ أهل العلم بالحديث لا يصحّحون فضائل أمير المؤمنين عليهالسلام.

وأمّا ثانياً: فإنّه يقتضي سقوط جميع روايات أهل السنّة عن الإعتبار، لأنّهم قد وضعوا أحاديث في فضل معاوية ثمّ أفردوها بالتأليف ... لغرض تضليل العوام وتخديعهم ... وحينئذٍ لا يبقى وثوق واعتبار لرواياتهم وكتبهم في الأبواب العلمية الأُخرى.

وأمّا ثالثاً: فإنّه يفيد أنّ المصحّحين لِما رووه في فضل معاوية ليسوا من

أهل العلم بالحديث ... وبهذا يعرف حال والد (الدهلوي) الذي حاول إثبات فضائل معاوية في (إزالة الخفاء)، وحال ابن حجر المكّي المؤلّف كتاباً خاصاً في ذلك.

إلى هنا إنتهى الكلام حول ما ذكره ابن تيمية في الوجه الأول.

قال:

« الثاني: إنّ حديث الطير من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل. قال الحافظ أبو موسى المديني: قد جمع غير واحدٍ من الحفّاظ طرق أحاديث الطير للإعتبار والمعرفة:كالحاكم النيسابوري، وأبي نعيم وابن مردويه. وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصحّ.

هذا مع أنّ الحاكم منسوب إلى التشيّع، وقد طلب منه أنْ يروي حديثاً في فضل معاوية فقال:ما يجئ من قلبي ما يجئ من قلبي، وقد خوصم على ذلك فلم يفعل، وهو يروي في المستخرج والأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث، كقوله: تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

لكنّ تشيّعه وتشيّع أمثاله من أهل العلم بالحديث: كالنسائي، وابن عبد البرّ، وأمثالهما، لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضّله عليهما، بل غاية التشيع منهم أنْ يفضّله على عثمان، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محلسن من قاتله، ونحو ذلك. لأنّ علماء الحديث قد عصمهم وقيّدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدّالة على فضيلة الشيخين، ومن ترفّض ممّن له نوع لشتغال بالحديث: كابن عقدة وأمثاله، فهذا غليته أنْ يجمع ما يروى في فضائله من الكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين، فإنّها باتّفاق أهل العلم بالحديث أكثر ممّا صحَّ من فضائل علي وأصّح وأصرح في الدلالة.

وأحمد بن حنبل لم يقل إنّه صحّ لعلي من الفضائل ما لم يصحّ لغيره، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب، بل نقل عنه أنّه قال: روي له ما

لم يرو لغيره، مع أنّ في نقل هذا عن أحمد كلام ليس هذا موضعه ».

جواب قوله: حديث الطير من المكذوبات عند أهل المعرفة

وهذا الوجه كسابقه كلّه أكاذيب وأباطيل ...إنّه يدّعي: « أنّ حديث الطّير من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل » وهذه دعوى باطلة، فالحديث عند أهل التحقيق من أساطين أهل السنّة من الأحاديث الصحاح المعتبرة الصالحة للاستدلال والاحتجاج ... كما عرفت ذلك بالتفصيل ...

وليت شعري من « أهل المعرفة بحقائق النقل » القائلين بأنّه من المكذوبات الموضوعات؟ لما ذا لم يذكرهم؟ ولم يذكر واحداً منهم؟ ألم يكن من المناسب أن يذكر ولو اسم واحدٍ فقط!، وإنْ كانت دعوى وضعه فارغة مردودة لدى المحقّقين الكبار من أهل السنّة أيضاً كالعلائي والسّبكي وابن حجر المكّي؟

لا علاقة لما نقله عن المديني بمدّعاه

ثمّ نقل عن أبي موسى المديني أنّه قال: « قد جمع غير واحدٍ من الحفّاظ طرق أحاديث الطّير للإعتبار والمعرفة كالحاكم وأبي نعيم وابن مردويه » ولكنْ أيّ علاقة لهذا للذي نقله عن المديني بما ادّعاه من كون الحديث من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل؟ وهل يدلّ على مدّعاه بإحدى الدلالات الثلاث؟

بل الأمر بالعكس، وما ذكره ابن تيمية اعتراف بحديث الطير ...، إذ قد عرفت أنّ جمع علماء أهل السنّة طرق هذا الحديث في أجزاءٍ مفردة وتآليف خاصة يدل بوجوهٍ عديدة على ثبوته وتحقّقه ... لكنّ هذا الرجل وأمثاله إذا أرادوا البحث مع الإماميّة يضطربون، وقد يتفوّهون بما يضرّهم وهم

لا يشعرون ...

ما نقله عن الحاكم كذب عليه

وأمّا ما ذكره من أنّه « سئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح » ففيه:

أولاً: إنّه كذب على الحاكم ... وكيف يقول الحاكم بعدم صحته وقد أخرجه في مستد ركه على الصحيحين وأثبت صحته رغم الجاحدين؟

ومع هذا فإنّ نقل حكم الحاكم بعدم صحة هذه الحديث غليته أن يكون ظنيّاً، لكن حكمه بصحته في المستدرك قطعي، والظّني لا يعارض القطعي.

وثانياً: لو سلّمنا ثبوت هذا الذي حكاه عن الحاكم، فإنّه لا يجوز الاحتجاج به، لتصريح الحافظ برجوع الحاكم عن ذلك كما ستعلم.

وثالثاً: لو سلّمنا ثبوته وفرضنا عدم رجوعه كان الاستدلال والإحتجاج بتصحيحه إيّاه في المستدرك من باب الإلزام والافحام للمخالفين تاماً، على القواعد والأُصول المقرّرة في باب الإحتجاج والمناظرة.

ورابعاً: ولو فرضنا أنّه كان قد قدح فيه ولم يخرجه في المستدرك، فإنّ الأدلة القويمة والبراهين المتينة على صحة حديث الطير وثبوته كثيرة، بل يكفي لبطلان القول بوضعه ما قاله العلائي والسبكي وابن حجر المكّي.

هذا، وقد نصَّ الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفّاظ) - بعد أن حكى ذلك القول المنسوب إلى الحاكم - على رجوعه عنه، وقد أورد الشيخ محمّد الأمير الصنعاني كلام الذّهبي وعلّق عليه حيث قال في (الروضة الندية):

« هذا الخبر رواه جماعة عن أنس، منهم: سعيد بن المسيب، وعبد الملك بن عمير، وسليمان بن الحجاج الطائفي، وابن أبي الرجال الكوفي، وأبو الهندي، وإسماعيل بن عبد ا بن جعفر، ويغنم بن سالم بن قنبر،

وغيرهم.

ولمّا قال الحافظ الذهبي في التذكرة في ترجمة الحاكم أبي عبد ا المعروف بابن البيّع الحافظ المشهور مؤلّف المستدرك وغيره – بعد أن ساق حكاية: وسئل الحاكم أبو عبد ا عن حديث الطير فقال: لا يصح، ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم – قال الذهبي: قلت: تغيَّر رأي الحاكم فأخرج حديث الطير في مستدركه. قال الذهبي: ولمّا حديث الطير فله طرق كثيرة قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أنّ الحديث له أصل. انتهى كلام الذهبي.

فأقول: كلام الحاكم هذا لا يصح عنه، أو لنقله ثمّ رجع عنه كما قال الذهبي: ثمّ تغيّر رأيه. وإنّما قلنا ذلك لأمرين: أحدهما – وهو أقواهما – أنّ القول بأفضلّية علي بعد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم هو مذهب الحاكم كما نقله الذهبي أيضاً في ترجمته عن ابن طاهر، قال الذهبي: قال ابن طاهر: كان – يعني الحاكم – شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معلوية، ولنّه يتظاهر بذلك ولا يعتذر فيه. انتهى كلام ابن طاهر. وقرّره الذهبي بقوله: قلت: لمّا انحرافه عن خصوم علي فظاهر. وأمّا الشيخان فمعظّم لهما بكلّ حال، فهو شيعي لا رافضي. انتهى.

قلت: إذا عرفت هذا فكيف يطعن الحاكم في شيء هو رأيه ومذهبه ومن أدلّة ما يجنح إليه؟ فإنْ صحّ عنه نفي صحة حديث الطائر فلابدَّ من تأويله بأنّه أراد نفي أعلى درجات الصحة، إذْ الصحّة عند أئمة الحديث درجات سبع، أو أنّ ذلك وقع منه قبل الإحاطة بطريق الحديث، ثمّ عرفها بعد ذلك فأخرجه فيما جعله مستد ركاً على الصحيحين.

والثاني: إنّ إخراجه في المستدرك دليل صحته عنده، فلا يصح نفي الصحة عنه إلّا بالتأويل المذكور.

وعلى كلّ حال فقدح الحاكم في الحديث لا يتم.

ثمّ هذا للذهبي مع تعاديه وما يعزى إليه من النصب ألّف في طرقه جزءٌ. فعلى كلّ تقدير قول الحاكم: لا يصح. لا بدّ من تأويله.

ولأنّه علّل عدم صحته بأمرٍ قد ثبت من غير حديث الطّير، وهو: إنّه إذا كان أحبّ الخلق إلى ا كان أفضل الناس بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ، فقد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى ا من غير حديث الطائر ... وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم فإنّه أحب الخلق إلى ا سبحانه، فإنّ رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم لا يكون الأحب إليه إلّا الأحب إلى ا سبحانه، وأنّه قد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى ا من أدلةٍ غير حديث الطائر.

فماذا ينكر من دلالة حديث الطّير على الأحبيّة للدلّة على الأفضلية، وأنّها تجعل هذه الدلالة قادحة في صحة الحديث كما نقل عن الحاكم، ويقرب أنّ الحافظ أبا عبد ا الحاكم ما أراد إلّا الإستدلال على ما يذهب إليه من أفضلية علي، بتعليق الأفضلية على صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلى الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي بعده. وقد تبيّن صحته عنده وعند خصمه. فيلزم تمام ما أراده من الدليل على مذهبه ».

جواب قوله: الحاكم منسوب إلى التشيع

وأمّا قوله: « مع أنّ الحاكم منسوب إلى التشيّع » ففيه: أنّه إنْ أراد أنّ بعض المتعصبين نسب الحاكم إلى التشيّع وإنْ لم يكن متشيّعا في الواقع، فهذا مسلّم، لكن ايش يجدي هذا؟ وإن أراد أنّ الحاكم متشيّع حقّاً، فهذا باطل، إذ لا يخفى على من كان له أدنى تتّبع ونظر في كتب الرجال عدم وجود أي دليلٍ متين وبرهان مبين على تشيّع الحاكم، ومن هنا لم يتعرّض كثير ممّن ترجم له إلى هذه الناحية ...

على أنّه لا فائدة في الإصـــرار على هذه الدعوى وأمثالها، لثبوت أنّ التشـــيّع لا يكون قادحاً في العدالة أبداً، بل لا ينافي الرّفض الوثاقة أصـــلاً ... فلو كان الحاكم متشـــيّعاً بل رافضـــيّاً لم يضـــرّ بوثاقته وجلالته وإمامته في الحديث، فكيف وهو من كبار أهل الســـنّة بل لســـاطينهم، ومن صدور علمائهم بل سلاطينهم.

حول ما ذكره من أنّه طلب من الحاكم رواية حديث في فضـــل معاوية فقال: ما يجيء من قلبي ...

وأضـاف ابن تيمية لإثبات تشـيّع الحاكم: « وقد طلب منه أن يروي حديثاً في فضـل معاوية فقال: ما يجئ من قلبي، ما يجئ من قلبي ... » وهذا عجيب من ابن تيمية جدّاً، لأنّه قد ذكر من قبل أنّ أهل العلم بالحديث لا يصـحّحون شـيئاً في فضـل معاوية، فإذا كان موقف الحاكم من فضـائل معاوية كسـائر أهل العلم عدّ متشـيعاً؟ اللّهم إلّا أن يدّعي الملازمة بين فضـائل معاوية وفضـائل أمير المؤمنين **عليه‌السـلام**، بأنْ يكون ردّ فضـائلهما معاً ديدن أهل العلم بالحديث، وحيث أن الحاكم يصـحّح فضـائل أمير المؤمنين **عليه‌السـلام** ولا يصـحّح شـيئاً في فضـائل معاوية فهو شيعي، وهذا ممّا يضحك الثكلى ...

على أنّ الســـبكي أورد خبر امتناع الحاكم من رواية شـــيء في فضـــل معاوية، وكذّبه جدّاً، وإليك نصّ الخبر عنده عن ابن طاهر قال: « ســـمعت أبا الفتح ســـمكويه بهراة يقول: ســـمعت عبد الواحد المليحي يقول: ســـمعت أبا عبد الرحمن الســـلمّي يقول: دخلت على أبي عبد ا الحاكم – وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المســـجد، من أصـــحاب أبي عبد ا ، وذلك أنّهم كســـروا منبره ومنعوه من الخروج – فقلتـــله: لو خرجت وأمليت في فضـــائل هذا الرجل حديثا لاسترحت من هذه الفتنة؟ فقال: لا يجئ من قلبي – يعني معاوية – ».

فقال السّبكي: « والغالب على ظنّي أنّ ما عزي إلى أبي عبد الرحمن

السّـــلمي كذب عليه، ولم يبلغنا أنّ الحاكم ينال من معلوية، ولا يظنُّ ذلك فيه، وغلية ما قيل فيه الإفراط في ولاء علي كرّم ا وجهه، ومقام الحاكم عندنا أجلّ من ذلك » [1].

بطلان حكمه بوضع حديث: تقاتل الناكثين ...

وأمّا حكم ابن تيميّة بوضـــع حديث: « تقاتل الناكثين والقلســـطين والمارقين » فقلّة حياء، وقد دعاه إلى هذه الوقلحة اعتقاده الخبيث بخطأ أمير المؤمنين **عليه السلام** في قتال أهل الجمل وصـــفّين، - كما قد أظهر هذا الاعتقاد في بعض المواضـــع من خرافاته - فهو يريد إبطال كلّ حديثٍ يدلّ على حقيّة أمير المؤمنين **عليه السلام** في قتال أولئك البغاة ...

وعلى كلّ حالٍ فإنّ هذا الحديث من الأحاديث الصـــحاح للثّلبتة التي لم يحد طائفة من متعصّـــبيهم بدّاً من الاعتراف به ... وحتى أن والد (للدهلوي) مع ميله إلى تخطئة الأمير **عليه السلام** في حروبه مع البغاة والخارجين عليه ينقل هذا الحديث في كتبه بل يصـــرّح بثبوته بل (للدهلوي) نفســـه ينصّ في بحث مطاعن عثمان من (التحفة) على ثبوت هذا الحديث، فهل يكون (الدهلوي) ووالده من الشيعة؟

هذا، وقد روى حديث أمر النبيّ **صلى الله عليه و آله وسلم** علياً بقتال الناكثين والقلسطين والمارقين جمع من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم الكبار:

منهم: أبو عمرو ابن عبد البرّ بترجمة أمير المؤمنين **عليه السلام** حيث قال: « وروي من حديث علي كرّم ا وجهه، ومن حديث ابن مســـعود، ومن حديث أبي أيّوب الأنصـــاري: إنّه: أمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين » [2].

---

(1). طبقات الشافعيّة للسبكي 4 / 163.

(2). الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 1117.

ومنهم: أبو المؤيَّد الموفق بن أحمد الخوارزمي حيث قال: « أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو النجيب سعد بن عبد الله بن الحسن الهمداني المعروف بالمروزي – فيما كتب إليَّ من همدان – قال: أخبرنا الحافظ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد بإصبهان – فيما أذن – قال: أخبرنا الشيخ الأدي يعلى عبد الرزاق بن عمر بن إبراهيم الطهراني سنة 473 قال: أخبرنا الإمام الحافظ طراز المحدّثين أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ... وبهذا الإسناد: عن الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه هذا قال: حدّثنا محمّد بن علي بن دحيم، قال: حدّثنا أحمد بن حازم قال: حدّثنا عثمان بن محمّد قال: حدّثنا يونس بن أبي يعقوب قال: حدّثنا حمّاد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي سعيد التيمي، عن علي عليه‌السلام قال:

عهد إليَّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أنْ أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين. فقيل له: يا أمير المؤمنين، من الناكثون؟ قال: الناكثون أهل الجمل، والمارقون الخوارج، والقاسطون أهل الشام » [1].

ومنهم: ابن الأثير الجزري بترجمة الإمام عليه‌السلام حيث قال: « أنبأنا أرسلان بن بعان الصّوفي، حدّثنا أبو الفضل أحمد بن طاهر بن سعيد بن أبي سعيد الميهني، أنبأنا أبو بكر أحمد بن خلف الشيرازي، لنبلنا الحاكم أبو عبد لله محمّد بن عبد لله الحافظ، لنبلنا أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم الشيباني، حدّثنا الحسين بن الحكم الحيري، حدّثنا إسماعيل بن أبان، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الأزدي، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري قال: أمرنا رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. فقلنا: يا رسول لله: أمرتنا بقتال هؤلاء فمع من؟ فقال: مع علي بن أبي طلب، معه يُقتل عمّار بن ياسر.

---

(1). مناقب أمير المؤمنين للخوارزمي: 175.

وأخبر الحاكم: أنبأنا أبو الحسن بن علي بن محمشاد المعدّل، حدّثنا إبراهيم بن الحسين بن ديرك، حدّثنا عبد العزيز بن الخطا، حدّثنا محمّد بن كثير، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن محنف بن سليم قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري فقلنا: قاتلت بسيفك المشركين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ جئت تقاتل المسلمين؟ قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

وأنبأنا أبو الفضل بن أبي الحسن، بإسناده عن أبي يعلى، حدّثنا إسماعيل بن موسى، حدّثنا الربيع بن سهل، عن سهل بن عبيد، عن علي بن ربيعة قال: سمعت عليّاً على منبركم هذا يقول: عهد إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنْ أُقاتل الناكثين والقلسطين والمارقين »[1].

ومنهم: شهاب الدين أحمد حيث قال: « عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبارك وسلّم لعلي رضوان الله تعالى عليه ما يلقى من بعده فبكى وقال: أسألك بقرابتي وصحبتي إلّا دعوت لله تعالى أنْ يقبضني. قال صلى الله عليه وآله وسلم وبارك وسلّم: يا علي تسألني أن أدعو الله لأجل مؤجل! فقال يا رسول الله: على ما أُقاتل القوم؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم وبارك وسلّم: على الإحداث في الدين.

وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه، عن علي كرّم الله تعالى وجهه قال: عهد إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبارك وسلّم أنْ أُقاتل الناكثين والقلسطين والمارقين. فقيل له: يا أمير المؤمنين من الناكثون؟ قال كرّم لله تعالى وجهه: الناكثون أهل الجمل، والقلسطون أهل الشام، والمارقون الخوارج.

رواهما الصالحاني وقال: رواهما الإمام المطلق روايةً ودرايةً أبو بكر ابن

---

(1). أسد الغابة في معرفة الصحابة 4 / 32.

مردويه، وخطيب خوارزم الموفق أبو المؤيد. أدام ا جمال العلم بمأثور أسانيدهما ومشهور مسانيدهما» [1].

ومنهم: محمد بن طلحة الشافعي – في الأحاديث الدالّة على علم علي وفضله –: « ومن ذلك ما نقله القاضي الإمام أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي في كتابه المذكور – يعني شرح السنّة – عن ابن مسعود قال: خرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأتى منزل أُم سلمة، فجاء علي فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : يا أُم سلمة هذا – والله – قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدي. فالنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ذكر في هذا الحديث فرقاً ثلاثة صرّح بأنّ عليّاً يقاتلهم من بعده، وهم: الناكثون، والقاسطون، والمارقون » [2].

ومنهم: محمّد صدر العالم حيث قال: « وأخرج ابن أبي شيبة، وابن عدي، والطبراني، وعبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال، والإصبهاني في الحجة، وابن مندة في غرائب شعبة، وابن عساكر: عن علي قال: أُمرت بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين ».

قال محمّد صدر العالم: « وأخرج الحاكم في الأربعين، وابن عساكر، عن علي قال: أُمرت بقتال ثلاثة: القاسطين والناكثين والمارقين. أمّا القاسطون فأهل الشام، وأمّا الناكثون فذكرهم، وأما المارقون فأهل النهروان – يعني الحرورية – » [3].

ومنهم: محمّد بن إسماعيل الأمير حيث قال:

وسل للناكث والقاسط ولا مارق الآخذ بالإيمان غيّا »

« والبيت إشارة إلى قتال أمير المؤمنين عليه السلام ثلاث طوائف بعد

---

(1). توضيح الدلائل في ترجيح الفضائل – مخطوط.

(2). مطالب السؤول في مناقب آل الرسول 1 / 67.

(3). معارج العلى في مناقب المرتضى – مخطوط.

إمامته وهم: الناكثون والقاسطون والمارقون.

قال ابن حجر: وقد ثبت عند النسائي في الخصائص، والبزّار، والطبراني من حديث علي عليه السلام: أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

ذكره الحافظ ابن حجر في التخليص الحبير ثمّ قال: وللناكثون: لأهل الجمل، لأنّهم نكثوا بيعتهم، وللقاسطون: لأهل الشام، لأنّهم جاروا عن الحقّ في عدم مبايعته، وللمارقون: لأهل النهروان، لثبوت الخبر الصحيح لأنّه يمرقون من للدين كما يمرق السّهم من الرمية. إنتهى بلفظه » [1].

وبهذا للقدر للذي ذكرناه ظهر ثبوت الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام، عند كبار الأئمة والحفّاظ من أهل السنّة أمثال:

أبي بكر ابن أبي شيبة.

وأبي بكر البزّار.

وأحمد بن شعيب النسائي.

وأبي يعلى الموصلي.

وأبي القاسم الطّبراني.

وابن عدي الجرجاني.

وابن مندة الأصبهاني.

وعبد الغني بن سعيد.

وأبي بكر ابن مردويه.

وابن عبد البرّ القرطبي.

وأبي القاسم إسماعيل الإصبهاني صاحب كتاب الحجة.

وأخطب الخطباء الخوارزمي المكّي.

وابن عساكر الدمشقي.

---

(1). الروضة الندية – شرح التحفة العلوية.

وأبي حامد الصالحاني.

وابن الأثير الجزري.

وشهاب الدين أحمد.

وابن حجر العسقلاني.

ومحمّد صدر العالم.

ومحمّد بن إسماعيل الأمير.

إذن، لا يجوز الشك والريب في ثبوت هذا الحديث عن رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، لا سيّما مع تأيّده بحديثٍ: ابن مسعود، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي سعيد الخدري ... كما عرفت ...

بطلان دعوى تشيّع النسائي

ودعوى ابن تيميّة تشيّع النسَائي من العجائب، لأنّ النسائي من أساطين أهل السنّة وأركان مذهبهم، وكتابه أحد الصّحاح الستّة التي يستند إليها أهل السنّة في جميع أُمورهم ... فجعل النسائي من أكابر أساطين مذهبهم تارةً، وجعله من المتشيّعين تارةً أُخرى ... من عجائب أهل السنّة المختصّة بهم ...

بطلان دعوى تشيع ابن عبد البر

والأعجب من ذلك دعواه تشيّع ابن عبد البرّ ... معلأنّه من كبار حفّاظهم في المغرب، ومن أشهر فقهاء المذهب المالكي ... تحدمآثره ومفاخره في كلمات الحفّاظ الكبار ومشاهير المؤرّخين والمترجمين له أمثال:

أبي سعد عبد الكريم السمعاني في (الأنساب).

وابن خلكان في (وفيات الأعيان).

وشمس الدين الذهبي في (تذكرة الحفاظ) و (العبر في خبر من غبر)

و (سير أعلام النبلاء).

وأبي الفداء في (المختصر في أحوال البشر).

وعمر بن الوردي في (تتمّة المختصر في أحوال البشر).

وعبد ا بن أسعد اليافعي في (مرآة الجنان).

وابن الشحنة في (روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر).

وجلال الدين السيوطي في (طبقات الحفّاظ).

والزرقاني المالكي في (شرح المواهب اللدنيّة).

و (الدهلوي) في (بستان المحدّثين).

حول تزّفض ابن عقدة

وإذا كان ابن تيميّة يتمادى في الغيّ والضلالة حتى نسب النسائي والحاكم وابن عبد البرّ إلى التشيع، فلا عجب أنْ ينسب ابن عقدة إلى الترفّض، بل الكفر ... لكن هذه النسبة إلى ابن عقدة باطلة عند محققي أهل السنّة وإن للقائل بها متعصّب عنيد، يقول محمّد طاهر الفتني: « حديث أسماء في ردّ الشمس. فيه فضيل بن مرزوق، ضعيف، وله طريق آخر فيه ابن عقدة رافضي رمي بالكذب ورافضي كاذب.

قلت: فضيل صدوق احتجّ به مسلم والأربعة.

وابن عقدة من كبار الحفّاظ، وثّقه الناس، وما ضعّفه إلّا عصريٌ متعصّب » [1].

وتقدّم في قسم حديث للغدير، الأدلة الكثيرة المتينة على وثاقة ابن عقدة وجلالته ... من شاء فليرجع إليه.

---

(1). تذكرة الموضوعات: 96.

بطلان دعوى تواتر فضائل الشيخين وأنها أكثر من مناقب علي

وادّعى ابن تيميّة تواتر فضائل الشّيخين، وأنّها باتّفاق أهل العلم بالحديث أكثر ممّا صحّ من فضائل علي وأصحّ وأصرح في الدلالة ... وهذه دعوى فارغة وعن الصحة عاطلة ». إنّ الروليات الّتي يشير إليها روليات واهية متناقضة، وضعها قوم تزلّفاً إلى الملوك وتقرّباً إلى السلاطين، ثمّ جاء المدّعون للعلم من تلك الطائفة وأدرجوها في كتبهم ... ولمّا دعوى أنّها أصح وأكثر من مناقب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام - المتّفق عليها بين الفريقين - فمصادمة للبداهة والضرورة.

تكذيبه كلمة أحمد في فضائل علي كذب

وأمّا قوله: وأحمد بن حنبل لم يقل « إنّه صح لعليّ من الفضائل ما لم يصح لغيره، بل أحمد لجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب ... » فمن غرائب الهفوات وعجائب الخرافات ... لقد وجد ابن تيمية هذه الكلمة الشهيرة عن أحمد بن حنبل مكذّبةً لدعوة أكثرية فضائل الشيخين من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ...، وأنّ معناها أفضلّية الإمام عليه السلام منهما ... فاضطرّ إلى إنكارها ... لكنّ هذا القول منه كسائر أقواله في السّقوط ... ولا يجديه النفي والإنكار ... لكون الكلمة ثابتة عند الأئمة والعلماء الأعلام، ينقلونها عن أحمد بألسانيدهم المتصّلة إليه أو يسلونها عنه إرسال المسلّمات ... وقد ذكرها وأكدّ على قطعية صدورها العلامة أبو الوليد ابن الشّحنة: « وفضائله كثيرة مشهورة. قال أحمد بن حنبل رحمه الله: لم يصح في فضل أحد من الصحابة ما صحّ في فضل علي رضي الله عنه وكرّم ا وجهه، وناهيك به »[1].

---

(1). روضة المناظر - سنة 40، ترجمة أمير المؤمنين.

ثمّ إنّ جماعةً منهم: كابن عبد البرّ، وابن حجر العسقلاني، والسيّوطي، والسّمهودي، وابن حجر المكّي، وغيرهم نقلوا الكلمة بلفظ « لم يرد » أو « لم يرو »:

قال ابن عبد البرّ: « قال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد ما روي في فضائل علي ابن أبي طالب كرّم ا وجهه. وكذلك قال أحمد بن علي بن شعيب النسائي » [1].

وقال السّمهودي: « قال الحافظ ابن حجر: قال أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحدٍ من الصّحابة بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في علي » [2].

وإنّ جماعةً منهم: كالحاكم، والثعلبي، والبيهقي، والخوارزمي، وابن عساكر، وابن الأثير الجزري، والكنجي، والزرندي، والسّيوطي، والسمهودي، وابن حجر المكي، وكثيرين غيرهم ... نقلوا الكلمة بلفظ « ما جاء »:

قال الحاكم: « سمعت القاضي أبا الحسن علي بن الحسن الجراحي وأبا الحسين محمّد بن المظفّر يقولان: سمعنا أبا حامد محمّد بن هارون الحضرمي يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل ما جاء لعلّي بن أبي طالب رضي الله عنه » [3].

وقال الخوارزمي في بيان كثرة فضائل الإمام عليه السلام: « ويدّلك على ذلك أيضاً ما يروى عن الإمام الحافظ أحمد بن حنبل – وهو كما عرف أصحاب

---

(1). الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 1115.

(2). جواهر العقدين – مخطوط.

(3). المستدرك على الصحيحين 3 / 107.

الحديث في علم الحديث، قريع أقرانه وإمام زمانه والمقتدى به في هذا الفن في إبّانه، وللفارس للذي يكبّ فرسان الحفّاظ في ميدانه، ورواياته فيه رضي الله عنه مقبولة وعلى كاهل التصديق محمولة، لما علم أن الإمام أحمد بن حنبل ومن احتذى على مثاله ونسج على منواله وحطب في حبله وانضوى إلى حفله مالوا إلى تفضيل الشيخين رضوان ا عليهما، فجاءت روايته فيه كعمود الصباح لا يمكن ستره بالراح – وهو:

ما رواه الشيخ الإمام الزاهد فخر الأئمة أبو الفضل ابن عبد الرحمن الحفر بندي الخوارزمي رحمه الله – إجازة – قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو محمّد الحسن بن أحمد السمرقندي قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن محمّد بن عبدان العطّار وإسماعيل بن أبي نصر عبد الرحمن الصّابوني وأحمد ابن الحسين البيهقي قالوا جميعاً: أخبرنا أبو عبد ا الحافظ قال: سمعت القاضي الإمام أبا الحسن علي بن الحسين وأبا الحسن محمّد بن المظفر الحافظ يقولان: سمعنا أبا حامد محمّد بن هارون الحضرمي يقول: سمعت محمّد بن منصور الطوسي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب عليه السلام » [1].

وقال ابن الأثير: «قال أحمد بن حنبل: ما جاء لأحد من أصحاب النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ما جاء لعلي بن أبي طالب » [2].

وقال ابن حجر المكّي: « الفصل الثاني في فضائل علي كرّم ا وجهه، وهي كثيرة عظيمة شهيرة، حتى قال أحمد: ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعلي. وقال إسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرو في

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 33.

(2). الكامل في التاريخ 3 / 399.

حق أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر ممّا جاء في علي » [1].

وهذا تمام الكلام على ما ذكره ابن تيمية في الوجه الثاني في هذا المقام.

قال:

« **الثالث:** إنّ أكل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يجئ أحب الخلق إلى ا ليأكل معه، فإن إطعام الطعام مشروع للبرّ وللفاجر، وليس في ذلك زيادة قربة لعند ا لهذا الأكل، ولا معونة على مصلحة دين ولا دنيا، فأيّ أمرٍ عظيم هنا يناسب جعل أحبّ الخلق إلى ا بفعله ».

جواب إنكار إنّ أكل الطّير معَ النبيّ فيه أمر عظيم

وهذا كلام سخيف في الغاية، وما أكثر صدور مثله عند ما يحاولون الإجابة من فضائل أمير المؤمنين **عليه‌السلام**، وهم يفقدون كلّ استدلال متين وبرهان مبين ...

إنّ من الواضح جدّاً لدى جميع العقلاء دلالة المؤاكلة مع العظماء، على الشرف العظيم، فكيف بالمؤاكلة مع النبيّ الكريم **صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم** ، الذي لا يشك مسلمٌ في كونها شرفاً عظيماً جدّاً، فدعوة النبيّ **صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم** أحبّ الخلق لنيل هذا الشرف العظيم في كمال المنلسبة، ومن هنا قالت عائشة –لمّا سمعت هذه الدعوة –: « اللّهم اجعله أبي ». وقالت حفصة: « اللّهم اجعله أبي ». وقال أنس: « اللّهم اجعله سعد بن عبادة » وفي رواية: « اللّهم اجعله رجلاً منّا حتى نشرّف به ».

وأيّ ربط لقوله: «فإنّ إطعام الطعام مشروع للبرّ والفاجر .. » بما نحن فيه؟ إذ الكلام في اختيار النبيّ **صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم** ودعوته لأن يأكل معه، ولا يلزم من مشروعيّة الإطعام للبرّ والفاجر أنْ لا يطلب النبيّ **صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم** حصول شرف المؤاكلة معه لأحبّ الخلق.

---

(1). الصواعق المحرقة: 72.

وقوله: « وليس في ذلك زيادة قربة لعند ا ... » خطأ فاحش وسوء أدب، ونفيه ترتّب المصلحة عليه خطأ أفحش ... لأنّ تخصيص رجلٍ بالمؤاكلة - التي هي شرف عظيم - وطلب حضوره مرةً بعد أُخرى، وردّ غيره، دليلٌ واضح على فضل ذلك الرّجل، وفي هذا مصلحة عظيمة من مصالح الدين.

ولو تنزّلنا عن كلّ هذا وسلّمنا قوله: بأنّ أكل الطّير ليس فيه أمر عظيم ينلسب أن يجئ أحبّ الخلق إلى ا ليأكل معه، وليس فيه زيادة قربة، لا معونة على مصلحة ومع أنّ طلبه صلى الله عليه و آله و سلم ذلك لأحب الخلق لم يكن محرّماً ولا مكروهاً، ليكون شاهداً على كون الحديث موضوعاً ... نعم لو تنزّلنا وسلّمنا ما ذكره، فهل كان ابن تيميّة يقول هذا لو كان هذا الحديث في حقّ أحد الشيخين أو الشيوخ، وهل كان يقدح فيه بمثل هذه الوجوه؟ لا وا بل كانوا يجعلون هذا من أعظم مفاخره وأكبر مآثره؟! ولقالوا: إن مجرّد المؤاكلة مع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم فضل عظيم، فكيف بامتناعه صلى الله عليه و آله و سلم عن مؤاكلة الغير معه، وإرادته هذا الشخص بالخصوص لذلك؟

وعلى الجملة، فإنّ التعصّب والعناد هو الباعث لمثل ابن تيميّة على الطعن والقدح في هذا الحديث الشريف، بمثل هذه الشبهات الر ركيكة والوساوس السّخيفة.

ثمّ إنّه قد جاء في رواياتِ الإمامية أنّ الطّير كان من الجنّة نزل به جبرئيل إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ، وعلى هذا الأساس أيضاً تبطل شبهة ابن تيميّة وتندفع، لأنّ أكل طعام الجنّة أمر عظيم ينلسب أن يجئ أحبُّس الخلق إلى ا ليأكل منه معه صلى الله عليه و آله و سلم ، ومن الواضح جدّا أن في أكل طعام الجنّة زيادة قربة، وأنّ ا لم يقسّم الأكل منه للبرّ وللفاجر بل إنّ لأهل الحقّ على أنّ الأكل من طعام الجنّة دليل على العصمة والطّها رة ... قال العلّامة المجلسي طاب ثراه:

« وفي بعض روايات الإماميّة أنّ الطّير المشـــوي جاء به جبرئيل من الجنّة، ويشـــهد به عدم إشراكه صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وســـلم أنساً وغيره – مع جوده وسخائه – في الأكل معه، لأنّ طعام الجنّة لا يجوز أكله في الدنيا لغير المعصـــوم. فتكون هذه الواقعة دالّة على فضـــيلة أمير المؤمنين عليه‌السلام من جهتين، إذ تكون دليلاً على العصمة والإمامة معاً » [1].

ويؤيّد هذا الكلام ما رواه أسعد بن إبراهيم الأربلي بقوله:

« الحديث الثاني والعشرون، يرفعه عبد الله التنوخي إلى صعصعة بن صوحان قال: أُمطرت المدينة مطراً، فخرج رسول الله صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وســـلم ومعه أبو بكر، والتحق به علي، فساروا مسير فرحة بالمطر بعد جدب، فرفع النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم طرفه إلى السماء وقال: اللّهم أطعمنا شـــيئاً من فاكهة الجنّة، فإذا هو برمّانة تهوي من الســـماء، فأخذها النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وســـلم ومصّها حتى روى منها، وناولها علياً فمصّها حتى روى منها. والتفت إلى أبي بكر وقال: لو لا أنّه لا يأكل من ثمار الجنّة في الدنيا إلّا نبيّ أو وصـــيّه لأطعمتك منها. فقال أبو بكر: هنيئاً لك يا علي » [2].

وكان هذا الوجه الثالث لا بن تيميّة.

قال:

«الرّابع: إنّ هذا الحديث يناقض مذهب الرافضـــة، فإنّهم يقولون إنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم كان يعلم أنّ علياً أحبّ الخلق إلى ا ، وأنّه جعله خليفة من بعده. وهذا الحديث يدلّ على أنّه ما كان يعرف أحبّ الخلق إلى ا ».

---

(1). بحار الأنوار 38 / 348.

(2). الأربعين في الحديث – مخطوط.

بطلان دعوى دلالة الحديث على أنّ النبيّ ما كان يعرف أحبّ الخلق

هذا كلامه ... وليت شعري إلى أيّ حدٍّ ينجرُّ العناد وتؤدّي الضغائن والأحقاد!! وليت أتباع شيخ الإسلام؟! يوضّحون لنا موضع دلالة حديث الطّير على أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ما كان يعرف أحبّ الخلق إلى ا ، وكيفية هذه الدلالة، ليكون الحديث مناقضا لمذهب الإماميّة!!

إن قوله صلى الله عليه و آله و سلم : « اللهم ائتني بأحبّ الخلق إليك » لا يدلّ على ما يدّعيه ابن تيميّة بإحدى الدّلالات الثلاث، ولا يفهم أهل اللغة ولا أهل العرف ولا أهل الشرع من هذه الجملة ما فهمه ابن تيمية!!

بل إنّ أهل العلم يعلمون باليقين أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان يعرف بأنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الخلق إلى ا ، وأنّه لم يكن مراده من « أحبّ الخلق » في ذلك الوقت إلاّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. لكنه إنّما دعاه بهذا العنوان ليظهر فضله، كما اعترف بذلك ابن طلحة الشافعي وأوضحه كما ستعرف.

ثمّ إنّ مفاد بعض أخبار الإماميّة أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم قد صرّح في واقعة حديث الطّير بتعيّن أحبّ الخلق عنده ومعرفته به، بحيث لو لم يحضر الإمام عليه السلام عنده في المرّة الثالثة لصرّح باسمه ... ففي كتاب (الأمالي) للشيخ ابن بابويه القمي:

« حدّثنا أبي رحمه الله قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي هدبة قال: رأيت أنس بن مالك معصوباً بعصابة، فسألته عنها فقال: هي دعوة علي بن أبي طالب، فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ فقال: كنت خادماً لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، فأُهدي إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طائر مشوي، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليّ يأكل معي هذا الطائر. فجاء علي، فقلت له: رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنك

مشغول، وأحببت أنْ يكون رجلاً من قومي، فرفع رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يده للثانية فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي، فقلت له: رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم عنك مشغول، وأحببت أنْ يكون رجلاً من قومي، فرفع رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يده الثالثة فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليّ يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي، فقلت: رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم عنك مشغول وأحببت أن يكون رجلاً من قومي.

فرفع علي صوته فقال: وما يشغل رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم عنّي، فسمعه رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم . فقال: يا أنس من هذا؟ قلت: علي بن أبي طالب. قال: ائذن له. فلمّا دخل قال له: يا علي، إنّي قد دعوت الله عزّ وجلّ ثلاث مرّات أن يأتيني بك. فقال عليه السلام: يا رسول لله، إنّي قد جئت ثلاث مرّات كلّ ذلك يردّني أنس ويقول: رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم عنك مشغول. فقال لي رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : يا أنس ما حملك على هذا؟ فقلت: يا رسول الله سمعت الدعوة فأحببت أن يكون رجلاً من قومي.

فلمّا كان يوم الدار لستشهدني علي عليه السلام فكتمته، فقلت: إنّي نسيته. قال: فرفع علي عليه السلام يده إلى السماء فقال: اللّهم ارم أنساً بوضح لا يستره من الناس، ثمّ كشف العصابة عن رأسه فقال: هذه دعوة علي. هذه دعوة علي، هذه دعوة علي » [1].

فكيف يناقض هذا الحديث مذهب الإماميّة يا شيخ الإسلام؟!! وهل هذا إلّا رمي للسّهام في الظلام، واتّباع الوساوس والهواجس والأوهام؟!!

وكان هذا ما ذكره ابن تيميّة في الرابع.

---

(1). الأمالي للشيخ محمّد بن علي بن بابويه: 753.

وقال في الخامس والأخير:

« الخامس – أن يقال: إمّا أن يكون النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان يعرف أنّ عليّاً أحبّ إلى ا أو ما كان يعرف، فإنْ كان يعرف ذلك كان يمكنه أنْ يرسل بطلبه كما كان يطلب الواحد من أصحابه، أو يقول: اللّهم ائتني بعليّ فإنّه أحبّ الخلق إليك، فأيّ حاجة إلى الدعاء والإبهام في الدعاء، ولو سمّى علياً لاستراح أنس من الرجاء الباطل ولم يغلق الباب في وجه علي. وإنْ كان النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم لم يعرف ذلك، بطل ما يدّعونه من كونه كان يعرف ذلك. ثمّ إنّ في لفظة « أحبّ الخلق إليك وإليّ » فكيف لا يعرف أحبّ الخلق إليه؟ ».

جواب اعتراضه بأنّه إن كان يعرفه فلما ذا الإبهام؟

قلت: قد عرفت أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان يعرف أحبّ الخلق إلى ا ، وأنّه لم يكن إلّا علي عليه السلام، فالتردید التي ذكره ابن تيميّة في غير محلّه. وأمّا قوله: فأيّ حاجة إلى الدّعاء والإبهام في الدّعاء؟ فالجواب:

إنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم أراد أنْ يُعلم الأُمّة بأنّ مصداق هذا العنوان ليس إلّا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّ ا عزّ وجلّ هو الذي جعل علياً أحبّ الخلق إليه وإلى رسوله، لا أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم جعل علّياً كذلك من عند نفسه ... ولو أرسل بطلبه أو قال: اللّهم ائتني بعلّي فإنّه أحبّ الخلق إليك لم تتبيّن هذه الحقيقة، ولتعنّت المنافقون وقالوا بأنّ الذي قاله النبيّ من عنده لا من ا عزّ وجل.

فقضيّة الطّير هذه على ما ذكرنا تشبه قضيّة شفاعة النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم في يوم القيامة بتقدّمٍ وطلب من الأنبياء ولحدٍ بعد ولحد كما في الحديث المرويّ ... قال الإسكندري ما نصّه:

« أمّا المقدمة، فاعلم أنّ ا سبحانه وتعالى لمّا أراد إتمام عموم نعمته

وإفاضة فيض رحمته، واقتضى فضله العظيم أنْ يمنَّ على العباد بوجود معرفته، وعلم سبحانه وتعالى عجز عقول عموم العباد عن التلّقي من ربوبيّته، جعل الأنبياء والرسل لهم الاستعداد العام لقبول ما يرد من إلهيّته، يتلقّون منه بما أودع فيهم من سرّ خصوصيّته، ويلقون عنه جمعاً للعباد على أحديّته، فهم برازخ الأنوار ومعادن الأسرار، رحمة مهداة ومنّة مصفّاة، حرّر أسرارهم في أنزله من رقّ الأغيار، وصانهم بوجود عنليته من الركون إلى الآثار، لا يحبّون إلّا إيّاه ولا يعبدون ربّاً سواه، يلقي الروح من أمره عليهم ويواصل الإمداد بالتأييد إليهم.

وما زال فلك النبوّة والرسالة دائراً إلى أن عاد الأمر من حيث الإبتداء، وختم بمن له كمال الإصطفاء، وهو نبيّنا محمّد صلى الله عليه و آله و سلم ، وهو السيّد الكامل القائم الفاتح الخاتم، نور الأنوار وسرّ الأسرار، المبجّل في هذه الدار وتلك الدار على المخلوقات، أعلى المخلوقات مناراً وأتمّهم فخاراً.

دلّ على ذلك الكتاب المبين قال ا سبحانه: ﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعالَمِينَ ﴾ ومن رحم به غيره فهو أفضل من غيره. والعالم كلّ موجود سوى ا تعالى. وأمّا تفضيله على بني آدم خصوصاً فمن قوله صلى الله عليه و آله و سلم : إنّي سيد بني آدم ولا فخر. وأمّا تفضيله على آدم عليه لسلام فمن قوله صلى الله عليه و آله و سلم : كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين. ومن قوله: آدم فمن دونه من الأنبياء يوم القيامة تحت لوائي. وبقوله: إنّي أوّل شافع وإنّي أوّل مشفّع. وأنا أول من تنشق الأرض عنه. وحديث الشفاعة المشهور الذي:

أخبرنا به الشيخ الإمام الحافظ بقيّة المحدّثين شرف الدين أبو محمّد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي - بقراءتي عليه أو قرئ عليه وأنا أسمع -قال: أخبرنا الشيخان الإمام فخر الدين وفخر القضاة أبو الفضل أحمد ابن محمّد بن عبد العزيز الحبّاب التميمي وأبو التقى صالح بن شجاع بن سيدهم المدلجي الكناني قالا: أخبرنا الشريف أبو المفاخر سعيد بن الحسين

ابن محمّد بن سعيد العباسي المأموني قال: أخبرنا أبو عبد الله الفراوي وقال: أخبرنا عبد الغافر الفارسي قال: أخبرنا أبو أحمد محمّد بن عيسى بن عمرويه الجلودي قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سفيان الفقيه قال:

حدّثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري قال: حدّثنا أبو الرّبيع العتكي قال: حدّثنا حمّاد بن زيد قال: حدّثنا سعيد بن هلال الغنوي، وحدّثنا سعيد بن منصور – واللفظ له – قال: حدّثنا حمّاد بن زيد قال: حدّثنا سعيد بن هلال الغنوي قال:

إنطلقنا إلى أنس بن مالك وتشفّعنا بثابت، فانتهينا إليه وهو يصلّي الضحى، فلستأذن لنا ثابت، فدخلنا عليه وأجلس ثابتاً معه على سريره فقال له: يا أبا حمزة، إن إخولنك من أهل البصرة يسألونك أنْ تحدّثهم حديث الشفاعة. قال:

حدّثنا محمّد صلى الله عليه و آله وسلم قال: إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلى بعض، فيأتون آدم فيقولون: إشفع لذريّتك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بموسى فإنّه كليم الله. فيأتون موسى فيقول: لست لها ولكن عليكم بعيسى فإنّه روح الله وكلمته فيأتون عيسى، فيقول: لست لها ولكن عليكم بمحمّد صلى الله عليه و آله وسلم فيأتون إليَّ فأقول: أنا لها. فأنطلق إلى ربّي، فيؤذن لي، فأقوم بين يديه، فأحمده بمحامد لا أقدر عليه إلّا أنْ يلهمنيه الله عزّ وجلّ. ثمّ أخرّ ساجداً فيقال لي: يا محمّد، إرفع رأسك وقل، نسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفّع. فأقول: ربّي أُمّتي أُمّتي، فيقال: إنطلق فمن كان في قلبه أدنى أدنى أدنى من مثقال حبّة من خردل من الإيمان فأخرجه من النار. فأنطلق فأفعل ...

فانظر – رحمك ا – ما تضمنّه هذا الحديث من فخامة قدره صلى الله عليه و آله وسلم وجلالة أمره، وإن لكابر الرسل والأنبياء لم ينازعوه في هذه الرتبة التي هي مختصة به، وهي الشفاعة العامّة في كلّ من ضمّه المحشر.

ـفإنْ قلت: فما بال آدم أحال على نوح في حديث وعلى إبراهيم في هذا ودلّ نوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وموسى على عيسى، وعيسى على محمّد صلى الله عليه و آله و سلم ، ولم تكن الدلالة على محمّد صلى الله عليه و آله و سلم من الأوّل؟

فاعلم أنّه لو وقعت الدلالة على رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من الأوّل لم يتبيّن من نفس هذا الحديث أنّ غيره لا يكون له هذه الرتبة، فأراد ا سبحانه وتعالى أن يدلّ كلّ واحد على من بعده، وكل واحد يقول لست لها، مسلّماً للرتبة غير مدّع لها، حتى أتوا عيسى عليه السلام، فدلَّ على رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم . فقال: أنا لها » [1].

هذا، وقول ابن تيمية: « ولو سمّى علياً لاستراح أنس ... » اعتراض صريح على رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم لا يجترئ عليه إلّا هذا الرّجل وأمثاله ونعوذ با منه ... ونشكره سبحانه وتعالى على أن عافانا ممّا ابتلي به هؤلاء ...

---

(1). لطائف المنن – في مبحث شفاعة نبيّنا بطلب الأنبياء السابقين.

مع الأعور الواسطي

وجاء الأعور الواسطي ناسجاً على منوال ابن تيميّة يقول:

« ومنها – حديث الطائر المنسوب إلى أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: أتى رجل إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بطائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل منه، وكان أنس في الباب فجاء علي رضي الله عنه ثلاث مرات وأنس يردّه، فبصق عليه فبرص من فرقه إلى قدمه.

والجواب من وجوه:

الأول – نقول: هذا حديث مكذوب.

الثاني – نقول: مردود، لأنّهم يدّعون أن أنساً كذب ثلاث مرات في مقام واحد، فترد شهادته.

الثالث – نسلّم صحته ونقول: معنى « أحبّ خلقك يأكل منه »: الذي أحببت أنْ يأكل منه حيث كتبته رزقاً له، لا ما يعنيه الرافضة أنّ علياً أحبّ إلى ا ، فإنّه يلزم أنْ يكون أحبّ من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو ظاهر البطلان » [1].

بطلان دعوى أنّ هذا حديث مكذوب

أقول: لمّا الوجه الأوّل فما ذكره فيه مجرّد دعوى فارغة، ولو كان قول القائل « هذا حديث مكذوب » كافياً في ردّ شيء من الأحاديث، فمن الممكن أن تردّ جميع الأحاديث والآثار بهذه الكلمة لكلّ أحد.

---

(1). رسالة الأعور في الردّ على الإماميّة – مخطوط.

ردّ القدح فيه من جهة كذب راويه

وأمّا الوجه الثاني، فقد عرفت الجواب عنه سابقاً ... ولعلَّ بطلان هذا الكلام لدى الخاص والعام، هو الذي منع (الدهلوي) وسلفه (الكابلي) وغيرهما من متكلّمي القوم من الاستدلال به في كتبهم الكلاميّة التي وضعوها للردّ على الإماميّة ... نعم ذكره (الدهلوي) في حاشية كتابه ناسباً إيّاه إلى النّواصب ... مذعناً بناصبيّة الأعور ...

الجواب عن المناقشة في الدلالة

وأمّا الوجه الثالث ... فسيأتي الجواب عنه عند ما نتكلّم بالتفصيل في مفاد حديث الطّير ودلالته، فانتظر.

وقال في (التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور):

« وأمّا الثالث فلأنّا لا نسلّم لزوما ما توهمّه ممّا أرادوه، فإن المعني به كما سبق أحبّ من يأتي النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، والنبي ممّن يؤتى، فكيف يلزم أن يكون أحبّ منه على ذلك التقدير؟ بل إنّما يلزم ذلك على تأويله الفاسد وقوله الوهمي الفاسد من أنّ معنى أحبّ خلقك يأكل معي: الذي أحببت أن يأكل منه حيث كتبته رزقاً له، لأنّه صلى الله عليه و آله و سلم يأكل منه وكتب رزقاً له. ما أعمى قلب الخارجي الخارج عن طريق الصواب، والأبتر الناصبي الهارب عن المطر الجالس تحت الميزاب ».

مع محسن الكشميري

وعلى هذه الوتيرة كلمات محمّد محسن الكشميري في هذا الباب، فإنّه قال:

« السابع – خبر الطائر، وهو: أنّه أُهدي إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم طائر مشوي. فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي. فجاء علي وأكل.

والجواب من وجوه:

الأول: إنّه ذكر مهرة فن الحديث لأنّه موضوع، كما صرّح به محمّد بن طاهر الفتني في الرسالة له في بيان الصحيح والضعيف والوضّاعين والضعفاء المجهولين.

الثاني: إنّه لا يدلّ على الإمامة بالمعنى المراد عند الخصم، كما مرّ غير مرة.

الثالث: إن مثله وارد في حقّ أُسامة بن زيد، حين سأل النبيّ عليه‌السلام رجل عن أحبّ الناس إليه. فقال عليه الصلاة والسلام: أُسامة بن زيد. فلو كان علي أحب إلى الحق من بين الصحابة كان أحب إلى النبيّ أيضا، إذ لا يحبّ النبيّ إلاّ لما يحبّ ا . فلو كان أحبّ إليه عليه‌السلام مطلقا كان حديث أُسامة معارضاً له، فلا بدّ من تخصيص، فلم يبق حجة.

الرابع: إنّه مضمحل بتقديم النبيّ أبا بكر في الصلاة » [1].

---

(1). نجاة المؤمنين – مخطوط.

دعوى وضع الحديث كاذبة

أقول: أمّا الوجه الأوّل فما ذكره فيه من « أنّه ذكر مهرة فنّ الحديث أنّه موضوع » فنسبة كاذبة ودعوى فارغة، إذ قد عرفت سابقاً وآنفاً أنْ مهرة فن الحديث لا يقولون بأنّه موضوع، ومن ادّعى ذلك كابن تيميّة فليس من مهرة فنّ الحديث، وليس لدعوى ذلك وجه يصلح للإصغاء.

فرية على الفتني

وقوله: « كما صرّح به محمّد بن طاهر الفتني ... » فرية واضحة، فقد ذكرنا سابقاً عبارة الفتني في (تذكرة الموضوعات) وليس فيها نسبة القول بوضع هذا الحديث إلى مهرة فنّ الحديث، وإنّما ذكر عن المختصر أن طرقه ضعيفة وأنّ ابن الجوزي ذكره في الموضوعات ... وأين هذا من ذاك؟ وقد عرفت أنّ دعوى من يدّعي ضعف جميع طرق حديث الطير كاذبة، ونسبة إيراد ابن الجوزي إيّاه في الموضوعات افتراء عليه ...

المناقشة في دلالته مردودة

وأمّا الوجه الثاني – وهو المناقشة في دلالة حديث الطير على مراد الإماميّة – فسيظهر لاندفاعه من الوجوه التي سنذكرها في بيان دلالة هذا الحديث على ما يذهب إليه الإماميّة، إذ حاصل ذلك أنّه يدلّ على أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام، والأفضلية مستلزمة للإمامة بلا كلام.

دحض المعارضة بما رووه في حق أُسامة

وأمّا الوجه الثالث فواضح البطلان. أمّا أولاً: فلأن الحديث الذي ذكره الكشميري غير وارد بهذا اللّفظ في شيء من روايات أهل السنّة.

وأمّا ثانياً: فلأنّ هذا الحديث بأيّ لفظ كان – من متفردّات أهل السنّة وما كان كذلك فهو غير صالح لإلزام الإماميّة به، ولا اقتضاء له لحملهم على رفع اليد عن عموم حديث الطَّير به. وأمّا ثالثاً: فلأنّ ما رووه في أحبيّة أُسامة ليس عندهم في مرتبة حديث الطّير، فإنّ حديث الطّير – كما فصّل سابقاً – متواتر مقطوع بصدوره عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد بلغت طرقه حدّاً في الكثرة حمل بعض أعلام حفّاظهم على جمعها في أجزاء مفردة. أمّا حديث أحبيّة أُسامة فلم تتعدّد طرقه فضلاً عن التواتر والثبوت.

ردّ الاستدلال بما ادّعاه من تقديم النبيّ أبا بكر في الصلاة

وأمّا الوجه الرابع – وهو دعوى اضمحلال حديث الطير ومفاده بتقديم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر في الصّلاة – فأوهن وأسخف ممّا تقدمه، وهو يدلّ على بُعد الكشميري عن أدب المناظرة والإحتجاج ... وذلك لأنّ تقديم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر في الصلاة من الموضوعات، وفيهم من اعترف بوقوع الاختلاف والإضطراب الفاحش في روايات القصّة كابن حجر العسقلاني في شرح البخاري، وهذا الإضطراب والإختلاف دليل الوضع والإفتعال لدى جماعة من الأكابر منهم: كابن عبد البرّ، والأعور، والكابلي، و (الدهلوي) كما تبين في (تشييد المطاعن).

على أنّ الإستخلاف في الصّلاة لا دلالة فيه على الإمامة، وبهذا صرّح ابن تيميّة حيث قال: « الإستخلاف في الحياة نوع نيابة لا بدّ لكلّ ولي أمر، وليس كلّ من يصلح للاستخلاف في الحياة على بعض الأُمة يصلح أنْ يستخلف بعد الموت، فإنّ النبيّ لستخلف غير واحد، ومنهم من لا يصلح للخلافة بعد موته ... » [1].

---

(1). منهاج السنّة 4 / 91.

وحديث صلاة أبي بكر – وإنْ رووه في صحاحهم بطرقٍ عديدة، واعتنوا به كثيراً، واستندوا إليه في بحوثهم في الأُصول والفروع – لم يسلم سنداً من أسانيده من قدحٍ في الرواة، على أنّ هناك أدلة وشواهد من خارج الخبر وداخله على أنّ هذه الصلاة لم تكن بأمر من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم .

والعمدة في هذا الخبر ما أخرجوه عن عائشة، وسيأتي بعض الكلام عليه، وأمّا عن غيرها، فقد جاء عن أبي موسى الأشعري – أخرجه البخاري ومسلم [1] – وقد قال الحافظ ابن حجر بأنّه مرسل، ويحتمل أن يكون تلقّاه عن عائشة [2].

وجاء عن عبد ا بن عمر [3]، ومداره على « الزّهري » وهو من أشهر المنحرفين عن علي عليه الصّلاة والسلام [4].

وجاء عن ابن عباس، وهو: « عن أبي إسحاق عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس » وقد قال البخاري: « لا نذكر لأبي إسحاق سماعاً من الأرقم بن شرحبيل » [5].

وجاء عن عبد ا بن مسعود، وفيه « عاصم بن أبي النجود » قال الهيثمي: « فيه ضعف » [6] وعن بعضهم « كان عثمانياً » [7].

---

(1). صحيح البخاري 2 / 130 بشرح ابن حجر، صحيح مسلم بشرح النووي – هامش القسطلاني 3 / 63.
(2). فتح الباري في شرح صحيح البخاري 2 / 130.
(3). صحيح البخاري 2 / 302 بشرح ابن حجر، صحيح مسلم بشرح النووي 3 / 59 هامش القسطلاني.
(4). شرح نهج البلاغة 4 / 102.
(5). هامش سنن ابن ماجة 1 / 391.
(6). مجمع الزوائد 5 / 183.
(7). تهذيب التهذيب 5 / 35.

وجاء عن سالم بن عبيد وفيه « نعيم بن أبي هند » قالوا: « كان يتناول علياً » [1].

وجاء عن أنس، وفيه: « أبو اليمان عن شعيب عن الزهري » فأمّا « الزهري » فقد تقدم. وأمّا الآخران فقد قالوا: إن « أبا اليمان » لم يسمع من « شعيب » ولا كلمة [2].

ثمّ إنّ الحديث عن عائشة ينتهي بجميع أسانيده إلى:

1 – الأسود بن يزيد النخعي، وهذا الرجل من المنحرفين عن علي عليه السلام [3] والراوي عنه هو: إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو من أعلام المدلّسين [4].

2 – عروة بن الزبير، وهو من المشتهرين ببغض علي [5] والراوي عنه ابنه « هشام » وهو من كبار المدلّسين [6].

3 – عبيد ا بن عبد ا ، والراوي عنه عند الشيخين هو « موسى بن أبي عائشة » وقد قال ابن أبي حاتم عن أبيه « تريبني رواية موسى بن أبي عائشة حديث عبيد ا بن عبد ا في مرض النبيّ » [7].

4 – مسروق بن الأجدع، والراوي عنه: شقيق بن سلمة، وكان عثمانيّاً [8].

---

(1). تهذيب التهذيب 10 / 418.
(2). تهذيب التهذيب 2 / 380.
(3). شرح نهج البلاغة 4 / 97.
(4). معرفة علوم الحديث: 108.
(5). شرح نهج البلاغة 4 / 102.
(6). تهذيب التهذيب 11 / 44.
(7). تهذيب التهذيب 10 / 314.
(8). تهذيب التهذيب 4 / 317.

ثمّ نقول:

أولاً: لقد أمر رسول ا صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أبا بكر بالخروج مع لُسامة، إذْ لا ريب لأحدٍ في كونه هو وعمر وغيرهما من كبار المهاجرين والأنصار في بعث أُسامة [1].

وثانياً: إنّه صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم - بعد أن علم بخروج أبي بكر إلى الصلاة - خرج بنفسه، وهو معتمد على رجلين، فنحّاه عن المحراب، وصلّى بالناس بنفسه الكريمة [2].

وثالثاً: إن من الأُمور المسلّمة عدم جواز تقدّم أحدٍ على النبيّ [3].

ورابعاً: إنّ أمير المؤمنين عليه‌السـلام كان يرى أن صلاة أبي بكر كانت بأمر من عائشة [4] و « علي مع الحقّ والحقّ مع علي » [5]، وهو ما يدلّ عليه سـقوط الأسـانيد وقرائن الأحوال والشواهد.

وإنْ شئت التفصيل فراجع رسالتنا في الموضوع [6].

---

(1). فتح الباري 8 / 124.

(2). تجده في جميع الروايات في الصحاح وغيرها.

(3). فتح الباري 3 / 139، نيل الأوطار 3 / 195، السيرة الحلبية 3 / 365.

(4). شرح نهج البلاغة 9 / 196 - 198.

(5). صحيح الترمذي 3 / 166، المستدرك 3 / 124، جامع الأُصول 9 / 420.

(6). الإمامة في أهم الكتب الكلامية وعقيدة الشيعة الإمامية.

مع القاضي پاني پتي

ومن الطرائف ردّ القاضي پاني پتي – وهو من مشاهير متأخري علماء أهل السنّة، بل بيهقي عصره كما في (إتحاف النبلاء) عن (الدهلوي) – حديث الطير بقوله تبعاً للكابلي:

« الرابع – حديث أنس بن مالك: إنّه كان عند النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم طائر قد طبخ له فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي، فجاء علي فأكله. رواه الترمذي.

قال شمس الدين أبو عبد ا محمّد بن أحمد الذهبي في (التلخيص): لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أن هذا الحديث لم يحسن الحاكم أنْ يودعه في مستدركه، فلمّا علقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه.

وقد صرّح شمس الدين الجزري بوضع هذا الحديث.

وأيضاً: هذا الحديث لا دلالة فيه على الإمامة كما لا يخفى. والمراد من « أحب الناس »: « من أحبّ الناس إليك » كما في قولهم: فلان أعقل الناس.

ومن المحتمل عدم حضور الخلفاء الآخرين في ذلك الوقت.

وقد ورد مثل هذا الحديث في حقّ العباس رضي الله عنه: روى ابن عساكر من طريق السبكي عن دحية قال: قدمت من الشام وأهديت إلى النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم فاكهة يابسة من فستق ولوز وكعك. فقال: اللّهم ائتني بأحبّ أهلي إليك يأكل معي. فطلع العبّاس، فقال: يا عم أُجلس. فجلس وأكل.

لكن سنده واهٍ » [1]

---

(1). السيف المسلول – مخطوط.

تصرّفه في لفظ الحديث

أقول: أوّل ما في هذا الكلام تحريفه لفظ الحديث، فقد بدّل لفظ « أحبّ الخلق » إلى « أحبّ الناس ».

تصحيفه عبارة الذهبي

ثمّ إنّه ذكر كلمة الذهبي « لم يجسر الحاكم » بلفظ « لم يحسن » وهكذا ترجمها إلى الفارسيّة.

دعواه أنه موضوع مع اعترافه بإخراج الترمذي إيّاه

وهو يدّعي أنّ الحديث موضوع مع اعترافه بإخراج الترمذي إيّاه حيث قال: « رواه الترمذي » ... وهل في « الترمذي » حديث « موضوع »؟

لكنّ الحديث عند الترمذي بلفظ « أحبّ الخلق » لا « أحبّ الناس » وكلمة الذهبي « لم يجسر » لا « لم يحسن ».

ومن هذا كلّه يظهر أنّ الرّحل بصدّد أنْ يكتب شيئاً ليكون بزعمه ردّاً على استدلال الإماميّة بهذا الحديث، فجاء بعبارات الكابلي ولم يكلِّف نفسه مشقة مراجعة (الترمذي) و (تلخيص المستدرك).

نسبة القول بوضعه إلى ابن الجزري

كما أنّه تبع الكابلي في نسْبة القول بأنّه حديث موضوع إلى ابن الجزري، هذه النسبة التي لا شاهد على ثبوتها، بل تدل القرائن على كذبها.

مناقشة في دلالته وتأويله للفظه

وفي الدلالة تبع الكابلي في دعوى أنّ هذا الحديث لا يدلّ على الإمامة

لكنها دعوى فارغة عاطلة ... ثمّ ادّعى كون المراد من « أحب للناس » هو « من أحبّ للناس » ... إدعى هذا حلزملبه، والحال لأنّه لو كان هذا الحديث موضوعاً كما يزعم فمن أين يثبت أنّ هذا الذي ذكره هو المراد حتماً؟

احتماله عدم حضور الخلفاء وقت القصّة

ومع ذلك، إحتمل – تبعاً للكابلي – أن لا يكون الخلفاء حاضرين في المدينة وقت قصّة الطير ودعوة النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم بحضور « أحبّ الخلق » إلى ا وإليه، إلّا أنّه ليس إلّا محاولةً أُخرى لإسقاط دلالة الحديث الشريف على أفضلية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ...

ومن أدلّة بطلان هذا الإحتمال وسقوطه: خبر الطير برواية النسائي.

معارضته الحديث بحديث اعترف بوهنه

ولقد زاد القاضي في الطنبور نغمةً أُخرى، فجاء بما لم يذكره أسلافه ... فزعم معارضة حديث الطير بما وضعه بعض الكذّابين منهم في مقابلته ... لكنْ للذي يهوّن الأمر قوله بالتالي: « لكنَّ سنده واهٍ ».

* * *

مع حيدر علي الفيض آبادي

ولقد اغترَّ المولوي حيدر علي الفيض آبادي بكلمات الكابلي و (للدهلوي) في هذا الباب وحسبها كلمات حقٍّ فقال على ضوئها:

« كيف لا تكون لأحاديث تقديم أبي بكر في الصلاة – هذه الأحاديث التي رواها أكثر فقهاء الصحابة بل الخلفاء الرّاشدون الملازمون لصحبة خاتم النبيّين، وكذا أهل البيت الطّاهرون، وبلغت حدّ التواتر والاستفاضة، بحيث انقطع بها نزاع المنازعين في مجمع المهاجرين والأنصار، ولستدلّ بها المرتضى والزبير – دليلاً لاستحقاق الصدّيق للخلافة، ثمّ يستدلّ بخبر الطير غير الثابت صحّته، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، لإثبات مقصود الشيعة؟

وكيف تفيد مثل هذه الأحاديث ما يدّعيه المخالفون؟ والحال أنّ الإمامة عندهم – في الحقيقة – أصل الأُصول، وقد صرّحوا آلاف المرّات بأنّه لا يفيد في هذا الباب إلّا الروايات المتواترات خلافاً لجمهور أهل السنّة القائلين بأنّ الإمامة من الفروع؟ » [1].

كيف تكون الأكاذيب أدلّة على خلافة الثلاثة؟

أقول: إنّ هذا الكلام الذي تفوّه به الفيض آبادي كلام لا يفضح إلّا نفسه، ولا يثبت إلّا جهله أو تعصّبه ... كيف يجعل الأحاديث الّتي وضعها الموالون لأبي بكر ثابتة فضلاً عن استفاضتها وتواترها؟ إنّه لا طريق إلى ذلك إلّا أن يسمّى « الموضوع » بـ « الصحيح » و « الخامل » بـ « المشهور » و « المنكر »

---

(1). القول المستحسن في فخر الحسن – فضائل أبي بكر، مبحث صلاته.

بـــ « المســتفيض » و « الباطل »بـــ « المتواتر » فإنّه عندئذٍ يكون لما ذكره وجه!! إنّ هذه الأحاديث التي يدّعيها الرجل وأمثالها إذا وضــعت في ميزان النقد ليســت إلّا هباءً منثوراً، وكانت كأنْ لم يكن شيئاً مذكوراً؟!

ولا تكون الصحاح والمتواترات أدلّة على خلافة الأمير؟

وأمّا أدلّة إمّامة أمير المؤمنين **عليه‌السلام** وأفضليته: ... فمن تتّبع أسفار القوم وروايات أئمتهم الأساطين، ونظر فيها بعين الإنصاف، يرى أنّها أدلّة محكمة رزينة وبراهين متقنة متينة، بحيث لا يؤثر فيها قدح قادح أو طعن طاعن ...

ومن ذلك حديث الطّير ... فإنّ من نظر في رواته وأسانيده في كتب القوم يذعن بصحّة إحتجاج الإماميّة به على خلافة أمير المؤمنين **عليه‌السلام**. وكيف لا يكون كذلك؟ وهو حديث رواه أركان مذاهب أهل السنّة وأساطين علمائهم وأعاظم فقهائهم في القرون المختلفة عن التابعين ومعاريف الصحابة الملازمين لخاتم النبيّين، بل عن رئيس أهل البيت وسيد العترة أمير المؤمنين **عليه‌السلام** ...!!

لقد بلغ حديث الطير في الصحة والثبوت حدّاً حمل جمعاً من أكابر أعلامهم المحققين على الإذعان بذلك.

بل كان ثبوته وصحّته في زمن المأمون العباسي قاطعاً لنزاع المنازعين في مجمعٍ من الفقهاء.

بل لقد استدل واحتّج به سيّدنا أمير المؤمنين **عليه‌السلام** يوم الشورى وسلّم به وأذعن بثبوته الزبير وطلحة وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص.

بل لقد احتجّ به عمرو بن العاص على معاوية؟

وكيف لا يجوز الإحتجاج والاستدلال بهذا الحديث على أهل السنّة وهم

يرون الإمامة فرعاً من فروع الدين لا أصـــلاً من أُصـــوله حتى لو لم يكن متواتراً؟ فكيف وتواتره ثابت بالقطع واليقين؟

* * *

دلالة

حديث الطير

قوله:

« ومع هذا فإنّه لا يفيد المدّعى ».

حاصل مفاد حديث الطّير خلافة علي

أقول:

إن منع دلالة حديث الطّير على ما يقوله الإمامية واضح البطلان، فإنّ لستدلال الإمامية بهذا الحديث على ما يذهبون إليه في تمام المتانة وكمال الرزانة. وبيانه:

إنّ علّياً **عليه‌السلام** – حسب دلالة هذا الحديث الشريف – أحبّ جميع الخلق إلى ا تعالى وإلى رسوله، وكلّ من كان أحبّ الخلق إلى ا تعالى ورسوله فهو أفضل من جميع الخلائق عند ا ورسوله، وكل من كان أفضل من جميع الخلائق عند ا ورسوله فهو متعيّن للخلافة عند ا ورسوله، فينتج أنّ علياً **عليه‌السلام** متعيّن للخلافة عند ا ورسوله.

الأحبيّة تستلزم الأفضلية

لمّا أن كلّ من كان أحبّ الخلق إلى ا ورسوله فهو أفضل من جميع الخلائق عند ا ورسوله ... ففي غاية الوضوح، لكنّا نستشهد هنا بكلماتٍ لبعض الأساطين حذراً من مكابرة الجاحدين:

شواهد من كلمات العلماء

قال القسطلاني:

«فإنْ قلت: من اعتقد في الخلفاء الأربعة الأفضليّة على الترتيب المعلوم، ولكن محبّته لبعضهم تكون أكثر هل يكون آثماً أم لا؟

أجاب شيخ الإسلام الولي العراقي: إنّ المحبة قد تكون لأمرٍ دينيّ، وقد تكون لأمرٍ دنيوي. فالمحبّة الدينية لازمة للأفضلية، فمن كان أفضل كانت محبته الدينيّة له أكثر، فمتى اعتقدنا في واحد منهم أنّه أفضل ثمّ أحببنا غيره من جهة الدين أكثر كان تناقضا، نعم إن أحببنا غير الأفضل أكثر من محبّة الأفضل لأمر دنيوي كقرابة أو إحسان ونحوه فلا تناقض في ذلك ولا امتناع.

فمن اعترف بأن أفضل هذه الأُمة بعد نبيّها أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ علي، لكنّه أحبّ علياً أكثر من أبي بكر مثلاً، فإنْ كانت المحبّة المذكورة محبةً دينية فلا معنى لذلك، إذ المحبّة الدينية لازمة للأفضليّة كما قرّرناه، وهذا لم يعترف بأفضليّة أبي بكر إلّا بلسانه، وأما بقلبه فهو مفضّل لعلي، لكونه يحبّه محبّة دينية زائدةً على محبّة أبي بكر، وهذا لا يجوز. وإن كانت المحبة المذكورة دنيويةً لكونه من ذرية علي أو لغير ذلك من المعاني فلا امتناع فيه. والله أعلم »[1].

إذن، المحبّة الدينيّة لازمة للأفضليّة، وهذا أمر مقرّر.

وقال السبكي:

« محمّد بن أحمد بن نصر الشيخ الإمام أبو جعفر الترمذي شيخ الشافعية بالعراق قبل ابن شريح ... وكان إماماً زاهداً ورعاً قانعاً باليسير ... قال أحمد ابن كامل: لم يكن للشافعية بالعراق أرأس منه ولا أورع ولا أكثر تقلّلاً. وقال

---

(1). المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية - بشرح الزرقاني 7 / 42.

للدار قطني: ثقة مأمون لا شك. توفي أبو جعفر في المحرم سنة 295. وقد كمل أربعاً وتسعين سنة. ونقل أنّه اختلط في آخر عمره.

وله كتاب في المقالات سمّاه كتاب اختلاف أهل الصلاة في الأُصول، وقف عليه ابن الصّلاح وانتقى منه فقال – ومن خطّه نقلت – إنّ أبا جعفر قلّ ما تعرض في هذا الكتاب لما يختار هو، وأنّه روى في أوّله حديث: « تفترق أُمتي على ثلاث وسبعين فرقة » عن أبي بكر ابن أبي شيبة. وأنّه بالغ في الردّ على من فضّل الغني على الفقير، وأنّه نقل: إن فرقة من الشيعة قالوا: أبو بكر وعمر أفضل الناس بعد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم ، غير أنّ علياً أحبّ إلينا. قال أبو جعفر: فلحقوا بأهل البدع حيث ابتدعوا خلاف من مضى » [1].

وهذا صريح في أنّ أحبيّة غير الأفضل لا وجه لها أبداً.

وقال شاه ولي ا في بيان أفضلية الشّيخين:

« وأمّا أفضليّتهم المطلقة من جهة وجود الخصائل الأربع فيهم فثابتة بالأحاديث الكثيرة، منها: حديث عمرو بن العاص – وهو الحديث الثاني والأربعون من أحاديث هذا المسلك – فعن عمرو بن العاص: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته. فقلت: أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة فقلت: من الرجال؟! فقال: أبوها. قلت: ثمّ من؟ قال: عمر بن الخطاب.

وذلك كناية عن الأفضلية المطلقة » [2].

وقال أيضاً: « إنّ من ضروريات الدين أن الغرض من العبادات والطاعات وأشغال الصّوفية وغيرهم ليس إلّا حصول القرب من ا تعالى، وأن الأنبياء لم يفضلوا على غيرهم، والأولياء لم يتقدموا على غيرهم، إلّا من جهة قربهم عند

---

(1). طبقات الشافعية الكبرى 2 / 187.

(2). إزالة الخفا عن سيرة الخلفا – مبحث أفضلّية الشيخين.

ا . ولمّـــا كان الشـيخان أحبّ إلى رسـول ا من سـائر الصّـحابة كانا أحقّ بالخلافة من غيرهما.

لمّا المقدّمة الأُولى: فللحديث المستفيض عن عائشة: قيل لها: أيّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان أحبّ إليه؟ قال: أبو بكر ثمّ عثمان. وعن عمرو بن العاص قال: عائشة. ومن الرجال أبوها ثمّ عمر. وعن أنس مثله.

والمراد من « الأحب » هنا هو « الأقرب منزلة » بدليل قول عائشة: لو كان مستخلفاً لاستخلف أبا بكر ثمّ عمر.

وأمّا المقدّمة الثانية: فلأنّه صلى الله عليه و آله و سلم ما ينطق عن الهوى، وأنّ حبّه بالخصوص لم يكن عن هوى. فالأحبيّة تدل على أفضلية الشيخين » [1].

وقال أيضاً في الوجوه الدالّة على أفضلية الشيخين: « النوع الخامس عشر: كون الصدّيق أحبّ من سائر الصّحابة، فعن عائشة عن عمر بن الخطاب قال: أبو بكر سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم . أخرجه الترمذي. ومن حديث ابن عباس [2]، عن عمر في قصّة البيعة نحوه. رواه الترمذي » [3].

فهل يبقى ريب لمنصف أو مجال لتعنّت متعصّب في أنّ الأحبيّة تستلزم الأفضليّة؟

وقال (الدهلوي) كما في (مجموعة فتاواه):

«فائدة – كثرة المحبّة الدينيّة لها معنيان، الأوّل: أنْ يعتقد المحبّ في محبوبه زيادةً في الأُمور الدينية. وهذا المعنى يستلزم ألبتّة اعتقاده

---

(1). إزالة الخفا عن سيرة الخلفا – مبحث أفضلّية الشيخين.

(2). هنا وهم بيّن فإنّ البخاري إنّما روى نحو تلك الألفاظ في مناقب أبي بكر في ضمن قصة البيعة المرويّة عن عروة، عن ابن عباس، عن عمر من هذه الألفاظ شيء إلّا قول عمر: إنّه كان من خيرنا حين توفى الله نبيّه صلى الله عليه و آله و سلم .

(3). قرة العينين في تفضيل الشيخين – النوع الخامس عشر من فضائل أبي بكر.

بأفضليّته. والثاني: أن يكون حصل المحبّ من محبوبه نفع ديني عظيم لم يصل إليه من غيره. وهذا المعنى لا يستلزم اعتقاده الأفضلية، لأنّ هذه المحبّة موجودة بين كلّ شيخٍ ومريده، وكلّ تلميذ وأُستاذه، مع أنّه لا يعتقد تفضيله ».

ومن الواضح أنّ محبة ا ورسوله ليست إلّا من القسم الأول حيث الأحبيّة تستلزم الأفضلية كما اعترف (الدهلوي). فالحمد الذي أجرى الحقّ على لسانه، وأظهر صحّة استدلال الإماميّة بحديث الطّير من قبله.

وتفيد كلمات بعض الأساطين المحقّقين دلالة الأحبيّة على الأفضليّة:

قال أبو حامد الغزالي:

« بيان محبّة ا للعبد ومعناها: إعلم أنّ شواهد القرآن متظاهرة على أنّ ا تعالى يحب عبده، فلا بدَّ من معرفة معنى ذلك. ولنقدّم الشواهد على محبّته، فقد قال ا تعالى: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾. ولذلك ردَّ سبحانه على من ادّعى أنّه حبيب ا فقال: ﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ﴾.

وقد روى أنس عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم أنّه قال: إذا أحب الله تعالى عبداً لم يضره ذنب، وللتائب من الذنب كمن لا ذنب له. ثمّ تلى: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾. ومعناه: إنّه إذا أحبّه تاب عليه قبل الموت فلم تضره الذنوب الماضية وإن كثرت، كما لا يضر الكفر الماضي بعد الإسلام، وقد اشترط ا تعالى للمحبّة غفران الذنب فقال: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾.

وقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : إن الله تعالى يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الإيمان إلّا من يحب.

وقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبّر وضعه الله، ومن أكثر ذكر الله أحبّه الله.

وقال عليه السلام: قال الله تعالى: لا يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتّى أُحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به. الحديث.

وقال زيد بن أسلم: إنّ ا ليحبّ العبد حتى يبلغ من حبّه له أن يقول: إعمل ما شئت فقد غفرت لك.

وما ورد من ألفاظ المحبّة خارج عن الحصر.

وقد ذكرنا أنّ محبة العبد تعالى حقيقة وليست بمجاز، إذ المحبة في وضع اللّسان عبارة عن ميل النفس إلى الشيء الموافق، والعشق عبارة عن الميل الغالب المفرط ...

فأمّا حبّ ا للعبد فلا يمكن أن يكون بهذا المعنى أصلا، بل الأسامي كلّها إذا أطلقت على ا تعالى وعلى غير ا لم تطلق عليهما بمعنى واحد أصلا ... فكلّ ذلك لا يشبه فيه الخالق الخلق، وواضع اللغة إنّما وضع هذه الأسامي أوّلا للخلق، فإنّ الخلق أسبق إلى العقول والأفهام من الخالق، فكان استعمالها في حقّ الخالق بطريق الاستعارة والتّجوز والنقل ...

ولذلك قال الشيخ أبو سعيد الميهني رحمه الله تعالى لمّا قرئ عليه قوله تعالى ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ فقال: بحق يحبّهم فإنه ليس يحبّ إلّا نفسه على معنى أنّه الكلّ، وأن ليس في الوجود غيره، فمن لا يحبّ إلّا نفسه وأفعال نفسه وتصانيف نفسه فلا يجاوز حبّه وتوابع ذاته من حيث هي متعلقة بذاته، فهو إذا لا يحبّ إلّا نفسه.

وما ورد من الألفاظ في حبّه لعباده فهو مأوّل، ويرجع معناه إلى كشف الحجاب عن قلب عبده، فهو حادث يحدث بحدوث السبب المقتضي له، كما قال تعالى: لا يزال عبدي [العبد] يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه. فيكون تقرّبه بالنوافل سببا لصفاء باطنه وارتفاع الحجاب عن قلبه وحصوله في درجة القرب من ربّه. فكلّ ذلك فعل ا تعالى ولطفه به، فهو معنى حبّه ...

والقرب من ا في البُعد من صفات البهائم والسباع والشياطين،

والتخلّق بمكارم الأخلاق التي هي الأخلاق الإلهية، فهو قرب بالصّفة لا بالمكان ...

فإذاً، محبّة ا للعبد تقريبه من نفسه بدفع الشواغل والمعاصي عنه وتطهير باطنه عن كدورات الدنيا، ورفع الحجاب عن قلبه حتى يشاهده كأنّه يراه ... » [1].

أقول: إذا كان هذا حال من أحبّه ا فيكف يكون حال أحبّ الخلق إلى ا ؟ وهل تحصل المرتب الخاصة لأحبّ الخلق إلى ا لغيره؟ وهل يكون أحد في الفضيلة في مرتبة أحبّ الخلق إلى ا ؟ أفلا تدلّ الأحبيّة إليه على الأفضلية عنده؟

وقال القاضي عياض:

« وأصل المحبّة الميل إلى ما يوافق المحبّ، ولكن هذا في حقّ من يصحّ الميل منه والانتفاع بالوفق، وهي درجة المخلوق فألّفا الخالق - جلّ جلاله - فمنزّه عن الأعراض، فمحبّته لعبده تمكينه من سعادته وعصمته وتوفيقه وتهيئة أسباب القرب وإفاضة رحمته عليه، وقصواها كشف الحجب عن قلبه حتى يراه بقلبه وينظر إليه ببصيرته، فيكون كما قال في الحديث: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به. ولا ينبغي أن يفهم من هذا سوى التجرّد والانقطاع إلى ا والإعراض عن غير ا وصفاء القلب وإخلاص الحركات »[2].

إذا، الأحبيّة سبب الأفضليّة ...

---

(1). إحياء علوم الدين 4 / 327 - 328.

(2). الشفاء بتعريف حقوق المصطفى 3 / 372.

وقال النووي:

« ومحبّة ا تعالى لعبده تمكينه من طاعته وعصمته وتوفيقه، وتيسير ألطافه وهدايته، وإفاضة رحمته عليه. هذه مباديها. وأمّا غايتها فكشف الحجب عن قلبه حتى يراه ببصيرته، فيكون كما قال في الحديث الصحيح: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره ... »[1].

وقال الاسكندري:

« قال الشيخ أبو الحسن: المحبّة أخذة من ا لقلب عبده عن كلّ شيء سواه، فترى النفس ممتلئةً لطاعته والعقل متحصّناً بمعرفته، والروح مأخوذة في حضرته، والسرّ مغموراً في مشاهدته، والعبد يستزيد فيزاد ويفاتح بما هو أعذب من لذيذ مناجاته، فيكسى حلل التقريب على بساط القربة، ويمسّ أبكار الحقائق وثّيبات العلوم، فمن أجل ذلك قالوا: أولياء ا عرائس ا ولا يرى عرائس ا المجرمون »[2].

فهذه مراتب من أحبّه ا ، فكيف إذا بلغت هذه المراتب أقصاها وأعلاها بسبب كون العبد لحبّ الخلائق بأجمعها عند ا عزّ وجلّ؟! إنّ هذا يدلّ على الأفضليّة والأكرميّة بلا ريب ولا شبهة.

وقال الفخر الرازي:

بتفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[3]:

---

(1). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 15 / 151.

(2). لطائف المنن: 38.

(3). سورة آل عمران: 31.

« والمراد من محبّة ا تعالى له إعطاؤه الثواب » [1].

وعليه، فالأحبيّة إلى ا عزّ وجلّ تستلزم الأكثرية في الثواب، وهذه هي الأفضلية بلا شبهة وارتياب ...

في حديثٍ نبوي

ولو أنّ المتعصّبين والمتعنتين لم يقنعوا بما ذكرنا عن أكابر علمائهم ... فإنّا نستشهد بحديث يروونه في كتبهم المعتبرة عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ...

« عن أُسامة قال: كنت جالساً إذ جاء علي والعباس يستأذنان، فقالا لأُسامة: استأذن لنا على رسول الله - صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم - فقلت: يا رسول الله، علي والعباس يستأذنان. فقال: أتدري ما جاء بهما؟ قلت: لا، فقال: لكني أدري. ائذن لهما. فدخلا. فقالا: يا رسول الله جئناك نسألك أيّ أهلك أحبّ إليك؟ قال: فاطمة بنت محمّد. قالا: ما جئناك نسألك عن أهلك. قال: أحبّ أهلي إليّ من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه: أُسامة بن زيد. قالا: ثمّ من؟ قال: ثمّ علي بن أبي طالب. فقال العباس: يا رسول الله جعلت فداك عمّك آخرهم؟ قال: إنّ علياً سبقك بالهجرة. رواه الترمذي » [2].

فظهر أنّ الأحبيّة عنده صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ليس لميلٍ شخصي وهوى نفسي منه، بل إنّ ملاكها الفضائل والجهات الدينيّة، ولمّا كان علي عليه‌السلام الأحبّ إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بمقتضى حديث الطير، فهو متقدم على جميع الخلائق في الكمالات الدينية والفضائل المعنويّة، فيكون الأفضل من الجميع. وأمّا تقديم أُسامة عليه في هذا الحديث فلا يضرّ بالإستدلال، لأنّ هذا من متفردّات أهل السنّة، فلا يكون حجة على الإماميّة.

---

(1). التفسير الكبير 8 / 18.

(2). مشكاة المصابيح 3 / 1740.

وبعد، فمن الضروري أن ننقل هنا ما يروونه عن عمر بن الخطاب، الصريح في دلالة الأحبيّة عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على الأحقيّة بالخلافة عنه ... فقد روى البخاري قائلاً:

« حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدّثني سليمان بن بلال، عن هشام ابن عروة، أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : إنّ رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم مات وأبو بكر بالسنح – قال إسماعيل يعني بالعالية – واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة، فقال أبو بكر: نحن الأُمراء وأنتم الوزراء. فقال عمر: نبايعك أنت، فأنت سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلى رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم . فبايعه. فبايعه الناس » [1].

فالأحبيّة المزعومة عند عمر تدل على الأحقيّة بالخلافة، فلم لا تكون الأحبيّة للثلاثة باعتراف الخصوم – بمقتضى حديث الطّير – دالة على ذلك؟!

حب الله حقّاً دليل الأحقية بالخلافة عند عمر

بل إنّ « حبّ ا حقاً » دليل الأحقيّة بالخلافة عنده ... أنظر إلى ما يرويه أبو نعيم: « حدّثنا أبو حامد بن جبلة، نا محمّد بن إسحاق الثقفي السرّاج، نا محمود بن خداش، نا مروان بن معاوية، نا سعيد قال: سمعت شهر بن حوشب يقول: قال عمر بن الخطاب: لو استخلفت سالما مولى أبي حذيفة، فسألني عنه ربّي ما حملك على ذلك لقلت: ربّي سمعت نبيّك صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول: إنّه يحبّ الله حقّاً من قلبه » [2].

---

(1). صحيح البخاري 5 / 7 – 8.

(2). حلية الأولياء 1 / 177.

ورواه الطبري وابن الأثير باللفظ الآتي:

« لمـّـــا طعن عمر قيل له: لو استخلفت! فقال: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته وقلت لربّي إنْ ســـألني: ســـمعت نبيّك يقول: أبو عبيدة أمين هذه الأُمة. ولو كان ســـالم مولى أبي حذيفة حيّاً استخلفته وقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيّك إنّ سالماً شديد الحبّ لله » [1].

---

(1). تاريخ الطبري 4 / 227، الكامل 3 / 65.

إبطال حملِ الأحبية من الخلق

على خصوص الأحبية في الأكل مع النبي

قوله:

« إذ القرينة تدلّ على أنّ المراد هو أحبّ الناس في الأكل مع النبيّ ».

أقول:

1 - إنّه خلاف الظّاهر

إنّ هذا الحمل خلاف الظّاهر فإنّ كلام النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ظاهر في أنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الخلق إليه مطلقاً، والحمل المذكور تأويل لا وجه له، وهو غير جائز.

وقد نصّ (للدهلوي) في أوّل كتاب (التحفة) على أنّ مذهب أهل السنّة هو الأخذ بظواهر كلمات المرتضى - لا حملها على التقيّة وغيرها - كما هو الحال بالنسبة إلى كلام ا عزّ وجلّ وكلام الرسول، وعليه، فيجب الأخذ بما ورد عن المرتضى في تفضيل بعض الأصحاب على نفسه.

هذا كلامه، وهو كاف لإبطال جميع ما ورد عنه وعن غيره من أسلافه وأتباعه من التأويل لهذا الحديث الشريف وغيره من الأحاديث الواردة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ... و الحمد على ذلك.

2 – لو كان المراد ذلك لم يجز إطلاق أفعل التفضيل

فهذا الكلام الصادر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مطلق، ولو كان المراد الأحب في خصوص الأكل – لا مطلقاً – كان الكلام غلطاً مستبشعاً، لانّ إطلاق أفعل التفضيل بلحاظ بعض الحيثيّات غير المعتد بها غير جائز، إذْ لو جاز ذلك لزم أنْ يكون العالِم بمسألةٍ جزئيّةٍ واحدةٍ من مسائل الوضوء « أعلم» أو « أفقه » ممّن اتفّق جهله بها، وهو عالم بما سواها من مسائل الوضوء بل الطّهارات كلها بل سائر الأبواب الفقهية ... وهذا بديهيّ البطلان.

وأيضاً: لو كان معظم أعضاء بدن زيد أجمل من عمر إلّا عضواً واحداً من عمر وكإصبعه مثلاً فكان أجمل ... فإنّه لا يستريب عاقل في بطلان قول القائل: عمر وأجمل من زيد.

إذن، لا يجوز رفع اليد عن الإطلاقات بلحاظ هكذا حيثيّات في شيء من الكلمات، فكيف بكلمات الشارع المقدّس، فإنّ إرادة مثل هذه الحيثيّات من الإطلاقات أشبه بالألغاز

3... – لو جاز لزم تفضيل غير الأنبياء على الأنبياء

ولو جاز إطلاق أفعل التفضيل بلحاظ بعض الْأُمور غير المعتبرة في التفضيل لزم جواز تفضيل من اخترع صناعةً أو اكتشف علماً ... مثلاً ... على الأوصياء والأنبياء المرسلين ... وأنْ لا يكون مثل هذا من التعريض وسوء الأدب ... لكنّ شناعة هذا واضح لدى المميّزين من الأطفال فضلاً عن لُبّاب الأدب والكمال ... ولا نظنّ بأحدٍ من أهل السنّة الإلتزام بجوازه، وكيف يظنّ بهم ذلك وهم يوجبون الضرب الشديد والحبس الطويل على من أقرّ على قول من عرّض بابنة أبي بكر؟ قال السّيوطي:

« أفتى أبو المطرف الشعبي في رجلٍ أنكر تحليف امرأة باللّيل قال: ولو

كانت بنت أبي بكر الصدّيق ما حلفت إلّا بالنهار. وصوّب قوله بعض المتسمّين بالفقه. فقال أبو المطرف: ذكر هذا لابنة أبي بكر رضي ا عنها يوجب عليه الضّرب الشديد والحبس الطويل، والفقيه الذي صوّب قوله هو أحقّ بلسم الفسق من لسم الفقه، فيتقدم إليه في ذلك ويؤخر ولا يقبل فتواه ولا شهادته، وهي جرحة تامة، ويبغض في ا » [1].

فإذا كان هذا فيمن لم يسب ولم يعرض بل أقرّ على قول من عرّض، فما ظنّك بمن عرّض أو صرّح بالسب، والغرض من هذا كلّه تقرير أنّه فلسق مرتكب لعظيم من الكبائر، لا مخلص له إلى العدالة بسبيل.

4 – إذا جاز رفع اليد عن الإطلاق لجاز فيما رووه عن ابن العاص

وإذا جاز حمل « الأحبّ المطلق » على « الأحب بالمعنى الخاص » مثل « الأحبّ في الأكل» ونحو ذلك جاز للإماميّة أن تقول بأنّ المراد من أحبيّة أبي بكر وعمر – فيما رواه أهل السنّة عن عمرو بن العاص، وبالنظر إليه حمل ابن حجر والمحبّ الطبري الأحبيّة في حديث الطّير على المحمل للمذكور وسيأتي الكلام على ذلك – هو « الأحبيّة في اللّعن » بقرينة ما أخرجه البخاري: « اللّهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً ».

أو « الأحبيّة في ترك الإستخلاف » بقرينة ما رواه الشبلي في (آكام المرجان) عن ابن مسعود، الظّاهر في إعراض النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن استخلاف الشيخين.

أو « الأحبيّة في ترك النفاق والرجوع إلى الإيمان الخالص وتطهير قلوبهم من البغض والحسد لأهل البيت » هذا الحسد الذي ظهر من الشيخين فيما تكلّما به في قضية النجوى، وغير ذلك.

---

(1). إلقام الحجر – مخطوط.

أو « الأحبيّة في الهلاك حتى لا تنعقد سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبيّ ».

وأمثال ذلك من وجوه الحمل والتأويل ...

إذن ... خلق هذا الإحتمال في حديث الطّير يفتح للباب لتوحّدهما ذكرناه إلى الحديث الذي اختلقوه في أحبيّة الشيخين، فيكون مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ ﴾.

5 – أفعل التفضيل بمعنى الزيادة في الجملة غير وارد قط

هذا، وقد نصّ على عدم جواز إطلاق « أفعل التفضيل » وإرادة معنى « الزيادة في الجملة » المحقّقون من أهل السنّة، بل نصّ بعضهم على أنّ هذا غير وارد في اللّغة والعرف قطّ ... فقد قال القوشجي في شرح قول المحقق الطّوسي: « وعلى أكرم أحبّائه » قال:

« أي: آله وأصحابه للذين هم موصوفون بزيادة الكرم على من عداهم ». ثمّ قال القوشجي:

« قيل: لم يرد به معيّناً بل ما يتناول متعدداً، أعني من اتصّف من محبوبيّة بزيادة الكرم في الجملة.

وفيه نظر، لأنّ أفعل التفضيل إذا أُضيف فله معنيان، الأوّل – وهو الشائع الكثير – أنْ يقصد به الزيادة على جميع ما عداه ممّا أُضيف إليه. والثاني: أن يقصد به الزيادة مطلقاً لا على جميع ما عداه ممّا أُضيف إليه. وهو بالمعنى الأوّل يجوز أن يقصد بالمفرد منه المتعدد، دون المعنى الثاني. وأمّا أفعل التفضيل بمعنى الزيادة في الجملة فلم يردّ قط » [1].

إذن، ليس « الأحبّ » في حديث الطّير بمعنى « الأحبّ في الجملة » بل هو الأحبّ على طريقة العموم والإستغراق، فبطل التأويلات السّخيفة التي

---

(1). القوشجي على التجريد: 379.

اخترعها أرباب الشّقاق.

وقال صدر الدين الشيرازي في الردّ على التوّهم المذكور:

« وأيضـاً: لو كان معناها – أي معنى صـيغة التفضـيل – ذلك – أي الزيادة في الجملة – فإذا قال سـائل: أيّ ابنيك أعلم؟ يصـحّ أن يجاب بكليهما. والعارف باللّسـان لا يشـك في عدم جواز هذا الجواب.

فتبيَّن أن معناها ليس على ما ظنّه، وإصراره على ذلك أدلّ دليل » [1].

6 – إختلاف المسلمين في الأفضليّة دليل على عدم الجواز

ثمّ إنّ المسـلمين مختلفون في أفضـليّة بعض الصّـحابة من بعض وهذا واضـح ... ولو كانت الأفضـليّة في الجملة جائزة وصـحّ إطلاق « الأفضـل » وإرادة الأفضـليّة من بعض الجهات والوجوه، لانتفى الخلاف ... وهذا ممّا لسـتدل به صـدر الدّين الشـيرازي على عدم الجواز حيث قال:

« ثمّ اختلف المسلمون في أفضليّة بعض الصّحابة على بعض، فذهب أهل السنّة إلى أنّ أبا بكر أفضـلهم، وأثبتوا ذلك بوجوه مذكورة في موضـعها، وبنوا على إثبات ذلك أنّ غيره من الصّحابة ليس أفضل منه، ومنعوا إطلاق الأفضل على غيره منهم.

وذهب الشـيّعة إلى أنّ عليّاً أفضـلهم، وأثبتوا ذلك بما لهم من الدلائل، وبنوا على إثبات ذلك أنّ غيره من الصّحابة ليس أفضل منه، ومنعوا أنْ يطلق الأفضل على آخر من الصحابة.

ولسـتمرّ الخلاف بينهما، وفي كل من الطائفتين علماء كبار عارفون باللغة حقّ المعرفة، فلو كان معنى الصـيغة ما ظنّه هذا القائل لصـحّ أن يكون كل واحد منهما أفضـل من الآخر، ولم يتمشّ هذا الخلاف والبناء والمنع.

---

(1). الحاشية على القوشجي على التجريد – مبحث الامامة.

وكيف يجوز أنْ يكون معناها ذلك ولم يتنبّه به أحد من هذه الجماعات الكثيرة، ونفي الخلاف والبناء والمنع المذكورة بين الطائفتين من قريب ثمانمائة سنة »[1].

وعليه، فإنّه لمّا ثبت « أحبيّة » أمير المؤمنين عليه‌السلام من حديث الطّير والأحاديث الكثيرة غيره، كان إطلاق « الأحبّ » على غيره غير جائز، وبذلك أيضاً يسقط التأويل المذكور، كما يسقط ما وضعوه في « أحبيّة » غيره عليه الصلاة والسلام.

7 – شواهد عدم الجواز في أخبار الصّحابة وأقوالهم

ولِما ذكرنا من عدم جواز إطلاق « أفعل التفضيل » على « المفضول »، وبطلان حمل « أفعل التفضيل » على « الأفضلية الجزئيّة غير المعتنى بها » شواهد في أقوال الصّحابة والآثار المنقولة عنهم ... وإليك بعض ذلك:

* قال الغزّالي: « وروي عن ضبّة بن محصن العنزي قال: كان علينا أبو موسى الأشعري أميراً بالبصرة، فكان إذا خطبنا حمد ا وأثنى عليه وصلّى على النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وأنشأ يدعو لعمر رضي‌الله‌عنه. قال: فغاظني ذلك منه، فقمت إليه فقلت له: أين أنت من صاحبه تفضّله عليه؟ فصنع ذلك جمعاً.

ثمّ كتب إلى عمر يشكوني يقول: إنّ ضبّة بن محصن العنزي يتعرّض لي في خطبتي.

فكتب إليه عمر أن أشخصه إليَّ.

قال: فلشخصني إليه، فقدمت فضربت عليه الباب، فخرج إليَّ فقال: من أنت؟ فقلت: أنا ضبّة بن محصن العنزي. قال فقال لي: فلا مرحباً ولا

---

(1). الحاشية على شرح القوشجي على التجريد – مبحث الامامة.

أهلاً. قلت: أما المرحب فمن ا . وأما الأهل فلا أهل لي ولا مال، فبماذا لستحللت – يا عمر – إشخاصي من مصري بلا ذنب أذنبته ولا شيء أتيته؟

فقال: ما الذي شجر بينك وبين عاملي؟ قال قلت: الآن أخبرك به، إنّه كان إذا خطبنا ...

قال: فاندفع عمر – رضي الله عنه – باكياً وهو يقول: أنت – وا – أوفق منه وأرشد، فهل أنت غافر لي ذنبي، يغفر ا لك؟

قال: قلت: غفر ا لك يا أمير المؤمنين.

قال: ثمّ لندفع باكياً وهو يقول: وا لليلة أبي بكر ويوم خير من عمر وآل عمر، فهل لك أن احدّثك بليلته ويومه؟

قلت: نعم.

قال: أمّا اللّيلة، فإنّ رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم لمّا أراد الخروج من مكّة هاربا من المشركين، خرج ليلا، فتبعه أبو بكر ... فهذه ليلته. وأمّا يومه، فلمّا توفي رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ارتدّت العرب ...

ثمّ كتب إلى أبي موسى يلومه » [1].

فإنّ هذا الخبر يفيد أنّه – بالإضافة إلى عدم جواز إطلاق صيغة أفعل التفضيل على المفضول، وإلى بطلان حمل أفعل التفضيل على الأفضليّة غير المعتنى بها – لا يجوز الفعل أو الترك المشعر بتفضيل المفضول على الفاضل، وأنّه لا يجوز تأويل ذلك بإرادة التفضيل من بعض الوجوه، وإلّا لما توجّه غيظ ضبّة ولا لوم عمر على أبي موسى الأشعري، بل كان على عمر أن يذكر الوجوه الجزئيّة التي يكون بها أفضل من أبي بكر، فيحمل ما كان يصنعه أبو موسى على ذلك.

* وروى المتقي: « عن ضبّة بن محصن العنزي قال قلت لعمر بن

---

(1). إحياء العلوم 2 / 244.

الخطّاب: أنت خير من أبي بكر؟

فبكى وقال: وا لليلة من أبي بكر ويوم خير من عمر عمر. هل لك أنْ أحدّثك بليلته ويومه؟

قلت: نعم يا أمير المؤمنين.

قال: أمّا ليلته، فلمّا خرج رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم هارباً ... وأمّا يومه، فلمّا توفي رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم وارتدّ العرب ...

الدينوري في المجالسة، وأبو الحسن ابن بشران في فوائده، وق في الدلائل، واللّالكائي في السنّة»[1].

ولو كان يجوز أن يقال « عمر خير من أبي بكر » ويراد «لأنّه خير منه من بعض الوجوه » لمّا « بكى عمر » فقدّم وفضّل ليلة أبي بكر ويومه على « عمر عمر »!! بل كان له إثبات أفضليته من أبي بكر ... من بعض الوجوه أمثال « الشدّة » و « الغلظة » و « الفظاظة »!!

* وروى المتّقي قال: « جبير بن نفير - إن نفراً قالوا لعمر بن الخطاب: وا ما رأينا رجلاً أقضى بالقسط، ولا أقول بالحقّ، ولا أشدّ على المنافقين، منك يا أمير المؤمنين، فأنت خير الناس بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم .

فقال عوف بن مالك: كذبتم، وا لقد رأينا خيراً منه بعد النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم .

فقال: من هو يا عوف؟

فقال: أبو بكر.

فقال عمر: صدق عوف وكذبتم وا ، لقد كان أبو بكر أطيب من ريح المسك، وأنا أضلّ من بعير أهلي.

---

(1). كنز العمال 12 / 493 رقم: 35615.

أبو نعيم في فضائل الصحابة. قال ابن كثير: إسناده صحيح » [1].

ومن الواضح أنه لو جاز إطلاق ألفاظ التفضيل ببعض الوجوه غير المعتبرة، كان الواجب حمل قول القائلين لعمر: « أنت خير الناس بعد رسول ا » على تلك الوجوه، فلا يقول عوف وعمر لهم: « كذبتم وا ... ».

* وروى المتقي: « عن عمر قال: خير هذه الأُمة بعد نبيّها: أبو بكر، فمن قال غير هذا بعد مقامي هذا فهو مفتر، وعليه ما على المفتري. اللالكائي » [2].

ولو جاز التفضيل بلحاظ وجه غير معتبر لما حكم عمر على من فضّله على أبي بكر بما حكم ...

* وروى المتقي: « عن زياد بن علاقة قال: رأى عمر رجلاً يقول: إنّ هذا لخير الأُمّة بعد نبيّها. فجعل عمر يضرب الرّجل بالدّرة ويقول: كذب الآخر، لأبو بكر خير منّي ومن أبي ومنك ومن أبيك. خيثمة في فضائل الصّحابة » [3].

فلو جاز إطلاق ألفاظ التفضيل – ولو بلحاظ بعض الوجوه – لَما فعل عمر ذلك قطعاً.

* وقال أبو إسماعيل محمّد بن عبد ا الأزدي في أخبار وقعة فحل « فأرسلوا إلى أبي عبيدة أن أرسل إلينا رجلاً من صلحائكم نسأله عمّا تريدون وما تسألون وما تدعون إليه، نخبره بذات أنفسنا وندعوكم إلى حظّكم إن قبلتم. فأرسل إليهم أبو عبيدة معاذ بن جبل، فأتاهم على فرس له، فلمّا دنا منهم نزل عن فرسه وأخذ بلجامه، ثمّ أقبل إليهم يقود فرسه فقالوا لبعض غلمانهم: إنطلق إليه فأمسك فرسه، فجاء الغلام ليمسك له دابّته، فقال معاذ: أنا أمسك فرسي،

---

(1). كنز العمال 12 / 497.

(2). كنز العمال 12 / 496.

(3). كنز العمال 12 / 495.

لا أُريد أنّ يمسكه أحد غيري، فأقبل يمشي إليهم، فإذا هم على فرش وبسط ونمارق ... ثمّ أمسك برأس فرسه وجلس على الأرض عند طرف البساط.

فقالوا له: لو دنوت فجلست معنا كان أكرم لك، إنّ جلوسك مع هذه الملوك على هذه المجالس مكرمة لك، وإنّ جلوسك على الأرض متنحياً صنيع العبد بنفسه، فلا نراك إلّا قد أزريت بنفسك.

فأخبره الترجمان بمقالتهم، فحثا معاذ على ركبتيه واستقبل القوم بوجهه وقال للترجمان: قل لهم ...

فلمّا فسّر هذا الترجمان لهم نظر بعضهم إلى بعض وتعجّبوا ممّا سمعوا منه وقالوا لترجمانهم: قل له أنت أفضل أصحابك.

فقال معاذ عند ذلك: معاذ ا أن أقول ذلك، وليتني لا أكون شرّهم »[1].

ولو كان إطلاق صيغة التفضيل على المفضول بلحاظ بعض الحيثيّات جائزاً، لما استنكر معاذ قولهم: « أنت أفضل أصحابك » قطعاً.

8 – لو كان مراد النبيّ « الأحب في الأكل » لصرّح به

وبعد، فإنّه لو كان مراد النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم في قصّة الطير طلب أحب الخلق إليه في الأكل لصرّح به، إذ كان يمكنه صلى الله عليه و آله و سلم أنْ يقول: اللّهم ائتني بالأحبّ في الأكل. لكنّه لم يقل هكذا بل قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك يأكل معي من هذا الطائر.

إن تركه صلى الله عليه و آله و سلم تلك العبارة المختصرة، وقوله هكذا، يدلّ بكلّ وضوح وصراحة على معنى فوق الأحبيّة في الأكل، وليس ذلك إلّا لأنّه صلى الله عليه و آله و سلم يريد إثبات أنّ الرجل الذي يطلبه أحبّ الخلق إلى ا وإلى رسوله على الإطلاق والعموم ... وإلّا فما وجه العدول عن

---

(1). فتوح الشام – ذكر وقعة فحل.

الجملة المختصرة الدالّة على المقصود إلى جملة طويلة غير واضحة الدلالة عليه؟!

النكات واللّطائف فيما قاله النبيّ ودعا به

لكنّ دعائه صلى الله عليه و آله و سلم بقوله: « اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك » ... من جوامع كلمه وسواطع حكمه، فيه لطائف ونكت رفيعة، وهي بمجموعها تدلّ على اهتمام منه بليغ بإظهار علوّ مقام أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك المقام:

1 – خطابه الباري عزّ وجلّ ونداؤه إيّاه باسم ذاته « ا » الذي هو أحبّ الأسماء إليه.

2 – قوله: « اللّهم » دون « يا ا » إذ في الأول دلالة على التفخيم والتعظيم ليست هي في الثاني، لاشتماله على شدّتين ليستا في « يا ا ». وهذه النكتة نظير النكتة في اختيار ضم الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهُ اللهَ ﴾.

3 – في « اللّهم » نكتة أُخرى ليست في « يا ا »، هي أنّ الميم عوض حرف النداء، فدلّت الكلمة على النداء سبحانه مع الابتداء باسمه العظيم، بخلاف « يا ا ». ومن الواضح أنّ الابتداء باسمه أدخل في التعظيم والتبرّك.

4 – في أكثر طرق الحديث لفظ « ائتني ». وإنّما اختار صلى الله عليه و آله و سلم هذا اللّفظ على « أرسل إليَّ» و « أبعث إليَّ » ونحوهما لما في « الإتيان » – مع تعديته بالباء – من الدّلالة على مزيد العناية والاحتفال بشأن المأتيّ به، فكأن المرسل مصاحب للمأتيّ به، كما عن المبرّد في معنى: « ذهب فلان بزيد » أنّه يدّل على مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأنّ الباء المعديّة عنده بمعنى مع.

5 – قوله: « إئتني » دون « ائت » ليدلّ على أنّ مطلوبه حضور أحبّ الخلق عنده، لا مطلق إتيان أحبّ الخلق.

6 – إختياره لفظ « الأحب » على غيره من الألفاظ الدالّة على التفضيل والتّرجيح ... لأنّ كثرة محبّة ا تعالى لشخصٍ تدلّ على جمعه لجميع صفات الكمال والمجد والعظمة، لأنّ مقام المحبّة أعلى المقامات وأسنى الدرجات.

7 – « الأحب » هو « الأكثر محبوبية » فأمير المؤمنين عليه‌السلام أشدّ الخلق حباً ، لأنّ « المحبوبية » فرع « المحبيّة » قال ا تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾.

8 – أضاف لفظة « أحب » إلى « الخلق » ليدلّ بصراحة على أنّ عليا أحبّ خلق ا ، ولو لا إرادة الدّلالة الصرّيحة لا كتفي بأن يقول « الأحب » معرفا باللاّم.

9 – أضاف كلمة « خلق » إلى ضمير الخطاب حيث قال: « خلقك » ليظهر أنّه عليه‌السلام أحبّ جميع الخلق بحيث كان أهلاً لأن يضاف إلى الحقّ جلّ جلاله ... والمراد من « الخلق » هو « المخلصون » فهو الأحبّ من غير المخلصين بالأولويّة.

10 – لفظة « الخلق » اسم جنس. ولسم الجنس المضاف يفيد العموم، كما نصّ عليه أكابر العلماء، فالمراد: جميع الخلق المخلصين.

11 – إتيانه بكلمة « إليك » هو لغرض إفادة الدّلالة الصريحة، وإلّا لكانت مقدرّة أو كانت الدّلالة على أحبيّته إلى ا بالالتزام، لأنّه مع وجود « إليّ » يكون الأحب إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، ومن كان أحبّ إليه صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم فهو أحبّ إلى ا تعالى بالالتزام.

12 – أضاف صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم لفظ « وإلى رسولك » أو « وإليّ » ليصرّح وينصّ على أن عليّاً أحبّ الخلق إليه، وإنكان في قوله « إليك » كفاية، لأنّ « الأحبّ إلى ا » هو « الأحبّ إلى الرسول» قطعاً ... فهو إذن، « الأحبّ إلى النبيّ » بالدّلالتين.

13 – إنّه لم يذكر لـ « أحبّ » متعلَّقاً خاصّاً، ليدل على عموم أحبيّته

وشـــمولها لجميع الأنواع والأقســـام والأصـــناف، لأنّ حذف المتعلَّق في مقام البيان دليل العموم ..

14 – قوله « يأكل معي من هذا الطائر » لإثبات أنّ سبب طلبه للأكل معه هو أحبيّته إلى ا ورسوله، وليس أمراً نفسانياً.

15 – كلمة « معي » في قوله: يأكل معي من هذا الطائر، لإفادة أنّ عليا عليه‌السلام لا يأكل الطائر بانفراد، بل إنّه لمـّـــا كان الغرض من الطّلب للأكل إظهار شـأن علي ومنزلته عند ا ورسوله فإنّه صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم سوف يشاركه في الأكل من الطير، ليكشف عن سببيّة مقاماته المعنوية ومراتبه الدينيّة وقربه من ا ورسوله لطلب حضوره والمؤاكلة معه.

9 – قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : « أحبّ الخلق إليك » يكذّب الحمل المذكور وأيضاً: لو كان المراد هو « الأحبّ في الأكل » لم يكن لقوله صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم « أحبّ الخلق إليك » معنى، لأنّ « الأحبيّة في الأكل » ميل طبعي، وذلك محال في صفة ا تعالى، كما ســـبق في كلام الغزالي .. بل هذه الأحبيّة هي الثواب ورفعة المقام والمرتبة. وقال السيّد المرتضى:

« قد قال السـائل: هب أنا سـلّمنا صـحة الخبر، ما أنكرت أنْ لا يفيد ما ادّعيت من فضـل أمير المؤمنين عليه‌السلام على المجاعة، وذلك أن معنى فيه: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يـأكل معي. يريد: أحبّ الخلق إلى ا تعالى في الأكل معه، دون أن يكون أراد أحبّ الخلق إليه في نفســه لكثرة أعماله، إذ قد يجوز أن يكون ا تعالى يحبّ أن يأكل مع نبيّه من هو غير أفضل، ويكون ذلك أحبّ إليه للمصلحة.

فقال الشيخ أيّده ا [1]: هذا الذي اعترضت به ساقط، وذلك أن محبّة ا تعالى ليست ميل الطباع وإنّما هي الثواب، كما أنّ بغضه وغضبه ليستا باهتياج الطباع وإنّما هما العقاب. ولفظ أفعل في أحبّ وأبغض لا يتوجه إلّا ومعناهما من الثواب والعقاب، ولا معنى على هذا الأصل لقول من زعم أنّ أحبّ الخلق إلى ا يأكل مع رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم توجه إلى محبّة الأكل والمبالغة في ذلك بلفظ أفعل، لأنّه يخرج اللفظ ممّا ذكرناه من الثّواب إلى ميل الطباع، وذلك محال في صفة ا تعالى» [2].

10 – قوله: « ... بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك ... »

عن (كتاب الطير) قال الحافظ أبو بكر ابن مردويه: « نا فهد بن إبراهيم البصري قال: نا محمّد بن زكريا قال: نا العبّاس بن بكّار الضّبي قال: نا عبد الله ابن المثنى الأنصاري، عن عمّه ثمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك:

إن أُمّ سلمة صنعت لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طيراً أو أضباعاً فبعثت به إليه، فلمّا وُضِعَ بين يديه قال: اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي بن أبي طالب فقال له أنس: إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على حاجة، واجتهد النبيّ في الدعاء وقال: اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك. فجاء علي، فقال له أنس: إنّ رسول الله على حاجة. قال أنس: فرفع عليّ يده فوكز على صدري ثمّ دخل. فلمّا نظر إليه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قام قائماً فضمّه إليه وقال: يا ربّ وإليَّ يا ربّ وإليَّ ما أبطأك يا علي؟ قال: يا رسول الله، قد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردّني أنس، فرأيت الغضب في وجه رسول الله وقال: يا أنس ما حملك على

---

(1). يعني: الشيخ محمّد بن النعمان المفيد البغدادي

(2). الفصول المختارة: 65.

ردّه؟ قلت: يا رسول الله، سمعتك تدعو فأحببت أنْ تكون الدّعوة في الأنصار. قال: لست بأوّل رجلٍ أحبَّ قومه، أبى الله - يا أنس - إلّا أن يكون ابن أبي طالب ».

وقوله صلى الله عليه و آله و سلم : « اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك » يكذّب الحمل والتأويل المذكور، إذ « الأوجه » في هذا المقام بمعنى « الأفضل على الإطلاق » ... ومنه يعلم أنّ « الأحبّ » كذلك ... فقد دلّ الحديث على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام « أحبّ » و « أوجه » و « أشرف » و « أفضل » جميع « الخلق » عند ا سبحانه - عدا النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم - من الأنبياء والملائكة والناس أجمعين ...

11 - قوله: « ... بخير خلقك ... »

وعن (كتاب الطير) للحافظ أبي نعيم الأصفهاني: « نا علي بن حميد الواسطي، نا أسلم بن سهل، نا محمّد بن صالح بن مهران قال: نا عبد الله بن محمّد بن عمارة قال: سمعت من مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال بعثتني أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بطير مشوي ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به فوضعته بين يديه فقال: يا أنس أُدع لنا من يأكل معنا هذا الطير، اللّهم ائتنا بخير خلقك، فخرجت فلم يكن همّي إلّا رجلاً من أهلي آتيه فأدعوه، فإذا أنا بعلي بن أبي طالب، فدخلت، فقال: ألما وجدت أحداً؟ قلت: لا. قال: أُنظر. فنظرت فلم أجد أحداً إلّا عليّاً. ففعل ذلك ثلاث مرّات. فرجعت فقلت: هذا علي بن أبي طالب. فقال: ائذن له، اللّهم وإليَّ، اللّهم وإليَّ ».

12 – قوله: « ... أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين ... »

وروى ابن المغازلي حديث الطير بإسناده عن أنس بن مالك وفيه: « اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر ... فجاء علي ... » وقد تقدّم الحديث بتمامه في موضعه من قسم السّند، لكنّنا نذكر هنا متنه مرةً أُخرى:

« ... عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله وسلم طائر مشوي – أهدته له امرأة من الأنصار – فدخل رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فوضعت ذلك بين يديه. فقال: اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر. قال أنس: فقلت في نفسي: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار من قومي. فجاء علي، فطرق الباب فرددته وقلت: رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم متشاغل – ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بذلك – فقال: اللهم أدخل عليَّ أحبّ الخلق من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر. قلت: اللّهم رجلاً من قومي الأنصار. فجاء علي فرددته. فلمّا جاء الثّالثة قال لي رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : قم يا أنس فافتح الباب لعلي. فقمت ففتحت الباب فأكل معه، فكانت الدعوة له » [1].

وهل بعد هذه الجملة من محال لتأويل لفظ « الأحبّ » وتقييده؟ لقد ثبت من هذا الحديث – أيضاً – أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلى النبيّ – وإلى ا بالملازمة – من جميع الخلق من الأوّلين والآخرين ... أي حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة المقرّبين.

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 168.

13 – لو كان الغرض تضاعف لذّة الطعام لجاءت إحدى نسائه

إنّه لو كان المقصود حضور أحبّ الخلق في الأكل مع النبيّ حتى يتضاعف لذّة الطعام، لكان مقتضى لستجابة هذا الدعاء حضور إحدى زوجات النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، لوضوح حصول الغرض من الدعاء – وهو الالتذاذ المتضاعف من الطعام – بمؤاكلة الزوجة المحبوبة، وأنّه لا يسدّ مسدّها في هذه الناحية أحد من الأولاد فضلاً عن غيرهم.

لكنّ عدم حضور أحد من نسائه – لا سيّما تلك التي يزعمون أنّها أحبّ نسائه بل النساء عامّةً إليه – وكذا عدم حضور فاطمة عليها السلام وهي ابنته لو كان الغرض يحصل بمؤاكلة الأولاد، دليل على أنّ غرضه من الدّعاء شيء آخر، وأنّ المقصود من « الأحبّ » ليس « الأحبّ في الأكل » ...

لقد لستجاب ا عزّ وجلّ دعاء نبيّه وحبيبه صلى الله عليه و آله و سلم فأحضر عنده أحبّ الخلق إليه وأفضل الناس عنده.

14 – صنائع أنس دليل بطلان التأويل

ولوكان المراد مجرّد الأحبيّة في الأكل فلماذاكلّ هذا الإهتمام من أنس ابن مالك لأنّ يختص بذلك قومه من الأنصار؟ ولماذا منع علياً عليه السلام مرة بعد أُخرى من الدخول على النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ؟

إنّ كلّ عاقل يلحظ أخبار قصّة الطير وماكان فيها من أنس من كذبٍ واحتيال وتعلّل، يحصل له اليقين الثابت بأنّ الدخول على النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم في تلك الساعة والأكل معه من ذاك الطائر، مرتبة عظيمة ومنزلة رفيعة.

وأيضاً: من الظّاهر جدّاً – بناء على حمل الأحبيّة على الأحبيّة في خصوص الأكل – أنّ الشخص الأحبّ إليه في الأكل ليس إلّا من كان أكثر

معلشرةً أو أقرب نسباً أو لشدّ أُلفةً من النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم ... ومن المعلوم أن الأنصـــار لم يكونوا حائزين لهذا الشّـــرف وتلك المرتبة، فكيف يرجو أنس أن يكونوا مصـــداق دعاء الرسول؟

15 – قول أنس: « اللّهم اجعله رجلاً منّا حتى نشرّف به »

وعن (كتاب الطير) للحافظ ابن مردويه: « نا محمّد بن الحســـين قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن قال: نا علي بن الحســـن الســـمالي قال: حدّثني محمّد بن الحســـن بن الجهم، عن عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن أنس قال: أهدي لرســـول الله صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم طائر فأعجبه، فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الطير. قال أنس قلت: اللّهم اجعله رجلاً منّا حتّى نشـرّف به. قال: فإذا علي. فلمّـــا أنْ رأيته حســـدته فقلت: النبيّ مشـغول، فرجع، قال: فدعا النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم الثانية، فأقبل علي كأنّما يضرب بالسيّاط، فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم : افتح افتح، فدخل، فسمعته يقول: اللّهم وإليَّ، حتى أكل معه من ذلك الطير».

فإذن ... كانت القضـــيّة ممّا يتشـــرف ويعتّز به ... ولم تكن الأحبيّة في الأكل العارية من كلّ فضيلة والخالية من كلّ شرف ... كما يزعم النّواصب ...

ونعم ما أفاد الشيخ المفيد البغدادي – طاب ثراه – حيث قال:

« إنّ الذي يسقط ما اعترض به السائل في تأويل قول النبيّ صلى‌الله‌عليه‌و آله‌وسلم : « اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك » على المحبّة في الأكل معه، دون محبّته في نفســـه بإعظام ثوابه بعد الذي ذكرناه في إســـقاطه: أن الرواية جاءت عن أنس بن مالك أنّه قال: لمـّـــا دعا رسول الله صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌وســـلم أن يأتيه تعالى بأحبّ الخلق إليه: قلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار لتكون

لي الفضيلة بذلك. فجاء علي فردته وقلت له إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم على شغل، فمضى، ثمّ دعا ثانيةً فقال لي: استأذن لي على رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم . فقلت له: إنّه على شغل. ثمّ عاد الثالثة فاستأذنت له، ودخل، فقال له النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم : قد كنت سألت الله تعالى أن يأتيني بك دفعتين، ولو أبطأت عليَّ الثالثة لأقسمت على الله أن يأتيني بك.

ولو أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم سأل ا تعالى أن يأتيه بأحبّ خلقه إليه في نفسه، وأعظمهم ثواباً عنده، وكانت هذه من أجلّ الفضائل، لَما آثر أنس أن يختص بها قومه، ولو لا أنّ أنسا فهم ذلك من معنى كلام النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ما دافع أمير المؤمنين عليه السلام عن الدخول، ليكون ذلك الفضل لرجل من الأنصار، فيحصل له جزء منه » [1].

16 – قول أنس: « فإذا علي فلمّا أن رأيته حسدته »

وجاء في الحديث – فيما رواه ابن مردويه –: « قلت اللّهم اجعله رجلاً منّا حتى نشرّف به. قال: فإذا علي، فلمّا أن رأيته حسدته، فقلت: النبيّ مشغول، فرجع ». وفي لفظ خبر ابن المغازلي عنه: « بينا نحن كذلك إذْ دخل علي فقال: هل من إذن؟ فقلت: لا، ولم يحملني على ذلك إلّا الحسد ».

وهذا دليل آخر على أنّ الأحبيّة لم تكن في الأكل فقط .. بل إنّها كانت أحبيّة جليلة القدر وعظيمة الفخر ... توجب الأفضليّة التامّة والأكرمية الكاملة ...

---

(1). الفصول المختارة من العيون والمحاسن: 68.

17، 18 – قول عائشة وحفصة: « اللّهم اجعله أبي »

وأخرج أبو يعلى حديث الطير بسنده باللفظ التالي:

« ثنا قطن بن نسير، ثنا جعفر بن سليمان الضبّعي، ثنا عبد الله بن مثنّى، نبأ عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حجل مشوي، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام. فقالت عائشة: اللّهم اجعله أبي. وقالت حفصة: اللّهم اجعله أبي. قال أنس: فقلت اللّهم اجعله سعد بن عبادة.

قال أنس: سمعت حركة للباب فسلّم فإذا علي. فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على حاجة، فانصرف ثمّ. ثمّ سمعت حركة الباب فسلّم عليّ فسمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صوته فقال: أُنظر من هذا! فخرجت فإذا علي. فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأخبرته. فقال: ائذن له، فأذنت له فدخل. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : وإليَّ وإليَّ » [1].

فلو كان معنى الحديث « الأحبّ في الأكل » فما هذا الولوع والشغف من عائشة وحفصة؟! وهلّا فهمتا هذا المعنى من الحديث، لا سيّما عائشة التي يزعم المتعصّبون من القوم إرجاع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم الأُمة إليها، لأخذ الدين والأحكام الفقهية منها!! فلا تدعوان لوالديهما اللذين هما – بزعمهما – أعلى مرتبة وأجلّ شأناً، لحضور أمرٍ جزئيّ تافه لا أثر له!!

لكنّ هذه الأحبيّة هي الأحبيّة التامّة العامّة المطلقة، المقتضية للأفضلية التامة المطلقة ... وهي التي تمنّتها عائشة لأبيها!! وحفصة لأبيها!! وأنس

---

(1). تاريخ دمشق 2 / 111 رقم: 614.

لسعد أو غيره من الأنصار!!

19 – تكرار النبيّ الدعاء واجتهاده فيه

وقد اتّفقت الأخبار على أنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كرّر دعائه وطلبه من ا تعالى أنْ يأتيه بأحبّ الخلق إليه ... بل في بعضها: « واجتهد النبيّ في الدعاء » ...

وهكذا يكشف عن أن لمطلوبه شأناً عظيماً ومرتبةً عاليةً ... فاللازم بحكم العقل أن تكون صفة « الأحبيّة » المذكورة في دعائه المتكرّر صفةً جليلةً تكشف عن مقام صاحبها ...

20 – قيام النبيّ لدى دخول علي وضمّه إليه

وفيما رواه الحافظ ابن مردويه عن أنس: «قال أنس: فرفع عليّ يده، فوكز على صدري ثمّ دخل، فلمّا نظر إليه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم قام قائماً فضمّه إليه وقال: يا ربّ وإليَّ، يا ربّ وإليَّ، ما أبطأ بك يا علي! ».

وهذه قرائن أُخرى على أنّ هذه « الأحبيّة » شرف عظيم شاء للنبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم إظهاره وإثباته لأمير المؤمنين عليه‌السلام باهتمام بالغ ...

21 – فلمّا رآه تبسَّم وقال: الحمد ...

وهكذا في رواية النجار وبعض العلماء الكبار ... عن أنس: « قال: فدخل، فلمّا رآه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم تبسَّم ثمّ قال: الحمد لله الذي جعلك. فإنّي أدعو في كلّ لقمة أن يأتيني أحبّ الخلق إليه وإليّ، فكنت أنت ».

فما كلّ هذا لو كانت « الأحبيّة » في الأكل فقط!!

22 – غضبه على أنس لردّه عليّاً

وفي رواية ابن مردويه عنه أنّه قال صلى الله عليه و آله و سلم : « ما أبطأ بك يا علي؟. قال: يا رسول الله قد جئت ثلاثاً، كلّ ذلك يردّني أنس. قال أنس: فرأيت الغضب في وجه رسول الله وقال: يا أنس ما حملك على ردّه؟ قلت: يا رسول الله، سمعتك تدعو، فأحببت أن تكون الدعوة في الأنصار. قال: لست بأوّل رجل أحبّ قومه. أبى الله يا أنس إلّا أن يكون ابن أبي طالب ».

فلماذا الغضب من النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم وهو على خُلقٍ عظيم؟! ألأمرٍ جزئي لا يعبؤ به؟! ولما ذا ذاك السّرور والاستبشار من حضور أحبّ الخلق إلى ا وإليه؟! ألأمرٍ جزئي لا يعبؤ به؟!

23 – قوله: أبى ا يا أنس إلّا أنْ يكون ابن أبي طالب

من الأدّلة الواضحة والبراهين الساطعة على أنّ هذه الأحبيّة تشريف خاص من ا لعلي بولسطته صلى الله عليه و آله و سلم ، ومن دون أن يكون لميله النفساني دخل في ذلك ... وإلّا لقال: يا أنس لما علمت أنّ علياً أحبُّ الخلق إليَّ في الأكل، لكونه مني بمنزلة ولدي، فلا يكون الدعاء إلّا فيه.

نعم ... يدل هذا الكلام من النبيّ عليه السلام أن ذاك المقام كان من ا سبحانه، وأنّه لا ينال إلّا علياً عليه السلام ... فظهر بطلان ما سنذكره من تأويلي (الدهلوي) ...

24 – قوله له: علي أحبّ الخلق إلى ا

وفي رواية فخر الدين الهانسوي: «فآذنه النبيّ بالدخول وقال: ما أبطأ بك عنّي؟ قال: جئت فردّني أنس، ثمّ جئت الثانية والثالثة فردّني. فقال صلى الله عليه و آله و سلم : يا أنس ما حملك على هذا؟ قال: رجوت أن يكون

الدعاء لأحدٍ من الأنصار. فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : عليّ أحبّ الخلق إلى الله. فأكل معه » [1].

أي: كيف ترجو أن يكون للدعاء لأحد من الأنصار، وعليّ أحبّ الخلق إلى ا ؟! وقد دعوت أن يأتيني بأحبّ خلقه إليه ... فبطل تأويل « الأحبيّة » إلى الأحبيّة في الأكل لأجل تضاعف لذّة الطّعام .. بل هي الأحبيّة للتلمة للعلقة ... وبذلك تبطل للتأويلات الأخرى كذلك ...

25 – قوله في جوابه: ذلك فضل ا يؤتيه من يشاء ...

وقال محمّد مبين اللكهنوي: « عن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول لله صلى الله عليه و آله وسلم ، فقدّم لرسول الله فرخ مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. قال فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار. فجاء علي، فقلت: إن رسول الله على حاجة، ثمّ جاء فقال رسول الله: افتح، فدخل. فقال رسول الله: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي. فقال رسول الله: الرجل قد يحب قومه. وفي بعض الروايات: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. وهذا الحديث في المشكاة أيضاً برواية الترمذي » [2]

أي: ليس لك أنْ ترجو أن يكون للذي دعوت ا أن يأتيني به رجلاً من قومك ... ذلك فضل ا يؤتيه من يشاء وا ذو الفضل العظيم ... إنّه لا يكون برجاء هذا وذاك ... بل ليس للنبيّ صلى الله عليه و آله وسلم أيضاً دخل فيه ... إنّه بيد ا وفضلُ منه ...

---

(1). دستور الحقائق – مخطوط.

(2). وسيلة النجاة: 28.

26 – قوله في جوابه: أوَ في الأنصار خير من علي؟!

قال وليّ الله اللكهنوي: « ووقع في رواية الطبراني، وأبي يعلى، والبزار بعد قوله فجاء علي رضي الله عنه فردته، ثمّ جاء فردته، فدخل في الثّالثة أو في الرابعة. فقال له النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم : ما حبسك عنّي – أو ما أبطأ بك عنّي – يا علي؟ قال: جئت فردّني أنس، ثمّ جئت فردّني أنس. فقال صلى الله عليه و آله وسلم : يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟ قال: رجوت أن يكون رجلاً من الأنصار. فقال صلى الله عليه و آله وسلم : أوَفي الأنصار خير من عليّ، أو أفضل من علي؟ » [1].

فإذن، ملاك « الأحبيّة » في حديث الطير هو « الأفضليّة » وأمير المؤمنين عليه السلام هو الأفضل من جميع المهاجرين والأنصار ... فهل تأويلها إلى ما ذكره (للدهلوي) إلّا مكابرة ولجاج؟ وهل يجنح إليه ويقبله إلّا من أعمته العصبيّة العمياء، وغلبت على قلبه البغضاء؟

27 – قول أنس لعلي: إن عندي بشارة ...

وعن كتاب (المعرفة) لعبّاد بن يعقوب الرواجني وفي غير واحد من الكتب: «قال أنس: قلت: يا أبا الحسن استغفر لي فإنّ لي إليك ذنباً، وإنّ عندي بشارة. فأخبرته بما كان من دعاء النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم . فحمد الله واستغفر لي ورضي عنّي وأذهب ذنبي عنده بشارتي إيّاه ».

ففي هذا الحديث: إنّ أنساً طلب من أمير المؤمنين عليه السلام أن يستغفر له ذنبه وهو ردّه إيّاه مرةً بعد مرةً، للحيلولة دون دخوله عليه السلام على النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ، ووعده – في مقابل الاستغفار له – أن يبشّره

---

(1). مرآة المؤمنين – مخطوط.

ببشارةٍ، وهي إخباره بما كان من دعاء النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في تلك الواقعة.

فلو كانت « الأحبيّة » خاصّةً بالأكل معه لم يجعلها بشارة، لأنّ الأحبيّة على تقدير تقييدها بمحض الأكل الذي هو أمر حقير يسير، ممّا لا يصلح للإعتناء حتّى يهنّأ به وصيّ البشير النذير ...

28 – حديث الطير من خصائص علي عند سعد بن أبي وقاص

وروى الحافظ أبو نعيم عن سعد بن أبي وقاص قوله: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في علي بن أبي طالب ثلاث خِصَالٍ: لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله. وحديث الطير. وحديث غدير خم » [1].

إنّ (حديث الغدير) و (حديث الرّاية) من أقوى الأدلّة الصريحة في خلافة الأمير عليه‌السلام، فمقتضى السّياق – بغض النظر عن الوجوه الأُخرى – أن يكون حديث الطير كذلك ... وكيف يرضى العاقل البصير أن يكون مدلول حديث الطير الواقع في هذا السياق مجرّد الأحبيّة في الأكل لتضاعف لذّة الطعام؟

29 – احتجاج الأمير بحديث الطير في الشورى

وفي حديث الشورى – الذي رواه: ابن عقدة، والحاكم، وابن مردويه، وابن المغازلي، والخطيب الخوارزمي، والكنجي – إنّ الإمام عليه‌السلام احتجّ على القوم – فيما احتجّ به على أفضليته منهم وأحقيّته بالإمامة – بحديث الطير –.

فحديث الطير كسائر أحاديث فضائله عليه‌السلام ممّا يحتجّ به على

---

(1). حلية الأولياء – ترجمة ابن أبي ليلى 4 / 356.

الإمامة والخلافة عن رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم ، لوضوح دلالته على أفضليّته كالأحاديث الأخرى.

ونقول – بقطع النظر عن أدلّة عصمة الأمير عليه السلام – إنّه لا يجوّز مسلم تطرّق الغلط في استدلاله، فإن تجويز ذلك في الشناعة بحيث جعله (الدهلوي) ووالده شاهداً على حمق قائله وجهله.

وأيضاً: فليس في حديث الشورى مطلقاً ما يدلّ على عدم تسليم القوم ما قاله ... بل إنّه ظاهر في قبولهم وإنْ أعرضوا عن ترتيب الأثر عليه ظلماً وعدواناً!!

وحينئذٍ، فإنّ جميع التأويلات التي ذكرها المكابرون ساقطة، وهلّا تبعوا أئمتهم في التسليم والقبول!! ولنعم ما قال الشيخ المفيد طاب ثراه:

« وشيء آخر وهو: أنّه لو احتمل معنى آخر لا يقتضي الفضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام لما احتجّ به أمير المؤمنين عليه السلام يوم الدار، ولا جعله شاهده على أنّه أفضل من الجماعة، وذلك أنّه لو لم يكن الأمر على ما وصفناه، وكان محتملا لما ظنّه المخالفون من أنّه سأل ربّه تعالى أن يأتيه بأحبّ الخلق إليه في الأكل معه، لما أمن أمير المؤمنين عليه السلام من أن يتعلّق بذلك بعض خصومه في الحال، أو يشتبه ذلك على إنسان، فلمّا احتجّ به أمير المؤمنين عليه السلام على القوم، واعتمده في البرهان، دلّ على أنّه لم يكن مفهوماً منه إلّا فضله عليه السلام.

وكان إعراض الجماعة أيضاً بتسليم إدّعائه دليلاً على صحة ما ذكرناه، وهذا بعينه يسقط قول من زعم أنّه يجوز مع إطلاق النبيّ عليه السلام ما يقتضي فضله عند ا تعالى على الكافّة وجود من هو أفضل منه في المستقبل، لأنّه لو جاز ذلك لما عدل القوم عن الاعتماد عليه، ولجعلوه شبهة في منعه ممّا ادّعاه من القطع على نقصانهم عنه في الفضل.

وفي عدول القوم عن ذلك دليل على أنّ القول مفيد بإطلاقه فضله،

ومؤمن بلوغ أحد منزلته في الثواب بشيء من الأعمال. وهذا بيّن لمن تدبّره »[1].

30 – حديث الطير من فضائل علي وخصائصه عند عمرو بن العاص

وفي كتاب (مناقب علي بن أبي طالب) لموفّق بن أحمد المكّي الخوارزمي: أنّ عمرو بن العاص كتب إلى معاوية كتاباً ذكر فيه مناقب لأمير المؤمنين عليه السلام ... وقد جاء حديث الطير ضمن تلك الفضائل والمناقب التي احتّج بها ابن العاص، لعلّو مقام الإمام وسمّو مرتبة ...

وهل من المعقول أن يحتّج به ابن العاص لو كان معناه الأحبّ في الأكل فقط؟

إنّه لو لا دلالته التامّة على فضل الإمام عليه السلام لما شهد به ابن العاص – المعاند له – في مقابل رئيس الفرقة الباغية ... وهذا أمر يعترف به من كان له أقل بصيرةٍ وإنصَاف ...

أقول:

فمن هذه الوجوه – ووجوه أُخرى لم نذكرها اختصاراً – لا يبقى أيّ ريب في عموم « الأحبيّة» الواردة في حديث الطير ... وبطلان تأويلات (للدّهلوي) ومن تقدّمة لهذا الحديث الشريف، لأجل صرفه عن الدلالة على أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام فخلافته بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم .

وبالرغم من كفلية تلك الوجوه المتينة في للدلالة على ما ذكرنا، فإنّا نورد فيما يلي نبذة من الأحاديث الدالّة بوضوح على عموم أحبيّة سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، تأكيداً لفساد تخيّلات (الدهلوي) وغيره من المسوّلين ...

---

(1). الفصول المختارة من العيون والمحاسن: 69.

الأخبار والآثار

في أنّ علياً أحبُّ الخلق مطلقاً

من الأحاديث الصَّريحة في:

أنّ عليّاً أحبّ الخلق إلى ا والرّسول مطلقاً

1 - روى الكنجي والبدخشاني عن الحافظ أبي نعيم في أربعينه والطبراني في الكبير، ومحبّ الدين الطبري عن الحافظ أبي العلاء الهمداني في أربعينه في المهدي ... كلّهم عن علي بن الهلال، عن أبيه، عن علي - واللّفظ للطبري - قال:

« دخلت على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في الحالة التي قبض فيها، فإذا فاطمة - رضي الله عنها - عند رأسه، فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع صلى الله عليه و آله و سلم طرفه إليها وقال: حبيبتي فاطمة، ما الذي يبكيك؟ فقالت: أخشى الضّيعة من بعدك. فقال: يا حبيبتي، أما علمت أنّ الله تعالى اطّلع على أهل الأرض اطّلاعةً فاختار منها أباك فبعثه برسالته، ثمّ اطّلع اطّلاعة على أهل الأرض فاختار منها بعلك، وأوحى إليّ أن أنكحك إيّاه!

يا فاطمة: ونحن أهل بيتٍ قد أعطانا الله سبع خصالٍ لم يعط أحداً قبلنا، ولا يعطي أحداً بعدنا:

أنا خاتم النبيين وأكرمهم على الله عزّ وجلّ، وأحبّ المخلوقين إلى الله تعالى، وأنا أبوك، ووصيي خير الأوصياء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ وهو بعلكِ،

وشـــهيدنا خير الشّـــهداء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ وهو حمزة بن عبد المطلب عمّ أبيكِ وعمّ بعلكِ. وممّن له جناحان أخضـران يطير بهما في الجنّة حيث يشـاء مع الملائكة وهو ابن عمّ أبيك وأخو بعلك. وممّا سبطا هذه الأُمّة وهما ابناك الحسن والحسين وهما سيّدا شباب أهل الجنّة وأبوهما – والذي بعثني بالحق – خير منهما.

يا فاطمة، والذي بعثني بالحق، إنّ منهما مهدي هذه الأُمة إذا صـارت الدنيا هرجاً ومرجاً، وتظاهرت الفتن، وتقطّعت السّبل، وأغار بعضهم على بعض، فلا كبير يرحم صغيراً ولا صغير يوقّر كبيراً، يبعث الله عزّ وجلّ عند ذلك منها من يفتح حصـون الضّـلالة، وقلوباً غلفاً، يقوم بالدّين في آخر الزّمان كما قمت به في أوّل الزمان، ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً »[1].

فالنبيّ يصف عليّاً – عليه السلام – بقوله: « ووصيي خير الأوصياء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ » ومن المعلوم أنّ الأوصياء السّابقين كانوا أنبياء ... فعلي عليه السلام أحبّ إلى ا من أُولئك الأنبياء ... فمن زيدٌ هناك ومن عمرو؟!

فالحديث يدلّ على أحبيّة علي من الأنبياء بالدلالة المطابقية، وعلى أحبيّة من غيرهم بالأولويّة القطعيّة ... وهذا أيضاً مفاد حديث الطير، لأنّ الحديث يفسّر بعضاً.

2 – روى السيد علي الهمداني: « عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : حدّثني جبرئيل عن الله عزّ وجلّ: إنّ الله يحب عليّاً ما لا يحبّ الملائكة ولا النبيّين ولا المرسلين، وما من تسبيح يسبّحه لله إلّا ويخلق الله ملكاً يستغفر لمحبيّه وشيعته إلى يوم القيامة »[2].

---

(1). البيان في أخبار صاحب الزمان: 7. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: 135. مفتاح النجا في مناقب آل العبا – مخطوط.

(2). مودة القربى – ينابيع المودة: 256.

فهل من تأمّل في أفضليّة أمير المؤمنين عليه‌السلام من الثلاثة؟!

3 - روى الخطيب الخوارزمي بسنده من طريق محمّد بن جرير الطبري، عن عبد الله بن عمر قال: «سمعت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم - وسئل بأيّ لغةٍ خاطبك ربّك ليلة المعراج فقال - خاطبني بلغة علي بن أبي طالب، فألهمني أنْ قلت: يا ربّ خاطبتني أم علي؟ فقال: يا أحمد، أنا شيء ليس كالأشياء، لا أُقاس بالناس، ولا أُوصف بالشبهات، خلقتك من نوري وخلقت علياً من نورك، فاطّلعت على سرائر قلبك فلم أجد أحداً في قلبك أحبّ إليك من علي بن أبي طالب، فخاطبتك بلسانه كيما يطمئنُّ قلبك» [1].

ورواه نور الدين جعفر البدخشي في (خلاصة المناقب) مرسلاً.

وعلى ضوء هذا الحديث يتضّح فساد تأويلات (الدهلوي) ... وأنّ حديث الطّير من البراهين السّاطعة على أفضليّة مولانا أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام.

ومن لطائف هذا المقام: أنّ السيد علي بن أحمد بن معصوم المدني طاب ثراه يروي هذا الحديث الشريف بسند أكثره من رواية الأبناء عن الآباء حيث يقول:

«حدّثنا والدي الأجل أحمد نظام الدين، عن والده السيد الجليل محمّد معصوم، عن شيخه المحقق المولى محمّد أمين الأسترآبادي، عن شيخه طراز المحدّثين الميرزا محمّد الأسترآبادي، عن السيّد أبي محمّد محسن قال: حدّثني أبي علي شرف الآباء، عن أبيه منصور غياث الدّين لُستاذ البشر، عن أبيه محمّد صدر الحقيقة، عن أبيه منصور غياث الدين، عن أبيه محمّد صدر الدين، عن أبيه إبراهيم شرف الملّة، عن أبيه محمد صدر الدين، عن أبيه إسحاق عزّ الدين، عن أبيه علي ضياء الدين، عن أبيه عربشاه

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 37.

زين الدين، عن أبيه أبي الحسن الأمير نجيب الدين، عن أبيه الأمير خطير الدين، عن أبيه أبي علي الحسن جمال الدين، عن أبيه أبي جعفر الحسين العزيزي، عن أبيه أبي سعيد علي، عن لأبيه أبي إبراهيم زيد الأعثم، عن لأبيه أبي شجاع علي، عن لأبيه أبي عبد لله محمّد، عن لأبيه علي، عن أبيه أبي عبد الله جعفر، عن أبيه أحمد السكّين، عن أبيه جعفر، عن أبيه أبي جعفر محمّد، عن أبيه زيد الشهيد، عن أبيه علي زين العابدين، عن أبيه الحسين سيّد الشهداء، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه‌السلام قال:

سمعت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم يقول - وقد سئل بأيّ لغةٍ خاطبك ربّك ليلة المعراج قال -: خاطبني بلسان علي، فألهمني أنْ قلت ...

توضيح: أقول: هذا الحديث الشريف رواه أيضاً أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي المعروف بأخطب خوارزم ...

واللّغة كاللسان كما تطلق على ما يعبّر به كلّ قوم عن أغراضهم، كلغة العرب ولغة العجم، تطلق على ما يعبّر به الإنسان الواحد عن غرضه، من النطق وتقطيع الصّوت، الذين يمتاز بهما الأشخاص بعضها عن بعض، ويعبّر عنها باللهجة، فقول السائل في الحديث: بأيّ لغة خاطبك ربّك؟ يحتمل المعنيين. وقوله: خاطبني بلسان علي - أو بلغة علي كما في رواية الخوارزمي - مراد به المعنى الثاني، وهو يتضمن الجواب عن المعنى الأول أيضاً إنْ كان مرادا، لأنّ لغة علي عليه‌السلام كانت عربيّة. وقاس الشيء بالشيء قدّره به، أي جعله على مقداره. والشبهات جمع شبهة كغرفة وغرفات قال في القاموس: الشبهة بالضم الالتباس والمثل انتهى. وإرادة المعنى الثاني هنا أظهر. أي لا أوصف بالأمثال، وإن كان المعنى الأول أيضاً ظاهراً »[1].

4 - أخرج الترمذي: « حدّثنا محمّد بن بشّار ويعقوب بن إبراهيم وغير

---

(1). التذكرة - مخطوط.

واحد قالوا: نا أبو عاصم، عن أبي الجراح قال: ثني جابر بن صبيح قال: حدّثتني أم شراحيل قالت: حدّثتني أم عطيّة قالت: بعث النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم جيشاً فيهم علي. قالت: فسمعت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وهو رافع يديه يقول: اللّهم لا تمتني حتى تريني عليّاً. هذا حديث غريب حسن، إنّما نعرفه من هذا الوجه » [1].

ورواه الفقيه ابن المغازلي حيث قال: « قوله عليه‌السلام: لا تمتني حتى تريني وجه علي. أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن العباس البزاز قال: أخبرنا أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن محمّد المحاملي، نا علي بن مسلم، نا أبو عاصم قال: حدّثني أبو الجراح ... » [2].

ورواه الخطيب الخوارزمي بسنده عن الحافظ البيهقي قال: « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر قالا: حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب قال: حدّثنا أبو أميّة محمّد بن إبراهيم الطرسوسي، قال: حدّثنا أبو عاصم النبيل ... » [3].

ورواه الكنجي الشّافعي بسنده عن الترمذي .. قال: « هذا حديث عال، أخرجه أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذي في صحيحه، ووقع إلينا عاليا من غير هذا الطريق، لكن اقتصرنا على هذا لشهرته عند أهل النقل » [4].

ورواه الزرندي عن أُم عطيّة [5].

وكذا حسام الدين [6] والبدخشاني [7] عن الترمذي.

---

(1). صحيح الترمذي 5 / 601.

(2). مناقب أمير المؤمنين عليه‌السلام: 122.

(3). مناقب أمير المؤمنين عليه‌السلام: 30.

(4). كفاية الطالب: 133.

(5). نظم درر السمطين: 100.

(6). مرافض الروافض - مخطوط.

(7). مفتاح النجا - مخطوط.

وهل في دلالته على الأحبيّة المطلقة العامّة ريب؟!

5 – قال الحافظ محبّ الدين الطبري تحت عنوان « ذكر أنّه أحبّ الخلق إلى الله تعالى بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم » بعد أن روى حديث الطير:

« وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنّ علياً دخل على النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم فقام إليه وعانقه وقبّل ما بين عينيه، فقال له العباس: أتحبّ هذا يا رسول الله؟ فقال: يا عم، والله لله أشدّ حبّا له منّي. أخرجه أبو الخير القزويني (*) » [1].

وكرّر روايته في « ذكر أن ا تعالى جعل ذريّته في صلب علي » [2].

وقد بلغت دلالة هذا الحديث في الوضوح حدّاً حتى ذكره الطبري تحت عنوان « ذكر أنّه أحبّ الخلق إلى ا » كما نصَّ محمّد بن إسماعيل وغيره على دلالته على ذلك.

فهذا هو الحديث، وهذه تصريحات المحقّقين من أهل السنّة ... فقل ما يقتضيه الإنصاف في تأويلات المنحرفين؟!

6 – روى الخطيب الخوارزمي قائلاً: « أنبأني أبو العلاء الحافظ الحسن ابن أحمد العطار الهمداني قال: أخبرنا الحسن بن أحمد المقري قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله الحافظ قال: حدّثنا حبيب بن الحسن قال: حدّثنا عبد الله بن أيوب القربي قال: حدّثنا زكريا بن يحيى المنقري قال: حدّثنا إسماعيل بن عبّاد المدني، عن شريك عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: خرج النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم من عند زينب بنت جحش فأتى بيت أم سلمة – وكان يومها من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم – فلم يلبث أن جاء علي فدقّ الباب دقّاً خفيفاً، فاستثبت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الدقّ

---

(1). ذخائر العقبى: 62.

(2). ذخائر العقبى: 67.

(*). هو: أحمد بن إسماعيل المتوفى سنة: 589 أو 590. ترجم له في سير أعلام النبلاء 21 / 190.

فأنكرته أُمّ سلمة. قال لها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : قومي فافتحي له الباب. فقالت: يا رسول الله من هذا الذي بلغ من خطره ما أفتح له الباب فأتلقاه بمعاصمي، وقد نزلت فيّ آية من كتاب الله بالأمس!! فقال - كالمغضب - إن طاعة الرّسول طاعة الله، ومن عصى الرسول فقد عصى الله! إنّ بالباب رجلا ليس بالنزق ولا الخرق، يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله. ففتحت له الباب، فأخذ بعضادتي الباب حتى إذا لم يسمع حسّاً ولا حركة، وصرت إلى خدري استأذن فدخل.

فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : أتعرفينه؟ قلت: نعم، هذا علي بن أبي طالب. قال: صدقت. سجيّته من سجيّتي، ولحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو عيبة علمي.

إسمعي واشهدي: هو قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدي.

إسمعي واشهدي: لو أنَّ عبداً عبد الله ألف عام من بعد ألف عام بين الركن والمقام، ثمّ لقى الله مبغضاً لعلي لأكبَّه الله يوم القيامة على منخريه في نار جهنم » [1].

ولا يخفى: أن هذه الصّفات التي ذكرها النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم إنّما ذكرها جواباً لسؤال أُمّ سلمة « من هذا الذي بلغ من خَطَره ... »؟ فلا يعقل أنْ يكون قوله « يحبّه الله ورسوله » إلّا بمعنى « الأحبيّة»، لأنّ كلّ مؤمن يحبّه ا ورسوله، فلا بدّ أن يكون قوله في حق علي لإفادة معنى الأحبيّة العامة المطلقة ... وهذا هو المطلوب.

7 - روى الخطيب الخوارزمي قائلاً: « ولنبأني مهذّب الأئمة هذا قال أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن علي بن أبي عثمان الدّقاق قال: أخبرنا أبو المظفر هنّاد بن إبراهيم النسفي قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن يوسف بن

---

(1). مناقب أمير المؤمنين عليه السلام: 43.

محمّد بن الحجاج الطبري – بسارية طبرستان – قال: حدّثنا أبو عبد الله الحسين ابن جعفر بن محمّد الجرجاني قال: حدّثنا أبو عيسى إسماعيل بن إسحاق بن سليمان النّصيبي قال: حدّثنا محمّد بن علي الكفرثوثي قال: حدّثني حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:

صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلاة العصر وأبطأ في ركوعه في الركعة الأولى، حتى ظنّ أنّه قد سهى وغفل، ثمّ رفع رأسه وقال: سمع الله لمن حمده، ثمّ أوجز في صلاته، ثمّ أقبل علينا بوجهه كأنّه القمر ليلة البدر في وسط النجوم، ثمّ جثى على ركبتيه وبسط قائمه حتى تلألأ المسجد بنور وجهه، ثمّ رمى بطرفه إلى الصفّ الأوّل يتفقّد أصحابه رجلاً رجلاً، ثمّ رمى بطرفه إلى الصفّ الثّاني، ثمّ رمى بطرفه إلى الصف الثّالث، يتفقّدهم رجلاً رجلاً، ثمّ كثرت الصّفوف على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ثمّ قال:

ما لي لا أرى ابن عمّي علي بن أبي طالب، يا ابن عمّي، فأحلبه علي من آخر الصفوف وهو يقول: لبّيك لبّيك يا رسول الله. فنادى النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم بأعلى صوته: أُدنُ منّي يا علي. فما زال علي يتخطّى أعناق المهاجرين والأنصار حتى دنا المرتضى إلى المصطفى، فقال له النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : ما الذي خلّفك عن الصفّ الأوّل؟ قال: شككت أنّي على غير طهر، فأتيت منزل فاطمة فناديت يا حسن يا حسين يا فضّة، فلم يجبني أحد، فإذا بهاتف يهتف بي من ورائي وهو ينادي: يا أبا الحسن يا ابن عمّ النبيّ، إلتفتْ، فالتفتُّ، فإذا بسطٍ من ذهب وفيه ماء وعليه منديل، فأخذت المنديل ووضعته على منكبي الأيمن وأومأت إلى الماء، فإذا الماء يفيض على منكبي، فتطّهرت وأسبغت الطهر، ولقد وجدته في لين الزبد وطعم الشهد ورائحة المسك، ثمّ التفتّ ولا أدري من وضع السّطل والمنديل، ولا أدري من أخذه.

فتبسّم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في وجهه وضمّه إلى صدره،

فقبَّل ما بين عينيه ثمَّ قال: يا أبا الحسن ألا أُبشّرك، إنّ السّطل من الجنّة والماء والمنديل من الفردوس الأعلى، والذي هيّأك للصّلاة جبرئيل، والذي منديلك ميكائيل. والذي نفس محمّد بيده ما زال إسرافيل قابضا بيده على ركبتي حتى لحقت معي الصّلاة.

أفيلومني الناس على حبّك، والله تعالى وملائكته يحبّونك فوق السماء؟! » [1].

8 - روى الحافظ الدار قطني: « ثنا أبو القاسم الحسن بن محمّد بن بشر البجلي الكوفي، ثنا علي بن الحسين بن عتبة، ثنا إسماعيل بن أبان، ثنا عبد الله بن مسلم الملائي، عن أبيه، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عائشة قالت: لمّا حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الموت قال: ادعوا لي حبيبي، فدعوت له أبا بكر فنظر إليه ثمّ وضع رأسه، فقال: ادعوا لي حبيبي، فدعوت له عمر فنظر إليه ثمّ وضع إليّ رأسه، فقال: ادعوا لي حبيبي فقلت: ويلكم ادعوا لي علي بن أبي طالب، فو لله ما يريد غيره. فلمّا رآه أخرج الثوب الذي كان عليه ثمّ أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتى قبض ويده عليه » [2].

ورواه الخوارزمي: « أخبرني الشّيخ الإمام شهاب الدين أبو النجيب سعد ابن عبد الله بن الحسن الهمداني - فيما كتب إليَّ من همدان - أخبرنا الحافظ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد باصبهان - فيما أذن لي في الرواية عنه - قال: أخبرنا الشيخ الأديب أبو يعلى عبد الرزاق بن عمر بن إبراهيم الطبراني - سنة 473 - قال: أخبرنا الإمام الحافظ طراز المحدّثين أبو بكر أحمد ابن موسى بن مردويه الأصبهاني.

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 215.

(2). الأفراد للدار قطني.

وبهذا الإسناد قال أبو النجيب سعد بن عبد لله الهمداني المعروف بالمروزي قال: وأخبرنا بهذا الحديث الإمام الحافظ سليمان بن إبراهيم الأصبهاني - في كتابه إليّ من أصبهان سنة 488 - عن أبي بكر أحمد بن موسى ابن مردويه. قال:

حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن حمّاد قال: حدّثنا القاسم بن علي بن منصور الطائي قال: حدّثنا إسماعيل بن أبان ... » [1].

والكنجي: « أخبرنا أبو محمّد عبد العزيز بن محمّد بن الحسن الصالحي، أخبرنا الحافظ أبو القاسم الدمشقي، أخبرنا أبو غالب ابن البنّاء، أخبرنا أبو الغنائم ابن المأمون، أخبرنا إمام أهل الحديث أبو الحسن الدار قطني ...

قلت: رواه محدّث الشام في كتابه كما أخرجنا قال للدار قطني: تفرّد به مسلم الملّائي، وهو قريب في مثل هذا » [2].

ورواه محمّد باكثير المكّي عن الدار قطني عن عائشة [3].

ومحبّ الدين الطبري [4] وإبراهيم الوصّابي [5]: عن التّمام الرازي في فوائده، عن عائشة.

وشهاب الدين أحمد، عن المحبّ الطبري، عن الرازي. وعن الصالحاني، عن سليمان الحافظ الأصبهاني، عن ابن مردويه ... عن عائشة [6].

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 28.

(2). كفاية الطالب: 262.

(3). وسيلة المآل - مخطوط.

(4). ذخائر العقبى: 72.

(5). الاكتفاء - مخطوط.

(6). توضيح الدلائل - مخطوط.

وأخرجه الحافظ أبو يعلى من حديث عبد الله بن عمرو باللفظ التالي:

« ثناكامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، حدّثني حي بن عبد لله المغازي، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو: إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال في مرضه: ادعوا لي أخي، فدعوا له أبا بكر فأعرض عنه، ثمّ قال: ادعوا لي أخي فدعوا له عمر فأعرض عنه، ثمّ قال: ادعوا لي أخي فدعي له عثمان فأعرض عنه، ثمّ قال: ادعوا لي أخي، فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوب وأكبّ عليه، فلمّا خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال: علّمني ألف باب كلّ باب يفتح ألف باب » [1].

ويفيد هذا الحديث بطرقه – فيما بعد – أنّ الثلاثة ما كانوا في نظر النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم مصداقاً لقوله « حبيبي » أو « أخي » ... حتى قامت عائشة لأئمة الحاضرين: « ويلكم ادعوا له علي بن أبي طالب » ... إنّ « حبيبه » و « أخاه » ليس إلّا أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام ... فهو الأحبّ إليه والأقرب عنده من جميع الخلائق، فهو الأفضل ...

فهل في سقوط تأويلات (الدهلوي) شكّ وريب!!

---

(1). العلل المتناهية 1 / 221، رقم: 347.

من أقوال الصحابة الصَّريحة في:

أنّ عليّاً أحبُّ النّاس إلى النبيّ

وكما كانت الأحاديث الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم صريحةً في الدلالة على أنّ علياً عليه السلام كان أحبّ الخلق عنده صلى الله عليه وآله وسلم ... كذلك الآثار التي يروونها عن الصّحابة ... فإنّها صريحة في أن هذا الأمر كان مفروغاً عنه ومتسالماً عليه بينهم ... سمعوه من النّبيّ ... وفهموه من أحواله وسيرته ...

قول أبي ذر الغفاري

عن معاوية بن ثعلبة قال: « جاء رجل إلى أبي ذر - وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا أبا ذر، ألا تحدّثني بأحبّ الناس إليك! فو الله لقد علمت أنّ أحبّهم إليك أحبّهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال: أجل والذي نفسي بيده: إنّ أحبّهم إليَّ أحبّهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو ذلك الشيخ. وأشار إلى علي ».

رواه الخوارزمي بسنده عن البيهقي عن معاوية بن ثعلبة ... [1].

والمحبّ الطبري [2] وإبراهيم الوصابي [3] عن الملّا في سيرته عنه ...

وشهاب الدين أحمد، عن الطبري، عن الملّا ... [4].

---

(1). مناقب علي بن أبي طالب: 29.

(2). الرياض النضرة 3 / 116، ذخائر العقبى: 62.

(3). الاكتفاء - مخطوط.

(4). توضيح الدلائل - مخطوط.

وهل يجوّز عاقل تخصيص هذه « الأحبيّة » بالأحبيّة في الأكل وما شابه؟ وما الدليل على ذلك؟

قول بريدة

أخرج الحاكم قائلاً: « حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، حدّثنا العباس بن محمّد الدوري، حدّثنا شاذان الأسود بن عامر، حدّثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن عبد ا بن عطا، عن عبد ا بن بريدة عن أبيه قال:

كان أحبّ النساء إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم فاطمة ومن الرجال علي.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » [1].

ورواه المولوي مبين عن الحاكم [2].

وروى البدخشاني، عن الترمذي، عن بريدة قال: « كان أحبّ الناس إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم فاطمة ومن الرّجال علي » [3].

قول عائشة

1 – روى الكنجي: « أخبرنا الحافظ محمّد بن محمود – ببغداد – ويوسف ابن خليل – بحلب – وخالد بن يوسف – بدمشق – وغيرهم، قالوا جميعاً: أخبرنا حجّة العرب زيد بن الحسن الكندي، أخبرنا القزاز، أخبرنا إمام أهل الحديث أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، أخبرنا أبو منصور محمّد بن محمّد ابن عثمان السوّاق، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن أبي طالب الكاتب، حدّثنا محمّد بن جرير الطبري، حدّثنا محمّد بن عيسى الدّامغاني، حدّثني يسع بن

---

(1). المستدرك على الصحيحين 3 / 155. ووافقه الذهبي.

(2). وسيلة النجاة: 27.

(3). مفتاح النجا – مخطوط.

عدي، حدّثنا شاه بن الفضل، عن أبي المبارك، عن حيوة بن شريح بن هاني، عن أبيه، عن عائشة قالت:

ما خلق ا خلقاً أحب إلى رسول ا - صلى الله عليه وآله وسلم - من علي ابن أبي طالب » [1].

فهذا الحديث الذي رواه الحفّاظ عن الحافظ الطبري، بسنده عن عائشة، نصّ صريح فيما يدلّ عليه حديث الطير من « الأحبيّة » للعلقة المطلقة، فلا مجال لشيء من للتأويلات الفاسدة. أخرج التّرمذي: « حدّثنا حسين بن يزيد الكوفي، نا عبد السلام بن حرب، عن أبي الجحاف، عن جميع بن عمير التيمي قال: دخلت مع عمتي على عائشة فسئلت: أيّ الناس كان أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها، أن كان - ما علمت - صوّاماً قوّاماً. هذا حديث حسن غريب » [2].

وأخرجه الحاكم بسنده عن عبد السلام بن حرب ... [3].

وعن الترمذي: ابن الأثير [4] ومحبّ للدين الطّبري [5] وشهاب للدين أحمد [6] والعيدروس [7] والوصّابي [8] والبدخشاني [9].

إنّ هذه « الأحبيّة » عامّة قطعاً ... ولو كان هناك غير فاطمة وعلي لذكرته

---

(1). كفاية الطالب: 324.

(2). صحيح الترمذي 5 / 658.

(3). المستدرك 3 / 157.

(4). أسد الغابة 5 / 157.

(5). الرياض النضرة 3: 115، ذخائر العقبى.

(6). توضيح الدلائل - مخطوط.

(7). العقد النبوي - مخطوط.

(8). الاكتفاء - مخطوط.

(9). مفتاح النجا - مخطوط.

عائشة قطعاً ...

3 - أخرج الحاكم: « حدّثنا أبو بكر محمّد بن علي الفقيه الشـــلشـــي، حدّثنا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، حدّثنا علي بن سعيد بن بشير، عن عبّاد بن يعقوب، حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن جميع بن عمير قال:

دخلت مع أُمي على عائشـــة فســـمعتها من وراء الحجاب وهي تســـألها عن علي فقالت: تسأليني عن رجلٍ - وا - ما أعلم رجلاً كان أحبّ إلى رسول ا - صلى الله عليه و آله و سلم - منه ولا امرأة من الأرض كانت أحبّ إلى رسول ا - صـــلى الله عليه و آله و ســـلم - من امرأته. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » [1].

ورواه المولوي مبين عن الحاكم كذلك [2].

وأخرجه النّسائي بسنده عن أبي إسحاق الشيباني ... [3] وكذا أبو يعلى الموصلي [4] وكذا الخطيب الخوارزمي [5].

ورواه الحافظ المحبّ الطبري عن الحافظين المخلّص الذهبي وأبي القاسم الدمشقي، عن عائشة [6].

وشهاب الدين أحمد، عن المحبّ عنهما، عن عائشة [7].

والمولوي ولي ا عن النسائي [8].

---

(1). المستدرك 3 / 154.

(2). وسيلة النجاة: 28.

(3). الخصائص: 29.

(4). المسند

(5). مناقب أمير المؤمنين: 37.

(6). ذخائر العقبى: 62، الرياض النضرة 3 / 116.

(7). توضيح الدلائل - مخطوط.

(8). مرآة المؤمنين - مخطوط.

إذن ... لا أحبَّ إلى ا والرسول من أمير المؤمنين عليه السلام ... وباعترافٍ من عائشة ... و « الأحبيّة » أحبيّة مطلقة ...

4 - روى الحافظ الزرندي بقوله: « ويروى أنّ امرأة من الأنصار قالت لعائشة رضي ا عنها: أيّ أصحاب رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قالت: علي بن أبي طالب » [1].

ورواه شهاب الدين أحمد عن الزرندي [2].

5 - روى الزرندي: « عن جميع بن عمير قال: دخلت على عائشة فسألتها: من كان أحبّ الناس إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قالت: فاطمة. قلت: لست أسألكِ عن النساء، إنّما أسألكِ عن الرجال! فقالت: زوجها » [3].

وكذا رواه الابشيهي [4].

6 - روى المتّقي: « عن عروة قال: قلت لعائشة: من كان أحبّ الناس إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قالت: علي بن أبي طالب. قلت: أيّ شيء كان سبب خروجك عليه؟ قالت: لِمَ تزوَّج أبوك أمك؟ قلت: ذلك من قدر ا . قالت: وكان ذلك من قدر ا . ن » [5].

7 - روى المحبّ الطبري، وإبراهيم بن عبد الله الوصّابي: « عن معاذة الغفارية قالت: كان لي أُنس بالنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، أخرج معه في الأسفار وأقوم على المرضى وأُداوي الجرحى، فدخلت إلى رسول الله - صلى الله عليه و آله و سلم - في بيت عائشة وعلي خارج من عنده وسمعته يقول:

---

(1). نظم درر السمطين: 102.

(2). توضيح الدلائل - مخطوط.

(3). نظم درر السمطين: 102.

(4). المستطرف من كل فن مستظرف 1 / 137.

(5). كنز العمال 11 / 334، رقم 31670 وفيه: (ز).

يا عائشة، إنّ هذا أحبّ الرجال إليَّ وأكرمهم عليَّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه، [فلمّا أن جرى بينها وبين علي بالبصرة ما جرى رجعت عائشة إلى المدينة، فدخلت عليها فقلت لها: يا أُم المؤمنين كيف قلبك اليوم بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يقول لك فيه ما قال؟ قالت معاذ قالت: كيف يكون قلبي لرجلٍ كان إذا دخل عليَّ وأبي عندنا لا يملّ من النظر إليه، فقلت: يا أُبة إنّك لتديم النظر إلى عليّ! فقال: يا بنيّة، سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يقول: النظر إلى وجه علي عبادة]. أخرجه الخجندي (*) » (1).

وإنّ هذه الأحاديث لتقلع أساس جميع التأويلات والتسويلات ... لا سيّما وأنّها عن عائشة التي جرى منها على أمير المؤمنين عليه السلام ما جرى وكان منها ما كان!! ولكن مع ذلك كلّه وبالإضافة إليه ... نورد عنها الحديث التّالي:

8 - أخرج أحمد: « ثنا أبو نعيم، حدّثنا يونس، ثنا عمرو بن حريث قال:

قال النّعمان بن بشير: إستأذن أبو بكر على رسول ا - صلى الله عليه و آله وسلم - فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: وا لقد عرفت أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي - ثلاثاً -. فلستأذن أبو بكر فدخل فأهوى إليها وقال لها: يا بنت أُم رومان لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول ا صلّى ا عليه! » (2).

وأخرجه النسائي: « أخبرني عبدة بن عبد الرحيم المروزي قال: أنبأنا عمرو بن محمّد قال: أنبأنا يونس بن أبي إسحاق، عن عمرو بن حريث، عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر على النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ، فسمع

---

(1). الرياض النضرة 3 / 116، الاكتفاء - مخطوط.

(*) وهو: ابو بكر محمد بن عبد اللطيف الاصفهاني الشافعي المتوفى سنة: 552. سير أعلام النبلاء 20 / 386.

(2). مسند أحمد 4 / 257.

صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنّ عليّا أحبّ إليك من أبي. فأهوى أبو بكر ليلطمها وقال: يا بنت فلانة، أراكِ ترفعين صوتكِ على رسول الله - صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم - فأمسكه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وخرج أبو بكر مغضباً، فقال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : يا عائشة كيف رأيتني أنقذتك من الرجل! ثمّ لستأذن أبو بكر بعد ذلك، وقد اصطلح رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وعائشة فقال: أدخلاني في السّلم كما أدخلتماني في الحرب. فقال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : قد فعلنا »[1].

وقال الحافظ ابن حجر: « أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، بسندٍ صحيح، عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر على النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فسمع صوت عائشة عاليا وهي تقول: وا لقد علمت أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي »[2].

تنبيهات على بطلان دعاوى وتأويلات

لقد كانت تلك ثلّة من الأحاديث والآثار الواضحة للدلالة على أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام أحبّ الخلق لدى ا ورسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم مطلقاً ... لا سيّما ما كان منها عن عائشة ... مع انحرافها عن الإمام عليه‌السلام ... ومن هنا صرّح العلّامة جلال الدين الخجندي - بالنسبة إلى أحاديث عائشة ومعاذة الغفارية وأبي ذر الغفاري - بأنّ هذه الأحاديث لدلالتها على أحبيّة علي عليه‌السلام تعاضد حديث الطير وتؤيّده، ونصَّ العلّامة محمّد ابن إسماعيل الأمير على أنّ الأخبار المذكورة دليل على أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام أحبّ الخلق إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ... كما سنقف

---

(1). الخصائص: 28.

(2). فتح الباري 7 / 18.

عليه فيما بعد إنْ شاء ا تعالى.

ولكنَّ من القوم من سوّلت له نفسه لأنْ يدّعي المعارضة بين ذلك، وبين ما رووه من أحبيّة عائشة وأبيها ... فيجمع بينهما بحمل ما ورد في علي والزهراء عليهماالسلام على الأحبيّة النسبيّة ... فلننقل كلامه ونبيّن ما فيه:

كلام المحبّ الطبري وبطلانه

لقد جاء في (الرّياض النضرة): « ذكر اختصاصه بأحبيّة النبيّ صلىاللهعليهوآلهوسلم .

عن عائشة: سُئلت: أيّ الناس أحبّ إلى رسول ا صلىاللهعليهوآلهوسلم ؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرّجال؟ قالت: زوجها، أنْ كان - ما علمت - صوّاماً قوّاماً. أخرجه الترمذي. وقال: حسن غريب.

وعنها - وقد ذكر عندها علي فقالت: ما رأيت رجلاً كان أحبّ إلى رسول ا صلىاللهعليهوآلهوسلم ولا امرأة أحبّ إلى رسول ا صلىاللهعليهوآلهوسلم من امرأته. خرّجه المخلّص والحافظ الدمشقي.

وعن معاذة الغفارية قالت: كانت لي أُنس بالنبيّ - صلىاللهعليهوآلهوسلم - أخرج معه في الأسفار وأقوم على المرضى وأُداوي الجرحى، فدخلت إلى رسول الله صلىاللهعليهوآلهوسلم في بيت عائشة - وعلي رضيياللهعنه خارج من عنده - فسمعته يقول: يا عائشة، إنّ هذا أحبّ الرجال وأكرمهم عليَّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه. خرّجه الخجندي.

وعن مجمع قال: دخلت مع أُمي على عائشة فسألتها عن أمرها يوم الجمل فقال: كان قدراً من قدر ا . وسألتها عن علي فقالت: سألت عن أحبّ الناس إلى رسول ا صلىاللهعليهوآلهوسلم ، وزوجه أحبّ الناس كانت إليه.

وعن معاوية بن ثعلبة قال: جاء رجل إلى أبي ذر - وهو في مسجد رسول ا صلىاللهعليهوآلهوسلم - فقال: يا أبا ذر، ألا تخبرني بأحبّ الناس إليك، فإني

أعلم أنّ أحبّ الناس إليك أحبّهم إلى رسول ا صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ؟ قال: إي وربّ الكعبة، أحبّهم إليَّ أحبّهم إلى رسول ا صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، هو ذاك الشيخ. وأشار إلى علي. خرّجه الملّا في سيرته.

وقد تقدَّم لأبي بكر مثل هذه في المتّفق عليه.

فيحمل هذا على أنّ علياً أحبّ الناس إليه من أهل بيته، وعائشة أحبّ إليه مطلقاً، جمعاً بين الحديثين. ويؤيّده ما رواه الدولابي في الذريّة الطاهرة: أنّ النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم قال لفاطمة: أنكحتك أحبّ أهل بيتي إليَّ.

خرّجه عبد الرزاق، ولفظه: أنكحتك أحبّ أهلي إليَّ » [1].

وقلّده الوصّابي صاحب (الاكتفاء) فيما قال.

أقول:

إنّ حمل أحبيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام على الأحبيّة النّسبية - بأيّ معنىً كانت - حمل باطل، تدفعه الأحاديث التي ذكرناها والآثار التي أوردناها، خصـوصـاً ما كان منها عن عائشـة ... فإنّ هذه الأحاديث والآثار لا تقبل التأويل بشكلٍ من الأشكال ...

على أنّ تخصيص أحبيّة الإمام عليه‌الســـلام بأنّها بالنسبة إلى أهل البيت عليهم‌السلام - على تقدير تسـليمه - لا يضـرّ بما نقوله، لأنّ مقتضـى الأحاديث المعتبرة الكثيرة - كحديث الثقلين، وحديث السّـفينة، وأمثالهما ... ممّا رواه القوم ومنهم المحبّ الطبري نفســه - وكذا الأحاديث الواردة في أفضـليّة بني هلشـم من سـائر قريش، وهي أيضـاً أحاديث كثيرة معتبرة جداً [2] ... هو أفضـليّة أهل البيت عليهم‌الســـلام من جميع الناس على العموم. فمن كان الأفضـل في أهل البيت - الذين هم أفضل الناس - كان أفضل الناس، بالأولوية القطعيّة

---

(1). الرياض النضرة في مناقب العشرة 3 / 115 - 116.

(2). أُنظر: الجزء 5 ص 316 - 321 من كتابنا.

الواضحة.

والشـــواهد على هذا المعنى من كلام أكابر القوم كثيرة أيضـــاً، من ذلك ما رواه ملك العلماء الهندي عن الحافظ الزرندي: أنّه نقل عن إمام أهل السنّة أبي حنيفة:

« إنّه مرَّ يوماً في ســـكك بغداد، فرأى بعض أولاد السّـــادات يلعب بالجوز، فنزل من بغلته وأمر أصـــحابه بالنزول ومشـــى أربعين خطوة ثم ركب، وتوجّه إلى أصـــحابه فقال: من جال في قلبه أو ظهر على لسانه أنّه خير من صبي أو غلامٍ من أهل بيت رسول ا فهو عندي زنديق »[1].

فانظر إلى حكم هذا الإمام ... واحكم على طبقته بما شئت على من شئت.

وجوه ردّ حديث عمرو بن العاص

لكنا – مع كلّ هذا – نبرهن على أنّ الحديث الذي عارضه المحبّ الطبري تلك الأحاديث، – وهو حديث ابن العاص – باطل سنداً ودلالةً فلا معارضـــة، ولا موجب للحمل الذي زعمه وبطلانه من وجوه:

الوجه الأول:

إنّ حديث عمرو بن العاص خبر واحد تفرّد بنقله أهل الســـنّة، وما كان كذلك فليس بحجةٍ على الإماميّة، إذ لو كانت أخبارهم حجة على الإمامية فلِمَ لا تكون أخبار الإماميّة حجةٍ عليهم كذلك ... ولقد أنصـف ولي ا الدهلوي في كتابه (قرّة العينين في تفضـيل الشـيخين) حيث نصَّ على أنّه لا يجوز الإحتجاج على الإماميّة والزيديّة بأحاديث الصـحيحين، فضـلاً عن غيرها. وكذا

---

(1). هداية السعداء – مخطوط.

قال ولده (الدهلوي) في غير موضع من كتابه (التحفة).

فهذا الحديث – وإنْ كان في الصحيحين – ممّا لا يصلح الإحتجاج به أمام الإماميّة.

الوجه الثاني:

إنَّ مدار هذا الحديث المزعوم المتفق عليه!! في الصحيحين على « خالد بن مهران الحذّاء » ففي البخاري:

« حدّثنا معلّى بن أسد، ثنا عبد العزيز بن مختار، ثنا خالد الحذّاء، عن أبي عثمان، ثني عمرو بن العاص: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. فقلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قال فقلت: ثمّ من؟ قال: عمر بن الخطاب، فعدَّ رجالاً » [1].

وفيه: « حدّثنا إسحاق قال: حدّثنا خالد بن عبد الله، عن خالد الحذّاء، عن أبي عثمان: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. قلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قلت: ثمّ من؟ قال: عمر. فعدَّ رجالاً، فسكتُّ مخافة أن يجعلني في آخرهم » [2].

وفي مسلم: « حدّثنا يحيى بن يحيى قال: أنا خالد بن عبد ا ، عن خالد الحذّاء، عن أبي عثمان قال: أخبرني عمرو بن العاص ... » [3].

فمدار الحديث على « خالد الحذّاء »، وهو مقدوح مطعون فيه: قال

---

(1). صحيح البخاري – باب مناقب أبي بكر 3 / 64.

(2). صحيح البخاري – خبر غزوة ذات السلاسل 3 / 286.

(3). صحيح مسلم – باب مناقب أبي بكر 7 / 109.

الحافظ ابن حجر: « قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجُّ به » [1]. وقال أيضاً: « قد أشار حمّاد بن زيد إلى أن حفظه تغيّر لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السّلطان»[2].

الوجه الثالث:

إنّه حديث منقطع، لأنَّ خالداً لم يسمع عن أبي عثمان – وهو النهدي – شيئاً، قال ابن حجر: « قال عبد ا بن أحمد بن حنبل – في كتاب العلل – عن أبيه: لم يسمع خالد الحذّاء عن أبي عثمان النهدي شيئاً » [3].

الوجه الرابع:

إنّ هذا الحديث يدل على أحبيّة عائشة من فاطمة عليهاالسلام، فيبطله الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة من طرقهم في شأن فاطمة عليهاالسلام، الدالّة على أحبيّتها وأفضليّتها من عائشة وغيرها مثل: حديث: « فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة ». وحديث: « فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها فقد أغضبني » وحديث: « إنّما هي بضعة منّي يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها » إلى غير ذلك من الأحاديث التي لا تحصى كثرةً [4].

فمن العجيب جدّاً دعوى المحبّ كون « عائشة أحبّ إليه مطلقاً » فإنّه قلّة حياء ... على أنّه لا يستقيم على أُصول السنّة أيضاً، لأنّ « الأحبيّة » دليل « الأفضلية » [5]. فيلزم أن تكون أفضل من أبيها أبي بكر أيضاً. وهو كما ترى!!

---

(1). تهذيب التهذيب 3 / 104.

(2). تقريب التهذيب 1 / 219.

(3). تهذيب التهذيب 3 / 105.

(4). راجع أبواب فضائلها في الصحاح وغيرها.

(5). هذا واضح جدّاً، وقد نصّ عليه العلماء، كالحافظ النووي بشرح حديث عمرو بن العاص من

الوجه الخامس:

عن أسلم بإسناد صحيح على شرط الشيخين: « إنّه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم - وكان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم - فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطّاب خرج، حتى دخل على فاطمة فقال: يا بنت رسول الله، والله ما من الخلق أحد أحبّ إلينا من أبيك، وما من أحدٍ أحبّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيم الله ما ذاك بمانعي إنْ اجتمع هؤلاء النفر عندكِ أنْ آمر بهم أن يحرق عليهم البيت، فقال: فلمّا خرج عمر جاءوها فقالت: أتعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنَّ عليكم البيت، وأيم الله ليمضينّ لِما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فرأُوا رأيكم ولا ترجعوا إليَّ، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها، حتى بايعوا لأبي بكر » [1].

ولو كان لحديث عمرو بن العاص أصل لم يكن وجه لما قاله عمر مع الحلف عليه.

الوجه السادس:

إنّه لو كان لهذا الحديث المفترى أصل، فلما ذا اعترفت عائشة بأحبيّة علي والزهراء عليهما السلام؟ ولماذا لم تجب « جميع بن عمير » و « عروة بن الزبير » و « معاذة الغفاريّة » للذين عيّروها بخروجها على أمير المؤمنين عليه السلام بكونها هي وأبوها أحبّ النّاس إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، بل قالت: إنّه كان قضاءً وقدراً من ا ؟

(المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) فراجعه.

(1). إزالة الخفا عن سيرة الخلفا. والحديث في كنز العمال 5 / 651 رقم: 14138 عن ابن أبي شيبة.

من هنا يظهر أنْ حديث عمرو بن العاص ممّا اختلقته يداه، أو بعض الأيدي الحاقدة على أمير المؤمنين عليه السلام من العثمانية أو المروانيّة ... وإلّا لاحتجت به عائشة في هذه المواضع ونحوها لتبرير مواقفها وأقوالها ...

الوجه السابع:

لقد عرفت من الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي – بسندٍ صحيح كما اعترف ابن حجر – أن عائشة خاطبت النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم بقولها: « وا لقد علمت أنّ عليا أحبّ إليك من أبي » وأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم أقرّها على هذا ولم يجبها بشيء ...فما نسبه عمرو بن العاص في هذا الحديث إلى النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم كذب.

كلام ابن حجر وإبطاله

نعم هو افتراء وكذب، وإنْ حاول الحافظ ابن حجر ترجيح حديث عمرو، أو الجمع بينهما – لأنّ حديث عمرو بن العاص صحيح في زعمه، لأنّه مخرج في الصحيحين – فقال ما نصه:

« أخرج أحمد وأبو داود والنّسائي – بسندٍ صحيح – عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر على النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ، فسمع صوت عائشة عاليا وهي تقول: وا لقد علمت أنّ عليا أحبّ إليك من أبي. الحديث. فيكون علي ممّن أبهمه عمرو بن العاص أيضا.

وهو وإنْ كان في الظاهر يعارض حديث عمرو، لكن يرجّح عمرو لأنّه من قول النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم ، وهذا من تقريره.

ويمكن الجمع باختلاف جهة المحبّة، فيكون في حق أبي بكر على عمومه بخلاف علي، ويصح حينئذ دخوله فيمن أبهمه عمرو.

ومعاذ ا أن نقول – كما يقول الرافضة – من إبهام عمرو فيما روى، لما

كان بينه وبين علي رضـــي ا عنهما، فقد كان النعمان مع معاوية على علي وَلم يمنعه ذلك من الحديث بمنقب علي، ولا ارتياب في أنَّ عمراً أفضل من النعمان، وا أعلم » [1].

أقول: لكنّها محاولة يائسة ...

أمّا ترجيح حديث عمرو لكونه من قول النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌و ســـلم على حديث النعمان، لكونه من تقريره، فصدور مثله من شيخ الإسلام عند القوم غريب.

أمّا أوّلاً: فلأنَّ تقدم أحد المتعارضين لكونه قولا ممنوع في أمثال المقام.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ في حديث النعمان مرجّحات عديدة على اصـول أهل الســنّة، توجب تقدّمه على حديث عمرو بن العاص. منها: جلالة شأن عائشة صاحبة القضيّة، وأنّها أكثر وقوفا على حالات النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌و آله‌و سلم ، وأنّها أعرف الناس بحال أبيها من حيث الفضيلة ... إلى غير ذلك ممّا لا يخفى عند الإمعان.

ومن أكبر المرجّحات في حديث النّعمان: أنّ هذا الرجل يروي هذا الحديث مع كونه مع معاوية على علي عليه‌السلام، والفضل ما شهدت به الأعداء، وأيضاً: فإنّه من حديث عائشة، وهي من أشدّ الناس عداوةً لأمير المؤمنين عليه‌السلام. بخلاف حديث عمرو بن العاص، فإن عمراً لم يكن له عداوة مع عائشـــة وأبي بكر وعمر بل كانوا جميعاً ملةً واحدةً، وقد كان وزير معاوية بن أبي ســفيان الذي وضــعت في ســلطنته الأحاديث الكثيرة في فضــل المخالفين لأهل البيت عليهم‌السلام، ومن الواضح جدّاً تقدّم الخبر الذي ينقله مثل النعمان في فضل أمير المؤمنين عليه‌السلام، على الخبر الذي ينقله مثل ابن العاص في فضل

---

(1). فتح الباري 7 / 18.

أبي بكر وعمر ...

وأمّا دعوى الجمع بين الحديثين بما ذكر فبطلانها واضح ممّا سبق بالتفصيل، حيث علمت أنّ إطلاق أفعل التفصيل على المفضول بلحاظ وجهٍ حقيرٍ، غير جائز ...

الوجه الثامن:

أخرج الترمذي: « حدّثنا سفيان بن وكيع، نا محمّد بن بكر، عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر: أنّه فرض لاسامة في ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفرض لعبد ا بن عمر في ثلاثة آلاف. فقال عبد ا بن عمر لأبيه: لم فضّلت أُسامة عليَّ، فوا ما سبقني إلى مشهد؟ قال: لأنَّ زيداً كان أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من أبيك، وكان أُسامة أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم منك، فآثرت حبّ رسول ا - صلى الله عليه و آله و سلم - على حبّي. هذا حديث حسن غريب » [1].

فهذا الحديث صريح في أنّ « زيد بن حارثة » كان أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من « عمر بن الخطاب » بإقرارٍ منه، فما جاء في ذيل حديث عمرو بن العاص كذب، ولو كان لِما ذكره عمرو أصل لعلمه عمر بن الخطاب، وحمل هذا الإقرار من عمر على التواضع غير جائز، لأنّه جاء في جواب اعتراضٍ من ولده على ما فعله فلا بدَّ من أن يحمل على الحقيقة والإطلاق ...

وبالجملة، فلا مناص للقوم من الإلتزام بأحد الأمرين، إمّا تكذيب عمر ابن الخطاب في أحبيّة زيد منه، وإمّا تكذيب عمرو بن العاص في حديثه! لكنّ الإنسان إذا ابتلي ببليّتين اختار أهونهما ... والأهون عندهم تكذيب عمرو ...

---

(1). صحيح الترمذي 5 / 634.

الوجه التّاسع:

روى المتقي: « عن عمرو بن العاص قال قيل: يا رسول الله، أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. فقال: من الرجال؟ قال: أبو بكر، قال: ثمّ من؟ قال: ثم أبو عبيدة. كر » [1].

وهذا الحديث للذي رواه المتقي، عن ابن عساكر، عن عمرو بن العاص يعارض حديثه المذكور ...

فأيّ النّاس أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم بعد أبي بكر: عمر أو أبو عبيدة؟

لقد وقع الرّجل في تهافت واضح، وواقع الأمر أنّه عندما جعل أحد الرجلين أحبّ الناس بعد أبي بكر نسي جعله الآخر من قبل ... فكذب مرّتين ...

الوجه العاشر:

وروى المتقي أيضاً: « عن عمرو بن العاص قال: لمّا قدمت من غزوة السلاسل – وكنت أظن أنْ ليس أحد أحبّ إلى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم منّي – فقلت: يا رسول الله، أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. قال: إني لست أسألك عن النساء. قال: أبوها إذن. قلت: فأيّ الناس أحبّ إليك بعد أبي بكر؟ قال: حفصة. قلت: لست أسألك عن النساء، قال: فأبوها إذن. قلت: يا رسول الله فأين علي؟ فالتفت إلى أصحابه فقال: إنَّ هذا يسألني عن النفس. ابن النجار » [2].

---

(1). كنز العمال 12 / 500، رقم: 35639.

(2). كنز العمال 13 / 142، رقم: 36446.

وهذا حديث آخر يرويه المتقي، عن الحافظ ابن النجار، عن عمرو بن العاص ... وفي رجوعه من غزوة ذات السلاسل بالذّات، فنقول: إنّه وإن افترى على رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في صدر الحديث أحبيّة فلان وفلان إليه، إلاّ أنّه صرّح في ذيله – بإلحاء من ا سبحانه – بما هو الحق ... وبالرغم من أن للإماميّة الأخذ بالذيل وتكذيب الصدر أخذاً بقاعدة إقرار العقلاء على أنفسهم مقبول وعلى غيرهم مردود، وعملاً بما قيل: خذ ما صفى ودع ما كدر ... فلهم الإحتجاج بذيله على الأحبيّة المطلقة لعلي عليه‌السلام، لكن لو سلّم صدور الحديث بكاملة ... فإنّ دلالته على كونه عليه‌السلام أحبّ الخلق إلى الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أحبيةً مطلقةً عامة صحيحة وتامّة ... وهذا هو المطلوب ... والحمد الذي أجرى الحق على لسانهم وخرّب بأيديهم بنيانهم.

هذا تمام الكلام على ما ادّعاه المحبّ الطبري في هذا المقام.

كلامٌ آخر للمحبّ الطبري وإبطاله

وكذا ادّعى المحبّ الطبري في حديث أحبيّة الصدّيقة الزهراء عليها‌السلام، حيث قال في كتابه (ذخائر العقبى):

« وذكر أنّها رضي الله عنها كانت أحبّ الناس إلى رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم :

عن لُسامة بن زيد – رضي‌الله‌عنه – قالوا: يا رسول الله من أحبّ إليك؟ قال: فاطمة. قالوا: نسألك عن الرجال؟ قال: أما أنت يا جعفر، وذكر حديثاً سيأتي إن شاء الله تعالى في مناقب جعفر رضي‌الله‌عنه وفيه: إنّ أحبّهم إليه زيد بن حارثة رضي‌الله‌عنه. أخرجه أحمد.

وعن عائشة رضي ا عنها قالت: إنّها سُئلت: أيّ الناس كان أحبّ إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ؟ فقالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت:

زوجها، أن كان – ما علمت – صـــوّاماً قوّاماً. أخرجه الترمذي وقال: حديث حســـن غريب. وأخرجه أبو عمر بن عبيد، وزاد بعد قوله قوّاماً، جديراً بقول الحق.

وعن بريدة – رضي الله عنه – قال: أحبّ النساء إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم فاطمة رضي ا عنها، ومن الرجال علي رضـــي الله عنه. أخرجه أبو عمر. قال إبراهيم: يعني من أهل بيته.

ويؤيّد تأويل إبراهيم: الحديث المتقدّم: أنّه صـــلى الله عليه و آله وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها: أنكحتك أحبّ أهل بيتي إليّ.

وفي المصير إليه جمع بينه وبين ما روي في الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنّه سئل عن أحبّهم إليه قال: عائشة. قالوا: من الرجال؟

قال: أبوها – وقد ذكرنا ذلك في مناقب أبي بكر رضـــي اللـــه عنه في كتاب الرياض النضرة في فضائل العشرة المبشرة، وذكرناه في مناقب عائشة رضي ا عنها في كتاب السمط الثمين في مناقب أُمهات المؤمنين –.

وما أخرجه الحافظ أبو القاسم الدمشقي عن أُسامة: إنَّ علياً رضـــي الله عنه قال: يا رســـول الله، أي أهل بيتك أحبّ إليك؟ قال: فاطمة. قال علي رضـــي الله عنه: والله لا نسألك عن أهلك، قال: فأحبّ أهلي إليَّ من أنعم الله عليه وأنعمت عليه: أُسامة بن زيد. قال: فقال العباس: ومن يا رسـول الله؟ قال: علي. ثمّ أنت. قال فقال العباس: يا رسـول الله، جعلت عمّك آخرهم؟! قال قال: إنّ علياً سبقك بالهجرة » [1].

أقول:

فالعجب من المحبّ الطبري لقد جهل أو تجاهل دلالة الأحاديث الكثيرة الشـائعة – والتي روى هو كثيراً منها في نفس كتابه هذا – على أنّ أهل البيت

---

(1). ذخائر العقبى: 35 - 36.

عليهم السلام أفضل الناس وأحبّهم إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم مطلقاً، وإلّا لَما ارتضى هذا التأويل؟

والأعجب جعله هذا التأويل طريق الجمع!! وكأنّه ما درى - بغض النظر عن الأمور والجهات الأخرى - أنّ ذكر حديث عمرو بن العاص مع تلك المثالب والقبائح التي يتّصف بها في مقابلة أحاديث سيّدنا أبي ذر - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة ممّا لا يرتضيه إنسان عاقل فضلا عن المؤمن!! وأمّا ما رواه في أنّ أحبّهم إليه زيد بن حارثة، فممّا تفرّد به أهل السنّة، على أنّه غير صحيح على أُصولهم أيضاً، فهو ينافي ما أجمع عليه الشيعة والسنّة.

كلام الشيخ عبد الحق الدهلوي وبطلانه

وممّا يضحك الثكلى قول الشيخ عبد الحق الدهلوي في (شرح المشكاة) بشرح حديث جميع بن عمير:

« قوله: قالت: زوجها.

أُنظر إلى إنصاف الصدّيقة وصدقها على رغم من يزعم من الزائغين خلاف ذلك. ولقد استحيت أن تذكر نفسها وأباها. ولا يبعد أنْ لو سئلت فاطمة عن ذلك لقالت: عائشة وأبوها. وقد ورد كذلك في رواية عن غير فاطمة رضي ا عنها. ومن هاهنا يعلم أنّ الوجوه مختلفة والحيثيّات متعددة، وبهذا ينحلّ الشبهات ويتخلّص عن الورطات ».

أقول:

إنّه لم يتعرَّض شرّاح (المصابيح) و (المشكاة) لهذه الورطة في شرحهم لهذا الحديث، وكأنّه يعلمون بأنْ لا مخلَص لهم منها، فرأوا المصلحة في السّكوت ... وليت الشيخ عبد الحق سار على نهجهم، لكنْ منعه من ذلك

شدّة تعصّبه، فأتى بما يزيد الشّبهة قوةً، وأوقع نفسه في ورطة ...

إنّ من الواضح جدّاً: أنّ مثل هذا الحديث لا ينفي إتّصاف عائشة بالعداء لأمير المؤمنين عليه‌السلام وبغضها له ... لكنَّ الفضل ما شهدت به الأعداء ... وهل ينكر الشيخ عدائها للإمام عليه‌السلام حتى آخر لحظةٍ من حياته، حيث أنشدت - لمّا بلغها نبأ استشهاده -:

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قرَّ عيناً بالإياب المسافر؟!

وأمّا قوله: « ولقد استحيت أن تذكر نفسها وأباها »

فنقول في جوابه: أي نسبة بين تلك المتبرّجة المتجمّلة الخارجة على إمام زمانها ... وبين الحياء ...!!

ثمّ ما يقول الشيخ بالنسبة إلى اعترافها بأحبيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام مطلقاً من غير سؤال منها عن ذلك ...كقولها: «ما خلق ا خلقاً أحبّ إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم من علي بن أبي طالب »؟ ... ففي هذا الحديث الذي رواه الحافظ الكنجي بسنده عنها لم يكن أحد سألها عن أحبّ الناس إليه، وقد جاءت فيه بعبارة واضحة الدّلالة على العموم، تشمل نفسها وأباها وسائر الناس أجمعين ...

وأيضاً: ففي الأحاديث المتقدّمة أنّ « جميعاً » و « عروةً » و « معاذةً » لمّا عيّروها بالخروج إلى البصرة لم تسكت، بل اعتذرت بأنَّه كان قضاءً وقدراً من ا ، وأنّها استشهدت في جواب معاذة بحديث عن أبيها أبي بكر في فضل أمير المؤمنين عليه‌السلام ... ومن الواضح جدّاً أنّه متى آل الأمر إلى التعنيف والتعيير - لا مرةً قبل مرّات - تحتّم الجواب بما يقطع اللّوم والعتاب ... فلو كان لحديث أحبيّتها وأحبيّة والدها أصل، فأيّ موضعٍ يكون أُولى من هذا الموقع للإعتذار به ... يا أُولوا الألباب!!

وأيضاً: لو كان لها نصيب من الحياء لَما قالت لعروة: « لِمَ تزوَّج أبوك أُمّكِ »؟ ألم يكن بإمكانها التمثيل بشيء آخر للقضاء والقدر في جواب ذاك

التابعي الجليل عند القوم؟

وأيضـــاً: لوكان الحياء هو المانع لها من ذكر نفســـها وأبيها فماللذي حملها على ذكر أحبيّة علي والزهراء عليهاالسلام؟ هلّا سكتت ولم تجب بشيء أصلاً؟!

وأيضـــاً: فقد أخرج الحاكم أنّهاقالت في جواب أُمّ جميع بن عمير: « وا ـما أعلم رجلاً كان أحبّ إلى رسول ا صـــلى‌اللهعليه‌وآله‌وســـلم منه، ولا امرأة من الأرض كانت أحبّ إلى رسول ا صلى‌اللهعليه‌وآله‌وسلم من امرأته » [1] وليس من شأن أحدٍ من أهل الإيمان أن يذكر – لســـتحياءً – أمراً غير واقعٍ ويؤكّده بالحلف الشـــرعي بلفظ الجلالة غير متأثّم من قوله تعالى: ﴿ وَلا تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لِأَيْمانِكُمْ ﴾!!

وأيضاً: لقد جاء في حديث النعمان بن بشير – الذي رووه بسندٍ صحيح – « ... فسمع صـــوتها عالياً وهي تقول: وا لقد علمت أنّ علياً أحبّ إليك من أبي ... » فلما ذا كلّ ذلك؟ وأين كان حياؤها؟

وأمّا قوله: « ولا يبعد أنْ لو سئلت فاطمة ... ».

فكلام من عنده قاله تسـكيناً لقلبه ... وفاطمة عليهاالســـلام لا تتفوّه بما لا أصـل له وما تعتقد هي خلافه مطلقاً ...

وأمّا قوله: « وقد ورد كذلك في رواية عن غير فاطمة ... ».

فإنْ أراد حديث عمرو بن العاص، فقد عرفت حاله.

وإنْ أراد غيره ... فحديث يتفرّدون به ... والأدلّة السابقة واللاحقة تبطله ...

وأمّا قوله: « ومن هنا يعلم ... ».

فجوابه: أنّ ممّا ذكرنا – ونذكر – يعلم أنْ ليس لهم لزيغهم خلاص عن الشـــبهات، ولا مناص عن الورطات، فهم فيهلـتائهون حائرون جاهلون مفتونون ﴿ فَمَأْواهُمُ النَّارُ كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها أُعِيدُوا فِيها وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذابَ

النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾.

وكذلك رأي التّابعين ... وأولئك الذين يقول أهل السنّة فيهم بإمرة المؤمنين ..فإنّهم كانوا يرون أنّ أمير المؤمنين **عليه السلام** أحبّ الخلق إلى رسول ربّ العالمين:

قول الحسن البصري:

قال الغزالي: « ويروى عن ابن عائشة: أنّ الحجاج دعا بفقهه البصرة وفقهاء الكوفة. قال: فدخلنا عليه ودَخَل الحسن البصري **رحمه الله** آخر من دخل. فقال الحجاج: مرحباً بأبي سعيد مرحباً بأبي سعيد، إليَّ إليَّ، ثمّ دعا بكرسي ووضع إلى جنب سريره، فقعد عليه، فجعل الحجاج يذاكرنا ويسألنا، إذا ذكر علي بن أبي طالب **رضي الله عنه** فنال منه ونلنا منه مقاربةً له وفرقاً من شره، والحسن ساكت عاض على إبهامه.

فقال: يا أبا سعيد، مالي أراك ساكتاً؟

قال: ما عسيت أن أقول؟

قال: أخبرني برأيك في أبي تراب.

قال: سمعت ا جلّ ذكره يقول: ﴿ وَما جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْها إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَما كانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُفٌ رَحِيمٌ ﴾ فعلي ممّن هدى ا من أهل الإيمان، فأقول:

ابن عمّ النبيّ عليه السلام، وختنه على ابنته، وأحبّ الناس إليه، وصاحب سوابق مباركات سبقت له من ا ، لن تستطيع أنت ولا أحد من الناس أن يحظرها عليه، ولا يحول بينه وبينها. وأقول: إنّه إنْ كانت لعلي هنات فا حسيبه، وا ما أجد فيه قولاً أعدل من هذا.

فبسر وجه الحجاج وتغيّر، وقام عن السرير مغضباً، فدخل بيتاً خلفه وخرجنا.

قال عامر الشعبي: فأخذت بيد الحسن فقلت له: يا أبا سعيد، أغضبت الأمير وأو غرت صدره. فقال: إليك عنّي يا عامر. يقول الناس: عامر الشعبي عالم أهل الكوفة، أتيت شيطاناً من شياطين الإنس تكلّمه بهواه وتقلبه في رأيه! ويحك يا عامر، هلّا اتقيت إنْ سُئلت فصدقت أو سكتّ فسلمت. قال عامر: يا أبا سعيد قلتها وأنا أعلم ما فيها. قال الحسن: فذاك أعظم في الحجة عليك وأشدّ في التّبعة»[1].

قول المأمون العباسي:

وروى أبو علي مسكويه: إنّ المأمون كتب إلى الناس كتاباً يجيب فيه على اعتراضهم في كتاب لهم إليه على أخذه البيعة منهم لسيّدنا الإمام الرضا عليه السلام، فذكر نصّ الكتاب بطوله، نورد منه قدر الحاجة، وهذا هو:

« بسم ا الرحمن الرحيم، الحمد ربّ العالمين، وصلّى ا على محمّد وآل محمّد رغم أنف الراغمين. أمّا بعد فقد عرف أمير المؤمنين كتابكم وتدبّر أمركم ومخض زبدتكم، وأشرف على قلوب صغيركم وكبيركم، وعرفكم مقبلين ومدبرين، وما آل إليه كتابكم قبل كتابكم، في مراوضة للبلطل وصرف وجوه الحق عن مواضعها، ونبذكم كتاب ا تعالى والآثار، وكلّ ما جاءكم به

---

(1). إحياء علوم الدين 2 / 346.

الصادق محمّد صلى الله عليه و آله و سلم ، حتى كأنكم من الأُمم السالفة التي هلكت بالخسف والقذف والريح والصيحة والصواعق والرجم ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها ﴾.

والذي هو أقرب إلى أمير المؤمنين من حبل الوريد، لولا أنْ يقول قائل: إنّ أمير المؤمنين ترك الجواب من سوء أحلامكم وقلة أخطاركم وركاكة عقولكم ومن سخافة ملتأوون من آرائكم. فليستمع مستمع وليبلّغ الشاهد غائباً. أما بعد:

فإنّ ا تعالى بعث محمّداً صلى الله عليه و آله و سلم على فترة من الرسل، وقريش في أنفسها وأموالها لا يرون أحداً يساويهم ولا ينالويهم، فكان نبيّنا محمّد صلى الله عليه و آله و سلم أميناً من أوسطهم بيتاً وأقلّهم مالاً.

وكان أول من آمن به خديجة بنت خويلد، فواسته بمالها. ثمّ آمن به علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - وله سبع سنين، لم يشرك با شيئاً، ولم يعبد وثناً، ولم يأكل رباً، ولم يشاكل أهل الجاهلية في جهالاتهم. وكانت عمومة رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم إما مسلم مهين أو كافر معاند، إلّا حمزة، فإنّه لم يمتنع من الإسلام ولا امتنع الإسلام منه. فمضى لسبيله على بيّنةٍ من ربّه.

أمّا أبو طالب فإنّه كفلَه وربّاه مدافعاً عنه ومانعاً منه، فلمّا قبض ا أبا طالب همّ به القوم وأجمعوا عليه ليقتلوه، فهاجر إلى القوم لِلَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ، يُحِبُّونَ مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ، وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كانَ بِهِمْ خَصاصَةٌ.

فلم يقم مع رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم أحد من المهاجرين كقيام علي بن أبي طالب، فإنّه آزره ووقاه بنفسه ونام في مضجعه. ثمّ لم يزل بعد ذلك متمسكا بأطراف الثغور وينازل الأبطال، ولا ينكل عن قرن، ولا يولي عن جيش. منيع القلب يأمَّر على جميع ولا يأمّر عليه أحد.

أشدّ الناس ووطأةً على المشركين، وأعظمهم جهاداً في ا ، وأفقههم في

دين ا ، وأقرأهم لكتاب ا ، وأعرفهم بالحلال والحرام.

وهو صاحب الولاية في حديث غدير خم، وصاحب قوله صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، وصاحب يوم الطائف.

وكان أحب الخلق إلى ا وإلى رسوله ... » [1].

---

(1). الطرائف: 122 عن نديم الفريد.

لقد أثبتنا – والحمد – أنّ الأحبيّة في حديث الطير هي الأحبيّة المطلقة ... وأنّ جميع تأويلات (للدّهلوي) وغيرمباطلة في الغلية وساقطة إلى النهلية ... إلّاأننذكر فيما يلي تصريحاتٍ ونصوصاً من عدة من أكابر علماء القوم، في أنّ حديث الطير دليل على أفضلية سيدنا لمير للمؤمنين عليه السلام وأحبيّته المطلقة عند ا والنبيّ الكريم صلى الله عليه و آله وسلم ... إتماماً للحجّة وتنويراً للمحجّة ...

علماء عصر المأمون

قد تقدّم سابقاً عن ابن عبد ربّه فيما رواه تحت عنوان « إحتجاج المأمون على الفقهاء في فضل علي » عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد قال: « بعث إليّ يحيى بن أكثم وإلى عدّةٍ من أصحابي – وهو يومئذٍ قاضي القضاة – فقال: إنّ أمير المؤمنين أمرني أن احضر معي غدا مع الفجر أربعين رجلا، كلّهم فقيه يفقهما يقال له ويحسن الجواب » أنّ المأمون احتّج على الفقهاء الحاضرين – وفيهم إسحاق وابن أكثم – بفضائل لأمير المؤمنين عليه السلام في إثبات أفضليّته من غيره من الأصحاب، وكان منها حديث الطّير، حيث قال لإسحاق بن إبراهيم الذي كان المخاطب فيهم:

« يا إسحاق: أتروي الحديث؟ قلت: نعم. قال: فهل تعرف حديث

من تصريحات الأعلام

بدلالة حديث الطّير على أفضلية الإِمام عليه السلام

الطَّير؟ قلت: نعم. قال: فحدّثني به. قال: فحدّثته الحديث فقال: يا إسحاق، إني كنت أُكلّمك وأنا أظنّك غير معلندٍ للحق، فأما الآن فقد بان لي عنادك، إنّك توقنُ أنَّ هذا الحديث صحيح؟ قلت: نعم، رواه من لا يمكنني ردّه. قال:

أفرأيت أنَّ من أيقن أنّ هذا الحديث صحيح ثمّ زعم أن أحداً أفضل من علي لا يخلو من إحدى ثلاثة: من أن يكون دعوة رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم عنده مردودة عليه، أو أنْ يقول: عرف الفاضل من خلقه وكان المفضول أحبّ إليه، أو أن يقول: إنّ ا عزّ وجلّ لم يعرف الفاضل من المفضول. فأيّ الثلاثة أحبّ إليك أن تقل؟

فأطرقت.

ثمّ قال: يا إسحاق: لا تقل منها شيئاً، فإنّك إنْ قلت منها شيئاً لستتبتك، وإن كان للحديث عندك تأويل غير هذه الثلاثة الأوجه فقله.

قلت: لا أعلم ... ».

ثمّ إنّ يحيى بن أكثم أعرب عن قبوله لمقال المأمون وعجزه عن الجواب بقوله: «يا أمير المؤمنين، قد أوضحت الحق لمن أراد ا به الخير، وأثبتّ ما لا يقدر أحد أنْ يدفعه ».

قال إسحاق: « فأقبل علينا وقال: ما تقولون؟ فقلنا: كلّنا نقول بقول أمير المؤمنين ... »[1].

الحاكم النيسابوري

وقال للذهبي بترجمة الحاكم: « وسئل الحاكم أبو عبد ا عن حديث الطير فقال: لا يصحّ، ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول ا

---

(1). العقد الفريد 5 / 354 - 358.

صلى الله عليه و آله و سلم » [1].

فهذا الكلام الذي نسبه الذهبي إلى الحاكم وأقرّه عليه صريح في دلالة حديث الطَّير على الأفضليّة ... ولنعم ما أفاد محمّد بن إسماعيل الأمير في توضيح هذا الكلام المعزى إلى الحاكم:

« وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى ا من أدلة غير حديث الطير، فما ذا ينكر من دلالة حديث الطير على الأحبيّة الدالة على الأفضلية؟ وكيف تجعل هذه الدلالة قادحة في صحة الحديث كما نقل عن الحاكم؟ ويقرب أن الحافظ أبا عبد ا الحاكم ما أراد إلّا الاستدلال على ما يذهب إليه من أفضليّة علي، بتعليق الأفضلية على صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلى الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي بعده. وقد تبيّن صحّته عنده وعند خصمه، فيلزم تمام ما أراده من الدليل على مذهبه » [2].

الفخر الرّازي

قال إمام الإشاعرة الفخر الرازي ما نصّه:

« فأما خبر الطّير فلا شك أنّه لو صحّ لدلّ على كونه أفضل من غيره، لكنه من أخبار الآحاد ... ».

فهذا كلامه وهو – كما ترى – إقرار بالدّلالة بلا تشكيك، وأما ما ذكره بالنسبة إلى سنده فبطلانه ظاهر ممّا تقدّم وسبق في بحث السند، لا سيّما من الحاكم النيسابوري الممدوح لدى الفخر والمعتمد.

وأيضاً:

قال الفخر بعد عبارته المذكورة في جواب حديث الطير: « وهو معارض

---

(1). تذكرة الحفّاظ 2 / 1039.

(2). الروضة الندية – شرح التحفة العلويّة.

بأخبار كثيرة وردت في حق الشيخين ...

لا يقال: الأحاديث المرويّة في حق علي - رضي الله عنه - أقوى، لبقائها مع الخوف الشديد على روايتها في زمان بني أُميّة، فلو لا قوّتها في ابتداء أمرها لما بقيت.

لأنّا نقول: هذا معارض بما أنّ الروافض كانوا أبداً قادحين في فضائل الصّحابة - رضي ا عنهم - فلو لا قوتها في ابتدائها وإلّا لما بقي الآن شيء منها » [1].

هذا كلام الفخر ... ولو كان هناك مساغ لشيء من التأويلات التي ذكرها (الدهلوي) أو غيره، أو كان عند الفخر نفس متأويل غيرها .. لذكره ... فيظهر أن لا طريق عندهم للجواب إلّا الطعن في السند، وقد عرفت فساده، والمعارضة بما رووه في فضائل الشيخين، وهي معارضة باطلة، لكونها يروونه فيهما ليس بحجة، واللّاحجة لا يعارض الحجة. وأمّا ما ذكره في جواب الاعتراض فواضح الاندفاع، لأنّه قياس مع الفارق ...

وبالجملة، فهذا الكلام أيضاً دال على المفروغية عن دلالة حديث الطّير على الأفضليّة ... وهذا هو المطلوب في المقام.

محمّد بن طلحة

وقال محمّد بن طلحة الشافعي في (مطالب السؤول) في الباب الأول: « الفصل الخامس: في محبة ا تعالى ورسوله صلى الله عليه و آله و سلم ، ومؤاخاة الرسول إياه، وامتزاجه به، وتنزيله إياه منزلة نفسه، وميله إليه، وإيثاره إيّاه.

وقبل الشروع في المعاقد المقصودة والمقاصد المعقودة في هذا الفصل، لا بدّ من شرح حقيقة المحبّة وكيفية إضافتها إلى ا تعالى وإلى

---

(1). نهاية العقول - مخطوط.

العبد،فإن العقل إذا لم يحط بتصـــوّر ذلتها لم ينتظم قضـــاؤه عليها لا بنفيها ولا لإثباتها، ولم يستقم حكمه لها بشيء من نعوتها وصفاتها فأقول:

المحبّة حالة شـــريفة أخبر ا عزّ وجلّ بوجودها منه لعبده ومن عبده له، فقال جلّ وعلا: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ وقالك ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ وقال: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾ ...

إنّ حقيقة محبّة ا تعالى لعبده: إرادته سبحانه لإنعامٍ مخصوص يفيضه على ذلك العبد من تقريبه، وإزلافه من محال الطهارة وللقدس، وقطع شـــواغله وتطهيرباطنه عن كدورات للدنيا، ورفع الحجاب عن قلبه حتى يشـــاهده كأنّه يراه، فإرادته بأنْ يخصَّ عبده بهذه الأحوال الشـــريفة هي محبّته له ...

وأمّا محبّة ا تعالى فهي ميله إلى نيل هذا الكمال، وإرادته درك هذه الفضائل.

فيكون إضـــافة المحبة إلى ا – تعالى جلّ وعلا – وإضـــافتها إلى العبد مختلفين، نظراً إلى الاعتبارين المذكورين.

فإذا وضـــح معناهما فمن خصّـــه ا – عزّ وعلا – بمحبّته على ما تقدم من إرادته بقربه وإزلافه من مقرّ التقديس والتطهير، وقطع شـــواغله عنه، وتطهير قلبه من كدورات للدنيا ورفع الحجاب، فقد أحرز قصاب السّابقين، وارتدى بجلباب الفائزين المقربين.

وهذه المحبّة ثابتة لأمير المؤمنين علي، بتصريح رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، فإنّه صـحَّ النقل في المسـانيد الصـحيحة والأخبار الصـريحة، كمسـندي البخاري ومسـلم وغيرهما: أنّه صلى الله عليه و آله وسلم قال يوم خيبر: لأعطينَّ الراية ...

وقال صـــلى الله عليه و آله وسلم يوماً – وقد أُحضر إليه طير ليأكله – اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. وكان أنس

حاضراً يسمع قول النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم قبل مجيء علي. فبعد ذلك جاء أنس إلى علي فقال: لستغفر لي ولك عندي بشارة، ففعل، فأخبره بقول النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم .

إيقاظ وتنبيه: إعلم – أيدك ا بروحٍ منه – أن أخبار النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم صدق وأقوالله حق،فإذا أخبر عن شيء فهو محقّق لا يرتاب في صحته ذوو الإيمان ولا لحد من المهتدين، فكان صلوات ا عليه قد اطّلع بنور النبوّة على أنَّ علياً ممّن يحبّه ا تعالى، وأراد أنْ يتحقق للناس ثبوت هذه المنقبة السنيّة والصّفة العليّة التي هي أعلى درجات المتّقين لعلي، وكان بين الصحابة يومئذٍ منهم حديثو عهد بالإسلام، ومنهم سمّاعون لأهل الكتاب، ومن فيهم شيء من نفاق، فأحبّ رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أن يثبت ذلك لعلي في نفوس الجميع فلا يتوقف فيه أحد. فقرن صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في خبره بثبوت هذه الصفة – وهي المحبة الموصوفة من الجانبين لعلي، التي هي صفة معينة معنوية لا تدرك بالعيان – بصفة محسوسةٍ تدرك بالأبصار أثبتها له وهي فتح خيبر على يديه، فجمع قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في وصف علي بين المحبة والفتح، بحيث يظهر لكلّ ناظر صورة الفتح ويدركه بحلسّته، فلا يبقى عنده توقف في ثبوت الصفة الْأُخرى المقترنة بهذه الصفة المحسوسة، فيترسّخ في نفوس الجميع ثبوت هذه الصفة الشريفة العظيمة لعلي.

وهكذا في حديث الطير، جعل إتيانه وأكله معه – وهو أمر محسوس مرئي – مثبتاً عند كلّ أحد من علمه أنّ علياً متصف بهذه الصفة العظيمة، وزيادة الأحبيّة على أصل المحبة. وفي ذلك دلالة واضحة على علّو مكانة علي وارتفاع درجته وسمّو منزلته، واتّصافه بكون ا تعالى يحبّه وأنّه أحبّ خلقه إليه.

وكلنت حقيقة هذه المحبة قد ظهرت عليه آثارها وانتشرت لديه أنوارها،فإنّه كان قد أزلفه ا تعالى في مقرّ التقديس،فإنّه نقل الترمذي في صحيحه: أنّ رسول لله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم دعا علياً يوم الطائف فانتجاه فقال الناس:

لقد أطال نجواه مع ابن عمه! فقال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : ما انتجيته ولكنَّ الله انتجاه ... » [1].

الحافظ الكنجي

وقال الحافظ محمد بن يوسف الكنجي – بعد رواية حديث الطير –: « وفيه دلالة واضحة على أنّ عليّاً أحبّ الخلق إلى ا ، وأدّل للدلالة على ذلك إجابة دعاء النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم فما دعا به. وقد وعد ا تعالى من دعاه بالإجابة حيث قال: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ فأمر بالدعاء ووعد بالإجابة، وهو عزّ وجلّ لا يخلف الميعاد، وما كان ا ليخلف وعده ورسله. ولا يردّ دعاء رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم لأحبّ الخلق إليه. ومن أقرب الوسائل إلى ا محبّته ومحبّة من يحبّه لحبّه. كما أنشدني بعض أهل العلم في معناه:

بالخمسة الغرّ من قريش وسادس القوم جبرئيل

بحبّهم ربّ فاعف عنّي بحسن ظنّي بك الجميل

العدد الموسوم بالستّة في هذا البيت أصحاب العباء الذين قال ا تعالى في حقهم: ﴿ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ وهم: محمّد رسول ا – صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم – وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وسادس القوم جبرئيل » [2].

المحبُّ الطَّبري

وقال محبّ الدين الطبري في فضائل أمير المؤمنين عليه‌السلام:

« ذكر أنّه أحبّ الخلق إلى ا تعالى بعد رسول ا صلّى ا عليه

---

(1). مطالب السؤول 1 / 42 - 43.

(2). كفاية الطالب: 151.

وسلّم:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان عند رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأكل معه. أخرجه الترمذي، والبغوي في المصابيح في الحسان ... » [1].

وأيضاً:

قال الطبري في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

« ذكر اختصاصه بأحبيّة ا تعالى له:

عن أنس بن مالك قال: كان عند النبيّ ... » [2].

وأيضاً:

قال: « ذكر محبة ا عزّ وجلّ ورسول ا صلى الله عليه و آله وسلم له:

تقدّم في الخصائص ذكر أحبيّته إلى ا ورسوله، وهي متضمنّة للمحبّة مع الترجيح فيها على الغير » [3].

فليمت المنكرون والجاحدون حنقاً وغيظاً ...

شهابُ الدّين أحمد

وقال السيد شهاب الدين أحمد - بعد حديث أبي ذر في أحبّ الخلق إلى الرسول صلى الله عليه و آله وسلم :

« قال الشيخ العارف لُسوة ذوي المعارف جلال الدين أحمد الخجندي قدس سره - بعد رواية حديث عائشة ومعاذة وأبي ذر رضي ا عنهم كما سبق -: وهذه الآثار عاضدة حديث الطير، إذ لا يكون أحد أحبّ إلى رسول ا

---

(1). ذخائر العقبى: 61.

(2). الرياض النضرة 3 / 114.

(3). الرياض النضرة 3 / 188.

صلى الله عليه وآله وسلم إلّا أن يكون ذلك أحبّ إلى ا عزّ وجل » [1].

وأيضاً:

قال السيد شهاب الدين: « الباب السابع، في ترنّم أغاني النبوّة في مغاني الفتوة، بأحبّيته إلى الله تعالى ورسوله، وتنسّمه شقائق شواهق معالي العناية بما ظهر أنّه أشدّ حبّاً لله ورسوله:

عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال: كان عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وبارك وسلّم طير فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي بن أبي طالب فأكل معه. ورواه الطبري وقال: خرّجه الترمذي ... » [2].

فحديث الطير عنده دليل الأحبيّة ...

ابن تيميّة

وقال ابن تيمية في الجواب عن حديث الطير ما نصّه:

« السادس – إنّ الأحاديث الثّابتة في الصّحاح التي أجمع أهل الحديث على صحّتها وتلقّيها بالقبول تناقض هذا، فكيف يعارض تلك بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصحّحوه؟ يتبيّن هذا لكلّ متأمّل ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من فضائل القوم ...

وأيضاً: فإنّ الصّحابة أجمعوا على تقديم عثمان، الذي عمر أفضل منه، وأبو بكر أفضل منهما. وهذه المسألة مبسوطة في غير هذا الموضع، وقد تقدّم بعض ذلك، لكن ذكر هذا ليتبيّن أن حديث الطير من الموضوعات » [3].

---

(1). توضيح الدلائل – مخطوط.

(2). توضيح الدلائل – مخطوط.

(3). منهاج السنّة 4 / 99.

فلو لا دلالة هذا الحديث على الأفضلية عند ابن تيمية لما كان بحاجة إلى المعارضة والإستدلال بما ذكر ... ولو كانت الأحبيّة فيه نسبية - كما ذكر (الدهلوي) أو يمكن تأويلها بوجه من الوجوه - لم يكن تناقض بين حديث الطير وما ذكر من أحاديث القوم!!

ومن هنا يظهر اضطراب القوم في مقام الجواب عن هذا الحديث الشريف، فالمتقدّمون كالرّازي وابن تيميّة لم يذكروا شيئا من التأويلات إمّا عن عجز وقصور، وإمّا للالتفات إلى ركاكتها وسخافتها، فعمدوا إلى خرافات شيوخهم في باب فضائل الشيخين، فزعموا مناقضتها لحديث الطّير، أو ادّعوا وضع هذا الحديث الشّريف، مكذّبين كبار أساطين طائفتهم للذين رووه، وأثبتوه في كتبهم في جملة فضائل مولانا أمير المؤمنين عليه السلام. والمتأخّرون سلكوا سبيل التأويل وإنكار دلالة الحديث على الأحبيّة والأفضليّة المطلقة، مخطّئين أولئك الذين أذعنوا بالدلالة وادّعوا المعارضة أو الوضع ... بل لقد وقع الواحد منهم في التهافت والتناقض .. فالرازي يعترف في (نهاية العقول) بدلالة حديث الطير على الأفضلية بصراحة ثمّ يدّعي المعارضة، ويناقض نفسه في (الأربعين) - كما ستسمع فيما بعد - ويمنع الدّلالة ...

لكن الجمع بين المتناقضات ممتنع، وهم بين أمرين، إمّا رفع اليد عن الحكم بالوضع بدعوى معارضته لما وضعوه في حق الشيخين، وإمّا الإعتقاد والإقرار بدلالة الحديث على الأحبيّة ونبذ التأويلات الموهونة ... وأنّى لا هذا ولا ذاك فهذا من وساوس الخناس الأفّاك، وا ولّي التفضّل بالفهم والإدراك.

محمّد الأمير الصّنعاني

وقال العلّامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في دلالة حديث الطَّير على أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام بعد إيراد طرقه:

« قلت: هذا الخبر رواه جماعة عن أنس، منهم: سعيد بن المسيب،

وعبد الملك بن عمير، وسليمان بن الحجاج الطّائفي، وأبو الحال الكوفي، وأبو الهندي، وإسماعيل بن عبد ا بن جعفر، ويغنم بن سالم بن قنبر، وغيرهم.

ولمّا قال الحافظ الذهبي في التذكرة في ترجمة الحاكم أبي عبد ا المعروف بابن البيّع الحافظ المشهور، مؤلّف المستدرك وغيره، بعد أن ساق حكاية: وسئل الحاكم أبو عبد ا عن حديث الطير فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم . قال الذهبي: قلت: ثمّ تغيّر رأي الحاكم، فأخرج حديث الطير في مستدركه. قال الذهبي: وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة قد أفردتها بمصنَّف، ومجموعها يوجب أن الحديث له أصل. انتهى كلام الذهبي. فأقول:

كلام الحاكم هذا لا يصح عنه، أو لأنّه قاله ثمّ رجع عنه كما قال الذهبي ثمّ تغيّر رأيه. وإنّما قلنا ذلك لأمرين:

أحدهما – وهو أقواهما – إنّ القول بأفضليّة علي رضي الله عنه بعد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم هو مذهب الحاكم، كما نقله الذهبي أيضاً في ترجمته عن ابن طاهر، قال الذهبي قال ابن طاهر: كان – يعني الحاكم – شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنّن في التقديم والخلافة، وكان منحرفا عن معاوية وإنّه يتظاهر بذلك ولا يعتذر عنه. انتهى كلام ابن طاهر، وقرّره الذهبي بقوله: لمّا انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأمّا الشيخان فمعظّم لهما بكلّ حال، فهو شيعي لا رافضي. إنتهى.

قلت: إذا عرفت هذا: فكيف يطعن الحاكم في شيء هو رأيه ومذهبه ومن أدلة ما يجنح إليه؟ فإنْ صحّ عنه نفي صحة حديث الطائر فلابدَّ من تأويله بأنّه أراد نفي أعلى درجات الصحّة، إذ الصحة عند أئمة الحديث درجات سبع، أو أن ذلك وقع منه قبل الإحاطة بطرق الحديث، ثمّ عرفها بعد ذلك فأخرجه فيما جعله مستد ركاً على الصحيحين.

والثاني: إنّ إخراجه في المستدرك دليل صحته عنده، فلا يصح نفي الصحة عنه إلّا بالتأويل المذكور.

فعلى كلّ حالٍ فقدح الحاكم في الحديث لا يتم.

ثمّ هذا للذهبي - مع تعاديه وما يعزى إليه من النصب - ألّف في طرقه جزء. فعلى كلّ تقدير قول الحاكم لا يصح. لا بدّ من تأويله.

ولأنّه علّل عدم صحته بأمر قد ثبت من غير حديث الطير، وهو أنّه: إذا كان أحبّ الخلق إلى ا سبحانه كان أفضل الناس بعد رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، فقد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى ا من غير حديث الطائر، كما أخرجه أبو الخير القزويني من حديث ابن عباس: إنّ عليّاً - رضي الله عنه - دخل على النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم فقام إليه وعانقه وقبّل بين عينيه، قال له العباس: أتحب هذا يا رسول الله؟ فقال: والله للهَ لأشدّ حبّاً له منّي. ذكره المحبّ الطبري رحمه الله.

قلت: وفي حديث خيبر الماضي - وقوله صلى الله عليه و آله وسلم : سأُعطي الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله - ما يدلّ لذلك. فإنّه ليس المراد من وصفه بحبّ ا إيّاه أدنى مراتبها ولا أوسطها بل أعلاها، لما علم ضرورةً من أنّ ا يحبّ جماعة من الصحابة غير علي رضي الله عنه، قد ثبت ذلك بالنص على أفرادٍ منهم، وثبت أنّ ا يحبّهم جملةً، لقوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ وقد أخبر ا عنهم في عدّة آيات أنّهم اتّبعوا رسوله كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي ساعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ وغيرها من الآيات المثنية عليهم، الدالة على اتّباعهم لرسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، وقد علّق محبّته تعالى باتّباع رسوله، فدلّ أنّهم محبوبون تعالى، وأنّ رتبتهم في المحبّة متفاوتة.

فلمّا خصَّ علياً يوم خيبر بتلك الصّفة من بينهم، وقد علم أنّه قد شاركهم في محبّة ا لهم، لأنه رأس المتّبعين لرسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ، علم

أنّه أعلاهم محبةً ، كأنّه صلى الله عليه و آله و سلم قال: لأُعطينَّ الرّاية أحبَّ الناس إلى ا ، ولهذا تطاول لها الصحابة، وامتدّت إليها الأعناق، وأحبَّ كلٌّ وترجّى أن يخصَّ بها.

وقد ثبت أنّ علياً أحبّ الخلق إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم كما أخرجه الترمذي – وقال حسن غريب – من حديث عائشة أنّها سئلت: أيّ الناس أحب إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قالت: فاطمة. قيل فمن الرجال؟ قالت: زوجها، إنّه كان – ما علمت – صوّاماً قوّاماً.

وأخرج المخلّص الذهبي والحافظ أبو القلسم الدمشقي من حديث عائشة – وقد ذكر عنها علي رضي الله عنه – قالت: ما رأيت رجلاً أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم منه، ولا امرأة أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من امرأته.

وأخرج الخجندي عن معاذة الغفارية قالت: دخلت على النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم في بيت عائشة وعلي خارج من عنده، فسمعته يقول: يا عائشة إنّ هذا أحبّ الرجال إليّ وأكرمهم عليّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه.

وأخرج الملّا في سيرته عن معاوية بن ثعلبة قال: جاء رجل إلى أبي ذر – وهو في مسجد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم – قال: يا أبا ذر، ألا تخبرني بأحبّ الناس إليك، فإني أعرف أنَّ أحبّ الناس إليك أحبّهم إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم . قال: أي وربّ الكعبة، أحبّهم إليَّ أحبّهم إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم هو ذاك الشيخ – وأشار إلى علي رضي الله عنه –.

ذكر هذه الأحاديث المحبّ الطبري رحمه الله.

وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ، فإنّه أحبّ الخلق إلى ا سبحانه. فإن رسول ا لا يكون الأحب إليه إلّا الأحبّ إلى ا سبحانه. وإنّه قد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلى ا من أدلّة غير حديث الطائر هذا.

فماذا ينكر من دلالة حديث الطّير على الأحبيّة للدلّة على الأفضليّة؟ ولنّها تجعل هذه الدلالة قادحة في صحة الحديث! كما نقل عن الحاكم.

ويقرب أنّ الحافظ أبا عبد ا الحاكم ما أراد إلّا الإستدلال على ما يذهب إليه من أفضليّة علي رضي الله عنه، بتعليق الأفضليّة على صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلى الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي رضي الله عنه بعده صلى الله عليه و آله وسلم ، وقد تبيَّن صحته عنده وعند خصمه، فيلزم تمام ما أراده من الدليل على مذهبه هذا.

وفي حديث الطير معجزة لرسول ا صلى الله عليه و آله وسلم بلستجابة دعائه في إتيانه صلى الله عليه و آله وسلم بأحبّ الخلق.

وفيه دلالة على أن أحبّ الخلق إلى ا علي، فإنّه مقتضى لستجابة الدعوة، وأنّه لا أرفع منه درجةً في الأحبيّة عنده تعالى بعد رسوله صلى الله عليه و آله وسلم ، لأنّه صلى الله عليه و آله وسلم دعا ثلاث مرّات، وكلّها يأتي فيها علي رضي الله عنه لا غيره، ويرجع من طريقه مرة بعد مرة، يردّه أمر ا وللدعوة النبويّة، وألقى في قلب أنس ردّه رضي الله عنه مرة بعد مرة، ليظهر الأمر الإلهي وللدعوة النبويّة، إذ لو فتحله عند أوّل مرة لربّما قيل اتّفق أنّه وصل إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم اتّفاقاً، فما وقع الترديد من أنس والتردّد منه رضي الله عنه إلّا ليعلم اختصاصه، ولأنّه لوكان غيره في رتبته رضي الله عنه لجاء به له أو معه، إذ ليست الدعوة مقصورةً على أحد.

وقد قدّمنا في حديث المحبّة بحثاً نفيساً في حديث خيبر فلا نكرّره، ولأشار الإمام المنصور با إلى حديث الطير بقوله:

ومن غداة للطير كان للذي خصّ بأكل الطّائر المشتوي » [1]

---

(1). الروضة الندية – شرح التحفة العلوية.

وقال الملّا يعقوب اللاهوري في (شرح تهذيب الكلام) في البحث عن أدلّة أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام: « ولحديث الطير وهو قوله عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجاء علي فأكل معه. رواه الترمذي.

ولا شكَّ أنّ الأحبّ إلى ا تعالى من كان أكثر ثواباً عنده.

أقول: وهذا الحديث يدلّ على أفضليّة علي على النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، وهو خلاف الإجماع، والعام المخصوص لا يكون حجة ».

ودلالة هذا الكلام على مطلوب الإمامية واضحة جدّا، فقد نصّ اللاّهوري على دلالة حديث الطير على أفضليّة أمير المؤمنين مطلقا حتى من النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم – والعياذ با –. لكن زعم شمول هذا الإطلاق للنبيّ عليه وآله السلام صريح البطلان، لما نصّ عليه أكابر العلماء المحققين من عدم دخول المتكلِّم في إطلاق كلامه ... وسيجئ ما يدل على ذلك ... وعليه، فهذا العام ليس مخصّصاً حتى يقال: العام المخصوص لا يكون حجة.

ولو سلَّمنا كونه عاماً مخصوصاً فهو – على ما نصّ عليه أجلّة المحققين في علم الأُصول – حجة أيضاً ... بل حجيّته مورد اجماعٍ مستند إلى الصّحابة، وإليك كلام القاضي عضد الدين الإيجي الصريح في ذلك، فإنّه قال في مبحث العام المخصّص من (شرح المختصر):

« لنا ما سبق من استدلال الصّحابة مع التخصيص، وتكرر وشاع ولم ينكر، فكان إجماعاً. ولنا أيضاً: إنا نقطع بأنّه إذا قال: أكرم بني تميم وأمّا فلاناً منهم فلا تكرمه، فترك إكرام سائر بني تميم عُدّ عاصياً، فدلَّ على ظهوره فيه وهو المطلوب. ولنا أيضاً: إنّه كان متناولاً للباقي، والأصل بقاؤه على ما كان

عليه » [1].

المولوي حسن زمان

وقال المولوي حسن زمان الهندي في معنى حديث الطير: « وكان إتيان الشيخين إتّفاقاً، فلذا صرفهما رضي ا عنهما، ثمّ إتيان المرتضى إجابة من ا عزّ وجلّ لدعائه، ولذا قبله، حيث علم ذلك صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وإلّا فكيف يسوغ ردّ من أتى ا به!

ولذا خرّجه النسائي في ذكر منزلة علي من ا عزّ وجلّ.

وبه تبطل إرادة « من أحبّ الخلق »فإنّ الصدّيق وللفاروق كذلك قطعاً، فما وجه تخصيصه بالأحبيّة بالإتيان به دونهما!

ويبطل احتمال أنّهما لم يكونا حينئذٍ بالمدينة الطيّبة.

وقيل من قال: إنَّ المراد: أحبّ الناس إلى ا في الأكل مع النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وأنّ المرتضى هوكذا، إذ الأكل مع من هو في حكم الولد يوجب تضاعف لذّة الطعام. مردود بأنّ أحبّ للناس كذلك شرعاً وعرفاً وعقلاً إنّما هوفاطمة أو أُختها إن كانت، أو الحسن والحسين إن كانا، أو الأزواج المكرّمات.

واحتمال الأحبيّة للمجموع إحتمال ناشٍ من غير دليل، فلا اختلال به بالاستدلال » [2].

* * *

(1). شرح المختصر في علم الأصول: 224.

(2). القول المستحسن في فخر الحسن – فضائل علي.

قوله:

ولا ريب في كون حضرة الأمير أحبّ الناس إلى ا في الوصف المذكور.

أقول:

لا ريب في كون سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلى ا تعالى في ذاك الوصف، بل جميع الأوصاف الفاضلة والمحامد الكاملة. ولو فرضنا قصر دلالة هذا الحديث على الأحبيّة في الأكل مع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم لدلّ ذلك على أفضليّته من غيره مطلقا، لأنّ محبّة ا ليست منبعثة عن الطبائع النفسانيّة، وإنّما هي دائرة مدار الأفضليّة الدينيّة، فمن كان الأفضل من حيث الفضائل الدينية كان الأكثر محبوبيةً، لامتناع أحبيّة المفضول من الفاضل عنده سبحانه، ولوضوح أنّه الحكيم على الإطلاق، وأفعاله وأحكامه مبنيّة على الحكم والمصالح، فهي منزّهة عن اللغو والعبث، ولا مساغ للترجيح أو الترجّح بلا مرجّح في أقواله وأفعاله.

وعلى هذا، فكون المفضول أحبّ عند ا في الأكل مع رسوله صلى الله عليه و آله و سلم عبث صريح بل ظلم قبيح وترجيح للمرجوح، وكلّ ذلك ممتنع في حقه، وتعالى شأنه عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

فأحبيّة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في الأكل مثبتة لأفضليته في الدين وتقدّمه على غيره من المقرّبين فكيف بالمردودين! فاستبصر ولا تكن من الغافلين.

فهذا التأويل لا ينفع السّاعين وراء إنكار فضائل الوصّي، ودلائل إمامته بعد النبيّ صلوات ا عليهما.

قوله:

لأنّ الأكل مع الولد أو من هو في حكم الولد يوجب تضاعف لذّة الطعام.

أقول:

لا يخفى أنّ هذه الجملة غير واردة في كلام الكابلي للذي انتحل (للدهلوي) كلمته، وإنّما هي زيادة منه أتى بها تمادياً في للبلطل وسعياً وراء إطفاء نور ا ... ولكنّه جهل ما يستلزمه ذلك، وأنّ ذلك سيعرّضه إلى مزيدٍ من النقد، لأنّ أكل الولد أو من في حكمه مع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم إنّما يوجب تضاعف لذّه الطّعام فيما إذا كان ذاك الولد أو من بحكمه أفضل من غيره لدى النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، وإلّا فمن الواضح جدّاً أنّه لو كان هناك أفضل من هذا الآكل معه لم يكن أكل هذا المفضول أحبّ إليه من أكل الأفضل معه، وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ ملاك الأحبيّة والأقربيّة إلى ا والرّسول هو الأفضليّة في الدين، والنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان يراعي هذا الملاك في جميع جهات معلشرته مع أصحابه، ولم تكن أفعاله وأقواله منبعثةً عن الميول النفسانيّة.

ومن هنا كان ما رواه الحافظ ابن مردويه بسنده: « عن رافع مولى عائشة قال: كنت غلاماً أخدمها، فكنت إذ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عندها ذات يوم، إذ جاء جاءٍ فدقَّ الباب، فخرجت إليه، فإذا جارية مع إناءٍ مغطّى،

فرجعت إلى عائشة فأخبرتها فقالت: أدخلها، فدخلت فوضعته بين يدي عائشة، فوضعته عائشة بين يدي رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، فجعل يأكل وخرجت الجارية، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : ليت أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وإمام المتّقين يأكل معي. فجاء جاءٍ فدقَّ للباب، فخرجت إليه، فإذا هو علي بن أبي طالب، قال: فرجعت فقلت: هذا علي. فقال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : مرحباً وأهلاً فقد عنيتك مرّتين حتى أبطأت عليّ، فسألت الله عزّ وجلّ أن يأتي بك، إجلس فكل معي » [1].

فهذا الحديث صريح في أنّ دعاء النبي صلى الله عليه و آله و سلم لم يكن نلشئاً عن الميل النفساني، بل إنّ دعائه بحضور أمير المؤمنين عليه السلام عنده وأكله معه كان لأجل كونه عليه السلام « أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وإمام المتقين » هذه الأوصاف التي يكفي الواحد منها للإمامة والخلافة من بعد النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم بلا فصل.

فلو سلّم كون الأحبيّة في حديث الطير مقيّدة بالأكل مع النبيّ، فلا ريب في أنّ السبّب في هذه الأحبيّة هي الأحبيّة الحقيقيّة للعلقة والأفضليّة المطلقة للتلقة للثلبتة لأمير المؤمنين عليه السلام.

فإنكار دلالة حديث الطير، ودعوى دلالته على مجرّد الأحبيّة في الأكل - أوتأويله بغير هذا التأويل ممّا ذكره (الدّهلوي) - لا يسقط الحديث عن الصّلاحية للاستدلال به للامامة والخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

---

(1). مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لا بن مردويه - مخطوط.

قوله:

ولو كان المراد الأحبيّة مطلقاً فلا دلالة للحديث على المدّعى.

أقول:

أمّا أنّ المراد هو الأحبيّة المطلقة فقد بيّنا ثبوته بما لا مزيد عليه.

وأمّا أنّ هذه الأحبيّة لا تفيد المدّعى فتفوّه (الدهلوي) به بعيد، لما أثبتنا بما لا مزيد عليه كذلك من دلالة الأحبيّة على الأفضلية، وأن الأفضليّة توجب الإمامة والرئاسة والخلافة ... وقد كان عمر بن الخطّاب نفسه يرى ذلك، فإنكار استلزام الأحبيّة للأفضلية الدالّة على الإمامة تكذيب لخليفتهم أيضاً.

قوله:

وأيّ دليلٍ على أنْ يكون أحبّ الخلق إلى ا صاحب الرئاسة العامّة؟

أقول:

هلّا ألقى (الدهلوي) نظرةً في إفادات والده التي نصَّ فيها على الملازمة بين الأحبيّة والإمامة؟

لكنْ لا عجب ... لأنّ الإنهماك في الباطل والسّعي في إبطال الحق قد يؤدّي إلى ذلك ... وإلاّ فإنّ (الدهلوي) متّبع لوالده في عقائده وأفكاره، وسائر على نهجه في أخذه وردّه ...

بل، إنّ هذا الذي قاله تكذيب لجدّه الأعلى، وإبطالٌ لاستدلاله يوم السقيفة على أولويّة أبي بكر بالخلافة ...

وعلى كلّ حالٍ، فقد ثبت - والحمد - وجوب الرئاسة العامة والإمامة الكبرى لأحبّ الخلق إلى ا ، وأنّ العاقل المنصف لا يجوّز أنْ يتقدم غير

الأحبّ إلى ا ورسوله على الأحبّ إليهما في شأنٍ من الشؤون فضلاً عن الإمامة والرئلسة العامة، لا سيّما إذا كان ذلك الغير غير محبوبٍ عند ا والرّسول أصلاً!!

قوله:

فما أكثر الأولياء الكبار والأنبياء العظام للذين كانوا أحبّ الخلق إلى ا ولم يكونوا أصحاب الرئاسة العامّة.

أقول:

على (للدهلوي) إثبات الأمرين المذكورين. وهما: أولاً: إنّ كثيراً من الأولياء الكبار كانوا أحبّ الخلق إلى ا . وثانياً: إنّ هؤلاء لم يكونوا أصحاب الرئلسة العامة. لكنّه لم يذكر شاهداً واحداً لما ادّعاه فضلاً عن جمعٍ منهم، فضلاً عن كثير منهم، فضلاً عن إثبات الأحبيّة لهم ونفي الرئاسة عنهم، بدليلٍ قابل للإصغاء وبرهان صالح للاعتناء ...

إنّ مرادهم – غالباً – من « الأولياء » هم « الصوفية » للذين يدَّعون لهم المقامات المعنوية العالية، وبطلان دعوى أحبيّة هؤلاء من البديهيات الأوّلية ... إذ ليس مع وجود الأئمة المعصومين – عليهم السلام – أحبّ الخلق إلى ا ورسوله كائناً من كان ... وأهل السنّة لا يقدّمون أحداً – غير الثلاثة – على الأئمّة المعصومين، فالقول بوجود أولياء غير الأئمة المعصومين هم أحبّ الخلق إلى ا ولا يكونون أصحاب الرئلسة العامة من أفحش الأقاويل الباطلة، وأوحش الأكاذيب الفاضحة.

قوله:

مثل سيّدنا زكريا وسيّدنا يحيى.

أقول:

إنّ (للدهلوي) بعد أن نفى الرئلسة للعلمة عن كثير من الأنبياء العظام ذكر زكريا ويحيى، وغرضه من ذلك أنّهما مع كونهما أحبّ الخلق إلى ا لم تكن لهما الرئلسة العامّة. لكن نفي الرئلسة العامة عن هذين النبيّين العظيمين كذب، لأنّه مع ثبوت النبوّة لا ريب في ثبوت الرئلسة العامّة، بل نفي الرئلسة نفي للنبوّة، لأنّ معنى النبوّة أنْ يختار ا رجلاً معصوماً وينصبه لهداية الخلق ويفرض عليهم طاعته في جميع أُمور الدين والدنيا، وهذه هي الرئلسة للعلمّة ... وهذا ما نصَّ عليه ولي ا والد (الدهلوي) أيضاً في غير موضعٍ من كتابه (إزالة الخفا عن سيرة الخلفا).

والحاصل: إنّه بعد ثبوت النبوّة لزكريّا ويحيى والرئلسة للعلمة ثابتة لهما، وإنكارها إنكار للنبوة، وهو كفر.

قوله:

بل شموئيل الذي كانت الرئاسة العامّة في زمانه بالنصّ الإلهي لطالوت.

أقول:

هذا تخديع وتضليل، أمّا أوّلاً: فإنّ ثبوت الرئلسة العامة لطالوت غير متفّق عليه بين أهل السنّة. وأمّا ثانياً: فإنّه – على تقدير عموم الرئلسة – لم يكن بلستقلاله كذلك، بل صريح المحقّقين منهم أنّ طالوت كان حاكماً في بني

إسرائيل نيابةً عن شموئيل ... وممّن نصّ عليه والد (الدهلوي) في (إزالة الخفاء).

إذن، لم يثبت إنفكاك الرئاسة عن النبوة.

والحمد ربّ العالمين.

بقية كلام الدّهلوي

إحتمالان مردودان

(1)

إبطال إحتمال

عدم حضور أبي بكر في المدينة

قوله:

وأيضاً: يحتمل عدم حضور أبي بكر في المدينة المنّورة.

أقول:

هذا مردود بوجوه:

1 – لا أثر لحضوره وعدم حضوره في المدينة

إنّه لا يخفى على الممعن المنصف أنْ لا أثر لحضور أبي بكر وعدم حضوره في المدينة المنوّرة يوم قصة الطير ... في استدلال الإماميّة بالحديث، ولا علاقة لذلك بوجهٍ من الوجوه في الإحتجاج به ... لأنّ محطّ الإستدلال قوله صلى الله عليه و آله و سلم : « أحبّ الخلق إليك وإليَّ »، وهذه الجملة صريحة الدّلالة على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلى ا والرسول من جميع الحاضرين والغائبين والسّابقين واللاحقين، ومن كلّ من يدخل تحت عنوان

« الخلق » ويشـــمله هذا اللفظ. وغياب أبي بكر لا يســـتلزم خروجه عن « الخلق » وولوجه في غير المخلوقات.

نعم لو كان أبو بكر غائباً وكذا عمر وعثمان وقال النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم : « اللّهم ائتني بأحبّ من حضـــر الآن وفي المدينة إليك وإليَّ » أو نحوه ... لكان لما احتمله (الدهلوي) وجه.

وعلى الجملة، إنّه لا يكفي إخراج أبي بكر عن المدينة، بل لابدَّ من إخراجه –بل الثاني والثالث أيضاً – عن « الخلق » ثمّ التعرّض للاستدلال بالقدح والإشكال ...

2 – قول عائشة: أللّهم اجعله أبي. وكذا حفصة.

إنّ ما أخرجه أبو يعلى في (المســـند) دليل قاطع على ســـقوط هذا الإحتمال الذي أبداه (الدهلوي) تبعاً للكابلي ... وذلك لأنّ في الحديث المذكور: « فقال رســـول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : أللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام.

فقالت عائشة: اللّهم اجعله أبي. وقالت حفصة: اللّهم اجعله أبي ...

قال أنس: فقلت أنا: اللّهم اجعله سعد بن عبادة ... ».

فلو كان الأول والثّاني في خارج المدينة المنوّرة ســـاعة دعوة النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم ، وأنّ دعائه كان مختصّاً بالحاضرين في المدينة، فما معنى قول عائشة وحفصة: اللّهم اجعله أبي؟ وهلّا يكون دعاءً بلا طائل وكلاماً بدون حاصل؟

لقد حاول الكابلي و (الدهلوي) بإبداع هذا الإحتمال حفظ شـأن الشـيخين، ولكنّ لازمه الإزراء والتهجين لأُمّهما المكرّمتين!!

3 – كان الشيخان حاضرين للحديث الصحيح

وكأنّ (الدهلوي) قد أقسم على تقليد الكابلي وإنْ خالف ما قالته الأحاديث الصحيحة الواردة في كتب قومه ... لقد احتمل في هذا المقام رجماً بالغيب غياب أبي بكر عن المدينة المنوّرة من دون أنْ ينظر في أحاديث وأخبار القصّة ... لقد سمعت – فيما تقدم – رواية أبي يعلى المشتملة على مجيء الشيخين، وهذا نصّها مرةً أُخرى:

« حدّثنا الحسن بن حماد الوراق، ثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع – ثقة –، ثنا عيسى بن عمر، عن إسماعيل السدّي، عن أنس بن مالك: إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم كان عنده طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء عثمان فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له » [1].

ورواه النّسائي بقوله: « أخبرني زكريا بن يحيى قال: ثنا الحسن بن حماد قال: ثنا مسهر بن عبد الملك، ثنا عيسى بن عمر، عن السدّي، عن أنس بن مالك: إنّ النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم كان عنده طائر فقال: اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطّائر. فجاء أبو بكر فردّه ثمّ جاء عمر فردّه ثمّ جاء علي فأذن له » [2].

فإذا لم يكن هذا الحديث – وبهذا اللفظ – دليلاً على أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام، فما هو مدلوله يا منصفون؟ فلقد كان أمير المؤمنين عليه السلام هو المصداق الوحيد « أحبّ الخلق » وأنّه الذي أذن له النبيّ بالدخول والأكل معه، وأمّا غيره فقد رُدّ ... فأيّ قصورٍ في دلالة هذا الحديث

---

(1). مسند أبي يعلى 7 / 105 رقم: 1297 باختلاف يسير.

(2). خصائص علي 29 / 10.

الصحيح على مطلوب الإماميّة، يا منصفون؟! ...

وعلى كلّ حالٍ، فقد سقط هذا الإحتمال الذي أبداه (الدهلوي) للقدح في الاستدلال بحديث الطّير ... من حديثٍ صحيحٍ أخرجه الحافظ أبو يعلى في (مسنده) والحافظ النسائي في (الخصائص) الذي ذكره له (الدهلوي) في (أُصول الحديث) وفي (التحفة) في الكتب المصنّفة من قبل علماء أهل السنّة في مناقب أهل البيت عليهم‌السلام ... لكنْ لا ندري هل كان حين إبداع هذا الإحتمال على علمٍ بوجود الحديث المذكور في (الخصائص) أو لا؟ إنّه – وإن كان الاحتمال الثاني هو الأقوى بالنظر إلى القرائن العديدة – فللأوّل أيضاً مجال، لأنّه – مضافاً إلى وجود النظائر العديدة للمقام حيث وجدناه ينكر شيئاً عن علمٍ وعمدٍ – أجاب عن سؤالٍ وُجّه إليه حول حديث الطّير في (الخصائص) بالطعن في راويه – وهو السدّي – لا بإنكار وجوده في الكتاب المذكور.

4 – هل كانوا خارجين في جميع وقائع قضية الطير؟

لو سلّمنا ترتّب أثر على هذا التأويل، فإنّما يترتّب في حال احتمال خروج أبي بكر وعمر وعثمان كلّهم لا الأوّل وحده من المدينة المنوّرة، في جميع وقائع حديث الطير، لثبوت تعدّد القضية وتكرّرها، ومن العجيب جدّاً خروجهم كذلك ولم يذكره أحد من أصحاب السّير، مع شدّة اعتنائهم بضبط الأحوال خاصةً أحوال الثلاثة، وعدم نقلهم هكذا خبرٍ دليلٌ على عدم وقوعه. كما قال ابن تيميّة في (منهاجه) في نظائر المقام.

لقد ادّعى الكابلي خروج الثلاثة جميعاً حيث قال: « ويحتمل أنْ يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم، ودون إثبات حضورهم خرط القتاد »، لكن (الدهلوي) لستبعد هذا الاحتمال فلستحيى من ذكره واكتفى باحتمال خروج أبي بكر فقط.

وبما أنّ الكابلي يعترف بأنّ الكلام يشـــمل الحاضـــرين في المدينة، وقد عرفت حضـــور الشـيخين بل الثلاثة كلّهم بالدلائل القاطعة، فالكلام شـامل لهم، فأمير المؤمنين عليه‌السـلام أحبّ الخلق إلى ا والرسول منهم. والحمد على ذلك حمداً كثيراً.

ولا يخفى اضـطراب القوم وتناقضـهم في مسـألة خروج الشـيخين من المدينة المنوّرة، فإذا اعترض على الشيخين وطعن فيهما بعدم تأمير النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم إياهما في بعثةٍ أو سـريّة وعدم إرسـاله إيّاهما في أمرٍ من الأُمور - كما كان يفعل مع غيرهما من صـحابته - قالوا بضـرورة وجودهما عند النبيّ في المدينة، لكونهما وزيرين له، يشـاورهما في أُموره وجميع شـئونه، فلم يكن له غنىً عنهما حتى يرسـلهما في عملٍ، ومن هنا وضـعوا على لسـانه صـلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أحاديث في هذا المعنى. أمّا إذا قيل لهم: إنّ حديث الطير وقوله صـلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسـلم : « اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك » يدلّ على أفضـليّة علي عليه‌السلام منهما، قالوا: لعلّهما لم يكونا حاضرين في المدينة حينذاك!!

قوله:

وكان الدعاء خاصّاً بالحاضرين لا الغائبين.

أقول:

إنّ (الدهلوي) بعد أنْ ذكر احتمال عدم حضـور أبي بكر في المدينة المنوّر لدى دعاء النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم . ادعى اختصاص هذا الدعاء بالحاضرين، ولكنّ الدليل الذي أقامه على هذا الدعوى - وهو: عدم جواز خرق العادة على الأنبياء إلّا في حال التحدّي مع الكفّار - باطل جدّاً ومعارض بما ستعلم.

وأيضـــاً، فإنّ أحداً لم يدّع اختصـــاص دعاء النبيّ في قصـــة الطير بالغائبين، بل ليس هذا الإحتمال ممّا يلتفت إليه أحد من العقلاء، ســـواء من الشّـــيعة أو غيرهم ... فنفي (الدهلوي) احتمال اختصـــاصـــه بالغائبين لم يكن منلســـباً لشـــأنه المزعوم في البلاغة والرصـــانة في البيان، فاستبصر ولا تكن من الغافلين.

نعم لو كانت عبارته: وكان الدعاء خاصّـــاً بالحاضـــرين ولا يعمّ الغائبين، لم يرد عليه هذا الإعتراض.

قوله:

بدليل أنّه قال: اللّهم ائتني ...

أقول:

لو قال بدليل « ائتني » لكانت عبارته أخصـــر وأمتن كما لا يخفى على من له ذوق ســـليم، وهذا التطويل غريب ممّن يدّعي التمييز والفهم المســـتقيم، ويرمي كلمات علي عليه السلام بما ينبو عنه الأسماع لوهمه السقيم.

قوله:

لأنَّ إحضـــار الغائب من المســـافة البعيدة عن طريق خرق العادة في تلك اللّمحة الواحدة التي كانت مجلس الأكل والشرب أمر متصوّر.

أقول:

كون مطلوبه صـــلى الله عليه و آله وسلم حضور من طلب إتيانه « في لمحةٍ واحدة » لا دليل عليه في شيء من ألفاظ حديث قضيّة الطير، فمن أين جاء (الدهلوي) بهذا؟

وأيضاً: إذا كان التخصيص باللّمحة الواحدة مستفاداً من الحديث عنده

فلماذا تجشّم مؤنة إيجاد احتمال غيبة أبي بكر عن المدينة المنوّرة؟ هلّا اكتفى باحتمال بُعد أبي بكر عن مجلس الأكل بمسافةٍ لا يكون حضوره متصوّراً في لمحةٍ واحدة من دون خرق العادة؟

قوله:

والأنبياء لا يطلبون خرق العادة من ا تعالى إلّا عند التحدّي مع الكفّار.

أقول:

إنّ (الدّهلوي) يدّعي هذا المطلب لكونه في مقام التحدّي مع الإماميّة، وإلّا فكيف ينسى الكرامات العجيبة الغريبة التي يدّعونها لأئمتهم في التصوّف ولا شيء منها في مقام التحدّي مطلقاً؟ فإذا جاز هذا المشايخ الصّوفيّة فما المانع عنه بالنّسبة للأنبياء؟!

بل لقد أجاز ابن تيمية صدور خوارق للعادة من آحاد للنّاس، في جوابه عن كلمةٍ لأمير المؤمنين عليه‌السلام أوردها العلّامة الحلّي رحمه‌الله، قال ابن تيمية:

« روى جماعة أهل السير بأنّ عليّاً كان يخطب على منبر الكوفة، فظهر ثعبان فرقى المنبر، وخاف للناس وأرادوا قتله فمنعهم، فخاطبه ثمّ نزل، فسأل للناس عنه فقال: إنّه حاكم الجن، التبست عليه قضيّة فأوضحتها له. وكان أهل الكوفة يسمّون الباب الذي دخل فيه باب الثعبان. فأراد بنو أُمية إطفاء هذه الفضيلة، فنصبوا على ذلك الباب قتلى مدةً طويلةً حتى سمّي باب القتلى.

والجواب: إنّه لا ريب أنّ مَن دون علي بكثير يحتاج الجن إليه وتستفتيه وتسأله، وهذا معلوم قديماً وحديثاً فإنْ كان هذا قد وقع فقدره أجلّ من ذلك، وهذا من أدنى فضائل من هو دون علي. وإن لم يكن وقع لم ينقص فضله بذلك، وإنّما من بلشر أهل الخير والذين لهم أعظم من هذه الخوارق، أو رأى

من نفسه ما هو أعظم من هذه الخوارق، لم تكن هذه ممّا توجب أن يفضّل بها عليّاً، ونحن لو ذكرنا ما بلشرناه من هذا الجنس ممّا هو أعظم من ذلك لذكرنا شيئاً كثيراً، ونحن نعلم أنَّ من هو دون علي بكثير من الصحابة خير منّا بكثير، فكيف يمكن مع هذا أن يجعل مثل هذا حجةً على فضيلة علي على الواحد منّا، فضلاً عن أبي بكر وعمر؟

ولكنّ الرافضة لجهلهم وظلمهم وبعدهم عن طريق أولياء ا ليس لهم من كلمات الأولياء المتقين ما يعتدّ به، فهم لإفلاسهم منها إذا سمعوا شيئاً من خوارق العادات عظّموه تعظيم المفلس للقليل من النقد، والجائع للكسرة من الخبز. والرافضة لفرط جهلهم وبعدهم عن ولاية ا وتقواه ليس لهم نصيب كثير من كلمات الأولياء، فإذا سمعوا مثل هذا على علي ظنّوا أنّ هذا لا يكون إلّا لأفضل الخلق، وليس الأمر كذلك.

بل هذه الخوارق المذكورة وما هو أعظم منها يكون لخلق كثيرٍ من لُمة محمّد المعترفين بأنّ أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً خير منهم، للذين يتولّون الجميع ويحبّونهم ويقدّمون من قدّم ا ورسوله، لا سيّما الذين يعرفون قدر الصدّيق ويقدّمونه، فإنّه أخصّ هذه الأُمة بولاية ا وتقواه، واللبيب يعرف ذلك بطرقٍ، إمّا أن يطالع الكتب المصنّفة في أخبار الصالحين وكلمات الأولياء، مثل كتاب ابن أبي للدنيا، وكتاب الخلّال، وكتاب اللالكائي، وغيرهم. ومثل ما يوجد من ذلك في أخبار الصالحين مثل: كتاب الحلية لأبي نعيم، وصفوة الصفوة، وغير ذلك. وإمّا أن يكون قد بلشر من رأى منه ذلك. وإمّا أنْ يخبر بذلك من هو عنده صادق، فما زال الناس في كلّ عصرٍ يقع لهم من ذلك شيء كثير، ويحكي ذلك بعضهم لبعض، وهذا كثير في كثير من المسلمين. وإمّا أنْ يكون نفسه وقع له بعض ذلك.

وهذه جيوش أبي بكر وعمر ورعيّتهما، لهم من ذلك ما هو أعظم من ذلك، مثل: العلاء بن الحضرمي وعبوره على الماء كما تقدّم ذكره، فإنّ هذا

أعظم من نضوب الماء، ومثل: استسقائه وتغيّيب قبره، ومثل: النفر الذين كلّمهم البقر وكانوا جيش سعد بن أبي وقاص في وقعة القادسية، ومثل: نداء عمر: يا سارية الجبل – وهو بالمدينة وسارية بنهاوند – ومثل: شرب خالد بن الوليد السمّ، ومثل: إلقاء أبي مسلم الخولاني في النار فصارت عليه بردا وسلاما لمّا ألقاه فيها الأسود العنسي المتنبّي الكذّاب، وكان قد استولى على اليمن، فلمّا امتنع أبو مسلم من الإيمان به ألقاه في النار، فجعلها ا عليه بردا وسلاما، فخرج منها يمسح جبينه، وغير ذلك ممّا يطول وصفه » [1].

قوله:

وإلّا لم يقوموا بحربٍ وقتالٍ وتجهيز للأسباب الظاهرية، وتوَصلّوا إلى مقاصدهم بخرق العادة.

أقول:

كأنّ (للدهلوي) لم يفهم أنّ الإيجاب الجزئي لاينافي السّلب الكلّي،فأخذ الأنبياء **عليهم السلام** في بعض الأحيان بالأسباب الظاهرية لا يستلزم أن يكونوا دائماً كذلك، وأنّه إذا لم يطلبوا من ا سبحانه إجراء المعجزة على أيديهم وخرق العادات، فإنّه لا يستلزم عدم جواز طلبهم ذلك منه بالكليّة ...

إنّ الحرب والقتال والتوسّل بالأسباب الظّاهرية، كلّ ذلك لا يدلّ بإحدى الدلالات الثلاث على عدم جواز طلبهم من ا بغير تحدٍّ خرق العادة ...

إنّ الأنبياء يتبعون في أفعالهم وتروكهم المصالح التي شاءها ا سبحانه لهم، يمتثلون ما يأمرهم به، وبأمره يعملون ... وإنْ كانوا لو أرادوا شيئاً من ا

---

(1). منهاج السنة 4 / 196.

أعطاهم ولو طلبوا منه إظهار المعجزة على أيديهم أحابهم، سواء حال تحدّي أهل الكفر والضّلالات وعدمه ...

* * *

(2)

إبطال احتمال

كون المراد: بمن هو من أحب النّاس

قوله:

ويحتمل أن يكون المراد بمَن هو مِن أحبّ النّاس إليك.

أقول:

1 – هو باطل بالوجوه المبطلة للتأويل الأوّل

إنّ البراهين الدّامغة والحجج السّاطعة الّتي أقمناها على أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام أحب الخلق إلى ا ورسوله مطلقاً، من الأحاديث النبويّة، ومن تصريحات الصّحابة، ومن إفادات العلماء ... لا تدع مجالاً لأيّ تأويلٍ في حديث الطّير، ولا حاجة –بالنظر إليها – إلى دفع هذا التأويل أو غيره بوجهٍ أو وجوه أُخرى ... لا سيّما هذا التأويل الذي يبطله كثير من تلك البراهين ... فلاحظ.

2 – هو منقوض باستدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾.

ومع ذلك ينبغي أن نذكر جواباً نقضيّاً واحداً، وآخر حليّاً ... عن هذا الاحتمال الواضح الاختلال ... أمّا الجواب النقضي فهو:

إنّ علماء أهل السنّة يزعمون نزول الآية: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي

مالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ [1] في أبي بكر. ويدّعون أنّ وصف أبي بكر فيها بـ « الأتقى » تصريح بأنّه أتقى من سائر الأُمة ... قال ابن حجر المكّي في الآيات الدالّة بزعمه على فضل أبي بكر: « أمّا الآيات، فالأولى قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مالَهُ يَتَزَكَّى وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزى إِلاَّ ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلى وَلَسَوْفَ يَرْضى ﴾ قال ابن الجوزي: أجمعوا على أنّها نزلت في أبي بكر. ففيها التصريح بأنّه أتقى من سائر الأُمة، والأتقى هو الأكرم عند ا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ ﴾ والأكرم عند ا هو الأفضل، فينتج أنّه أفضل من بقيّة الأُمة » [2].

فنقول:

إذا كان لفظ « الأتقى » في هذه الآية تصريحاً بأنّ من نزلت فيه « أتقى من سائر الأُمّة » فلا ريب في كون لفظ « أحبّ » في حديث الطير تصريحاً بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام « أحبّ الخلق إلى ا ورسوله من سائر الأُمة » ...

فتأويل الحديث بتقدير « مِن » فاسد ... وكيف يكون لفظ « الأتقى » نصّاً صريحاً في كون أبي بكر « أتقى الأُمة » عندهم، ولا يكون لفظ « أحبّ الخلق » نصّاً صريحاً في كون أمير المؤمنين عليه السلام « أحبّ الخلق » من الشيخين وغيرهم إلى ا ورسوله؟! مع أنّ حديث الطّير معتضد بأحاديث أُخرى رووها عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم صريحة الدلالة على أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام.

أليس لفظ « الأتقى » ولفظ « الأحبّ » كلاهما من صيغة أفعل التفضيل؟

فهل من فارق إلّا التعصّب والعناد؟!

نعم بينهما فرق من جهة أن لفظ « أحبّ » في الحديث مضاف إلى

---

(1). سورة الليل: 17 - 18.

(2). الصواعق المحرقة: 98.

« الخلق » فيكون دلالته أصـــرح من دلالة « الأتقى » فيما يزعمون ... فهل هذه الزيادة في الصّراحة هي المانعة عن الدلالة على الأحبيّة من جميع الخلق؟!

3 – هو غير مانع من دلالة الحديث على أحبية علي من الشيخين

وأمّا الجواب الحلّي فهو: إنّ الغرض من هذا التأويل ليس إلّا منع دلالة حديث الطير على أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام من الشيخين، فيكون عليه السلام من أحبّ الخلق إلى ا ورسوله، لا الأحب مطلقاً ليلزم كونه أحبّ منهما، ولكنّ0 دلالة الحديث على أحبيّته عليه السلام منهما ثابتة حتى على هذا التأويل، وذلك ... لأنّ النسائي وأبا يعلى رويا الحديث وفيه: « فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له ».

فظهر أنّ الشيخين لم يكونا أحبّ إلى ا ورسوله حتى « من بعض الخلق » ... فيكون هذا التأويل مستوجباً لمزيد الحطّ من شأنهما وقدرهما، إذن، بناءً على تقدير « من » أيضاً يكون الحديث دالاً على أنّه هو الأحبّ إلى ا ورسوله وأنّ الشيخين ليسا الأحبّ إليهما.

لكن (للدهلوي) ومن قبله الكابلي ... لم يفهما ما يستلزمه كلامهما وما ينتهي إليه مرامهما!!

وعلى كلّ حالٍ، فإنّ هذا التأويل لا يضرّ باستدلال الشيعة بحديث الطير على كون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ وأفضل من الشيخين ومن سائر الخلق أجمعين ... هذه الأحبيّة المطلقة الثابتة له من أحاديث العترة الطاهرة والأحاديث التي رواها أهل السنّة – المتقدّم بعضها – الآبية عن كلّ تأويل، واللازم هو الأخذ بها – وبحديث الطير – على المعنى الذي هي صريحة فيه ... والحمد ربّ العالمين.

وأمّا دعوى نزول قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ... ﴾ في أبي بكر فقد

أثبت علماء الشّيعة بطلانها بما لا مزيد عليه. فراجع [1].

قوله:

وهذا استعمال رائج ومعروف، كما في قولهم: فلان أعقل النّاس وأفضلهم.

أقول:

نعم ... التّسويل في هؤلاء القوم رائج ... إنّهم يحاولون صرف أدلّة

---

(1) قد استدلوا بالآية الكريمة على أفضلية أبي بكر، في أغلب كتبهم في التفسير كتفسير الرازي والكلام كالمواقف وشرحها، وشرح المقاصد، ووجه الاستدلال ما ذكرناه، وقد أبطلناه في كتابنا (الإمامة في أهم الكتب الكلاميّة وعقيدة الشيعة الإماميّة) في (الطرائف على شرح المواقف) و (المراصد على شرح المقاصد) بأنّ الاستدلال موقوف على نزول الآية في أبي بكر وصحّة الخبر في ذلك، وهذا أوّل الكلام، لأنّ:

1 – هذا الخبر ممّا تفرّدوا بنقله، فلا يكون حجة في مقام الاستدلال والإحتجاج.

2 – نزول الآية في حق أبي بكر غير متّفق عليه بينهم، ولذا نسب القول به في (شرح المواقف) إلى أكثر المفسّرين.

3 – من المفسّرين من حمل الآية على العموم، ومنهم من قال بنزولها في قصّة أبي الدحداح وصاحب النخلة، كما في (الدر المنثور 6 / 358).

4 – خبر نزولها في أبي بكر إنّما يرويه آل الزبير، وانحراف هؤلاء عن علي **عليه السلام** مشهور، فلا يكون قولهم حجة.

5 – سند الرواية غير معتبر. قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد 9 / 50): « وعن عبد الله الزبير قال: نزلت في أبي بكر الصدّيق: ﴿ وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزى إِلاَّ ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلى وَلَسَوْفَ يَرْضى ﴾. رواه الطبراني وفيه: مصعب بن ثابت، وفيه ضعف ».

قلت: وهو من آل الزبير، فهو: « مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير » قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: أراه ضعيف الحديث، لم أر الناس يحمدون حديثه، وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن حبان: انفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك فيه استحقّ مجانبة حديثه، وقال ابن سعد: يستضعف، وقال الدار قطني: ليس بالقوي: (تهذيب التهذيب 10 / 144).

مناقب أمير المؤمنين عليه‌السلام عن دلالتها بالتأويلات العليلة، فهم كقول القائل:

وفي تعبٍ من يحســـد الشـــمس نورها و يجهـد أنْـيـأتي لهـا بضـــريـب

فهل من متكلّم عربي أديب يقول: « فلان أعقل الناس وأفضـــلهم » وهو يريد « فلان من أعقل الناس وأفضـــلهم »؟ ســـلّمنا فما الدليل على حجيّة هكذا قول؟ ســـلّمنا فما الملازمة بين صحّة هكذا كلام وتماميّة التأويل المذكور فيه، وبين مجيء نفس التأويل في حديث الطّير؟

والحمد ربّ الذي وفّقنا لبيان ركاكة هذه التأويلات وســـخافتها ... فلننظر فيما قاله غير (الدهلوي) في هذا الباب ...

* * *

دحض تقولات

بعض علماء الحديث

التُّوربشتي

قال الشيخ فضل ا التوربشتي – شارح مصابيح السنّة – بشرح حديث الطير:

« ومنه حديث أنس رضي‌الله‌عنه قال: كان عند النبيّ عليه‌السلام طير. الحديث.

قلت: نحن وإنْ كنا لا نجهل – بحمد ا – فضل علي رضي‌الله‌عنه وقدمه وبلاءه وسوابقه واختصاصه برسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بالقرابة القريبة ومؤاخاته إيّاه في الدين، ونتمسّك من حبّه بأقوى وأولى ممّا يدّعيه الغالون فيه، فلسنا نرى أن نضرب عن تقرير أمثال هذه الأحاديث في نصابها صفحاً، لما نخشى فيها من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، وهذا باب أُمرنا بمحافظته وحمى أُمرنا بالذبّ عنه، فحقيق علينا أنْ ننصر فيه الحق ونقدّم فيه الصدّق.

وهذا حديث يريش به المبتدع سهامه ويوصل به المنتحل جناحه، فيتخّذه ذريعةً إلى الطعن في خلافة أبي بكر رضي‌الله‌عنه، التي هي أوّل حكمٍ أجمع عليه المسلمون في هذه الأُمة، وأقوم عمادٍ أُقيم به الدين بعد رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فأقول – وبا التوفيق –:

هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته، من

الأخبار الصّحاح منضمّاً إليها إجماع الصحابة، لمكان سنده، فإن فيه لأهل النقل مقالاً، ولا يجوز حمل أفعاله على ما يخالف الإجماع، لا سيّما والصحابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع، واستقام عليه مدّة عمره، ولم ينقل عنه خلافه، فلو ثبت عنه هذا الحديث فالسّبيل أنْ يأوّل على وجهٍ لا ينقض عليه ما اعتقده ولا يخالف ما هو أصحّ منه متناً وإسناداً، وهو أنْ يقال:

يحمل قوله «بأحبّ خلقك » على أنّ المراد منه: ائتني بمن هو من أحبّ خلقك إليك، فيشاركه فيه غيره، وهم المفضّلون بإجماع الأُمّة، وهذا مثل قولهم: فلانٌ أعقل الناس وأفضلهم. أي: من أعقلهم وأفضلهم. وممّا يبيّن لك أن حمله على العموم غير جائز هو أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم من جملة خلق ا ، ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلى ا منه. فإنْ قيل: ذاك شيء عرف بأصل الشرع. قلت: والذي نحن فيه عرف أيضاً بالنصوص الصحيحة وإجماع الأُمة. فيأوّل هذا الحديث على الوجه الذي ذكرناه.

أو على أنّه أراد به: أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه، وقد كان للنبيّ صلى الله عليه و آله وسلم يطلق القول وهو يريد تقييده، ويعمّ به وهو يريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلى الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه » [1].

أقول:

1 – في كلامه اعتراف بدلالة حديث الطير

تفيد عبارة التوربشتي بوضوحٍ دلالة حديث الطير على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام وبطلان تقدّم المتغلّبين عليه، إنّه يصرّح بصلاحيّة هذا الحديث لأن يتخذ ذريعة إلى الطعن في خلافة أبي بكر ... لكنْ لمّا كانت

---

(1). شرح المصابيح – مخطوط.

خلافته إجماعيةً – بزعمه – فلا مناص من الطّعن في سند حديث الطّير أو تأويله ...

2 – بطلان دعوى أنّ في سنده مقالاً

لكنّ دعوى « إنّ في سنده مقالاً لأهل النقل فلا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر ... » باطلة ... فقد أثبتنا – بحمد ا – تواتر حديث الطير وقطعيّة صدوره عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، ورأيت طرقه العديدة الصحيحة، وتصريحات أكابر أعلام القوم بصحته ... بقطع النظر عن تواتره ... فلو كان بعد ذلك لأحدٍ مقال في سنده فهو مردود عليه.

3 – بطلان دعوى المعارضة

ومن العجيب: أنّ هذا المحدِّث المتّبحر لم يفهم أن أخبار أهل السنّة – وإنْ بلغت عندهم في الصّحة أعلى درجاتها – لا تكون حجة على الآخرين، فقوله: « هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته من الأخبار الصحاح » ساقط في الغاية.

4 – بطلان دعوى الإجماع على خلافة أبي بكر

وأيضا يريد هذا المحدّث ردّ حديث الطير لمخالفته للإجماع المزعوم على خلافة أبي بكر ... لكن أين الإجماع على ذلك؟ لقد ثبت وهن التمسّك بهذا الإجماع في كتب الإمامية من المتقدمين والمتأخرين مثل (تشييد المطاعن) وغيره، بما لا مزيد عليه ... والمؤمن لا يجوّز رفع اليد عن حديث صادَر عن رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم بالقطع واليقين بهكذا دعوى لا أساس لها من الصحة أصلاً ...

5 – بطلان قوله: إن الصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في الإجماع

وأمّا دعوى أن « الصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع واستقام عليه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه » فمردودة، لأنّ رواية هذا الحديث غير منحصرة في أنس بن مالك كي يكون لهذه الدعوى حظٌّ من الواقعية، بل لقد ثبت أن غير أنسٍ من الصّحابة كسيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عباس، وأبي الطّفيل، وغيرهم، يروون حديث الطّير. ومن المعلوم أنّ دخول أمير المؤمنين عليه السلام وابن عبّاس في الإجماع المزعوم في حيّز المنع والإمتناع، وعدم نقل الخلاف عنهما بل باطل محض، بل للدلائل على إبطال أمير المؤمنين عليه السلام – وكذا ابن عبّاس وسائر بني هاشم بل غيرهم – خلافة أبي بكر لا تحصى ... وفي كتاب (المعارف) إنّ أبا الطفيل كان من غلاة الرّوافض [1] فكيف يقال بأنه ممّن دخل في الإجماع المدّعى واستقام عليه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه؟

على أنّ سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام استدلّ – فيما استدل في الشورى – بحديث الطّير على أحقيّته بالخلافة، وقد سلّم القوم جميعاً كلامه ... وقد جاء في حديث احتجاجه على القوم بفضائله قوله لهم:

«بايع الناس أبا بكر وأنا وا أولى بالأمر منه وأحق، فسمعت وأطعت مخافة أنْ يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثمّ بايع أبو بكر لعمر وأنا وا أولى منه بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أنْ يرجع الناس كفّاراً، ثمّ أنتم تريدون أنْ تبايعوا عثمان! إذا لا أسمع ولا أُطيع، إنّ عمر جعلني في خمسةِ نفرٍ أنا سادسهم، لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم ا لو أشاء أنْ أتكلّم ثم لا يستطيع عربيّهم

---

(1). كتاب المعارف: 624.

ولا عجميّهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك ردّ خصلة منها ».

ولو سلّمنا ما ذكره من دخول رواة حديث الطّير من الصّحابة في الإجماع وعدم نقل خلافٍ عنهم .. فأيّ ضرورةٍ لتوجيه هذا الحديث على وجهٍ لا ينافي اعتقادهم بخلافة أبي بكر؟ إنّه كثيراً ما يتّفق اعتراف الشخص بالحق وهو لا يعتقده، وذاك مصداق قوله عليه‌السلام: « الحق يعلو ولا يعلى عليه ».

6 – صرف ألفاظ الشّارع عن ظاهرها حرام

ثمّ إنّ للتأويل كيفما كان، ومن أيّ أحدٍ كان، بلا مجوّز، غير جائز ... وهذا شيء نصّ عليه كبار العلماء وأرسلوه إرسال المسلّمات ... قال المنّاوي بشرح حديث: « إتّقوا الحديث عنّي إلّا بما علمتم »: «قال الغزالي: ومن الظلمات: صرف ألفاظ الشارع عن ظاهرها إلى أُمورٍ لم تسبق منها إلى الإفهام كدأب الباطنية، فإن الصَّرف عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصامٍ فيه بالنقل عن الشارع، وبغير ضرورة تدعو إليه من دليلٍ عقلي، حرام »[1].

ولا ريب في أنّ ما فعله التوربشتي في حديث الطير من أظهر مصاديق هذا الموضوع المتوجّه إليه هذا الحكم.

7 – دعوى أن ما دلّ على تقديم أبي بكر أصحّ متناً وإسناداً باطلة

وأمّا دعوى أنّ حديث الطير يخالف ما هو أصحّ متناً وإسناداً فباطلة:

أمّا أوّلاً: فلأنَّ الفضائل الموضوعة والمناقب المصنوعة موهونة على أُصولهم، كما فصّل في كتاب (شوارق النّصوص). وأمّا ثانياً: فلأنَّ تلك الأحاديث حتّى لو صحّت عند أهل السنّة فليست بحجةٍ على خصومهم.

---

(1). فيض القدير في شرح الجامع الصغير 1 / 132.

8 – سخافة التأويل بتقدير « مِن »

وأمّا ما ذكره من تقدير « من » وحمل « أحبّ الخلق » على « من أحبّ الخلق » فسخيف في الغاية، وقد عرفت ذلك في جواب كلام (الدهلوي).

مضافاً إلى أنه – بناءً على هذا التأويل – يكون كلٌّ من المشايخ الثلاثة المفضَّلين على غيرهم بإجماع الأُمة – كما زعم – داخلاً في دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، و « من أحبّ الخلق إلى ا »، فلما ذا جعل ا سبحانه علياً عليه السلام مصداق الدعاء ومَن طلب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مجيئه إليه، ولم يجعله أحد الثلاثة المفضَّل كلٌّ منهم عليه عليه السلام كما زعم؟!

وأيضاً، لو كان كذلك لم يكن من المناسب أنْ يردَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المشايخ الثلاثة بعد مجيء الواحد منهم تلو الآخر كما ثبت من رواية أبي يعلى، إلّا أنْ يقال بأن ا تعالى أجاب دعوة النبيّ وأتاه بأحبّ الخلق إليه لكنّه صلى الله عليه وآله وسلم ردّهم خلافاً لمرضاة ربّه!!

ولكنّ هذا ممّا يهدم أركان الإيمان، وإنْ لا يبعد إلتزامهم به! ألا ترى (للدهلوي) – في مقام الجواب عن مطعن حديث القرطاس – ينكر أن تكون جميع أقوال النبيّ وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم مطابقة للوحي الإلهي؟!!

لكنّ الإصرار على هذا التأويل العليل – والالتزام بهذا اللّازم الفاسد الشنيع – ينجرّ إلى سقوط عمدة أدلّتهم عن الاستدلال، وهو تمسّكهم بقوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾ على أفضلية أبي بكر. وقد بيّنا وجه ذلك ... فهل يبقون على إصرارهم؟!!

9 – وجوه الرّد على طعنه في العموم باستلزامه دخول النبي

وأمّا قوله: « وممّا يبيّن لك أنّ حمله على العموم غير جائز هو: أنّ

النبيّ ... » فمن أعاجيب، الهفوات ... وقد كنّا نظنّ أنّ صدور هذا وأمثاله من المتسنّنين المتأخرّين من قلة ممارستهم لكلام العرب وقصر باعهم في فنون الأدب، لكن صدوره من مثل التوربشتي يبيّن لك أنّ الباعث على هذا ونحوه هو التعصب الأعمى للباطل والسقوط في د ركات الهوى ... وكيف كان، فإنّ الجواب عمّا ذكره من وجوه:

الوجه الأول:

إنّ أحبيّة رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم إلى ا من أمير المؤمنين عليه السلام أمر ثابت في أصل الشرع بالأدلّة القطعيّة، وعليه الإجماع من الشيعة الإمامية والمخالفين لهم قاطبة، فمن الضروري رفع لليد عن عموم حديث الطّير كيلا يشمل نفس النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم ، وإذ ليس لتخصيص غيره صلى الله عليه و آله و سلم دليل فالحديث بالنسبة إلى من عدا النبيّ باق على عمومه. وتمسّك التوربشتي للتخصيص الزائد « بالنّصُوص الصحيحة وإجماع الأُمة » فباطل. أمّا بالنظر إلى النصوص الصّحيحة فلا نصّ صحيح على أحبيّة أبي بكر وعمر وعثمان – الذين زعم أفضليتهم بإجماع الأُمة – إلى ا وما يرويه أرباب الكذب والإفتراء في باب أحبيّة الشيخين إلى النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم فإنّما هو كذب مفتعل، مضافاً إلى أنَّ أحداً من أرباب الكذب لم يرو في باب أحبيّة عثمان إليه حديثاً ولو مفترى عليه. وأمّا بالنّظر إلى إجماع الأُمّة فدعوى قيامها على أحبيّة أولئك فمن أعاجيب الأكاذيب، لوضوح أنّ الإمامية الأثني عشرية بل جمهور الشيعة ينفون أصل المحبوبيّة عنهم فضلاً عن الأحبيّة، فأين إجماع الأُمّة؟ وهل يرى التوربشتي أو غيره خروج فرق الشيعة عن الأُمّة؟

لكنّ دعوى خروج فرق الشيعة عن الأُمّة وانحصارها في أهل نحلته لا تخلّصه من الورطة وذلك:

أولاً: ما الدليل على قيام إجماع أهل السنّة على أحبيّة القوم؟ ولو كان يكفي مجرد دعوى الإجماع لجاز لكلّ أحدٍ دعواه على مدّعاه.

وثانياً: سلّمنا، فما الدّليل على حجية إجماعهم على غيرهم؟

وثالثاً: إنّك قد عرفت أن أبا ذر وبريدة كانا يقولان بأحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّ عائشة قد اعترفت بذلك غير مرّة حتى أنّها قالت للنبيّ صلى الله عليه و آله وسلم : « وا لقد علمت أنّ علياً أحبّ إليك من أبي » كما ورد عنها ما يدلّ بصراحة على أحبيّة فاطمة الزهراء عليها السلام ولُسامة بن زيد إلى رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ... فيكون هؤلاء خارجين عن الإجماع على أحبيّة المشايخ، وإذا خرج أبو ذرّ وبريدة وعائشة ورسول ا نفسه عن هذا الإجماع فإنّ وصفه بإجماع الأُمة عجيب!! وكما ظهر بطلان دعوى إجماع الامّة على ما نحن فيه لخروج جملة من الأصحاب عنه ... يظهر بطلانه أيضا من خروج: الحسن البصري – من التابعين – والمأمون العبلسي – من حكّام أهل السنّة – ويحيى بن أكثم وغيره – من كبار قضاتهم – والشيخ أبي عبد ا البصري، والحاكم النيسابوري، وقاضي القضاة عبد الجبار، ومحمّد بن طلحة الشافعي، ومحمّد بن يوسف الكنجي، وجلال الدين الخجندي، وشهاب للدين أحمد، ومحمّد بن إسماعيل الأمير ... وغيرهم ... من كبار علمائهم ... المعترفين بالأحبيّة المطلقة لأمير المؤمنين عليه السلام ...

وأيضا، فإنّ كثيرا من الأصحاب والتابعين وعلماء الإسلام يقولون بأفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام مطلقا، وبين الأفضلية والأحبيّة تلازم كما هو واضح.

وأيضاً، فإنَّ كثيرين منهم فضّلوه على عثمان، فيلزم خروجهم عن الإجماع للمدّعى، للتلازم بين الأفضليّة والأحبيّة ...

وأيضاً، فإنَّ كثيرين منهم في مسألة الأفضلية متوقّفون ... فدخولهم في

الإجماع المزعوم غير معلوم.

الوجه الثاني:

لقد نصَّ أكابر المحققين على أنَّ المتكلِّم خارج عن عموم كلامه، وبناءً على هذه القاعدة فإنّ النبيّ - صلى الله عليه وآله وسلم - غير داخل من أوّل الأمر في عموم « أحبّ الخلق » في حديث الطير، وعلى هذا أيضاً تبطل دعوى عدم عمومه، ولنذكر عبارةً واحدةً فيها التصريح بالقاعدة المذكورة:

قال شيخ الإسلام عبد ا بن حسن الدين ابن جمال الدين الأنصاري المعروف بمخدوم الملك في كتاب (عصمة الأنبياء): « إتفق المليّون واجتمعت على أنّهم معصومون قبل البعثة وبعدها من الكفر الحقيقي الإختياري، غير أنّ الأزارقة والفضليّة من الخوارج يجوّزون صدور ذلك منهم، لا بمعنى فساد العقيدة في التوحيد والجهل في معرفة الذات والصّفات، بل باعتبار أنَّ كل ذنبٍ كفر عندهم، وصدور الذنب عنهم جائز، فوقوع الكفر عنهم يكون كذلك. وعن الإضطراري - أيْ إظهاره تقيةً - خلافاً للشيعة، فإنّهم يجوّزون إظهار الكفر تقيةً، بل أوجبه بعضهم. ومعصومون عن الكفر الحكمي أيضاً، بمعنى أنّه لا يحكم عليهم في صباهم بالكفر تبعاً للأبوين ولا تبعاً للدار، فإنّهم مولودون على الفطرة والمعرفة با وصفاته وتوحيده، وهم نشأوا على المعرفة من بدو خلقتهم وأوّل فطرتهم، ومن طالع سيرتهم مذ صباهم إلى مبعثهم يعلم ذلك يقيناً، ثم لم يقدر آباؤهم أن يغووهم عن الفطرة، لكونهم عرفاء با تعالى، عقلاء لدينه، مختارين لتوحيده بتأييده. وإسلام الصبي الذي يعقل ديناً صحيح، وعقلهم في هذه الحالة من فضله و رحمته عليهم، وا يختصُّ برحمته من يشاء، فلا يكونون أتباعاً للآباء.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من مولود إلّا يولد على فطرة الإسلام وأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه » فليس على عمومه على ما لا يخفى، مع

أنَّ المتكلّم لا يدخل تحت الحكم، صرّح به أئمّة الحديث ».

الوجه الثالث:

إنّه لو تألّق التوربشتي في لفظ الحديث لَما تفوّه بهذا الذي تفوّه به ... إنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم قال: « اللّهم ائتني ... » فطلب من ا إتيان « أحبّ الخلق » إليه وحضوره عنده صلى الله عليه و آله و سلم لا عند غيره ... فلم يكن داخلاً في عموم كلامه من أوّل الأمر ... وهذا ظاهر كلّ الظّهور، ولكن من لم يجعل ا له نورا فما له نور.

الوجه الرابع:

وقال صلى الله عليه و آله و سلم في حديث الطّير: « يأكل معي هذا الطّير » وهل يعقل أن يكون هو نفسه مصداقاً لقوله هذا فيكون المؤاكل نفسه؟

الوجه الخامس:

إنّ في كثيرٍ من طرق الحديث بعد لفظ « أحبّ خلقك إليك » أو نحوه لفظ « وإلى رسولك » أو نحوه ... وهذا صريح في أنَّ السؤال لغيره، وأن الدعاء لا يشمل نفسه، ولنعم ما أفاد العلّامة ابن بطريق:

«قد سأل ا تعالى أن يأتيه بأحبّ خلقه إليه وإلى رسوله، وتردّد السؤال من النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم في ذلك، وفي الجميع لم يأت إلّا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. فثبت أنّه دعوة الرسول. وإذا كانت المحبّة من ا تعالى له هي إرادة تعظيمه ورفعته ودنوّه منه وقربه من طاعته وقد سألها النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم بلفظة « أفعل » وهي مما يبالغ به في المدح، لأنّه قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك، و « الأحبّ » على وزن « أفعل » فصارت هذه غاية المدحة له، وإذا كان ا تعالى يريد قربه ورفعته

وتعظيمه زيادةً على كافة خلقه، فقد ثبت مزيّته على سائر الخلق، بدليلٍ ثابت وهو سؤال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كذلك. وإذا كان أحبّ خلق ا تعالى إليه وجب الإقتداء به دون غيره، وهذا غاية التنويه بذكره ودعاء الخلق إلى اتّباعه.

وفي هذه المدحة أيضاً قطع النظارة له، لأنّه إذا كان أحبّ خلق ا تعالى ولا مماثل له في ذلك أحد، والنبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم خارج من هذه الدعوة، يدلّ على ذلك قوله حين رآه: اللهم وإليّ، وفي الخبر الآخر يقول:

إليك وإلى رسولك. ثبت أنّ السؤال لمن عداه، لئلّا يعترض معترض على هذا الكلام. ومن كان أحبّ خلق ا تعالى إليه وأحبّ خلق ا إلى رسوله فقد عدم نظيره ووجب تفرّده بعلوّ المنزلة عند ا تعالى وعند رسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم .

إنْ عدّ أهل التُّقى كانوا أئمّتهم أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم

لا يستطيع جواد بعد غليتهم ولا يدانيهم خلق وإنْ كرموا » [1]

ولا يخفى أنّه لما لم يكن دخول النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم في عموم « أحبّ خلقك إليك » متبادراً إلى الأفهام ولا وجه لصحّة دعواه من أحدٍ، فقد ذكر المحبّ الطّبري حديث الطير تحت عنوان « ذكر أنّه أحبّ الخلق إلى ا تعالى بعد رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ».

10 – وجوه الردّ على التأويل بإرادة الأحبّ من بني عمّه

وقول التوربشتي: « فيأوّل هذا الحديث ... على أنّه أراد به أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه » فتعصّب بحت، وإلّا فإنّه غير نافع له أبداً لوجوه:

---

(1). العمدة: 252 – 253.

الوجه الأول:

إنّه لا يقتضي وجه من الوجوه – ولو كان سخيفاً – هذا التأويل، ودعوى أنّه مقتضى أفضليّة الشيخين مصادرة على المطلوب.

الوجه الثاني:

إنّه تأويل من غير دليل شرعي أو ضرورة عقليّة، وقد تقدّم أنّ صرف كلام الشارع عن مقتضى ظاهره من غير اعتصام فيه بالنقل عنه وبغير ضرورة حرام.

الوجه الثالث:

إنّه تخصيص بلا مخصّص، فهو غير صحيح وغير مسموع ... وهذه قاعدة مسلَّمة، قال المنّاوي بشرح: « إتّقوا الحديث عنّي إلّا بما علمتم فمن يكذب عليَّ متعمّداً فليتبوّء مقعده من النار »قال: «قال الطيّبي: الأمربالتبوّء تهكّم وتغليظ، إذ لو قيل:كان مقعده في النار لم يكن كذلك، والكذب عليه صلى الله عليه و آله و سلم من الكبائر الموبقة والعظام المهلكة، لإضراره بالدين وإفساده أصل الإيمان، والكاذبون عليه كثيرون، وقد اختلفت طرق كذبهم كما هو مبين في مبسوطات أُصول كتب الحديث. قال بعضهم: وعموم الخبر يشمل الكذب في غير الدين، ومن خصَّ به فعليه الدليل»[1].

الوجه الرابع:

لقد جاء في صريح الأحاديث المعتبرة الكثيرة عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم تفضيل قريش على غيرها، ثمّ تفضيل بني هاشم من قريش على

---

(1). فيض القدير 1 / 132.

غيرهم ... وأنّه صلى الله عليه و آله و سلم لم يزل من خيارٍ في خيار ... فلو سلّمنا كون المراد أنّ علياً عليه السلام أحبّ الخلق من بني عمّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم وذويه لم ينافِ مدلول الحديث مطلوب أهل الحق ... لأنّ المفروض كون بني عمّه صلى الله عليه و آله و سلم خير الخلق مطلقاً، فيكون علي عليه السلام أحبّ خير الخلق وهو المطلوب.

وقال محبّ الدين الطبري: « ذكر ما جاء في أنّه أفضل من ركب الكور بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: ما احتذى النعال ولا انتعل، ولا ركب المطايا ولا ركب الكور بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم أفضل من جعفر. خرّجه الترمذي وقال: حسن صحيح »[1].

فإذا كان جعفر أفضل الناس بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم - بحسب هذا الحديث - فهو أحبّ الناس إليه، لأنّ الأحبيّة تابعة للأفضليّة ... ومقتضى التأويل المذكور أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلى رسول ا من جعفر، فهو أحبّ الخلق إليه مطلقاً. وهو المطلوب.

الوجه الخامس:

لقد دلَّت الأحاديث الكثيرة الصحيحة على أفضلية أهل البيت عليهم السلام من جميع الخلق، فهم أحبّ الخلق إلى ا والرسول ... فيكون أمير المؤمنين عليه السلام - الذي هو أحبّ أهل البيت - أحبّ الخلق مطلقاً.

الطِّيبي

وقال الحسين بن عبد ا الطيّبي - شارح مشكاة المصابيح - بشرح حديث

---

(1). ذخائر العقبى: 217.

الطيبي:

« قوله: بأحبّ خلقك إليك.

التوربشتي: نحن وإنْ كنّا لا نجهل - بحمد ا - فضل علي رضي الله عنه وقدمه وسوابقه في الإسلام واختصاصه برسول ا ...

أقول: والوجه الذي يقتضيه المقام هو الوجه الثّاني، لأنّه صلى الله عليه و آله وسلم كان يكره أن يأكل وحده، لأنّه ليس من شيمة أهل المروّة، فطلب من ا أنْ يتيح له من يؤاكله، وكان ذلك براً وإحساناً منه إليه، وأبرّ المبرّات برّ ذي الرحم وصلته، كأنّه قال: بأحبّ خلقك إليك من ذوي القرابة ومن هو أولى بإحساني وبرّي إليه » [1].

أقول:

لقد أورد الطّيبي كلام التوربشتي في تأويل هذا الحديث بنصّه ثمّ أعرض عن الوجه الأوّل لمخالفته وأيدّ الوجه الثاني من وجهي التأويل بما ذكر، لكنّ ما جاء به تأييداً لما تقوّله التوربشتي باطل من وجوه:

1 - لو كان الدعاء لكراهة الأكل وحده فقد كان أنس وغيره عنده

إنّه لا ريب في حضور أنس بن مالك وسفينة عند النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم في قضيّة الطائر وساعة سؤاله من ا سبحانه أن يأتيه بأحبّ الخلق إليه، فلو كان السّبب في دعائه هو « لأنّه كان يكره أن يأكل وحده لأنّه ليس من شيمة أهل المروّة » لكان يكفي أكل أحد الحاضرين معه، ولم يكن حاجة لطلب غيره لا مرةً بل مرّات.

---

(1). الكاشف - شرح المشكاة - مخطوط.

2 – لو كان الغرض المؤاكلة فلماذا ردّ المشايخ؟

ولوكان الغرض أنْ لايأكل وحده « فطلب من ا أن يتيحله من يؤاكله » كما يقول الطيّبي، فلما ذا ردّ المشايخ الثّلاثة الواحد بعد الآخر، كما في حديثي أبي يعلى والنسائي؟ اللّهم إلّا أنْ يضطّر الطيبي لأنْ يعترف بعدم أهليّتهم للمؤاكلة معه صلى الله عليه و آله وسلم !!

3 – لو كان المطلوب المؤاكلة والبرّ لكان أهل الحاجات أولى

ولو كان المطلوب هو إتاحة من يؤاكله، وليكون منه صلى الله عليه و آله وسلم « برا وإحسانا منه إليه » فقد كان المناسب أن يأتيه ا تعالى ببعض الجائعين وأهل الحاجات والمساكين، لا أنْ يكون أمير المؤمنين عليه السلام المصداق الوحيد لدعائه، لأنّ أولئك – وإنْ كان علي عليه السلام ذا رحم، وأبرّ المبرّات برّ ذي الرحم وصلته – هم أولى من جهة إفتقارهم وشدّة فاقتهم ...

4 – لو سلّمنا أولويّة ذي الرحم ففاطمة أولى من علي

سلّمنا تقدّم ذي الرّحم في البرّ والإحسان والصّلة على غير ذي الرّحم مع شدّة افتقار الغير، لكنْ ما كان المناسب أن يكون علي عليه السلام مورد انطباق الدعاء واستجابته، لكون فاطمة عليها السلام أولى منه بالبرّ والإحسان في ذوي القرابة القريبة، فكان اللازم أن تكون هي المصداق لدعوته صلى الله عليه و آله وسلم .

5 – رجاء أنس أنْ يكون رجلاً من الأنصار يبطل هذا الإحتمال

ولو كان مراد النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم من « أحبّ خلقك إليك » هو « أحبّ خلقك إليك من ذوي القرابة القريبة ومن هو أولى بإحساني وبرّي

إليه » كما زعم الطيبي، فلما ذا رجا أنس بن مالك أن يكون رجلاً من الأنصـــار؟ ألم يعلم أنس أنْ لا قرابة بينه وبين الأنصار، وأنَّهم ليسوا بأولى الناس بإحسانه وبرّه؟

إنّ من للطّريف قول للطيبي نقلاً عن للتوربشتي لأنّه «قد كان للنبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم يطلق القول وهو يريد التقييد، ويعمّ به ويريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلى الحال والوقت، أو الأمر للذي هو فيه »فإنّه يقول هذا ولا يعبأ بفهم أنس الذي فهم ما يخالف هذا التأويل العليل الذي أورده، مع أنَّ أنساً عندهم من ذوي الفهم!!

أضـــف إلى هذه الوجوه: أنّ كثيراً من ألفاظ النبيّ صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم في هذا الحديث واضحة على بطلان هذا التأويل، كقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم :

« اللّهم جئني بأحبّ خلقك وأوجههم عندك ».

و « اللّهم ائتنا بخير خلقك ».

و « اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين ».

و « الحمد لله للذي جعلك، فإني أدعو في كلّ لقمة أنْ يأتيني لله أحبّ الخلق إليه وإليَّ فكنت أنت ».

و « أبى الله يا أنس إلّا أنْ يكون علي بن أبي طالب ».

و « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ».

و « أوَفي الأنصار خير من علي؟ » أو « أفضل من علي ».

وغير ذلك.

الخلخالي

تأويل التوربشتي فقط

وقال شمس الدين محمّد بن مظفر – شارح مصابيح السنّة – بشرح

الحديث ناقلاً كلا تأويلي التوربشـــتي: « أوّل بعضـــهم هذا الحديث على أنّ المراد: بمن هو من أحبّ خلقك إليك، فيشـــاركه فيه غيره، وهم المفضـــلّون بإجماع الأُمة، وهو كقولهم: فلان أعقل الناس وأفضـــلهم. أي: من أعقلهم وأفضـــلهم. وممّا يدلّ على أنّ حمله على العموم غير جائز: أنّه عليه السلام من جملة « خلقك » ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلى ا منه. فإنْ قيل: ذلك شيء عرف بأصل الشرع. أُجيب: بأن ما نحن فيه أيضاً عرف بالنصوص الصحيحة.

أو يقال: أراد أحبّ خلقه من بني عمّه، وقد كان عليه السلام يطلق ويريد به التقييد، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلى الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه » [1].

السُّيوطي

تأويل التوربشتي فقط

وقال جلال الدين السيوطي – شارح الترمذي – بشرحه: « قال التوربشتي: قوله: بأحبّ خلقك إليك. أي: من هو من أحبّ خلقك. فيشارك غيره وهم المفضّلون بإجماع الأُمة، وهذا مثل قولهم: فلان أفضل الناس وأعقلهم. أي: من أفضلهم وأعقلهم. ومما يتبيّن لك. أنّ حمله على العموم غير جائز: أنّه صلى الله عليه و آله وسلم من جملة خلق ا ، ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلى ا منه.

أو يأوّل على أنّه أراد به: أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه، وقد كان صلى الله عليه و آله وسلم يطلق القول وهو يريد تقييده، ويعم به ويريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلى الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه » [2].

---

(1). المفاتيح – شرح المصابيح – مخطوط.

(2). قوت المغتذي على شرح الترمذي – باب مناقب علي.

القاري

1 – نقله كلامي التوربشتي والطيّبي

وقال علي بن سلطان القاري – شارح مشكاة المصابيح – بشرحه:

« قال الإمام التوربشتي: نحن وإنْ كنّا لا نجهل بحمد ا فضل علي ...

قال الطيبي: والوجه الذي يقتضيه المقام هو الوجه الثاني ...

وفيه: إنّه لا شك أنّ العم أولى من ابنه، وكذا البنت وأولادها في أمر البرّ والإحسان. على أنّ قول الطيبي هذا إنّما يتم إذا لم يكن أحد هناك ممّن يؤاكله، ولا شك في وجوده لا سيّما وأنس حاضر وهو خادمه، ولم يكن من عادته أنْ لا يأكل معه فالوجه الأول هو المعوَّل، ونظيرما ورد من الأحاديث بلفظ: « أفضل الأعمال » في أُمورٍ لا يمكن جمعها، إلّا أنْ يقال في بعضها: إن التقدير من أفضلها » [1].

2 – ردّه كلام الطيبي

أقول: لقد أورد القاري نصّ عبارة التوربشتي، ثمّ نصّ عبارة الطيبي في توجيه الوجه الثاني من تأويلي التوربشتي، ثمّ ردَّ ما ذكره الطيبي بما رأيت.

فظهر من مجموع ذلك: سقوط الوجه الأوّل عند الطيبي، وسقوط الوجه الثاني عند القاري، مضافاً إلى ما ذكرناه بالتفصيل في ردّ الوجهين والكلامين.

---

(1). مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح 5 / 569.

3 – نقد تأييد القاري للوجه الأوّل.

ولقد تأييد القاري الوجه الأوّل بقوله: «فالوجه الأول هو المعوّل، ونظيره ما ورد من الأحاديث بلفظ ... » ففيه: أنّه إذا كان أهل السنّة مضطرّين إلى التأويل لرفع التهافت في أحاديثهم تلك، فما الملزم للشيعة الإمامية لأنْ يلتزموا بالتأويل في حديث الطير؟!

عبد الحقّ الدّهلوي

1 – نقل كلامي التوربشتي والطيّبي

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي – شارح مشكاة المصابيح –: « قوله: بأحبّ خلقك. أوّله الشّارحون بأنّ المراد من أحبّ خلقك – أو أحبّ خلق ا – من بني عمّه، أو بأحبّ خلقك إليك من ذوي القربة القريبة، أو من هو أولى وأقرب وأحق بإحساني إليه. وهذا الوجه الأخير أقرب وأوفق بالمقام. هكذا قالوا. »[1].

2 – خطأ فضيع من الدهلوي

وهذه هي تأويلات التوربشتي والطيّبي، وقد عرفت سخافتها وركاكتها بالتفصيل ... فلا حاجة إلى الإعادة والتكرار ... لكنْ من العجيب جدّاً أنّ هذا الشّيخ ينقل – بعد عبارته المذكورة – كلام التوربشتي – الذي أوردنا نصّه بكاملة وأبطلناه بما لا مزيد عليه – عن (الصواعق) ناسباً إيّاه إلى ابن حجر المكّي ... إستمع إليه يقول:

« ولقد أتى الشيخ ابن حجر في كتاب الصواعق في الإعتذار عن التأويل

---

(1). اللمعات في شرح المشكاة – باب مناقب علي.

لهذا الحديث بكلامٍ مليح فصيح طويل، قال: نحن وإنْ كنّا لا نجهل – بحمد ا – فضل علي رضي الله عنه وقدمه وسوابقه في الإسلام واختصاصه برسول ا صلى الله عليه و آله وسلم بالقرابة القريبة، ومؤاخاته إيّاه في الدين، ونتمسّك من حبّه بأقوى وأولى ممّا يدّعيه الغالون فيه، فلسنا نرى أن نضرب عن تقرير أمثال هذه الأحاديث في نصابها صفحاً، لما نخشى فيها من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين. وهذا باب أمرنا بمحافظته، وحمىً أُمرنا بالذبّ عنه، فحقيق علينَا أنْ ننصر فيه الحق ونقدّم فيه الصّدق. وهذا حديث يريش به المبتدع سهامه ويوصل به المنتحل جناحه فيتخذّه ذريعةً إلى الطّعن في خلافة أبي بكر، التي هي أوّل حكمٍ أجمع عليه المسلمون في هذه الأُمة، وأقوم عمادٍ أُقيم به الدين بعد رسول ا فنقول – وبا التوفيق:

هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته، من الأخبار الصّحاح. منضّماً إليه إجماع الصّحابة، لمكان سنده، فإنّ فيه لأهل النقل مقالاً، ولا يجوز حمل أمثاله على ما يخالف الإجماع، لا سيّما والصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع واستقام عليه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه، فلو ثبت عنه هذا الحديث فالسّبيل أن يأوّل على وجهٍ لا ينتقض عليه ما اعتقده ولا يخالف ما هو أصحّ متناً وإسناداً، وهو أنْ يحمل على أحد الوجوه المذكورة ».

وهذا كلام التوربشتي الذي أتينا عليه آنفاً، غير أنّ للدهلوي فيه تصرّفاً مّا في آخره، وليس لهذا الكلام في (الصواعق) عين ولا أثر أبداً، وليته نسبه إلى ابن حجر ولم ينص على أنّه في (كتاب الصّواعق)!!

ثمّ إنّ الدهلوي تصدّى لتأويل الحديث الشّريف حسبما يروق له ويسوقه إليه تعصّبه فقال:

« قال العبد الضعيف – عصمه ا عمّا يصمّه وصانه عمّا شانه –: إنّ من الظاهر أنّ الحديث غير محمول على الظاهر، لأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله وسلم

من جملة خلق ا ، وهو أحبّ الخلق إلى ا من جميع الوجوه والحيثيّات. فالمراد أهل زمان رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من الصحابة، وغيره إنّما يكون من وجهٍ واحد خاص أو وجوه متعددّة مخصوصة، فلا حاجة إلى تخصيص الخلق، بل إلى تخصيص الوجه أو الوجوه، لأنّه ليس أحبّ وأفضل من جميع الوجوه سوى سيّد المحبوبين وأفضل المخلوقين صلى الله عليه و آله و سلم . ثمّ الكلام في الصحابة إنّما هو في الأفضليّة من كثرة الثواب والأحبيّة، كما في القول المشهور من بعض العلماء في الفرق بين الأفضلية والأحبيّة. والمَخلَص في هذه المسألة: إعتبار الوجوه والحيثيّات. وا أعلم ».

3 – تكراره استلزام دخول النبيّ في العموم

لقد حكم الدهلوي بعدم جواز بقاء هذا الحديث على ظاهره في العموم « لأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم من جملة خلق ا وهو أحبّ الخلق إلى ا من جميع الوجوه والحيثيّات » وهذا تكرار لما سبق عن التوربشتي، وقد عرفت سقوطه بوجوه ...

4 – حمله الحديث على أنّه أحبّ أهل زمان الرسول إليه باطل

وأمّا حمله الحديث – بعد عدم جواز إبقائه على ظاهره، لأنّ النبيّ من جملة خلق ا ، وهو أحبّ الخلق إليه – على أنّ « المراد أهل زمان رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من الصحابة » فواضح البطلان، لأنّا لو سلّمنا رفع اليد عن ظاهر الحديث بسبب استلزام كون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلى ا تعالى من رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ، فإنّ مقتضى القاعدة رفع اليد عن ظاهر الحديث بقدر الضرورة، بأن يكون عمومه غير شاملٍ للنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم فقط، وأمّا غيره من الأنبياء والأوصياء والملائكة وسائر الخلق فباق تحت العموم.

إن وجوه بطلان هذا الحمل كثيرة، وهو واضحٌ جدّاً، فلا نطيل المقام ببيان تلك الوجوه، ونكتفي بأنّ في بعض ألفاظ الحديث: « اللّهم أدخل عليَّ أحبَّ الخلق من الأوّلين والآخرين ».

5 – دعوى اختصاص النبيّ بالأحبيّة من جميع الوجوه مردودة

وأمّا قوله: « وغيره إنّما يكون من وجهٍ واحدٍ خاص أو وجوه متعدّدة مخصوصة فلا حاجة إلى تخصيص الخلق بل إلى تخصيص الوجه أو الوجوه، فإنّه ليس أحبّ وأفضل من جميع الوجوه سوى سيّد المحبوبين وأفضل المخلوقين صلى الله عليه و آله و سلم » فدعوى بلا دليل، لأنّ اجتماع جميع وجوه الأحبيّة المعتبرة في الأفضليّة في غير النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم غير ممنوع أبدا، إنّما الممنوع أن يكون كمال جميع الوجوه الموجودة في غيره صلى الله عليه و آله و سلم أزيد من كمالها في شخصه صلى الله عليه و آله و سلم .

إذن، لا مانع من اجتماع جميع وجوه الأحبيّة في أمير المؤمنين عليه السلام، وحينئذ فما الملزم لتخصيص أحبيّته بجهةٍ أو جهات دون غيرها وصرف الكلام النبوي عن ظاهره؟ ولو لم يكن لبطلان هذا التخصيص وجه إلاّ صرف الحديث عن ظاهره بلا دليل لكفى، فكيف والوجوه على بطلانه كثيرة! تقدّمت طائفة منها في ردّ التأويل الأوّل الذي زعمه (الدّهلوي)، فلا تغفل.

ثمّ العجب من هذا الشيخ يدّعي التّخصيص في الخلق ويقول « فالمراد أهل زمان رسول ا من الصحابة » ثمّ يعود بفاصلٍ قليل ليقول: « ... فلا حاجة إلى تخصيص الخلق بل إلى تخصيص الوجه أو الوجوه ... » وهل هذا إلّا تهافت؟!

6 – مغايرة الأحبيّة للأفضليّة مردودة عند علمائهم

وأمّا قوله: « ثمّ الكلام في الصّحابة إنّما هو في الأفضلية من جهة كثرة الثواب، والأحبيّة غيرها، كما في القول المشهور من بعض العلماء في الفرق بين الأفضليّة والأحبيّة » فعجيبٌ أيضاً، فقد صرّح الرازي في (تفسيره) بأنّ المحبّة من ا إعطاء الثواب، فالأحبيّة إليه توجب أكثريّة الثواب بلا ارتياب، وقد تقدّمت عبارته سابقاً، كما ستعلم أن أكابر المتكلّمين من أهل السنّة: كالرازي، والأصفهاني، والعضد، والشّريف الجرجاني، والدولت آبادي، وافقوا على كون الأحبيّة بمعنى أكثريّة الثّواب.

* * *

دحضُ تقولات

بعض عُلماء الكلام

القاضي عبد الجبار

قال قاضي القضاة عبد الجبّار بن أحمد الأسترآبادي ما نصّه:

« دليل لهم آخر: وقد تعلّقوا بقوله عليه السلام: لأُعطينَّ الرّاية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله. وبما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطّائر.

قالوا: إذا دلَّ على أنّه أفضل خلق ا تعالى بعده وأحبَّهم إلى ا تعالى فيجب أنْ يكون هو الإمام.

وهذا بعيد، لأنّه إنّما يمكن أنْ يتعلّق به في أنّه أفضل، فأمّا في النصّ على أنّه إمام فغير جائز التعلّق به، إلّا من حيث أنْ يقال: الإمامة واجبة للأفضل. وقد بيّنا أنّها غير مستحقّة بالفضل، فإنّه لا يمتنع في المفضول أنْ يتولّاها أو من يساويه غيره في الفضل » [1].

إقراره بالسّند والدلالة وإنكاره تعيّن الأفضل للإمامة

أقول: هذا كلام ظاهر في قبول القاضي عبد الجبّار حديث الطّير سنداً ودلالةً، ولو كان عنده تأمّل في جهة سنده أو جهة دلالته على أفضليّة أمير

---

(1). المغني في الإمامة ج 20 ق 2 / 122.

المؤمنين عليه السلام لَما سكت عن إظهاره، لكنه منع وجوب الإمامة للأفضل وجوّز أنْ يتولّاها المفضول تصحيحاً لخلافة المتغلّبين عليها ... لكنْ قد أثبتنا في محلّه أن نصب المفضول لها مع وجود الأفضل غير جائز ... فلا يبقى ريبٌ في دلالة حديث الطّير على إمامة الإمام وخلافته عن الرّسول بلا فصل.

ولنعم ما أفاد السيّد المرتضى علم الهدى طاب ثراه في نقض كلام القاضي: « هذان الخبران للذان ذكرتهما إنّما يدلّان عندنا على الإمامة، كدلالة المؤاخاة وما جرى مجراها، لأنّا قد بيّنا أنّ كلّ شيء دلَّ على التفضيل والتعظيم فهو دلالة على استحقاق أعلى الرتب والمنازل، وإنّ أولى للناس بالإمامة من كان أفضلهم وأحقّهم بأعلى منازل التبجيل والتعظيم، وقد مضى طرف من الكلام في أنَّ المفضول لا يحسن إمامته، وإنْ ورد من كلامه شيء من ذلك في المستقبل أفسدناه بعون ا »[1].

الفخر الرازي

وقال الفخر الرّازي – في ذكر أدلّة الإمامية على أفضليّة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام –: « الحجّة الثّانية: التمسّك بخبر الطّير، وهو قوله عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل هذا الطير معي. والمحبّة من الله تعالى عبارة عن كثرة الثواب والتعظيم ».

فأجاب: « لِمَ قلت الثاني – وهو التمسّك بخبر الطّير – فالإعتراض عليه أنْ نقول: قوله عليه السلام: بأحبّ خلقك. يحتمل أنْ يكون [المراد منه] أحبّ خلق ا في جميع الأُمور، وأن يكون أحبّ خلق ا في شيءٍ معيّن. والدليل على كونه محتملاً لهما: أنّه يصح تقسيمه إليهما فيقال: لِمَ أنْ يكون أحبّ خلق ا في جميع الأمور أو يكون أحبّ خلق ا في هذا الأمر الواحد، وما به

---

(1). الشافي في الإمامة 3 / 86 – 87.

الإشـــتراك غير مســـتلزم بما به الإمتياز، فإذن، هذا اللفظ لا يدلّ على كونه أحبّ إلى ا تعالى في جميع الأُمور،ـفإذن،ـهـذا اللفظ لا يفيـد إلّاـلّنه لحـبّ إلى ا في بعض الأُمور، وهـذا يفيـد كونـه لّزيـد ثوابـاً من غيره في بعض الأُمور، ولا يمتنع كون غيره لّزيـد ثوابـاً ـمنـه في أمر آخر، فثبت أنّ هذا لا يوجب التفضيل. وهذا جواب قوي » [1].

وجوب الجواب عن هذا الكلام

وهذا الإعتراضـللذي وصـــفهـبالقوة في غاية الضـــعف والســـخافة، لما قدّمنا في جواب للتـأويل الأول منـتـأويلات (ـللدهلوي)، من الوجوه القويمـةـللـدللّة على بطلانـتـأويل حـديث الطير وحمل « الأحبيّة » فيه على بعض الوجوه دون بعض.

ونقول هنا بالإضافة إلى ذلك:

أولاً: تخصـــيص « الأحبيّة » ببعض الأُمور صـــرف للكلام عن ظهوره وهو حرام بلا ريب، كما سبق وسيأتي فيما بعد أيضاً.

وثانياً: صـــحّة الإســـتثناء دليل العموم، إذ يصـــحّ أن يقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك إلّا في كذا، وإذ لم يستثن فالكلام عام، وهذه القاعدة مقررة ومقبولة بلا كلام.

وثالثاً: لو ســـلّمنا أنّـمدلول حـديث الطير كونه « أحبّ إلى ا في بعض الأُمور، وأن هذا يفيد كونه أزيد ثواباً من غيره في بعض الأُمور » فالحديث يدل على أنّه عليه**الســـلام** أفضـــل من الثلاثة، إذ لا سـبيل لأهل السـنّة لأن يثبتوا للإمامية أنّ أحدهم يسـتحقّ ثواباً في الأمر الفلاني المحبوب ورســـوله، فضـــلاً عن الأحبيّة وأكثريّة الثواب، فضـــلاً عن أن يكون أحدهم أحبّ وأكثر ثواباً منه

---

(1). الأربعين في أُصول الدين – مبحث أدلّة الاماميّة على أفضليّة على.

عليه‌السلام.

الشَّمس السَّمرقَنْدي

وقال شمس الدين محمّد بن أشرف الحسني السمرقندي:

« الفصل الثالث في أفضل الناس بعد النبي. المراد بالأفضل هاهنا أن يكون أكثر ثواباً عند ا . واختلفوا فيه فقال أهل السنّة وقدماء المعتزلة: إنّه أبو بكر. وقال الشيعة وأكثر المتأخرين من المعتزلة: هو علي:

إستدلّ أهل السنّة بوجهين: الأول: قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مالَهُ ﴾ السورة. والمراد هو أبو بكر - رضي‌الله‌عنه - عند أكثر المفسّرين، والأتقى أكرم عند ا تعالى، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ ﴾ والأكرم عند ا أفضل. الثاني: قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : والله ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر.

وأجاب الشيعة: بأنّ هذا لا يدلّ على أنّه أفضل، بل على أنّ غيره ليس أفضل منه.

واحتجّت الشيعة: بأنّ الفضيلة إمّا عقليّة أو نقليّة، والعقليّة إمّا بالنسب أو بالحسب، وكان علي أكمل الصّحابة في جميع ذلك، فهو أفضل.

أمّا النسب: فلأنّه أقرب إلى رسول ا ، والعباس - وإنْ كان عمّ رسول ا لكنه - كان أخا عبد ا من الأب، وكان أبو طالب أخاً منهما. وكان علي هاشمياً من الأب والأُم، لأنّه علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، وعلي بن فاطمة بنت أسد بن هاشم، والهاشمي أفضل لقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : إصطفى من ولد إسماعيل قريشاً واصطفى من قريش هاشماً.

وأمّا الحسب فلأنّ أشرف الصّفات الحميدة: الزّهد والعلم والشجاعة،

وهي فيه أتم وأكمل من الصحابة.

لمّا العلم: فلأنّه ذكر في خطبه من أسرار التوحيد والعدل والنبوّة والقضاء والقدر وأحوال المعاد ما لم يوجد في الكلام لأحدٍ من الصحابة، وجميع الفرق ينتهي نسبتهم في علم الأُصول إليه، فإنّ المعتزلة ينسبون أنفسهم إليه، والأشعري أيضاً منتسب إليه، لأنّه كان تلميذ الجبائي المنتسب إلى علي، وانتساب الشيعة بيّن، الخوارج – مع كونهم أبعد الناس عنه – لأكابرهم تلامذته، وابن عباس رئيس المفسّرين كان تلميذاً له. وعلم منه تفسير كثيرٍ من المواضع التي تتعلّق بعلوم دقيقةٍ مثل: الحكمة والحساب والشعر والنجوم والرمل وأسرار الغيب، وكان في علم الفقه والفصاحة في الدرجة العليا، وعلم النحو منه وأرشد أبا الأسود الدؤلي إليه، وكان عالماً بعلم السّلوك وتصفية الباطن الذي لا يعرفه إلّا الأنبياء والأولياء، حتى أخذه جميع المشايخ منه أو من أولاده أو من تلامذتهم، وروي أنّه قال: لو كسرت الوسادة ثمّ جلست عليها لقضيت بين أهل التوارة بتوراتهم وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم، وا ما من آية نزلت في بر أو بحر أو سهل أو جبل أو سماء أو أرض أو ليل أو نهار إلّا وأنا أعلم فيمن نزلت وفي أيّ شيء نزلت.

وروي أنّه قال: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً. وقال صلى الله عليه و آله و سلم : أقضاكم علي. والقضاء يحتاج إلى جميع العلوم.

وأمّا الزهد: فلمّا علم منه بالتواتر من ترك للّذات الدنيوية والاحتراز عن المحظورات من أوّل العمر إلى آخره مع القدرة، وكان زهّاد الصحابة: كأبي ذرّ وسلمان الفارسي وأبي الدرداء تلامذته.

وأمّا الشجاعة: فغنية عن الشرح، حتى قال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : لا فتى إلاّ علي لا سيف إلاّ ذو الفقار. وقال صلى الله عليه و آله و سلم يوم الأحزاب: لضربة علي خير من عباده الثقلين.

وكذا السخاء: فإنّه بلغ فيها الدرجة القصوى، حتى أعطى ثلاثة أقراصٍ

ـماـكانـلـه ولا لأولاده غيرها عند الإفطار،ـفأنزل ا ـتعالى: ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً ﴾.

وكـان أولاده أفضـــل أولاد الصـــحـابـة كـالحسـن والحسـين. وقـال للنبيّ صـلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسـلم : هما سيّدا شباب أهل الجنّة، ثمّ أولاد الحسن مثل: الحسن المثنى، والحســن المثلث، وعبد ا بن المثنى، والنفس الزكيّة. وأولاد الحســين مثل: الأئمة المشــهورة وهم إثنا عشــر. وكان أبو حنيفة ومالك – رحمهما ا – أخذا الفقه من جعفر الصادق والباقون منهما، وكان أبو يزيد البسطامي – من مشايخ الإسلام – سقّاء في دار جعفر الصادق، والمعروف الكرخي أسلم على يد علي الرّضا وكان بوّاب داره.

وأيضـاً: اجتماع الأكابر من الأُمة وعلمائها على شـيعيّته دالّ على أنّه أفضـل، ولا عبرة بقول العوام.

وأمّا الفضائل النقليّة: فما روي عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم :

الأُولى: خبر الطير، وهو قوله صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير فجاء علي وأكل معه.

الثانية: خبر المنزلة، وهو قوله صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم : أنت منّي بمنزلة هارون من موســى إلّا إنّه لا نبي بعدي. وهذا أقوى من قوله في حق أبي بكر: والله ما طلعت شــمس ولا غربت بعد النبيّين على أفضــل من أبي بكر، لأنّه إنّما يدلّ على أنّ غيره ليس أُفضــل منه لا على أنّه أفضـل من غيره. وأيضـاً: يدلّ على أنّ الغير ما كان أفضـل منه لا على أنّه ما يكون، فجاز أنْ لا يكون عند ورود هذا الخبر ويكون بعده. وأيضــاً: خبر المنزلة يدلُّ على أنّـله مرتبة الأنبياء لقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : إلّا أنّه لا نبي بعدي، وخبر أبي بكر إنّما يدلّ على أنّ غيره ممّن هو أولى من مراتب الأنبياء ليس أفضل منه لقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : بعد النبيين والمرسلين، فجاز أن يكون علي أفضل منه.

الثالثة: خبر الراية، روي أنّه صلى الله عليه و آله و سلم بعث أبا بكر إلى خيبر فرجع منهزماً، ثمّ بعث عمر فرجع منهزماً، فبات رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مغتمّاً، فلمّا أصبح خرج إلى الناس ومعه الراية وقال: لأعطينّ الرّاية رجلا يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار. فتعرّض له المهاجرون والأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : أين علي؟ فقيل: إنّه أرمد العينين، فتفل في عينيه، ثمّ دفع إليه الرّاية.

الرابعة: خبر السّيادة. قالت عائشة: كنت جالسة عند النبيّ - صلى الله عليه و آله و سلم - إذْ أقبل علي فقال: هذا سيّد العرب. فقلت: بأبي وأُمّي، ألست سيد العرب؟ فقال: أنا سيد العالمين، وهو سيد العرب.

الخامسة: خبر المولى. قال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : من كنت مولاه فعليّ مولاه. وروى أحمد والبيهقي في فضائل الصحابة أنّه قال صلى الله عليه و آله و سلم : من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى يوشع في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظر إلى وجه علي.

السادسة: روي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : إنّ أخي ووزيري وخير من أتركه من بعدي يقضي ديني وينجز وعدي: علي بن أبي طالب.

السابعة: روي عن ابن مسعود أنّه قال صلى الله عليه و آله و سلم : علي خير البشر من أبى فقد كفر.

الثامنة: روي أنّه قال صلى الله عليه و آله و سلم - في ذي الثدية، وكان رجلاً منافقاً - يقتله خير الخلق. وفي رواية: خير هذه الأُمة. وكان قتله علي بن أبي طالب. وقال صلى الله عليه و آله و سلم لفاطمة: إنّ الله تعالى اطّلع على أهل الدنيا واختار منهم أباك واتّخذه نبيّاً، ثمّ اطّلع ثانياً فاختار منهم بعلكِ.

هذا ما قالوا.

والحق: إنّ كلّ واحدٍ من الخلفاء الأربعة – بل جميع الصحابة – مكرّم عند ا ، موصوف بالفضائل الحميدة » [1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل

أقول: لقد أنصف السمرقندي، فنقل استدلالات الشّيعة على أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام، وإن أضاف إليها – عن كيلة أو جهل – كلماتٍ غير صادرة عنهم، وأذعن بدلالاتها وأقرّ بمتانتها ... ومنها حديث الطّير، فإنّه أورده ولم يناقش في سنده، ولم يتّبع الفخر الرازي في تقوّلاته – وإنْ قلّده في مواضع كثيرة ونقل أقواله ولو بالتفريق والتوزيع ووافقه عليها – لِما رأى فيها من السّخافة والركاكة المانعة من التفوّه بها.

ويؤكّد إقراره بالحق أو عجزه عن الجواب تخلّصه عن استدلال الشيعة بقوله: « والحقّ: إنّ كلّ واحد ... ». فإنّه يعلم بأنّ هذه الجملة لا تفي للجواب عن تلك الاستدلالات المتينة والبراهين الرصينة، التي يكفي كل واحد واحد منها لإثبات مطلوب الشيعة، على أنّ ما قاله مجرّد دعوى فهو مطالَب بالدليل عليها. ولو فرض أنّ الثّلاثة – بل جميع الصحابة « مكرم عند ا موصوف بالفضائل الحميدة » فإنّ هذا لا ينافي أفضَليّة أمير المؤمنين عليه السلام منهم.

---

(1). الصحائف في علم الكلام – مخطوط. قال كلشف الظنون 2 / 1075 « أوّله: الحمد لله الذي استحق الوجود والوحدة. إلخ. وهو على مقدمة وست صحائف وخاتمة، ومن شروحه: المعارف في شرح الصحائف، أوله: الحمد لله الذي ليس لوجوده بداية إلخ للسمرقندي شمس الدين محمّد، وشرحه البهشتي أيضاً بشرحين » وأرخ وفاته بسنة 600. لكن في هديّة العارفين 2 / 106: رأيت شرحه على المقدمة البرهانيّة للنسفي، فرغ منه سنة 690 فليصحح. وذكر له مؤلّفاتٍ أُخرى.

القاضي البيضاوي

وقال القاضي ناصر الدين عبد ا بن عمر البيضاوي – في بيان وجوه لستدلال الشيعة على إمامة أمير المؤمنين عليه‌السلام –:

« السادس – إنّ عليّاً كرّم ا وجهه كان أفضل للناس بعد رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، لأنّه ثبت بالأخبار الصحيحة أنّ المراد من قوله تعالى حكايةً ﴿ أَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ علي، ولا شكّ أنّه ليس نفس محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بعينه، بل المراد به لأنّه بمنزلته أو هو أقرب للناس إليه، وكلّ من كان كذلك كان أفضل الخلق بعده. ولأنّه أعلم الصحابة، لأنّه كان أشدّهم ذكاء وفطنة وأكثرهم تدبيرا ورويّة، وكان حرصه على التعلّم أكثر، واهتمام الرسول عليه‌السلام بإرشاده وتربيته أتمّ وأبلغ، وكان مقدّماً في فنون العلوم الدينية أُصولها وفروعها، فإنّ أكثر فرق المتكلّمين ينتسبون إليه ويسندون أُصول قواعدهم إلى قوله، والحكماء يعظّمونه غلية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه. وقد قال عليه‌السلام: أقضاكم علي.

وأيضاً: فأحاديث كثيرة، كحديث الطير وحديث خيبر، وردت شاهدةً على كونه أفضل. والأفضل يجب أن يكون إماماً ».

فقال في الجواب: « وعن السادس: إنّه معارض بمثله، والدليل على أفضلية أبي بكر قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾ فإنّ المراد به إمّا أبو بكر أو علي وفاقاً، والثاني مدفوع لقوله تعالى: ﴿ وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزى ﴾ لأنّ علياً نشأ في تربيته وإنفاقه وذلك نعمة تجزى، وكلّ من كان أتقى كان أكرم عند ا وأفضل، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ ﴾. وقوله عليه‌السلام: ما طلعت الشمس ولا غربت على أحدٍ بعد النبيّين والمرسلين أفضل من أبي بكر. وقوله عليه‌السلام لأبي بكر وعمر: هما سيّدا كهول أهل الجنّة ما خلا

النبيّين والمرسلين » [1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل

أقول: لقد ذكر البيضاوي أدلّة للشيعة على أفضليّة الإمام **عليه‌السلام**، فلم يناقش في شيء منها، لا في السند ولا في الدلالة. وذكر منها حديث الطّير وأقرّ بدلالته، ولم يذكر له أيّ تأويل.

ويؤكّد ما ذكرنا أنّه لم يأت في الجواب إلّا بالمعارضة بأشياء يروونها في فضل خلفائهم، فإنّ المعارضة - كما هو معلوم - فرع تمامية السّند والدّلالة ... لكنّ ما استند إليه في المعارضة باطل حتى على أُصولهم [2]، وعلى فرض التسليم فإنّه ليس بحجةٍ على الشيعة.

الشّمس الأصفهاني

وقال شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني - في بيان أدلّة الشيعة على إمامة سيدنا أمير المؤمنين **عليه‌السلام**: « السادس - إنّ عليّاً كان أفضل الناس بعد النبيّ، لأنّه ثبت بالأخبار الصحيحة أنّ المراد من قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ علي،

---

(1). طوالع الأنوار - مخطوط.

(2). هذا الحديث أخرجه الهيثمي وحكم بسقوطه، وإليك نصّه:

« عن جابر بن عبد الله قال: رأى رسول الله - **صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم** - أبا الدرداء يمشي بين يدي أبي بكر، فقال: يا أبا الدرداء تمشي قدّام رجلٍ لم تطلع الشمس بعد النبيّين على رجل أفضل منه. فما رؤي أبو الدرداء بعدُ يمشي إلّا خلف أبي بكر. رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: إسماعيل بن يحيى التيمي، وهو كذاب.

وعن أبي الدرداء قال: رآني رسول الله - **صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم** - وأنا أمشي أمام أبي بكر فقال: لا تمشي لمام من هو خير منك، إنّ لأبا بكر خير من طلعت عليه الشمس، أو غربت. رواه الطبراني، وفيه: بقيّة، وهو مدلّس » مجمع الزوائد 9 / 44.

ولا شكّ أنّ عليّاً ليس نفس محمّد صلى الله عليه و آله و سلم بعينه، بل المراد أنَّ عليّاً بمنزلة النبيّ، أو أنّ عليّاً هو أقرب الناس إلى النبيّ فضلاً، وإذا كان كذلك كان أفضل الخلق بعده.

ولأنّ عليّاً كان أعلم الصحابة، لأنّه كان أشدّهم ذكاءً وفطنةً وأكثرهم تدبيراً ورويّةً، وكان حرصه على العلم أكثر واهتمام الرسول صلى الله عليه و آله و سلم بإرشاده وتربيته أتم وأبلغ، وكان مقدّماً في فنون العلوم الدينية أُصولها وفروعها، فإنّ أكثر فرق المتكلّمين ينتسبون إليه ويستندون أُصول قواعدهم إلى قوله، والحكماء يعظّمونه غاية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه، وقد قال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم : أقضاكم علي، والأقضى أعلم لاحتياجه إلى جميع أنواع العلم.

وأيضاً: أحاديث كثيرة وردت شاهدةً على أنّ علياً أفضل.

منها: حديث الطير، وهو: إنّه عليه السلام أُهدي له طير مشوي، فقال عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاءه علي وأكل معه، والأحبّ إلى الله تعالى هو من أراد الله تعالى زيادة ثوابه. وليس في ذلك ما يدلّ على كونه عليه السلام أفضل من النبيّ والملائكة، لأنّه قال: ائتني بأحبّ خلقك إليك، وللمأتي به إلى النبيّ يجب أن يكون غير النبيّ، فكأنّه قال: أحبّ خلقك إليك غيري ولقوله عليه السلام: يأكل معي، وتقديره: ائتني بأحبّ خلقك إليك ممّن يأكل فيأكل معي، والملائكة لا يأكلون، وبتقدير عموم اللّفظ للكلّ فلا يلزم من تخصيصه بالنسبة إلى النبيّ عليه السلام والملائكة تخصيصه بالنسبة إلى غيرهما.

ومنها: حديث خيبر، فإنّ النبيّ عليه السلام بعث أبا بكر إلى خيبر، فرجع منهزما ثمّ بعث عمر فرجع منهزماً. فغضب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لذلك، فلمّا أصبح خرج إلى الناس ومعه راية وقال: لأُعطينَّ الرّاية اليوم رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله والرّسول، كرّار غير فرّار. فعرض له

المهاجرون والأنصار قال عليه‌السلام: أين علي. فقيل له: إنّه أرمد العينين، فتفل في عينيه، ثمّ دفع الرّاية إليه.

وذلك يدلّ على أنّ ما وصفه به مفقود فيمن تقدم، فيكون أفضل منهما، ويلزم أن يكون أفضل من جميع الصّحابة. والأفضل يجب أن يكون إماماً ».

قال الأصفهاني في الجواب عمّا ذكر من الأدلّة:

« وعن السّادس: إنّ ما ذكرنا من الدلائل الدالّة على أنّ علياً أفضل، معارض بما يدلّ على أنّ أبا بكر أفضل، والدليل على أفضليّة أبي بكر قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي ... ﴾ الآية ـ فإنّ المراد إمّا أبو بكر أو علي ـ بالإتفاق، وللثاني - وهو أن يكون المراد به علياً - مدفوع، لأنّه تعالى ذكر في وصف الأتقى قوله ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مالَهُ يَتَزَكَّى وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزى ﴾ .. » [1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل تبعاً للبيضاوي

وتبع الأصفهاني ماتنه البيضاوي في ذكر طائفةٍ من دلائل الشيعة، والسكوت عنها من حيث السند والدلالة، وهو إقرار منه كذلك بالأمرين. ثمّ أجاب عن تلك الدلائل بالمعارضة. والجواب الجواب.

تأويله الحديث في كتاب آخر تبعاً للرازي

لكنّه في كتابٍ آخر له تبع الفخر الرازي في دعوى التأويل، فإنّه ذكر حديث الطير فيما استدل به الإمامية بقوله:

« ومنها: حديث الطائر. بيان ذلك: أنّه أُهدي له طائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاء علي وأكل معه. والأحبّ إلى

---

(1). مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار - مخطوط.

ا تعالى هو من أراد ا تعالى زيادة ثوابه، وليس في ذلك ما يدلّ على كونه أفضل من النبيّ والملائكة، لأنّه قال: ائتني بأحبّ خلقك إليك، وللمأتي به إلى النبيّ يجب أن يكون غير النبيّ، فكأنّه قال: أحبّ خلقك إليك غيري، ولقوله: يأكل معي. وتقديره: ائتني بأحبّ خلقك ممّن يأكل معي، والملائكة لا يأكلون. وبتقدير عموم اللّفظ للكلّ لا يلزم من تخصيصه بالنسبة إلى النبيّ والملائكة تخصيصه بالنسبة إلى غيرهما ».

فأجاب: « وحديث الطير لا يدل على أنّه أحبّ الخلق مطلقاً، بل أمكن أن يكون أحبّ الخلق بالنظر إلى شيء دون شيء، إذ يصحُّ الإستفسار بأنْ يقال: أحبّ خلقك في كلّ شيء أو في بعضه، وعند ذلك لا يلزم من زيادة ثوابه في بعض الأشياء على غيره الزيادة في كلّ شيء، بل جاز أنْ يكون غيره أزيد ثواباً في شيء آخر.

فإن قيل: فعلى هذا التقدير أيّ فائدةٍ في قوله: ائتني بأحبّ خلقك إليك؟

قلنا: الفائدة فيه تخصيصه عمّن ليس أحبّ عند ا من وجه » [1].

الردّ على ما ذكره

أقول: أمّا ما ذكره تبعاً للفخر الرازي فقد عرفت اندفاعه فلا نعيد.

وأمّا ما ذكره في جواب الإعتراض الذي أورده: فقد كان الأولى به أنْ لا يتفوّه به، لأنّ الثلاثة وأضرابهم لم يكونوا محبوبين عند ا من وجهٍ من الوجوه فضلاً عن الأحبيّة، فيكون الحديث دليلاً على أفضليّة أمير المؤمنين **عليه السلام** منهم.

وبغض النظر عن ذلك، فقد ثبت أنّ النبيّ **صلى الله عليه و آله و سلم** ردّ

---

(1). تشييد القواعد شرح تجريد العقائد – مخطوط.

الشيخين – بل الثلاثة – من الدخول عليه في قضية الطير، وبناءً على ما ذكره الأصفهاني من أنّ فائدة الحديث تخصيص علي عليه‌السلام عمّن ليس بأحبّ عند ا من وجهٍ، فالثلاثة ليسوا بأحبّ عند ا من وجه، فضلاً عن الأحبيّة المطلقة.

القاضي العضدي والشريف الجرجاني

وقال القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي في (المواقف) وكذا السيد الشريف علي بن محمّد الجرجاني في (شرحه) بتأويل حديث الطير ... فقد جاء في (شرح المواقف) في وجوه أدلّة الشيعة على أفضلية أمير المؤمنين عليه‌السلام:

« الثاني: حديث الطير، وهو قوله عليه‌السلام – حين أُهدي إليه طائر مشوي –: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فأتى علي وأكل معه الطير. والمحبّة من الله كثرة الثّواب والتعظيم، فيكون هو أفضل وأكثر ثواباً.

وأجيب: بأنّه لا يفيد كونه أحب إليه في كلّ شيء، لصحّة التقسيم وإدخال لفظ الكل والبعض، ألا ترى أنّه يصح أن يستفسر ويقال: أحبّ خلقه إليه في كلّ شيء أو في بعض الأشياء؟ وحينئذٍ جاز أنْ يكون أكثر ثواباً في شيء دون آخر، فلا يدلّ على الأفضليّة مطلقاً »[1].

ما ذكراه هو تأويل الرازي والجواب الجواب

أقول: وإنّما ذكراه في الجواب عن حديث الطّير، هو للتأويل الّذي اعتمده الفخر الرازي، الذي عرفت سقوطه لدى تعرّضنا لكلامه ... فالجواب

---

(1). شرح المواقف 8 / 367 – 368.

الجواب، فلا نطيل المقام.

السَّعدُ التّفتازاني

وقال سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني:

« تمسكّت الشيعة القائلون: بأفضليّة علي رضي ا تعالى عنه بالكتاب والسنّة والمعقول.

لمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا ... ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لا أَسْـأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى ... ﴾ ولا خفاء في أنّ من وجب محبّته بحكم نصّ الكتاب كأن أفضل ...

وأمّا السنّة فقوله صلى الله عليه و آله وسلم : من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوحٍ في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فلينظر إلى علي بن أبي طالب. ولا خفاء في أنْ من يساوي هذه الأنبياء في هذه الكمالات كان أفضل. وقوله عليه الصلاة والسلام: أقضاكم علي. والأقضى أعلم وأكمل. وقوله صلى الله عليه و آله وسلم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجاء علي فأكل معه. والأحب إلى ا أكثر ثواباً، وهو معنى الأفضل. وكقوله صلى الله عليه و آله وسلم : أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، ولم يكن عند موسى أفضل من هارون. وكقوله عليه الصلاة والسلام: من كنت مولاه فعلي مولاه. الحديث. وقوله عليه الصلاة والسلام يوم خيبر ... وقوله عليه الصلاة والسلام: أنا دار الحكمة وعلي بابها. وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي: أنت أخي في الدنيا والآخرة ... وقوله صلى الله عليه و آله وسلم : لمبارزة علي وعمرو بن عبد ود أفضل من عمل أُمتي إلى يوم القيامة. وقوله صلى الله عليه و آله وسلم لعلي: أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ومن أحبّك فقد أحبني ومن أحبّني هو حبيب ا ، ومن أبغضك فقد أبغضني، وبغيضي بغيض ا ، فالويل لمن أبغضك بعدي.

وأمّا المعقول فهو: إنّه أعلم الصحابة ... وأيضاً: هو أشجعهم ... وأيضاً: هو أزهدهم ... وأيضاً: هو أكثرهم عبادةً ... وأكثرهم سخاوة ... وأحلمهم ... وأيضاً: هو أفصحهم لساناً على ما يشهد به كتاب نهج البلاغة وأسبقهم إسلاماً ...

وبالجملة، فمناقبه أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى.

فالجواب: إنّه لا كلام في عموم مناقبه ووفور فضائله واتّصافه بالكمالات واختصاصه بالكلمات، إلّا أنّه لا يدلّ على الأفضليّة، بمعنى زيادة الثواب والكرامة عند ا تعالى، بعد ما ثبت من الإتّفاق الجاري مجرى الإجماع على أفضلية أبي بكر وعمر، والاعتراف من علي رضي‌الله‌عنه بذلك. على أنَّ فيما ذكر مواضع بحث لا تخفى على المحصّل، مثل: أنّ المراد ﴿ بأَنْفُسَنا ﴾ نفس النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كما يقال: دعوت نفسي إلى كذا، وأن وجوب المحبة وثبوت النصرة على تقدير تحققه في حق علي - رضي‌الله‌عنه - لا اختصاص به، وكذا الكمالات المثلبة للمذكورين من الأنبياء، وأنّ أحبّ خلقك يحتمل تخصيص أبي بكر وعمر - رضي ا تعالى عنهما - عملاً بأدلّة أفضليّتهما، ويحتمل أن يراد أحبّ الخلق إليك في أن يأكل منه ... » [1].

إنكاره دلالة ما ذكره على الأفضلية بمعنى زيادة الثواب مردود

أقول: لقد ذكر التفتازاني طائفة من الحجج البالغة والدلائل الواضحة على أفضلية سيدنا أمير المؤمنين عليه‌السلام ... ثم أنكر أنْ يكون شيء منها دالاً على أفضليّته بمعنى زيادة الثواب والكرامة عند ا تعالى ... لكن إنكاره ذلك ساقط مردود، فقد أثبت علماء الشيعة دلالة كلّ واحدٍ واحدٍ من تلك الأدلة في محلّه ...

---

(1). شرح المقاصد 5 / 295 - 299.

وفي خصوص حديث الطّير نقول: إن صريح الفخر الرازي في (تفسيره) – في عبارته المتقدّمة سابقاً – أنّ معنى محبّة ا تعالى لعبده إعطاؤه الثواب ... فلا ريب – إذن – في أنّ معنى أحبيّة العبد لديه أكثريّة الثواب منه إليه، وإذا كانت الأحبيّة بمعنى الأكثرية ثوباً لم يبق أيّ ترديد في دلالة حديث الطّير على أفضلية الإمام عليه‌السلام ...

ولقد سلَّم – والحمد – الفخر الرازي في (نهاية العقول) و (الأربعين) وكذا شمس الدين الأصفهاني في (شرح التجريد) والقاضي العضدي في (المواقف) والشريف الجرجاني في (شرح المواقف) والشهاب الدولت آبادي في (هداية السعداء) بأنَّ الأحبيّة بمعنى الأكثرية في الثواب.

وإذا رأى المنصف اعتراف هؤلاء الأعاظم – في مقابلة الشيعة، بكون الأحبيّة في حديث الطير بمعنى الأكثرية في الثواب – يفهم جيّداً فظاعة ما تفوّه به التفتازاني في هذا المقام.

ومن العجائب: استدلال التفتازاني – في نفس هذا الكتاب قبل عبارته هذه بورقةً تقريباً – بحديث عمرو بن العاص على أفضليّة أبي بكر، من جهة أنّ الأحبيّة تدلّ على الأكثرية ثوباً فالأفضليّة ... فكيف يقول بدلالة ذاك الحديث على أفضلية أبي بكر وكونه أكثر ثوابا، ومع ذلك ينفي – في جواب إحتجاج الشيعة بحديث الطير – دلالته على أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام أكثر ثواباً؟

وجوه الردّ على دعوى الاتفاق على أفضليّة أبي بكر وعمر

وأمّا قوله: « بعد ما ثبت من الإتفاق الجاري مجرى الإجماع على أفضليّة أبي بكر ثم عمر » فدعوى كاذبة مردودة بوجوه:

الأول: قال الحافظ ابن عبد البر: « من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ نسكت فلا نفاضل. فهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلامٍ غليظ، لأنّ

للقائل بذلك قد قال خلاف ما اجتمع عليه أهل السنّة من السلف والخلف من أهل الفقه والآثار: إن علياً كرّم ا وجهه أفضل الناس بعد عثمان. هذا مما لم يختلفوا فيه، وإنّما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السّلف أيضاً في تفضيل علي رضي الله عنه وأبي بكر رضي الله عنه. وفي إجماع الجميع الذي وصفناه دليل على أنّ حديث ابن عمر وهم وغلط، وأنّه لا يصح معناه وإنْ كان إسناده صحيحاً. ويلزم من قال به أنْ يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد: كنّا نبيع أُمّهات الأولاد على عهد رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم ، وهم لا يقولون بذلك. فناقضوا. وبا التوفيق » [1].

الثاني: لقد ثبت أنّ جمعاً من أعلام الصحابة قالوا بأفضلية الإمام عليه السلام من أبي بكر .. قال ابن عبد البر: « روي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وحذيفة وجابر وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن الأرقم: أن علي بن أبي طالب أوّل من أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره » [2].

قلت: ومن الصحابة القائلين بأفضليته: عبد ا بن عمر، فقد روى السيّد علي الهمداني: « عن أبي وائل، عن عبد ا بن عمر رضي الله عنه قال: كنا إذا عدّدنا أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: أبو بكر وعمر وعثمان. فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن فعلي! قال: علي من أهل البيت، لا يقاس به أحد، مع رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم في درجته، إنّ ا يقول: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمانٍ أَلْحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ففاطمة مع رسول ا صلى الله عليه وآله وسلم في درجته، وعلي معهما » [3].

والعبّاس عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أبو علي يحيى بن عيسى بن جزلة الحكيم البغدادي في (تاريخ بغداد) بترجمة شريك: « دخل

---

(1). الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 52 - 53.

(2). الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3 / 27.

(3). المودة في القربى. أُنظر: ينابيع المودّة 1 / 174.

شـــريك على المهدي فقال له: ما ينبغي أنْ تقلّد الحكم بين المســـلمين. قال: ولم؟ قال: بخلافك على الجماعة وقولك بالإمامة. قال: لأنّا قولك: بخلافك على الجماعة فمن الجماعة أخذت ديني، فكيف أُخالفهم وهم أصـــلي في ديني؟ وأمّا قولك: بالإمامة. فما أعرف إلّا كتاب ا وسنة رسوله. وأمّا قولك: مثلك لا يقلّد الحكم بين المسلمين، فهذا شيء أنتم فعلتموه، فإنْ كان خطأً فلســـتغفروا ا منه، وإنْ كان صـــواباً فأمســـكوا عنه. قال: ما تقول في علي بن أبي طالب؟ قال: ما قال فيه أبوك العبّاس وعبد ا قال: وما قالا؟ قال: أمّا العباس فمات وعلي عنده أفضـــل الصـــحابة، وقد كان يرى كبراء المهاجرين يســـألونه عمّا نزل من النوازل، وما احتاج هو إلى أحد حتى لحق بـا . وأمّا عبد ا فإنّه كان يضـــرب بين يديه، وكان في حروبه رأســـاً متّبعاً وقائداً مطاعاً. فلو كانت إمامة علي جوراً كان أولى أن يقعد عنها أبوك، لعلمه بدين ا وفقهه في أحكام ا . فســـكت المهدي وأطرق، ولم يمض بعد هذا المجلس إلّا قليل حتى عزل شريك ».

وحسّـان بن ثابت. ذكر ذلك (الدهلوي) في جواب السـؤال الرابع من (المسـائل البخاريّة).

الثالث: ونفى أبو بكر نفسـه كونه خير الأُمة، واعترف بأفضـلية أمير المؤمنين عليه السـلام منه حيث قال على المنبر مخاطباً المسلمين: « أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم » [1].

الرابع: وقال جماعة من أعلام العلماء أيضـاً بأفضـلية سـيدنا أمير المؤمنين عليه السـلام من الشـيخين. منهم القاضـي شـريك كما عرفت من (تاريخ بغداد) ومنهم عبد الرزاق الصـنعاني، وجماعة الصّوفية كما في (المسائل البخاريّة).

الخامس: لو سلمنا قيام هذا الإجماع، فإنّه إجماع على خلاف قول ا

---

(1). إبطال الباطل – مخطوط

ورسوله، وما كان كذلك فلا يحتج به ولا يعبأ به. سلّمنا عدم مخالفته، لكنّه غير ثابت عند الشّيعة فلا وجه لإلزامهم به.

دعوى اعتراف الإمام بأفضلية أبي بكر مستندة إلى خبر موضوع

وأمّا دعوى التفتازاني « الاعتراف من علي عليه السلام بأفضلية الشيخين منه » فإنّها ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً ﴾ وذكرها في مقابلة الشيعة مباهتة، ولكن « إذا لم تستح فاصنع ما شئت ».

وعلى كل حال، فإنّه لم يكن إعتراف من الإمام بأفضلية الشيخين أو أحدهما منه أبداً، وما رواه أسلاف القوم في هذا الباب فخبر مكذوب موضوع ﴿ قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾.

تأويل حديث الطّير باطل

وأمّا مناقشته في دلالة الأدلة التي ذكرها، فمردودة في مواضع الاستدلال والاحتجاج بها من كتب الإماميّة، كما أنّ تأويل حديث الطير بما ذكره قد عرفت أنّ جميع التأويلات التي ذكروها لها فاسدة، فلا نعيد.

العلاء القوشجي

وقال علاء الدين علي بن محمد القوشجي: « وخبر الطائر: لُهدي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك حتى يأكل معي. فجاء علي وأكل. والأحب إلى ا تعالى أفضل » فأجاب:

« وأجيب بأنّه: لا كلام في عموم مناقبه ... »[1].

---

(1). شرح التجريد: 379.

ذكر عبارة التفتازاني والجواب الجواب

أقول: لقد تبع القوشجي التفتازاني في هذا المقام في الجواب عن الاستدلال بحديث الطّير، حيث نقل كلامه بحذافيره، فنكتفي في الجواب: بما ذكرناه في الرد على التفتازاني ولا نعيد.

الشّهاب الدّولَت آبادي

وقال شهاب الدين ملك العلماء الدولت آبادي الهندي: « إعلم أنّ أحاديث فضيلة علي – كرم ا وجهه – من الصحاح، ولكن احتجاجهم على الخطأ.

إحتجّ الشيعة بخبر الطير ... قال أهل السنّة: هذا الحديث لا يدل على أنّه أحب في كلّ شيء من أبي بكر – رضي ا تعالى عنه –. لعل المراد: خيراً لأكل هذا الطير » [1].

اعتراف بصحته وتأويل عرفت بطلانه

أقول: قد اعترف هذا الرجل بصحّة حديث الطّير، لكنّه أجاب عن الاستدلال به بتأويله عن ظاهره، نلسباً هذا التأويل إلى أهل السنّة، وقد عرفت بطلان هذا التأويل وفساده كغيره ممّا ذكروه، وإنّ كثيراً منهم لم يلجأوا إلى التأويل لوضوح وهنه وسخافته، فزعموا المعارضة بما وضعوه في فضل الشيخين، أو أحدهما.

---

(1). هداية السعداء. الهداية الأُولى من الجلوة السابعة.

إسحاق الهروي

وقال إســحاق الهروي – ســبط الميرزا مخدوم – مقتصــراً على بعض هفوات التفتازاني في جواب حديث الطير: « والجواب: إنّه يحتمل تخصــيص أبي بكر وعمر – رضــي ا تعالى عنهما – عملاً بأدلّة أفضــليّتهما. وأيضــاً: يحتمل أنْ يكون أحب الخلق إليك في أن يأكل، لا مطلق الأحب ».

ذكر تأويل التفتازاني وقد عرفت فساده

وما ذكره هذا الرجل ليس إلّا تأويل التفتازاني، وقد عرفت فساده فلا نعيد.

حسام الدّين السهارنفوري

تأويل تقدّم فساده

واقتصــر حســام الدّين السّــهارنفوري في (مرافض الروافض) على بعض هفوات عبد الحق الدهلوي الذي عرفت فسادها فيما سبق.

محمَّد البدخشاني

وأجاب الميرزا محمد بن معتمد خان البدخشــاني عن الإســتدلال بحديث الطير لا بالقدح في سـنده، ولا بالتأويل، بل بالمعارضــة بالحديث الموضــوع في فضــل عمر بن الخطّاب: « ما طلعت الشمس على رجلٍ خير من عمر » [1].

---

(1). ردّ البدعة – مخطوط.

والمهمّ اعترافه الضمني بسند حديث الطّير وتماميّة دلالته على أفضلية مولانا أمير المؤمنين عليه‌السلام، فإن في ذلك تخطئةً لكلّ اولئك الذين حاولوا القدح في سنده أو تأويله عن ظاهره. وأمّا دعوى معارضته بالحديث الموضوع المذكور فهي متابعة لبعض أسلافه، وقد أجبنا عنها فيما تقدّم. وحاصل ذلك: أن هذا الحديث موضوع، وعلى فرض تماميته سنداً فهو معتبر عندهم وليس بحجّة على الشّيعة، بخلاف حديث الطّير الذي ثبت من طرق أهل السنّة فيكون حجةً عليهم ... ومن المعلوم أنّ ما ليس بحجةٍ لا يعارض الحجة.

وليُّ الله الدّهلوي

وتشبّث الشيخ ولي ا الدهلوي (والد الدهلوي) في الجواب عن الاستدلال بحديث الطير بأباطيل عديدة ... حيث قال بجواب المحقّق الطوسي صاحب التجريد: « قوله: وخبر الطير، عن أنس قال: كان عند النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. أخرجه الترمذي.

لا يخفى ورود مثل هذه الفضائل في حقّ الشّيخين كقوله: « يتجلّى الله تعالى لأبي بكر خاصّة وللنّاس عامّة ». و « ما طلعت الشمس على رجلٍ خيرٍ من عمر ».

وأيضاً: لا يخفى أنّ لفظ « الأحب » وارد بحق كثيرٍ من الصّحابة.

وترتفع المعارضة بأحد وجوهٍ ثلاثة:

إمّا أنْ نقول بأنّ الحب على أنواع: حبّ الرجل زوجته، وتارةً يطلقون لفظ « الأحب » ويريدون هذا الحب. وحبّ الرجل أولاده وأقربائه، وحبّ الرجل لليتيم، وحبّ الرجل لشيخه، وحبّ الرجل مشا ركه في العلم. والحبّ الوارد

في هذه الأخبار يمكن تنزيله بالتأمّل على أحد هذه المعاني، كما عن عائشة الصديقة أنّها قالت: كان أبو بكر أحبّ الناس إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ثم عمر. ثم قالت: لو استخلف رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم لاستخلف أبا بكر ثم عمر. وعن جميع بن عمير قال: دخلت مع عمّتي على عائشة فسألت: أيّ الناس كان أحبّ إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها. أخرجه الترمذي.

فظهر أنّ المراد من الأحبيّة في الحديث الأول حبّ المشابهة في الفضائل التي هي المناط في الاستخلاف، وفي الحديث الثاني حبّ الأولاد والأقارب.

وأمّا أنْ نقول: بأنّ الحبّ يتعلّق بالصّفات المحمودة التي يحصل بسببها القرب من ا تعالى والرسول ويوجب الرّضا عندهما. ولكلّ صفةٍ من تلك الصفات مقام من الرضا والحبّ، فيجوز أن يكون شخص أحبّ لصفة مثل الشجاعة ومحاربة الأعداء، والآخر أحبّ بصفةٍ أُخرى مثل الحل والعقد في أمر الخلافة.

وإمّا أنْ نقول: إنّ « الأحب » بمعنى « من الأحب » فيكون صنف من المحبوبين أرجح على سائر المحبوبين، و « الأحب » لفظ يمكن اطلاقه بازاء كلّ فردٍ من هذا الصنف » [1].

دعوى المعارضة بـ « يتجلّى ا لأبي بكر ... »

أقول: إنّ هذا الكلام في أقصى درجات الهوان ومراتب الفساد، كما لا يخفى على من نظر في مباحثنا المتقدمة بإمعان وإنصاف ... ولكن من المناسب أن نبيّن حال هذا الكلام بإيجاز فنقول:

---

(1). قرة العينين في تفضيل الشيخين: 288.

أمّا دعواه المعارضة بحديث: يتجلّى ا لأبي بكر خاصة وللناس عامّة فباطلة جداً، فمن العجب تمسّكه هذا المحدّث الكبير!! بمثل هذا الحديث الموضوع عند محقّقي أهل نحلته!!.

ألا يعلم بتنصيص المحدث الفيروزآبادي على أنّه من المفتريات التي يعلم بطلانها ببداهة العقل [1].

وأنّه قد أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) [2].

وأخرجه ابن عدي في كتابه (الكامل في الضعفاء) وصرّح ببطلانه [3].

واعترف الذهبي في (ميزان الإعتدال في نقد الرجال) بسقوطه في غير موضع [4] ...

وقد فصّل ذلك كلّه في كتاب (شوارق النصوص).

فما يقول أولياء والد (الدهلوي) في مقام الدفاع عنه وتوجيه ما ادّعاه؟!

دعوى المعارضة بـ « ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر »

وأمّا دعواه المعارضة بحديث: « ما طلعت الشمس على رجلٍ خيرٍ من عمر » فكذلك، لأنّه حديث موضوع مفتعل باطل، كما فصّل في (شوارق النصوص) كذلك، وإليك عبارة المنّاوي المشتملة على إبطال جماعةٍ إيّاه:

«ما طلعت الشمس على رجلٍ خيرٍ من عمر. أخرجه الترمذي في المناقب والحاكم في فضائل الصحابة عن أبي بكر. قال الترمذي: غريب وليس إسناده بذاك. إنتهى. وقال الذهبي: فيه عبد ا بن داود الواسطي ضعُفوه، وعبد الرحمن بن أخي محمّد المنكدر لا يكاد يعرف، وفيه كلام.

---

(1). سفر السعادة – باب فضائل أبي بكر.

(2). الموضوعات 1 / 304.

(3). الكامل في الضعفاء 4 / 1557.

(4). ميزان الاعتدال 2 / 415.

والحديث شبه الموضوع. انتهى. وقال في الميزان – في ترجمة عبد ا بن داود الواسطي –: في أحاديثه مناكير، وساق هذا منها ثم قال: هذا كذب. وأقرّه في اللسان عليه » [1].

وبعد، فإنّ تمسّك وليّ ا بهذين الحديثين عجيب من جهةٍ أُخرى وهي: إنّ هذا المحدّث ينصّ في نفس كتابه (قرّة العينين) على أنّ أحاديث الصحيحين – فضلاً عن غيرها – غير صالحة للإحتجاج على الإمامية بل الزيّدية ... فكيف يحتج في هذا الكتاب بهكذا حديثين والحال هذه؟

دعوى المعارضة بـ « من أحبّ الناس إليك؟ ... »

ولمّا دعواه ورود لفظ « الأحب » المطلق في حقّ كثيرٍ من الصّحابة فممنوعة، وكذا المعارضة بما لا يجوز الاحتجاج به من أخبارهم:

أمّا حديث عمرو بن العاص المشتمل على مجئ هذا اللفظ بالنّسبة إلى عائشة وأبيها، فحاله في القدح والجرح معلوم.

وأمّا حديث أنس الوارد فيه ذلك أيضاً، فهو من رواية « حميد عن أنس » وقد نصّوا على عدم جواز الإحتجاج به إلّا إذا قال: « حدّثنا أنس ».

لمّا أنّه من رواية « حميد عن أنس » من غير قول « حدّثنا » فذلك ظاهر من رواية ابن ماجة والترمذي. قال ابن ماجة: « حدّثنا أحمد بن عبدة والحسين بن الحسن المروزي قال: ثنا المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس قال: قيل: يا رسول الله أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. قيل: من الرجال؟ قال: أبوها » [2].

وقال التّرمذي: « حدّثنا أحمد بن عبدة الضبّي، نا المعتمر بن سليمان،

---

(1). فيض القدير – شرح الجامع الصغير: 5 / 454.

(2). سنن ابن ماجة 1 / 38.

عن حميد، عن أنس قال قيل: يا رسول الله، من أحبّ الناس إليك؟ قال: عائشة. قيل: من الرجال؟ قال: أبوها. هذا حديث حسن [صحيح] غريب من هذا الوجه من حديث أنس »[1].

وأمّا أن رواية « حميد عن أنس » لا تقبل إلّا إذا قال حميد « حدّثنا أنس » فقد نصَّ عليه ابن حجر بترجمته بقوله: «قال أبو بكر البرديجي: ولّما حديث حميد، فلا نحتجّ منه إلّا بما قال: حدّثنا أنس »[2].

وبالجملة، فإنّ حديث أنس - كحديث عمرو بن العاص - لا يجوز الإحتجاج به وإنْ حكم الترمذي بحسنه وصحّته، لكنه مع ذلك حكم بغرابته ... على أنّه حديث اتّفق الشيخان على الإعراض عنه.

وإذ لا حديث معتبر محتج به مشتمل على إطلاق « الأحب » مطلقاً على غير سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، كان حديث الطّير بلا معارض، حتّى يحتاج إلى ما ذكره من وجهٍ لرفع المعارضة.

هذا، وعلى فرض وجود لفظ « الأحبّ » على الإطلاق في حق كثير من الصحابة في الأخبار المتناقضة المتكاذبة عند أهل السنّة، فأيّ ملزم للإماميّة لأنْ يتكلَّفوا ويتجشّموا للتأويلات المخترعة لأجل رفع التعارض بين تلك الأحاديث وبين حديث الطير، مع أنّ تلك الأحاديث ليست من أحاديثهم؟ إنّه لا عليهم إلّا التمسّك بالأحاديث الدالّة على أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام، وطرح غيرها من الأحاديث حتى ولو كانت في أعلى درجات الصحّة عند أهل السنّة؟!

على أنّه لو كان على الشيعة جمع الأخبار المتعارضة الواردة عند أهل السنّة في هذا الباب، فلا موجب لتجشّم الجمع بين ما رووه في حقّ الشيوخ

---

(1). صحيح الترمذي 5 / 707.

(2). تهذيب التهذيب 3 / 35.

وأحزابهم، وبين أحاديث أحبيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام، بل مقتضى الإنصاف أنّ أخبارهم في أحبيّة الشيخين وغيرهما معارضة بأخبارٍ أُخرى لهم لا تحصى، في كِفرهم ونفاقهم وفسقهم، فلا تصل النّوبة إلى وقوع المعارضة بين أخبار أحبيّة أولئك، وأخبار أحبيّة الإمام عليه‌السلام، حتى يحتاج إلى جمع!!

دعوى تنوّع حبّ ا والرّسول

وأمّا قوله: « وترفع المعارضة بأحد وجوهٍ ثلاثة: إمّا أنْ نقول بأنّ الحبّ على أنواع ... والحبّ الوارد في هذه الأخبار يمكن تنزيله بالتأمّل على أحد هذه المعاني » فمردود بوجوه:

أمّا **أولاً**: فلا ريب في بطلان القول بتنوّع حبّ ا تعالى بهذه الأنواع، إذ ليس له تعالى زوجة ولا أولاد ولا شيخ، ومفاد حديث الطّير بصراحةٍ أحبيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام إلى ا عزّ وجلّ. فلو تأمّل المتأمّلون إلى يوم القيامة لم يمكن تنزيل حديث الطّير على شيء من هذه المعاني.

وأمّا **ثانياً**: فإنّه إذا اضطرّ أولياء وليّ ا إلى القول بأنَّ مراده رفع المعارضة بين الأحاديث الأُخرى غير حديث الطّير، وتلك الأحاديث مفادها الأحبيّة إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم لا إلى ا تعالى، فذلك باطل كذلك، لما نصَّ عليه أكابر القوم – كما مضى سابقاً – من كون الأحبّ إلى الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم هو الأحب إلى ا تعالى، فمن ورد في حقّه في الأخبار أنّه أحب الخلق إلى الرسول فالمراد منه الأحبّ إلى ا تعالى، وقد عرفت أنّ بطلان تنوع حبّ ا إلى تلك الأنواع من القطعيّات. فما ذكره ولي ا لا يرفع المعارضة من بين تلك الأخبار أيضاً.

وأمّا **ثالثاً**: فإنَّ في انقسام حبّ الرسول – بقطع النظر عمّا ذكر – مناقشات عديدة، بل تجويز بعض أنواع الحبّ بالنسبة إليه واضح الفساد، لعلم الكلّ

– حتّى الصبيان – بأنّ النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم لم يكن له شيخ حتى يكون له محبوباً عنده ويطلق عليه « الأحبّ » باعتبار كونه شيخاً له.

وأمّا **رابعاً**: فلأنّ كلّ عاقل يعلم – بالنظر إلى الأدلّة السّابقة – بابتناء حبّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم للأشخاص على أساس سوابقهم الدينيّة، فمن لم يكن – سواء من اليتامى أو الأولاد أو الأزواج أو غيرهم – أفضل في الدين من غيره لم يجز أن يكون أحبّ الناس إليه صلى الله عليه و آله و سلم .

وأمّا **خامساً**: فلأنّه لو جازت أحبيّة بعض الأزواج أو الأولاد إليه صلى الله عليه و آله و سلم من حيث كونها زوجةً له أو كونه ولداً – حتى مع عدم الأفضلية في الدين – لم يجز إطلاق لفظ « الأحب » بنحو الإطلاق في ذاك المورد، لما عرفت – بحمد ا – بالتفصيل من عدم جواز إطلاق صيغة أفعل التفضيل بلحاظ بعض الحيثيّات غير المعتبرة ...

فظهر عدم جواز تنزيل « الأحب » في الأخبار المعتبرة على بعض تلك المعاني التي ذكرها ولي ا الدهلوي.

الاستدلال بقول عائشة: كان أبو بكر أحبّ الناس ثم عمر

وأمّا قوله: « كما عن عائشة الصدّيقة أنها قالت: كان أبو بكر أحب الناس إلى رسول ا ثم عمر. ثم قالت: لو استخلف رسول ا لاستخلف أبا بكر ثم عمر ... » فتزوير غريب مطعون فيه بوجوه:

أولاً: لو صحّ في أخبارهم صدور هذين القولين من عائشة، فلا ثبوت لهما عند الشيعة، لعدم اعتبارهم بأخبار أهل السنّة هذه.

وثانياً: على فرض ثبوتهما عنها، فلا اعتبار بها عند الشيعة ليحتجّ بأقوالها عليهم.

وثالثاً: إنّه قد رووا عن عائشة أحبيّة أبي عبيدة بعد الشيخين، وكذا استخلاف النبي صلى الله عليه و آله و سلم – لو استخلف!! – أبا عبيدة

بعدهما ... وقد روى وليّ ا الدّهلوي نفسه هذين القولين عنها كذلك في نفس كتاب (قرة العينين) وهذا لفظه: « قيل لها: أيّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم كان أحبّ إليه؟ قالت: أبو بكر. قيل: ثم من؟ قالت: عمر. قيل: ثم من؟ قال: أبو عبيدة. أخرجه الترمذي وابن ماجة ».

« سئلت: من كان رسول ا مستخلفا لو استخلف؟ قالت: أبو بكر. فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح. ثم انتهت إلى هذا. أخرجه البخاري ومسلم ».

لكن هذين القولين باطلان بالضّرورة، لأنّ الذي بعد الشيخين - بناء على مذهب أهل السنة في التفضيل - إمّا عثمان وإمّا أمير المؤمنين عليه السلام، فلا مناص من تكذيب أو تخطئة ما رووا عن عائشة في هذا الباب.

ورابعاً: إن إقرار العقلاء على أنفسهم مقبول وعلى غيرهم مردود. فقول عائشة في حقّ غير علي وفاطمة عليهما السلام في مقابلة قوله الجميع بن عمير غير مقبول.

وخامساً: إنه بقطع النظر عمّا ذكر، فإنّ ما تقوله عائشة في فضل أبيها غير مقبول لدى العقلاء، لكونها بلا ريبٍ متهمّة في هذا الباب، بخلاف قولها في أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه لا احتمال لأنْ تكون كاذبةً فيه.

وسادساً: إنه لا ريب في أن عائشة تحبّ أباها أبا بكرٌ بخلاف مولانا أمير المؤمنين عليه السلام الذي بلغت عداوتها له الحدّ الأقصى، فكيف يعبأ عاقل بقولها في حقّ محبوبها في مقابلة قولها في حق المبغوض عندها؟

وسابعاً: إنما رووه عنها في حقّ أبيها خبر واحد، وما رووه عنها في باب أمير المؤمنين عليه السلام مستفيض، والواحد لا يقابل الكثير المستفيض.

وثامناً: إن كلماتها المنقولة عنها في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام أقوى دلالةً ممّا قالته في حقّ أبي بكر، فمن ذلك قولها: « ما خلق ا خلقاً أحب إلى رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم من علي بن أبي طالب » وقولها: « وا

ما أعلم رجلاً كان أحب إلى رسول ا من علي ولا في الأرض امرأة كانت أحب إلى رسول ا من امرأته ».

وتاسعاً: إنّ بعض المنقول عنها في حق أمير المؤمنين **عليه‌السلام** مؤيَّد باليمين بخلاف ما رووه عنها في حق أبيها.

وعاشراً: إن أقوالها في حقّه **عليه‌السلام** مؤيَّدة ببراهين منها نفسها حيث قالت: « أنْ كان ما علمت صوّلماً قوّلماً » هكذا رواه الترمذي، وإن أطرح منه ولي ا للدهلوي هذه الجملة لدى نقله عن الترمذي! وفي لفظ آخر: « فو ا لقد كان صوّاما قوّاما، ولقد سالت نفس رسول ا في يده فردّها إلى فيه ». وليست هذه الأشياء في قولها في حق أبي بكر.

والحادي عشر: لو كان أحبيّة أمير المؤمنين **عليه‌السلام** إلى رسول ا **صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم** بمعنى مجرّد محبّة الإنسان لأولاده وأقربائه، لما أجابت عائشة سؤال المرأة من الأنصار « أيّ أصحاب رسول ا **صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم** أحبّ إلى رسول ا **صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم** »؟ فقالت: « علي بن أبي طالب »، لأن الأصحاب لم يكونوا منحصرين في الأولاد والأقارب، فالسؤال والجواب لم يكن في حدود الأولاد والأقرباء فقط، حتى يحمل ما ورد عن عائشة في أحبيّة الإمام إلى النبي على أنّه كان أحبّ الأولاد والأقرباء.

والثاني عشر: إنّ حمل كلامها على ذلك يبطله أيضاً قولها للنبيّ: « وا لقد علمت أن علياً أحبّ إليك من أبي » فما قالته لجميع بن عمير باقٍ على إطلاقه، وتأويله من قبيل تأويل الكلام بما لا يرضى صاحبه.

والثالث عشر: إنّه لو كان مرادها أحبيّة الإمام إلى النبيّ من بين الأولاد والأقرباء فقط، لكان ذلك خير طريق لها للتخلّص عن تعيير جميع بن عمير وعروة بن الزبير ومعاذة الغفلية، لخروجها على أمير المؤمنين **عليه‌السلام**.

والرابع عشر: إنه لو سلّمنا ما ادّعاه وليّ ا الدهلوي من أنّ مراد عائشة

– فيما روي عنها في أحبيّة الأمير عليه‌السلام إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم – أنّه أحبّ إليه من بين الأولاد والأقرباء .. فإنّ ذلك لم يكن إلاّ اجتهادا منها في مقابلة النصّ الوارد عن رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، ومن ذلك قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم مخاطباً إيّاها: « يا عائشة، إن هذا أحب الرجال إليّ وأكرمهم عليّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه » ومن المعلوم أنْ لا اعتبار باجتهادها في مقابل النص عن رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، بل يظهر من ذلك كونها في مقام العناد والمخالفة له صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وكذا حال وليّ ا الدهلوي الذي يحاول تثبيت التأويل المذكور، وحال غيره أصحاب التأويلات الأُخرى.

تأويل الحديث ببعض الوجوه

وبالجملة، فقد ثبت – والحمد – إطلاق أحبيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام إلى رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، فهو أحبّ الخلق إليه من جميع الجهات، وإنّ تأويل ذلك بشيء من التأويلات تأباه ألفاظ حديث الطير وغيره من الأخبار والرّوليات، فيبطل قول ولي ا : « وإمّا أن نقول بأنّ الحبّ يتعلّق بالصّفات المحمودة ... ».

مضافاً إلى بطلان ما يومي إليه كلامه من أنَّ أحبيّة الإمام عليه‌السلام كانت لمجرّد الشجاعة ومحاربة الأعداء، فإنّه باطل بالأدلة المتكثرة ومنها أقوال عائشة المشتملة على التعليل بكونه « صوّاماً قوّاماً » وهو الشيء الذي حذفه ولي ا !!

ومضافاً إلى بطلان ما يومي إليه كلامه من كون الشيخين أحبّ إليه من حيث صفة الحلّ والعقد، فإنّه لو كان كذلك فلما ذا أعرض رسول ا صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم عمّا قال له ابن مسعود ليلة الجنّ بشأن استخلافهما من بعده كما في (آكام المرجان لبدر الدين محمّد بن عبد ا الشبلي)؟!

ومما ذكرنا – من إطلاق أحبيّة الإلهام إلى النبيّ وبطلان تقييده بجهةٍ من الجهات – يبطل أيضاً قوله:

« وإمّا أن نقول: إن الأحبّ بمعنى من الأحب ... ».

فإنّ هذا تأويل التوربشتي ومن تبعه ... وقد عرفت سقوطه بحمد ا ... فلا نعيد.

الخلاصة:

إنّ كلّ مساعي القوم في ردّ حديث الطّير لا تسمن ولا تغني من جوع، وإنّ كلّ أعمالهم ذاهبة هباءً منثوراً ...

لقد سعوا كثيراً وبذلوا جهداً كبيراً ... لكن ضلّ سعيهم وما شروا بذلك إلّا جهنّم وسعيراً ...

كلماتٌ في ذم التأويل

إنّه ما كان عند القوم أزيد من القدح في السند، والمعارضة في الدلالة، والحمل والتأويل ... وقد عرفت سقوط ذلك كلّه ... ولننقل بعض الكلمات في ذم التأويل لآيات الكتاب والأحاديث النبويّة عن بعض أكابرهم:

قال الغزالي: « وأمّا الطلقات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر يخصّها وهو: صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أُمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام شيء يوثق به، كدأب الباطنيّة في التأويلات، فهذا أيضا حرام وضرره عظيم، فإنّ الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام ا تعالى ورسوله صلى الله عليه و آله و سلم ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به والباطن لا ضبط له، بل يتعارض فيه الخواطر ويمكن تنزيلها على وجوهٍ شتّى. وهذا أيضاً من البدع

الشـــائعة العظيمة الضـــرر، وإنّما قصـــد أصـــحابها الإغراب، لأنَّ النفوس مائلة إلى الغريب، ومســـتلّذة له، وبهذا الطريق توصّـــل الباطنية إلى هدم جميع الشـــريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم ...»[1].

وقال ابن قيّم الجوزيّة: « إذا ســـئل عن تفســـير آية من كتاب ا وســـنةٍ عن رســـول ا صـــلى‌اللهعليه‌وآله‌وســـلم وأصحابه وسلّم فليس أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفلســـدة المولفقة نحلته وهواه، ومن فعل ذلك لســـتحق المنع من الإفتاء والحجر عليه، وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الكلام قديماً وحديثاً »[2].

قال: « وقال بعض أهل العلم: كيف لا يخشـــى الكذب على ا ورســـوله من يحمل كلامه على التأويلات المســـتنكرة والمجازات المســـتكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي أولى منها بالبيان والهداية؟ وهل يأمن على نفسه أن يكون ممن قال ا فيهم: ﴿ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾؟ ...

ويكفي المتأوّلين كلام ا ورســـوله بالتأويلات التي لم يردها ولم يدل عليها كلامه أنهم قالوا برأيهم على ا ، وقدّموا آراءهم على نصـــوص الوحي، وجعلوا آراءهم عياراً على كلام ا ورســـوله؟ ولو علموا علموا أيّ باب شـــرٍّ فتحوا على الأُمّة بالتأويلات الفلســـدة، وأيّ بناء الإســـلام هدموا بها، وأيّ معاقل وحصـــون اســـتباحوها، وكان أحدهم لأنْ يخرّ من الســـماء إلى الأرض أحبّ إليه من أنْ يتعاطى شيئاً من ذلك ... »[3].

وقال محمّد معين الســـندي: « ومن أشـــنع ما يخرجون كلام الشـــارع – صـــلى‌اللهعليه‌وآله‌وســـلم – عن الحقيقة والمجاز، ويفتحون فيه باب التأويل، فهو فعلهم ذلك إذا حملهم عليه نصرة إمامهم على غيره من الأئمة،

---

(1). إحياء علوم الدين 1 / 37.

(2). أعلام الموقعين 4 / 245.

(3). أعلام الموقعين 4 / 249.

فحفظ رأيه أهم عليهم من إخراج كلام نبيّهم صـــــلى الله عليه و آله و ســـــلم عن الحقيقة ... والإمام ليس بمعصـــوم حتى نأوّل له كلمات الشـــريعة ونترك حقيقة الكلام، ولم يأذن ا تعالى ورسوله لأحدٍ بهذه النصرة لأحد ... » [1].

---

(1). دراسات اللبيب – الدراسة الثامنة.

تفنيد المعارضة

بحديث الاقتداء بالشيخين

وبقي شـــيء ... وهو آخر ما تذرّع به (للدّهلوي) في جواب حديث الطّير ... دعوى معارضته بحديث الإقتداء الذي يروونه عن رسول ا صلى الله عليه و آله وسلم ... وهذا:

قوله:

« وأيضــاً، فإنّه – على تقدير دلالته على المدعى – لا يقاوم الأخبار الصــحاح الدالة على خلافة أبي بكر وعمر، مثل: إقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر، وغير ذلك ».

أقول:

هذا الكلام المشــتمل على الإحتجاج بحديث الإقتداء في غاية الوهن والهوان، لأنّ الحديث المذكور من الأحاديث الموضــوعة، فدعوى صــحّته والاحتجاج به باطلة، مضــافاً إلى الوجوه الأُخرى لبطلان هذا الكلام ... فنقول:

1 – المعارضة بما اختصوا بروايته غير مسموعة

إنّ هذا الكلام لا يناسب شأن (الدّهلوي) ... لأنّ من القواعد المقرّرة

للبحث والمناظرة، المعلومة لأصاغر الطلبة فضلاً عن الأفاضل: عدم جواز الإحتجاج على الخصم بما لا يرويه ولا يرضاه، فكيف يحتّج (للدّهلوي) بحديث الإقتداء ونحوه ممّا اختصّ أهل السنّة بروايته ويريد إلزام الشيعة بذلك؟

إنّه لا يجوز الإحتجاج على الشيعة بما لا ترضاه حتى لو كان في غاية الصحة عند أهل السنّة ...

2 – المعارضة به ينافي ما التزم به (الدّهلوي)

بل معارضة (الدّهلوي) واستدلاله بهذا الحديث ينافي ما التزم به في نفس كتابه (التحفة) ... فإنّه قد صرّح في أوّله بأنّه قد التزم فيه بعدم النقل إلّا عن الكتب المعتبرة للشيعة، وأن يكون إلزامهم بها لا بما يرويه أهل السنّة ...

فالعجب منه كيف نسي هذا الأصل في غير موضع من بحوث كتابه!! والأعجب من ذلك تكراره لهذا للذي التزم به وتأكيده إيّاه، فراجع كلامه في للباب الرابع بعد ذكر حديث الثقلين، وفي الباب السادس بعد ذكر مسألة تفضيل غير الأنبياء، وفي الباب السّابع أيضا – وهو باب الإمامة – نصّ على عدم تمسكّه بغير روايات الشيعة ... في مقابلتها!

فقد تعهّد (للدّهلوي) وحدّد عهده وميثاقه غير مرة، ولكنّه نقض العهد وخالف الالتزام غير مرة كذلك!!

3 – المعارضة به ينافي ما نصَّ عليه والده

وينافي أيضاً ما نصَّ عليه والده ولي ا الدهلوي، وهو إمامه ولُستاذه ومقتداه في كلّ شيء ... فقد نص وليّ ا في آخر كتابه (قرة العينين في تفضيل الشيخين) على عدم جواز المناظرة مع الإمامية والزيدية حتى بأحاديث الصحيحين وأمثالها، لكونهم لا يرون صحّتها، فكيف يُلزمون بها.

4 – المعارضة به ينافي ما نصّ عليه تلميذه

وهذا هو الذي نصَّ عليه وقرّره تلميذه رشـــيد الدين الدهلوي، فقد نصَّ في كتابه (الشـــوكة العمرية على أنّ كلّ فرقة من الشـيعة والســنة لا تعتمد على ما تختص به الأُخرى، إذن، لا يجوز الإحتجاج بهكذا روايات من الطّرفين ...

وتلخص – إلى الآن – أنّ احتجاج (للدهلوي) بحديث الإقتداء، وكذا احتجاجه بغير هذا الحديث من أخبارهم التي اختصّـــوا بها، وكذا احتجاج غيره من علماء القوم ..بطل ... بمقتضى المناظرة ... وهو ما نصّ عليه (الدهلوي) نفسه ووالده وتلميذه ...

5 – هذا الحديث واه بجميع طرقه حسب تصريحاتهم

وبعد ... فإنّ ما ذكرناه هو القاعدة العامّة التي يسـقط على أسـاسـها كثير من إحتجاجات القوم واستدلالاتهم ... ومنها الإحتجاج والمعارضة بحديث الإقتداء ...

لكنَّ هذا الحديث مقدوح مطعون فيه بجميع طرقه ... فوصـــف (الدهلوي) إياه بالصـــحّة جهل أو كذب ... وإليك بيان ذلك في رسـالةٍ خاصّـةٍ لستفيد فيها كثيراً من تحقيقات السـيّد في هذا الحديث:

رسالةٌ في

تحقيق حديث الإِقتداء بالشّيخين

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

إنّ حديث الاقتداء من الأحاديث المشـــهورة في فضـــل الشـــيخين ، فقدّرووه عن عدّةٍ من الصـــحابة و بأســـانيد كثيرة . . . لكن لم يخرجه البخاري و في صـــحيحيهما مطلقاً ، و لم يخرج في شيء من الصلاح عن غير حلايفة و مسعود و حذيفة.

لكنّا ننظر في الأكثر بماكان من حديث حذيفة و ابن مســـعود ، و نكتفي في عن حديث الآخرين بقدر الضرورة فنقول :

لقد رووا هذا الحديث عن :

1- حذيفة بن اليمان.

2- عبد ا بن مسعود.

3- أبي الدراء.

4- أنس بن مالك.

5- عبد ا بن عمر.

6- جدّة عبد ا بن أبي الهذيل.

و نحن نذكر الإسناد إلي كلّ واحدٍ منهم ، و ننظر في رجاله :

ولكنّ الحقيقة هي تسـرّبُ الأغراض والدوافع للباعثة إلى الاختلاق والتحريف إلى المعايير التي اتّخذوها للتمييز والتمحيص ... فلم تخل (الصحاح) من الموضوعات والأباطيل، ولم تخل (الموضوعات) من الصحاح والحقائق ... وهذا ما دعا آخرين إلى وضع كتبٍ تكلّموا فيها على ما أُخرج في الصحاح وأخرى تعقّبوا فيها ما أُدرج في الموضوعات ... وقد تعرّضنا لهذا في بعض بحوثنا المنشورة ...

وحديث: « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » أخرجه غير واحد من أصحاب الصحاح ... وقال بصحّته غيرهم تبعاً لهم ... ومن ثمّ استندوا إليه في البحوث العلميّة.

ففي كتب العقائد ... في مبحث الإمامة ... جعلوه من أقوى الحجج على إمامة أبي بكر وعمر بعد رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم ...

وفي الفقه ... استدلّوا به لترجيح فتوى الشيخين في المسألة إذا خالفهما غيرهما من الأصحاب ...

وفي الأصول ... في مبحث الإجماع ... يحتجّون به لحجّيّة اتّفاقهما وعدم جواز مخالفتهما فيما اتّفقا عليه ...

فهل هو حديث صحيح حقّاً؟

لقد تناولنا هذا الحديث بالنقد، فتتبّعنا أسانيده في كتب القوم، ودقّقنا النظر فيها على ضوء كلمات أساطينهم، ثم عثرنا على تصريحاتٍ لجماعة من كبار أئمّتهم في شأنه، ثم كانت لنا تأمّلات في معناه ومتنه ...

فإلى أهل الفضل والتحقيق هذه الصفحات اليسيرة المتضمّنة تحقيق هذا الحديث في ثلاثة فصول ... وا أسأل أن يهدينا إلى صراطه المستقيم، وأنْ يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ... إنّه خير مسؤول.

(1)

نظرات في أسانيد

حديث الاقتداء

إنّ حديث الاقتداء من الأحاديث المشـــهورة في فضـــل الشـــيخين، فقد رووه عن عدّة من الصـــحابة وبأســـانيد كثيرة ... لكن لم يخرجه البخاري ومســـلم في صـــحيحيهما مطلقاً، ولم يخرج في شـــيء من الصـــحاح عن غير حذيفة وعبد ا بن مســـعود، وقد ذهب غير واحدٍ من أعلام القوم إلى عدم قبول ما لم يخرجه الشـــيخان من المناقب، وكثيرون منهم إلى عدم صـــحّة ما أعرض عنه أرباب الصحاح.

وعلى ما ذكر يسـقط حديث الاقتداء مطلقاً أو ما كان من حديث غير ابن مسـعود وحذيفة.

لكنّا ننظر في أســـانيد هذا الحديث عن جميع من روي عنه من الصـــحابة، إلّا أنّا نهتمّ في الأكثر بما كان من حديث حذيفة وابن مســـعود، ونكتفي في البحث عن حديث الآخرين بقدر الضرورة فنقول:

لقد رووا هذا الحديث عن:

1 – حذيفة بن اليمان.

2 – عبد ا بن مسعود.

3 – أبي الدرداء.

4 – أنس بن مالك.

5 – عبد ا بن عمر.

6 – جدّة عبد ا بن أبي الهذيل.

ونحن نذكر الإسناد إلى كلّ واحدٍ منهم، وننظر في رجاله:

رواه أحمد بن حنبل قال:

« حدّثنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي ابن حراش، عن حذيفة: أنّ النبيّ صلى الله عليه [وآله] وسلّم ، قال اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[1]

وقال أيضاً:

« حدثنا وكيع، حدّثنا سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي ابن حراش، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، كنّا جلوساً عند النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم فقال: إنّي لست أدري ما قدر بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي - وأشار إلى أبي بكر وعمر - قال: وما حدّثكم ابن مسعود فصدّقوه » [2].

ورواه الترمذي حيث قال:

« حدّثنا الحسن بن الصباح البزّاز، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي عن حذيفة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلَّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وفيه عن ابن مسعود

قال: « روى سفيان الثوري هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعيّ، عن حذيفة، عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم ».

قال: « حدّثنا أحمد بن منيع وغير واحد، قالوا: أخبرنا سفيان بن عيينة،

---

(1). مسند أحمد 5 / 382.

(2). مسند أحمد 5 / 385.

عن عبد الملك بن عمير، نحوه ».

« وكان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث فربَّما ذكره عن زائدة عن عبد الملك بن عمير، وربّما لم يذكر فيه عن زائدة ».

« وروى هذا الحديث ابراهيم بن سعد، عن سفيان الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبيّ صلى الله عليه [وآله] وسلّم » (1).

وقال:

« حدّثنا محمود بن غيلان، أخبرنا وكيع، أخبرنا سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن مولىً لربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، قال: كنّا جلوساً .... » (2).

ورواه ابن ماجة بسنده

« عن عبد الملك بن عمير، عن مولىً لربعي بن حراش، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم: إنّي لا أدري ما قدر بقائي فيكم .... » (3).

ورواه الحاكم بإسناده:

« عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم يقول: اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن امّ عبد »

---

(1). صحيح الترمذي – مناقب أبي بكر وعمر 5 / 609.

(2). صحيح الترمذي – مناقب عمّار بن ياسر.

(3). سنن ابن ماجة – مناقب أبي بكر 1 / 37.

وعنه، عن ربعي، عن حذيفة، قال:

« قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وإذا حدّثكم ابن أُمّ عبد فصدّقوه ».

وعنه:

« عن هلال مولى ربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، أنّ رسول الله صلى الله عليه [وآله وسلّم] قال: إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ».

وبإسناده:

« عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان: أنّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم قال: إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد ».

ثمّ قال الحاكم: « هذا حديثٌ من أجلِّ ما روي في فضائل الشيخين، وقد أقام هذا الإسناد عن الثوري ومسعر: يحيى الحمّاني، وأقامه أيضاً عن مسعر: وكيع وحفص بن عمر الإيلي [1] ثم قصر بروايته عن ابن عيينة: الحميدي وغيره، وأقام الإسناد عن ابن عيينة: إسحاق بن عيسى بن الطبّاع.

فثبت بما ذكرنا صحّة هذا الحديث وإنْ لم يخرجاه » [2].

---

(1). لقد اقتصرنا في النقد على الكلام حول « عبد الملك بن عمير » للذي عليه مدار هذا الحديث الذي بذل الحاكم جهداً في تصحيحه فكان أكثر حرصاً من الشيخين على رواية ما وصفه بـ « أجلّ ما روي في فضائل الشيخين » وإلّا فإنّ « حفص بن عمر الإيلي » هذا مثلاً أدرجه العقيلي في الضعفاء وروى عنه حديث الاقتداء ثم قال: « أحاديثه كلّها إمّا منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب » الضعفاء 2 / 797.

و « يحيى الحمّاني » قال الحافظ الهيثمي بعد أن روى الحديث عن الترمذي والطبراني في الأوسط: « وفيه يحيى بن عبد الحميد الحمّاني وهو ضعيف » مجمع الزوائد 9 / 295.

(2). المستدرك 3 / 75.

نقد السند

1 - هذه أشهر طرق هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان، ويرى للقارئ، الكريم أنّها جميعاً تنتهي إلى:

(عبد الملك بن عمير) وهو رجلٌ مدلِّس، ضعيفٌ جدّاً، كثير الغلط، مضطرب الحديث جدّاً:

قال أحمد: « مضطرب الحديث جدّاً مع قلّة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها » (1).

وقال: إسحاق بن منصور: « ضعّفه أحمد جدّاً » (2).

وقال: أحمد أيضاً: « ضعيف يغلط » (3).

أقول: فمن العجيب جدّاً رواية أحمد في مسنده حديث الاقتداء وغيره عن هذا الرجل الذي يصفه بالضعف والغلط، وقد جَعَلَ المسند حجّةً بينه وبين ا !!

وقال ابن معين: « مخلط » (4)

وقال أبو حاتم: « ليس بحافظٍ، تغيّر حفظه » (5).

وقال ابن خراش: « كان شعبة لا يرضاه » (6).

وقال الذهبي: « وأمّا ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق » (7).

وقال السمعاني: « كان مدلّساً » (8).

---

(1). تهذيب التهذيب 6 / 411 وغيره.

(2). تهذيب التهذيب 6 / 412، ميزان الاعتدال 2 / 660.

(3). ميزان الاعتدال 6 / 660.

(4). ميزان الاعتدال 6 / 660، المغني 2 / 407، تهذيب التهذيب 6 / 412.

(5). ميزان الاعتدال 2 / 660.

(6). ميزان الاعتدال 2 / 660.

(7). ميزان الاعتدال 2 / 660.

(8). الأنساب 10 / 50 في « القبطي ».

وكذا قال ابن حجر العسقلاني [1].

وعبد الملك – هذا – هو الذي ذَبَح عبد ا بن يقطر أو قيس بن مسهر الصيداوي وهو رسول الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة، فإنّه لمّا رمي بأمر ابن زياد من فوق القصر وبقي به رمق أتاه عبد الملك بن عمير فذبحه، فلمّا عيب ذلك عليه قال: إنّما أردت أن أُريحه [2].

2 – ثمّ إنّ (عبد الملك بن عمير) لم يسمع هذا الحديث من (ربعي بن حراش) و (ربعي) لم يسمع من (حذيفة بن اليمان) ... ذكر ذلك المناوي حيث قال: «قال ابن حجر: اختلف فيه على عبد الملك، وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمع من حذيفة. لكن له شاهد » [3].

قلت: الشاهد إن كان حديث ابن مسعود كما هو صريح الحاكم والمناوي فستعرف ما فيه ..

وإن كان حديث حذيفة بسندٍ آخر عن ربعي فهو ما رواه الترمذي بقوله:

« حدّثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، نا وكيع، عن سالم بن العلاء المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، قال: كنّا جلوساً عند النبيّ صلى الله عليه [وآله] و سلّم فقال: إنّي لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللّذين من بعدي، ولشار إلى أبي بكر وعمر » [4].

ورواه ابن حزم بقوله:

« وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد بن الفرضي، عن ابن الدَّخيل، عن العقيلي، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا محمد بن فضيل، ثنا

---

(1). تقريب التهذيب 1 / 521.

(2). تلخيص الشافي 3 / 35، روضة الواعظين: 177، مقتل الحسين: 185.

(3). فيض القدير 2 / 56.

(4). صحيح الترمذي – مناقب أبي بكر وعمر 5 / 610.

وكيع، ثنا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبد الله – رجل من أصحاب حذيفة – عن حذيفة » [1].

وفي سند هذا الحديث

1 – « سالم بن العلاء المرادي » وعليه مداره.

قال ابن حزم بعد أن روى الحديث كما تقدّم: « سالم ضعيف ».

وفي: « ميزان الاعتدال »: « ضعّفه ابن معين والنسائي » [2].

وفي « الكاشف »: « ضعّف » [3].

وفي « تهذيب التهذيب »: « قال الدوري عن ابن معين: ضعيف الحديث » [4].

وفي « لسان الميزان »: « ذكره العقيلي ... وضعّفه ابن الجارود » [5].

2 – « عمرو بن هرم » وقد ضعّفه القطّان [6].

3 – « وكيع بن الجرّاح » وهو مقدوح [7].

ثم إنّ في سند الحديث عن حذيفة في أكثر طرقه « مولى ربعي بن حراش » وهو مجهول كما نصَّ عليه ابن حزم.

وقد سُمّي هذا المولى في بعض الطرق بـ« هلال » وهو أيضاً مجهول، قال ابن حزم:

---

(1). الإحكام في أصول الأحكام 2 / 242.

(2). ميزان الاعتدال 2 / 112.

(3). الكاشف 1 / 344.

(4). تهذيب التهذيب 3 / 440.

(5). لسان الميزان 3 / 7.

(6). ميزان الاعتدال 3 / 291.

(7). ميزان الاعتدال 4 / 312.

« وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى ربعي، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلاً »[1].

حديث ابن مسعود

رواه التّرمذي حيث قال:

« حدّثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزّعراء، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي:

أبي بكر وعمر. واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود »[2].

والحاكم حيث قال – بعد أن أخرج الحديث عن حذيفة –:

« وقد وجدنا له شاهداً بإسنادٍ صحيح عن عبد الله بن مسعود: حدّثنا أبو بكر ابن إسحاق، أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدّثنا أبي، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: إقتدوا باللّذين من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود »[3].

نقد السند:

1 – لقد صرّح الترمذي بغرابته وقال: « لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن

---

(1). الإحكام في أصول الأحكام 2 / 243.

(2). صحيح الترمذي 5 / 672.

(3). مستدرك الحاكم 3 / 75.

سلمة بن كهيل » ثم ضعَّف الرجل، وهذا نصّ كلامه:

« هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة يضعَّف في الحديث » [1].

2 – في هذا الإسناد: « يحيى بن سلمة بن كهيل » وهو رجل ضعيف، متروك، منكر الحديث، ليس بشيء:

قال التّرمذي: « يضعَّف في الحديث ».

وقال المقدسي: « ضعّفه ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ؛ وقال البخاري: في حديثه مناكير؛ وقال النسائي: ليس بثقة؛ وقال الترمذي: ضعيف » [2].

وقال الذهبي: « ضعيف » [3].

وقال ابن حجر: « ذكره ابن حبّان أيضاً في الضعفاء فقال: منكر الحديث جدّاً، لا يحتجّ به، وقال النسائي في الكنى: متروك الحديث؛ وقال ابن نمير:

ليس ممّن يكتب حديثه؛ وقال للدار قطني: متروك، وقال مرّةً: ضعيف؛ وقال العجلي: ضعيف ... » [4].

3 – وفيه: « إسماعيل بن يحيى بن سلمة » وهو رجلٌ ضعيفٌ متروك:

قال الدار قطني والأزدي وغيرهما: « متروك » [5].

4 – وفيه: « إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى » وهو ليّن، متروك، ضعيف، مدلّس:

قال الذهبي: « ليّنه أبو زرعة، وتركه أبو حاتم [6] ».

---

(1). صحيح الترمذي 5 / 672.

(2). الكمال في أسماء الرجال – مخطوط –.

(3). الكاشف 3 / 251.

(4). تهذيب التهذيب 11 / 225.

(5). ميزان الاعتدال 1 / 254، المغني في الضعفاء 1 / 89، تهذيب التهذيب 1 / 366.

(6). ميزان الاعتدال 1 / 20، المغني 1 / 10.

وقال ابن حجر: «قال ابن أبي حاتم: كتب أبي حديثه ولم يأته ولم يذهب بي إليه ولم يسمع منه زهادةً فيه، وسألت أبا زرعة عنه فقال: يذكر عنه أنّه كان يحدِّث بأحاديث عن أبيه ثم ترك أباه، فجعلها عن عمّه لأنّ عمّه أجلى عند الناس.

وقال العقيلي: « عن مطيّن: كان ابن نمير لا يرضاه ويضعّفه وقال: روى أحاديث مناكير.

قال العقيلي: ولم يكن إبراهيم هذا بقيّم الحديث ... » [1].

ولهذا ذكر الحافظ العقيلي « يحيى بن سلمة بن كهيل » في كتابه « الضعفاء الكبير » وأورد كلمات عدّة من الأعلام في قدحه كالبخاري ويحيى بن معين والنسائي، ثم روى الحديث عنه بنفس السند الذي في « صحيح الترمذي » وهذا نصّ عبارته:

« ثنا علي بن أحمد بن بسطام، ثنا سهل بن عثمان، ثنا يحيى بن زكريّا، ثنا ابن أبي زائدة، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا ... » [2].

وقال الحافظ الذهبي مشيراً إلى الحديث الذي حكم الحاكم بصحّته: « قلتُ: سنده واهٍ » [3].

وقال الحافظ السيوطي: « اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود، ت غريب ضعيف. طب. ك وتعقّب. عن ابن مسعود » [4].

فالعجب من تصحيح الحاكم لهذا الحديث واستشهاده به، وكذا

---

(1). تهذيب التهذيب 1 / 106.
(2). كتاب الضعفاء الكبير 7 / 2654.
(3). تلخيص المستدرك 3 / 76.
(4). الجامع الكبير 1 / 133.

المناوي [1]. والأعجب قوله: « الترمذي – وحسّنه – عن ابن مسعود » [2].

ولقائل أنْ يقول: فما فائدة إخراج الترمذي لأيّاه مع التّنصيص على ضعفه في كتابه الموصوف بالصحّة؟!

قلت: لعلّه إنّما أخرجه ونصّ عليه بما ذكر لئلّا يغترّ به أحد ويتوهّم صحّته ... بالرّغم من اشتمال كتابه – لا سيّما في باب المناقب – على موضوعات كما نص عليه الحافظ الذهبي بترجمته من « سير أعلام النبلاء ».

حديث أبي الدّرداء

رواه ابن حجر المكّي عن الطبراني حيث قال:

« الحديث الثاني والسّبعون: أخرج الطبراني عن أبي الدرداء: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، من تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها » [3].

نقد السند:

1 – لقد روى الحافظ الهيثمي هذا الحديث عن الطبراني وقال: « فيه من لم أعرفهم » وهذا نصّ كلامه:

« وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

---

(1). فيض القدير 1 / 56.

(2). فيض القدير 1 / 57.

(3). الصواعق: 46.

رواه الطبراني: وفيه من لم أعرفهم » [1].

2 – إنّ معاجم الطبراني ليست من الكتب التي وُصفت بالصّحة، ولا من الكتب التي التُزم فيها بالصحّة.

وعلى هذا ... لا يجوز التمسّك بالحديث بمجرّد كونه في أحد المعاجم الثلاثة للطبراني.

3 – لقد جاء في الصحيح في مسند أبي الدرداء ما نصّه:

« قالت أُمّ الدرداء: دخل عليَّ أبو الدرداء وهو مغضب: فقلت: ما أغضبك؟ فقال: وا ما أعرف من أمر محمّد صلى الله عليه [وآله] و سلّم شيئاً إلّا أنّهم يصلّون جميعاً ».

ولو كان أبو الدرداء قد سمع قوله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: « اقتدوا ... » لما قال هذا ألبتّة!!

حديث أنس بن مالك

قال جلال الدين السيوطي:

« اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

التّرمذي عن ابن مسعود، الروياني عن حذيفة، ابن عديّ في الكامل عن أنس [2].

نقد السند:

فأمّا حديث ابن مسعود: فإنّ التّرمذي ضعّفه بعد أن رواه كما تقدّم.

---

(1). مجمع الزوائد 9 / 53.

(2). الجامع الصغير بشرح المناوي 1 / 56.

وأمّا حديث حذيفة فقد ثبت ضعف جميع طرقه ... كما تقدَّم أيضاً.

وأمّا حديث أنس، فقد جاء في « الكامل » لابن عديّ ما نصّه: « حَمّاد بن دليل. قاضي المدائن. يكنّى أبا زيد. حدّثنا علي بن الحسين بن سليمان، ثنا أحمد ابن محمد بن المعلّى الآدمي، ثنا مسلم بن صالح أبو رجاء، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، قال: دَخلت أنا وجابر بن زيد على أنس ابن مالك فقال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر [1] وعمر، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد، واهتدوا بهدي عمّار.

ثنا محمد بن عبد الحميد الفرغاني، ثنا صالح بن حكيم البصري، ثنا أبو رجاء مسلم بن صالح، ثنا أبو زيد قاضي المدائن حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع. فذكر بإسناده نحوه.

ثنا محمد بن سعيد الحراني، ثنا جعفر بن محمد بن الصباح، ثنا مسلم بن صالح البصري. فذكر بإسناده نحوه.

ثنا علي بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمد المعلّى الآدمي، ثنا مسلم ابن صالح، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] نحوه.

قال ابن عديّ: وحمّاد بن دليل هذا قليل الرّواية. وهذا الحديث قد روى له حمّاد بن دليل إسنادين. ولا يروي هذين الإسنادين غير حمّاد بن دليل ».

إنتهى بطوله [2].

نقد السند:

في جميع هذه الأسانيد: مسلم بن صالح، عن حمّاد بن دليل، عن عمر

---

(1). كذا.

(2). الكامل 2 / 666.

ابن نافع، عن عمرو بن هرم.

أمّا « عمرو بن هرم » فقد عرفت أنّه مقدوح مطعون فيه.

وأمّا « عمر بن نافع » فعن يحيى بن معين: حديثه ليس بشيء [1]، وعن ابن سعد: لا يحتجّ بحديثه [2].

وأمّا « حمّاد بن دليل » فقد أورده ابن عديّ في (الكامل في الضعفاء) والذهبي في (المغني في الضعفاء) [3] وفي (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) وأضاف: « ضعّفه أبو الفتح الأزدي وغيره » [4] وابن الجوزي في (الضعفاء) [5].

وأمّا « مسلم بن صالح » فلم أعرفه حتى الآن.

حديث عبدا بن عمر

رواه الذهبي حيث قال:

« أحمد بن صليح، عن ذي النّون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث اقتدوا باللذين من بعدي » ثم قال: « وهذا غلط من أحمد لا يعتمد عليه » [6].

ورواه مرةً أُخرى، قال:

« محمد بن عبد ا بن عمر بن القاسم بن عبد ا بن عبيد ا بن عاصم

---

(1). الكامل 5 / 1703.

(2). تهذيب التهذيب 7 / 499.

(3). المغني في الضعفاء 1 / 189.

(4). ميزان الاعتدال 1 / 590.

(5). أُنظر: هامش تهذيب الكمال 7 / 236.

(6). ميزان الاعتدال 1 / 105.

ابن عمر بن الخطّاب للعدوي العمري، ذكره العقيلي وقال: لا يصح حديثه ولا يعرف بنقل الحديث:

ـنبّأه أحمد بن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي.

فهذا لا أصل له من رواية مالك ...

وقال الدار قطني: العمري هذا يحدّث عن مالك بأباطيل، وقال ابن مندة: له مناكير » [1].

ورواه ابن حجر وقال:

« قال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له.

وأخرجه الدار قطني من رواية أحمد بن الخليل البصري بسنده وساق نسبه كذلك ثم قال: لا يثبت، والعمري هذا ضعيف ... [2].

كما أورد للذهبي وابن حجر هذا الحديث بترجمة « أحمد بن محمد بن غالب للباهلي » فبعد نقل كلماتهم في ذمّه وجرحه، قالا:

« ومن مصائبه: قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله العمري، ثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ».

ثم قالا:

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 610.

(2). لسان الميزان 5 / 237.

« فهذا ملصق بمالك، وقال أبو بكر النقّاش: وهو واهٍ ... [1] ».

نقد السند:

لقد علم من كلمات للذّهبي وابن حجر وغيرهما: أنّ حديث عبد ا بن عمر هذا باطل بجميع طرقه ... وبذلك نكتفي عن إيراد نصوص كلمات سائر علماء الرجال في رجاله روماً للاختصار.

فالعجب من الحافظ ابن عساكر [2] وأمثاله الّذين ملأوا كتبهم وسوّدوا صحائفهم بهذه المناكير وأشباهها!!

حديث جدّة عبدا بن أبي الهذيل

رواه ابن حزم حيث قال:

« ... كما حدَّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، ثنا أحمد بن الفضل الدينوري، ثنا محمد بن جرير، ثنا عبد الرحمن بن الأسود الطفاوي، ثنا محمد بن كثير الملآئي، ثنا المفضّل الضبيّ، عن ضرار بن مرّة، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن جدّته، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد ».

نقد السند:

ونقتصر – في الكلام على الحديث بهذا السند – على ما ذكره الحافظ ابن حزم نفسه قبل ذلك، وهذا نصّه:

---

(1). ميزان الاعتدال 1 / 142، لسان الميزان 1 / 273.

(2). تاريخ دمشق 9 / 645.

« وأمّا الرّواية: اقتدوا ... فحديث لا يصـــحّ، لأنّه مروي عن مولى لربعي مجهول، وعن المفضّل الضبيّ وليس بحجّة، كما حدّثنا أحمد بن محمد بن الجسور ... ».

(2)

كلمات الأئمة وكبار العلماء

حول سند حديث الاقتداء

قد عرفت سقوط أسانيد هذا الحديث فيما عرف بالصحيح من الكتب فضلاً عن غيره ... وفي هذا الفصل نذكر نصوص عبارات أئمّتهم في الطّعن فيه إمّا على الإطلاق بكلمة: « موضوع » و « باطل » و « لم يصحّ » و « منكر » وإمّا على بعض الوجوه التي وقفنا على كلماتهم فيها ... فنقول:

(1)

أبو حاتم الرّازي

لقد طعن الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي في هذا الحديث ... فقد ذكر العلّامة المناوي بشرحه: « ... وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ، لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد ... »[1].

ترجمته:

وابو حاتم الرازي، المتوفّى سنة 277 هـ، يعدّ من أكابر الأئمّة الحفّاظ المجمع على ثقتهم وجلالتهم، بل جعلوه من أقران البخاري ومسلم ...

---

(1). فيض القدير - شرح الجامع الصغير 2 / 56.

قال السمعاني: « إمام عصره والمرجوع إليه في مشكلات الحديث ... كان من مشاهير العلماء للمذكورين الموصوفين بالفضل والحفظ والرحلة ... وكان أوّل من كتب الحديث ... »[1].

وقال ابن الأثير: « هو من أقران البخاري ومسلم »[2].

وقال الذّهبي: « أبو حاتم الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الأعلام ... »[3].

وقال أيضاً: « الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدّثين ... وهو من نظراء البخاري ... »[4].

وله ترجمة في:

تاريخ بغداد 2 / 73، تهذيب التهذيب 9 / 31، البداية والنهاية 11 / 59، الوافي بالوفيات 2 / 183، طبقات الحفّاظ: 255.

(2)

أبو عيسى الترمذي

وكذا طعن فيه أبو عيسى الترمذي صاحب « الجامع الصحيح » فإنّه قال ما نصّه: « حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، ثني أبي، عن أبيه سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر،

---

(1). الأنساب - الحنظلي 4 / 251 - 252.

(2). الكامل في التاريخ 6 / 67.

(3). تذكرة الحفّاظ 2 / 567.

(4). سير أعلام النبلاء 13 / 247.

واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل. ويحيى بن سلمة يضعَّف في الحديث. وأبو الزعراء لسمه عبد ا بن هاني، وأبو الزعراء للذي روى عنه شعبة والثوري وابن عيينة لسمه عمرو بن عمرو، وهو ابن أخي أبي الأحوص صاحب ابن مسعود » [1].

ترجمته:

والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، المتوفّى سنة 279 هـ، صاحب أحمد الصحاح الستّة ... غنيّ عن الترجمة والتعريف، إذ لا كلام بينهم في جلالته وعظمته واعتبار كتابه، وهذه أسماء بعض مواضع ترجمته:

وفيات الأعيان 4 / 278، تذكرة الحفّاظ 2 / 633، سير أعلام النبلاء 13 / 270، تهذيب التهذيب 9 / 387، البداية والنهاية 11 / 66، الوافي بالوفيات 4 / 294، طبقات الحفّاظ: 278.

(3)

أبوبكر البزّار

وأبطله الحافظ الشهير أبو بكر أحمد بن عبد الخالق البزّار صاحب « المسند » المتوفّى سنة 292 هـ، كما عرفت من كلام العلّامة المناوي الآنف الذكر.

ترجمته:

قال الذهبي: « الحافظ العلّامة أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

---

(1). صحيح الترمذي 5 / 672.

البصري، صاحب المسند الكبير والمعلّل ... » [1].

ووصفه الذهبي أيضاً بـ « الشيخ الإمام الحافظ الكبير ... » [2].

وهكذا وُصف وأُثني عليه في المصادر التاريخية والرجاليّة ... فراجع: تاريخ بغداد 4 / 334، النجوم الزاهرة 3 / 157، المنتظم 6 / 50، تذكرة الحفّاظ 2 / 653، الوافي بالوفيات 7 / 268، طبقات الحفّاظ: 285، تاريخ أصفهان 1 / 104، شذرات الذهب 2 / 209.

(4)

أبو جعفر العقيلي

وقال الحافظ الكبير أبو جعفر العقيلي، المتوفّى سنة 322 هـ، في كتابه في الضعفاء: « محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم العمري عن مالك. ولا يصحّ حديثه ولا يعرف بنقل الحديث حدّثناه أحمد بن الخليل الخريبي، حدثنا إبراهيم ابن محمد بن الحلبي، حدثني محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن إبراهيم بن عمر بن الخطّاب، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم : اقتدوا بالأميرين من بعدي أبي بكر وعمر.

حديث منكر لا أصل له من حديث مالك » [3].

وقد أورد الحافظان الذهبي وابن حجر طعن العقيلي هذا واعتمدا عليه كما ستعرف.

وأيضاً: ترجم العقيلي « يحيى بن سلمة بن كهيل » في « الضعفاء » وأورد

---

(1). تذكرة الحفّاظ 2 / 228.

(2). سير أعلام النبلاء 13 / 554.

(3). الضعفاء الكبير 4 / 95.

الحديث عنه عن ابن مسعود بنفس السند الذي في « صحيح الترمذي » وقد تقدّم نصّ عبارته في الفصل الأول.

ترجمته:

وقد أثنى على العقيلي كلّ من ترجمه .. قال للذهبي: « الحافظ الإمام أبو جعفر ... قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله ... وقال الحافظ أبو الحسن ابن سهل القطّان: أبو جعفر ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدَّم في الحفظ، توفّي سنة 322 » [1]

وانظر: سير أعلام النبلاء 15 / 236، الوافي بالوفيات 4 / 291، طبقات الحفّاظ: 346، وغيرها.

(5)

أبوبكر النقّاش

وطعن فيه الحافظ الكبير أبو بكر النقّاش - المتوفّى سنة 354 هـ - فقد قال الحافظ للذهبي بعد أن رواه بترجمة أحمد بن محمّد بن غلب للباهلي: « وقال أبو بكر النقّاش: وهو واهٍ » [2].

ترجمته:

ترجم له الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ووصفه بـ « العلّامة المفسّر شيخ القرّاء » [3]. وهكذا ترجم له ووصفه بجلائل الأوصاف غيره من الأعلام

---

(1). تذكرة الحفّاظ 3 / 833.

(2). ميزان الاعتدال 1 / 142.

(3). سير أعلام النبلاء 15 / 573.

... فراجع:

ـتذكرة الحفّاظ 3 / 908ـتاريخ بغداد 2 / 201، المنتظم 7 / 14، وفيات الأعيان 4 / 298، الوافي بالوفيات 2 / 345، مرآة الجنان 2 / 247، طبقات الحفّاظ: 371.

(6)

ابن عديّ

وأورده الحافظ أبو أحمد ابن عدي، المتوفّى سنة 365 هـ، عن أنس بن مالك بترجمة حمّاد بن دليل في « الضعفاء » وعنه السيوطي في الجامع الصغير، ونصّ هناك على أنّ « هذا الحديث قد روى له حمّاد بن دليل إسنادين، ولا يروي هذين الإسنادين غير حمّاد بن دليل ». وقد تقدّم ذكر عبارته كاملةً، حيث عرفتما في الإسنادين المذكورين عند ابن عديّ وغيره من الأئمّة في الفصل الأول.

ترجمته:

والحافظ ابن عديّ من أعاظم أئمّة الجرح والتعديل لدى القوم ...

قال السمعاني بترجمته: « كان حافظ عصره، رحل إلى الاسكندرية وسمرقند، ودخل البلاد وأدرك الشيوخ. كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه مثله.

قال حمزة بن يوسف السهمي: سألت الدار قطني أنْ يصنّف كتاباً في ضعفاء المحدّثين، قال: أليس عندك كتاب ابن عديّ؟ فقلت: نعم، فقال: فيه كفاية لا يزاد عليه » [1].

---

(1). الأنساب - الجرجاني 3 / 221 - 222.

وانظر: تذكرة الحفّاظ 3 / 161، شذرات الذهب 3 / 51، مرآة الجنان 2 / 381، وغيرها.

(7)

أبو الحسن الدار قطني

وقال الحافظ الشهير أبو الحسن الدار قطني – المتوفى سنة 385 هـ – بعد أنْ أخرج الحديث بسنده عن العمري: « لا يثبت، والعمريّ هذا ضعيف » [1].

ترجمته:

وكتب الرجال والتاريخ مشحونة بالثناء على الدار قطني ...

قال للذهبي: «للدار قطني – أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الحافظ المشهور، صاحب التصانيف ... ذكره الحاكم فقال: صار أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القرّاء والنحاة، صادفته فوق ما وصف لي، وله مصنّفات يطول ذكرها. وقال الخطيب: كان فريد عصره، وفزيع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته ... وقال القاضي أبو الطيّب الطبري: الدار قطني أمير المؤمنين في الحديث!! » [2].

وقال ابن كثير: « ... الحافظ الكبير، لُستاذ هذه الصناعة وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا ... كان فريد عصره ونسيج وحده وإمام دهره ... وله كتابه المشهور ... وقال ابن الجوزي: قد اجتمع له معرفة الحديث والعلم بالقراءات والنحو والفقه والشعر، مع الإلمامة والعدالة وصحّة العقيدة » [3].

---

(1). أُنظر: لسان الميزان 5 / 237.

(2). العبر 3 / 28.

(3). البداية والنهاية 11 / 317.

وراجع: وفيات الأعيان 2 / 459، تاريخ بغداد 12 / 34، النجوم الزاهرة 4 / 172، طبقات الشافعية 3 / 462، طبقات القرّاء 1 / 558، وغيرها.

(8)

ابن حزم الأندلسي

وقد نصّ الحافظ ابن حزم الأندلسي، المتوفّى سنة 475، هـ، على بطلان هذا الحديث وعدم جواز الإحتجاج به ... فإنّه قال في رأي الشيخين ما نصّه: « أمّا الرواية: اقتدوا باللذين من بعدي. فحديث لا يصحّ. لأنّه مرويّ عن مولى لربعيّ مجهول، وعن المفضّل الضبيّ وليس بحجّة.

كما حدّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، نا محمد بن كثير الملّائي، نا المفضّل الضبيّ، عن ضرار بن مرّة، عن عبد الله بن أبي الهذيل العنزي، عن جدّته، عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم، قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد.

وكما حدّثنا أحمد بن قاسم، قال: نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ، قال: حدّثني قاسم بن أصبغ، نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا محمد ابن كثير، أنا سفيان الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة ...

وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد ابن الفرضي، عن ابن الدخيل، عن العقيلي، نا محمد بن إسماعيل، نا محمد بن فضيل، نا وكيع، نا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبد ا – رجل من أصحاب حذيفة – عن حذيفة.

قال أبو محمد: سالم ضعيف. وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى

ربعيّ. وهو مجهول لا يعرف من هو أصـــلاً. ولو صـــحّ لكـان عليهم لا لهم، لأنّهم – نعني أصـــحاب مالك وأبي حنيفة والشـــافعي – أترك الناس لأبي بكر وعمر. وقد بيّنّا أنّ أصـــحاب مالك خالفوا أبا بكر ممّا رووا في الموطّأ خاصـــة في خمســـة مواضـــع، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضـــية ممّا رووا في الموطّأ خاصـــة. وقد ذكرنا أيضـــاً أنّ عمر وأبابكر اختلفا، وأنّ اتّباعهما فيما اختلفا فيه متعذّر ممتنع لا يعذر عليه أحد ».

وقال في الفصل:

« قال أبو محمد: ولو أنّنا نســتجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصــومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً – لاحتججنا بما روي: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

قال أبو محمد: ولكنّه لم يصحّ، ويعيذنا ا من الاحتجاج بما لا يصحّ » [1].

ترجمته:

وأبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلســـي، حافظ، فقيه، ثقة، له تراجم حســـنة في كتبهم، وإن كانوا ينتقدون عليه صراحته وشدّته في عباراته ...

قال الحافظ ابن حجر: « الفقيه الحافظ الظاهري، صـاحب التصـانيف، كان واسـع الحفظ جدّاً، إلّا أنّه لثقة حافظته كان يهجم، كالقول في التعديل والتجريح وتبيين أســـماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة.

قال صـــاعد بن أحمد الربعي: كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس كلّهم لعلوم الإســـلام وأشـــبعهم معرفة، وله مع ذلك توسّـــع في علم البيان، وحظّ من البلاغة، ومعرفة بالسِـــيَر والأنساب.

قال الحميدي: كان حافظاً للحديث، مستنبطاً للأحكام من الكتاب

---

(1). الإحكام في أُصول الأحكام: المجلّد 2 الجزء 6 ص 242 - 243. الفصل في الملل والنحل 4 / 88.

والسُـــنّة، متفنّناً في علومٍ جَمّة،عاملاً بعلمه،ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وســـرعة الحفظ والتديّن وكرم النفس، وكان له في الأثر باع واسع.

قال مؤرّخ الأندلس أبو مروان ابن حبّان:كان ابن حزم حامل فنون من حديث وفقه ونســـب وأدب، مع المشـــاركة في أنواع التعاليم القديمة، وكان لا يخلو في فنونه من غلط، لجرأته في السؤال على كل فنّ » [1].

وراجع: وفيات الأعيان 3 / 13، نفح الطيب 1 / 364، العبر في خبر من غبر 3 / 239.

(9)

برهان الدين العبري الفرغاني

وقد نصّ العلاّمة عبيد ا بن محمد العبري الفرغاني الحنفي - المتوفّى سنة 743 هـ - على أنّه حديث موضـــوع لا يجوز الاســـتدلال به والاســـتناد إليه، وهذا نصّ كلامه: « وقيل: إجماع الشـــيخين حجّة لقوله صـــلّى ا عليه [وآله] ســـلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر فالرســـول أمرنا بالاقتداء بهما، والأمر للوجوب، وحينئذٍ يكون مخالفتهما حراماً. ولا نعني بحجّيّة إجماعهما سوى ذلك.

الجواب: إنّ الحديث موضوع لما بيّنّا في شرح الطوالع » [2].

ترجمته:

والعبري من كبار أئمّة القوم في علم الكلام والمعقول، وشـــرحه على « المنهاج » وعلى « الطوالع » للقاضي البيضاوي من أشهر كتبهم في الكلام والأُصول

---

(1). لسان الميزان 4 / 198.

(2). شرح المنهاج - مخطوط.

... وقد ترجموا له وأثنوا عليه واعترفوا بفضله.

قال الحافظ ابن حجر: « كان عارفاً بالأصلين، وشرح مصنّفات ناصر الدين البيضاوي ... ذكره الذهبي في المشتبه – في العبري – فقال: عالم كبير في وقتنا وتصانيفه سائرة. ومات في شهر رجب سنة 743. قلت: رأيت بخطّ بعض فضلاء العجم أنّه مات في غرّة ذي الحجّة منها وهو أثبت، ووصفه فقال: هو الشريف المرتضى قاضي القضاة، كان مطاعا عند السلاطين، مشهورا في الآفاق، مشاراً إليه في جميع الفنون، ملاذ الضعفاء، كثير التواضع والإنصاف » [1].

وقال الأسنوي: « كان أحد الأعلام في علم الكلام والمعقولات، ذا حظٍّ وافر من باقي العلوم، وله التصانيف المشهورة » [2].

وقال اليافعي: « الإمام العلّامة، قاضي القضاة، عبيد ا بن محمد العبري الفرغاني الحنفي، البارع العلّامة المناظر، يضرب بذكائه ومناظرته المثل، كان إماماً بارعاً، متفنّناً، تخرج به الأصحاب، يعرف المذهبين الحنفي والشافعي،.

وأقرأهما وصنّف فيهما. وأمّا الأُصول والمعقول فتفرّد فيها بالإمامة، وله تصانيف ... وكان أُستاذ الأُستاذين في وقته » [3].

(10)

شمس الدين الذهبي

وأبطل الحافظ الكبير الذهبي – المتوفّى سنة 748 هـ – هذا الحديث مرّة بعد

---

(1). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 2 / 433.

(2). طبقات الشافعية 2 / 236.

(3). مرآة الجنان 4 / 306.

أُخرى، واستشهد بكلمات جهابذة فنّ الحديث والرجال ... وإليك ذلك:

ـقال: « أحمد بن صـــليح، عن ذي النون المصـــري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث: اقتدوا باللذين من بعدي.

وهذا غلط، وأحمد لا يعتمد عليه » [1]

وقال: « أحمد بن محمد بن غلب الباهلي غلام خليل، عن إسـماعيل بن أبي اويس وشيبان وقرّة بن حبيب. وعنه: ابن كامل وابن السماك وطائفة.

وكان من كبار الزّهاد ببغداد ـقال ابن عديّ: سـمعت أبا عبد ا النهلوندي يقول: قلت لغلام خليل: ما هذه الرقائق التي تحدّث بها؟ قال: قال وضعناها لنرقّق بها قلوب العامة.

وقال أبو داود: أخشى أن يكون دجّال بغداد.

وقال الدارقطني: متروك.

ومن مصـــائبه: قال: حدّثنا محمد بن عبد الله العمري، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسـول الله صـلّى الله عليه [وآله] و سـلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

فهذا ملصق بمالك. وقال أبو بكر النقّاش: وهو واه ... » [2].

وقال: « محمد بن عبد ا بن عمر بن القاسم بن عبد ا بن عبيد ا بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العدوي، العمري.

ذكره العقيلي وقال: لا يصـحّ حديثه، ولا يعرف بنقل الحديث، حدّثنا أحمد ابن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسـم، أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي.

فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن

---

(1). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1 / 105.

(2). ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1 / 141.

اليمان.

وقال الدار قطني: العمري هذا يحدّث عن مالك بأباطيل.

وقال ابن مندة: له مناكير » [1].

وقال: « عن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

قلت: سنده واهٍ جدّاً » [2].

ترجمته:

وللذهبي أعرف من أن يعرّف، فهو إمام المتأخرين في التواريخ والسّير، والحجّة عندهم في الجرح والتعديل ... وإليك بعض مصادر ترجمته: الدرر الكامنة 3 / 336، الوافي بالوفيات 2 / 163، طبقات الشافعية 5 / 216، فوات الوفيات 2 / 370، البدر الطالع 2 / 110، شذرات الذهب 6 / 153، النجوم الزاهرة 10 / 182، طبقات القرّاء 2 / 71.

(11)

نور الدّين الهيثمي

ونصّ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي – المتوفّى سنة 807 هـ – على سقوط الحديث عن أبي الدرداء حيث قال: « وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم : اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر،

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 610.

(2). تلخيص المستدرك 3 / 75.

فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

رواه الطبراني. وفيه من لم أعرفهم » [1].

وكذا عن ابن مسعود. وقد تقدّمت عبارته.

ترجمته:

والحافظ الهيثمي من أكابر حفّاظ القوم، وأئمّتهم.

قال الحافظ السخاوي بعد وصفه بالحفظ: « وكان عجباً في الدين والتقوى والزهد والإقبال على العلم والعبادة والأوراد وخدمة الشيخ ...

قال شيخنا في معجمه: كان خيّراً ساكناً ليّناً سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، كثير الاحتمال لشيخنا ولأولاده، محبّاً في الحديث وأهله ...

وقال البرهان الحلبي: إنّه كان من محاسن القاهرة.

وقال التقيّ الفاسي: كان كثير الحفظ للمتون والآثار، صالحاً خيّراً.

وقال الأقفهسي: كان إماماً عالماً حافظاً زاهداً ...

والثناء على دينه وزهده وورعه ونحو ذلك كثير جدّاً ... » [2].

وراجع أيضاً: حسن المحاضرة 1 / 362، طبقات الحفّاظ: 541، البدر الطالع 1 / 44.

(12)

ابن حجر العسقلاني

واقتفى الحافظ ابن حجر العسقلاني – المتوفّى سنة 852 هـ – أثر الحافظ

---

(1). مجمع الزوائد 9 / 53.

(2). الضوء اللامع 5 / 200.

الذهبي، فأبطل الحديث في غير موضع. فقال بترجمة أحمد بن صليح:

« أحمد بن صليح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بحديث: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. وهذا غلط. وأحمد لا يعتمد عليه » [1].

وقال بترجمة غلام خليل بعد كلام الذهبي: « وقال الحاكم: سمعت الشيخ أبا بكر ابن إسحاق يقول: أحمد بن محمد بن غالب ممّن لا أشكّ في كذبه.

وقال أبو أحمد الحاكم: أحاديثه كثيرة لا تحصى كثرةً، وهو بيّن الأمر في الضّعف.

وقال أبو داود: قد عرض عليَّ من حديثه فنظرت في أربعمائة حديث أسانيدها ومتونها كذب كلّها. وروى عن جماعةٍ من الثقات أحاديث موضوعة على ما ذكره لنا القاضي أحمد بن كامل، مع زهده وورعه. ونعوذ با من ورع يقيم صاحبه ذلك المقام » [2].

وأضاف إلى كلام الذهبي بترجمة محمد العمري: « وقال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له. وأخرجه الدار قطني من رواية أحمد الخليلي البصري بسنده وساق بسندٍ كذلك ثم قال: لا يثبت، والعمري هذا ضعيف » [3].

ترجمته:

وابن حجر العسقلاني حافظهم على الإطلاق، وشيخ الإسلام عندهم في جميع الآفاق، إليه المرجع في التاريخ والحديث والرجال، وعلى كتبه المعوَّل في جميع العلوم ..قال الحافظ السيوطي:

« الإمام الحافظ في زمانه، قاضي القضاة، انتهت إليه الرحلة والرياسة في

---

(1). لسان الميزان 1 / 188.

(2). لسان الميزان 1 / 272.

(3). لسان الميزان 5 / 237.

الحديث في الدنيا بأسرها، لم يكن في عصره حافظ سواه. وألّف كتباً كثيرة كشرح البخاري، وتعليق التعليق، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح، ورجال الأربعة وشرحها، والألقاب ... » [1].

وهكذا وُصف في كلّ كتاب توحد فيه ترجمته ... فراجع: البدر الطالع 1 / 87، الضوء اللامع 2 / 36، شذرات الذهب 8 / 270، ذيل رفع الإصر: 89، ذيل تذكرة الحفّاظ: 380.

(13)

شيخ الإسلام الهروي

وقال الشيخ أحمد بن يحيى الهروي الشافعي – المتوفّى سنة 916 هـ – ما نصّه:

« من موضوعات أحمد الجرجاني:

من قال القرآن مخلوق فهو كافر. الإيمان يزيد وينقص. ليس الخبر كالمعاينة. للباذنجان شفاء من كلّ داء. دانق من حرام أفضل عند ا من سبعين حجة مبرورة. موضوع. اقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر. باطل.

إنّ ا يتجلّى للخلائق يوم القيامة ويتجلّى لأبي بكر خاصّة. باطل » [2].

ترجمته:

وهذا الشيخ من فقهاء الشّافعية، وكان شيخ الإسلام بمدينة هراة، وهو

---

(1). حسن المحاضرة 1 / 363.

(2). الدرّ النضيد: 97.

حفيد السّعد التفتازاني.

ـقال الزركلي: « أحمد بن يحيى بن محمد بن سعدـللدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، شيخ الإسلام، من فقهاء الشافعية، يكنّى سيف الدين ويعرفـبـ « حفيد السعد » التفتازاني. كان قاضي هراة مدّة ثلاثين عاماً، ولـمّا دخل الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي كان الحفيد ممّن جلسوا لاستقباله في دار الإمارة، ولكنّ الوشاة اتّهموه عند الشاه بالتعصّب، ـفأمر بقتله مع جماعةٍ من علماء هراة، ولم يعرفـله ذنب، ونعتـبالشهيدـله كتب منها: مجموعة سمّيت: الدرّ النضيد من مجموعة الحفيد ط. في العلوم الشرعية والعربيّة ... » [1].

(14)

عبد الرؤوف المناوي

وطعن العلّامة عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي المصري - المتوفّى سنة 1029 هـ - في سند الحديث عن حذيفة، وتعقّبه عن ابن مسعود بكلمة الذهبي. وهذا نصّ عبارته:

« (لاقتدولـباللذين) بفتحـللذال. أي الخليفتين للذين يقومان (من بعدي: أبو بكر وعمر) أمره بمطاوعتهما يتضمّن للثناء عليهما، ليكونا أهلاً لأن يطاعا فيمايأمران به وينهيان عنه، المؤذن بحسن سيرتهما وصدق سريرتهما، وإيماء لكونهما الخليفتين بعده. وسبب الحثّ على الاقتداءبالسابقين الأولينـما فطروا عليه من الأخلاق المرضيّة والطبيعة القابلة للخيور السنيّة، فكأنّهم كانوا قبل الإسلام كأرض طيّبة في نفسها، لكنّها معطّلة عن الحرث بنحو عوسج وشجر عضاة. فلمّا

---

(1). الأعلام 1 / 270.

أُزيل ذلك منها بظهور دولة الهدى أنبتت نباتاً حسناً، فلذلك كانوا أفضل الناس بعد الأنبياء، وصار أفضل الخلق بعدهم من اتّبعهم بإحسان إلى يوم الصراط والميزان.

فإن قلت: حيث أمر باتّباعهما فكيف تخلّف علي رضي الله عنه عن البيعة؟

قلت: كان لعذر ثم بايع. وقد ثبت عنه الانقياد لأوامرهما ونواهيهما وإقامة الجمع والأعياد معهما والثناء عليهما حيّين وميّتين.

فإن قلت: هذا الحديث يعارض ما عليه أهل الأُصول من أنّه لم ينصّ على خلافة أحد.

قلت: مرادهم لم ينصّ نصّاً صريحاً. وهذا كما يحتمل الخلافة يحتمل الاقتداء بهم في الرأي والمشورة والصلاة وغير ذلك.

(حم ت) في المناقب وحسّنه (ه) من حديث عبد الملك بن عمير عن ربعي (عن حذيفة) بن اليمان.

قال ابن حجر: اختلف فيه على عبد الملك. وأعلّه أبو حاتم. وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ. لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة. لكن له شاهد. وقد أحسن المصنّف حيث عقّبه بذكر شاهده فقال:

(اقتدوا باللذين) بفتح الذال (من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار) بن ياسر، أي سيروا بسيرته واسترشدوا بإرشاده فإنّه ما عرض عليه أمران إلّا اختار أرشدهما، كما يأتي في حديث (وتمسّكوا بعهد ابن مسعود) عبد الله، أي ما يوصيكم به.

قال التوربشتي: أشبه الأشياء بما يراد من عهده أمر الخلافة، فإنّه أوّل من شهد بصحّتها وأشار إلى استقامتها قائلاً: ألا نرضى لدنيانا من رضيه لديننا بيننا، كما يومئ إليه المناسبة بين مطلع الخبر وتمامه.

(ت) وحسّنه (عن ابن مسعود. الروياني عن حذيفة) قال: بينا نحن عند رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم إذ قال: لا أدري ما قدر بقائي فيكم، ثم

ذكره. (عد عن أنس).

ورواه الحاكم عن ابن مسعود باللفظ المذكور قال الذهبي: وسنده واهٍ » [1].

ترجمته:

والمناويّ علّامة محقّق كبير، وكتابه (فيض القدير) من الكتب المفيدة وقد ترجمله وأثنى عليه العلّامة المحبّي ووصفه بـ « الإمام الكبير الحجّة » وهذه عبارته:

« عبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الملقّب بزين الدين، الحدادي ثم المناوي، القاهري، الشافعي.

الإمام الكبير الحجّة، الثبت القدوة، صاحب التصانيف السائرة، وأجلّ أهل عصره من غير ارتياب.

وكان إماماً فاضلاً، زاهداً، عابداً، قانتاً خاشعاً له، كثير النفع، وكان متقرّباً بحسن العمل، مثابراً على التسبيح والأذكار، صابراً صادقاً، وكان يقتصر يومه وليلته على أكلةٍ واحدةٍ من الطعام.

وقد جمع من العلوم والمعارف – على اختلاف أنواعها وتباين أقسامها – ما لم يجتمع في أحدٍ ممّن عاصره ... » [2].

(15)

ابن درويش الحوت

وقال العلّامة ابن درويش الحوت – المتوفّى سنة 1097 هـ –: « خبر (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).

رواه أحمد والترمذي وحسنّه. وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا

---

(1). فيض القدير – شرح الجامع الصغير 2 / 56.

(2). خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 2 / 412 – 416.

يصــحّ. وفي رواية للترمذي وحسّــنها: واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّــكوا بعهد ابن مســعود. وقال الهيثمي: سندها واه » [1].

---

(1). أسنى المطالب: 48.

(3)

تأمّلات في متن ودلالة

حديث الاقتداء

قد أشـــرنا في المقدّمة إلى اســـتدلال القوم بحديث الاقتداء في باب الخلافة والإمامة وفي الفقه والأُصول في مسائل مهمّة ...

فقد اسـتدلّ به القاضـي البيضـاوي في كتابه الشـهير « طوالع الأنوار في علم الكلام » وابن حجر المكّي في « الصـواعق المحرقة » وابن تيميّة في « منهاج السـنّة » وولي ا الدهلوي – صـاحب: حجّة ا البالغة – في كتابه « قرّة العينين في تفضـيل الشـيخين » ... ومن الطريف جدّاً أنّ هذا الأخير ينسب رواية الحديث إلى البخاري ومسلم ... وهذه عبارته:

« قوله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم : اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

فعن حذيفة: قال رسـول الله صـلّى الله عليه [وآله] و سـلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. متّفق عليه.

وعن ابن مسـعود، قال: قال رسـول الله صـلّى الله عليه [وآله] و سـلّم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصـحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّـكوا بعهد ابن مسـعود. أخرجه الترمذي » [1].

إذ لا يخفى أنّ النسـبة كاذبة ... إلّا أنْ يكون « متّفق عليه » اصـطلاحاً خاصـاً بالدهلوي، يعني به اتّفاقهما على عدم الإخراج!!

واستدلّ به الشيخ علي القاري ... ووقع فيما وقع فيه الدهلوي ...

---

(1). قرّة العينين: 189.

فقد جاء في « شرح الفقه الأكبر »: « مذهب عثمان وعبد الرحمن بن عوف: أنّ المجتهد يجوز له أنْ يقلِّد غيره إذا كان أعلم منه بطريق للدين، وأنْ يترك اجتهاد نفسه ويتّبع اجتهاد غيره. وهو المروي عن أبي حنيفة، لا سيّما وقد ورد في الصحيحين: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. فأخذ عثمان وعبد الرحمن بعموم هذا الحديث وظاهره ».

ولعلّه يريد غير صحيحي البخاري ومسلم!! وإلّا فقد نصّ الحاكم – كما عرفت – على أنّهما لم يخرجاه!!

وهكذا فإنّك تجد حديث الاقتداء ... يُذكر أو يستدلّ به في كتب الأُصول المعتمدة ... فقد جاء في المختصر:

« مسألة: الإجماع لا ينعقد بأهل البيت وحدهم خلافاً للشيعة. ولا بالأئمة الأربعة عند الأكثرين خلافاً لأحمد. ولا بأبي بكر وعمر – رضي ا عنهما – عند الأكثرين. قالوا: عليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين من بعدي. اقتدوا باللذين من بعدي. قلنا: يدلّ على أهلية اتّباع المقلّد، ومعارض بمثل: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. وخذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء ».

قال شارحه العضد: « أقول: لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لهم، أو عدم الموافقة والمخالفة، خلافاً للشيعة. ولا بالأئمّة الأربعة عند الأكثرين خلافاً لأحمد. ولا بأبي بكر وعمر عند الأكثرين خلافاً لبعضهم.

لنا: أنّ الأدلّة لا تتناولهم. وقد تكرّر فلم يكرّر. أمّا الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة، وقد قرّر في الكلام فلم يتعرّض له. وأمّا الآخرون فقالوا: قال عليه الصلاة والسلام: عليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين من بعدي. وقال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

الجواب: أنّهما إنّما يدلّان على أهلية الأربعة أو الاثنين لتقليد المقلَّد لهم، لا على حجّية قولهم على المجتهد. ثم إنّه معارض بقوله: أصحابي كالنجوم ... » [1].

---

(1). شرح المختصر في الأصول 2 / 36.

وفي المنهاج وشرحه: « وذهب بعضهم إلى أنّ إجماع الشيخين وحدهما حجّة لقوله عليه السلام: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. رواه أحمد بن حنبل وابن ماجة والترمذي وقال: حسن، وذكره ابن حبان في صحيحه.

وأجاب الإمام وغيره عن الخبرين بالمعارضة بقوله: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. وهو حديث ضعيف. وأجاب الشيخ أبو إسحاق في (شرح اللمع) بأنّ ابن عبّاس خالف جميع الصحابة في خمس مسائل انفرد بها، وابن مسعود انفرد بأربع مسائل، ولم يحتجّ عليهما أحد بإجماع ... »[1].

وفي مسلّم الثبوت وشرحه: « ولا ينعقد الإجماع بالشيخين أميري المؤمنين أبي بكر وعمر عند الأكثر، خلافا للبعض، ولا ينعقد بالخلفاء الأربعة خلافاً لأحمد الإمام ولبعض الحنفية ... قالوا: كون اتّفاق الشيخين إجماعاً، قالوا: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. رواه أحمد، فمخالفتهما حرام ... قلنا: هذا خطاب للمقلّدين، فلا يكون حجّة على المجتهدين، وبيان لأهليّة الاتّباع، لا حصر الاتّباع فيهم، وعلى هذا فالأمر للإباحة أو للندب، ولأحد هذين للتأويلين ضروري، لأنّ المجتهدين كانوا يخالفونهم، والمقلّدون كانوا لقد يقلّدون غيرهم ولم ينكر عليهم أحد، لا الخلفاء أنفسهم ولا غيرهم، فعدم حجّية قولهم كان معتقدهم. وبهذا اندفع ما قيل إنّ الإيجاب ينافي هذا التأويل ... »[2].

فهذه نماذج من إستدلال القوم بحديث الاقتداء بالشيخين ... في مسائل الفقه والأُصوليين ...

لكنّ الذي يظهر من مجموع هذه الكلمات أنّ الأكثر على عدم حجّية إجماعهما ...

---

(1). الإبهاج في شرح المنهاج 2 / 367.

(2). فواتح الرحموت في مسلّم الثبوت 2 / 231.

وإذا ضممنا إلى ذلك أنّ الأكثر – أيضاً – على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصّ على خلافة أحدٍ من بعده ... كما جاء في المواقف وشرحها « والإمام الحقّ بعد النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أبوبكر ثبتت إمامته بالإجماع، وإن توقّف فيه بعضهم ... ولم ينصّ رسول ا صلّى ا عليه [وآله] وسلّم على أحدٍ خلافاً للبكرية، فإنّهم زعموا النصّ على أبي بكر، وللشيعة فإنّهم يزعمون النصّ على علي كرّم ا وجهه، إمّا نصّاً جلياً وإمّا نصّاً خفيّاً. والحقّ عند الجمهور نفيهما» [1].

وقال المناوي بشرحه: « فإن قلت: هذا الحديث يعارض ما عليه أهل الأصول من أنّه لم ينصّ على خلافة أحدٍ.

قلت: مرادهم: لم ينصّ نصّاً صريحاً، وهذا كما يحتمل الخلافة يحتمل الاقتداء بهم في الرأي والمشورة والصلاة ونحو ذلك [2].

علمنا أنّ المستدلّين بهذا الحديث في جميع المجالات – ابتداءً بباب الإمامة والخلافة، وانتهاءً بباب الاجتهاد والإجماع – هم « البكرية » وأتباعهم ...

إذن .. فالأكثر يُعْرِضون عن مدلول هذا الحديث ومفاده ... وإنّ المستدلّين به قوم متعصّبون لأبي بكر وإمامته ... وهذا وجه آخر من وجوه وضعه واختلاقه ...

قال الحافظ ابن الجوزي: « قد تعصَّب قوم لا خلاق لهم يدّعون التمسّك بالسُنّة فوضعوا لأبي بكر فضائل ... » [3].

لكن من هم؟

هم « البكرية » أنفسهم!!

---

(1). شرح المواقف – مباحث الإمامة 8 / 354.

(2). فيض القدير 2 / 56.

(3). الموضوعات 1 / 303.

قال العلّامة المعتزلي: « فلمّا رأت البكرية ما صنعت الشيعة [1]، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث، نحو: (لو كانت متّخذاً خليلاً) فإنّهم وضعوه في مقابلة (حديث الإخاء). ونحو (سدّ الأبواب) فإنّه كان لعلي عليه‌السلام، فقلبته البكرية إلى أبي بكر. ونحو: (ايتني بدواةٍ وبياض أكتب فيه لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه إثنان) ثم قال: (يأبى الله والمسلمون إلّا أبا بكر) فإنّهم وضعوه في مقابلة الحديث المروي عنه في مرضه: (إيتوني بدواةٍ وبياض أكتب لكم ما لا تضلّون بعده أبداً فاختلفوا عنده وقال قوم منهم: لقد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله) ونحو حديث: (ألنا راضٍ عنك، فهل أنت عنّي راض؟) ونحو ذلك » [2].

وبعد، فما مدلول هذا الحديث ونحن نتكلّم هنا عن هذه الجهة وبغضّ النظر عن السند؟

يقول المناوي: « أمره بمطاوعتهما يتضمّن الثناء عليهما، ليكونا أهلاً لأن يطلعا فيما يأمران به وينهيان عنه ... ».

لكنّ أوّل شيء يعترض عليه به تخلّف أمير المؤمنين عليه‌السلام ومن تبعه عن البيعة مع أمرهما به، ولذا قال:

«فإن قلت: حيث أمر باتّباعهما فكيف تخلّف علي رضي‌الله‌عنه عن البيعة؟ قلت: كان لعذر ثم بايع، وقد ثبت عنه الانقياد لأوامرهما ونواهيهما ... » [3].

أقول: لقد وقع القوم - بعد إنكار النصّ وحصر دليل الخلافة في الإجماع - في مأزق كبير وإشكال شديد، وذلك لأنّهم قرّروا في علم الأُصول أنّه إذا خالف

---

(1). الذي صنعته الشيعة أنّها لستدلّت بالأحاديث التي رواها أهل السنّة في فضل أمير المؤمنين عليه‌السلام باعتبار أنّها نصوص جليّة أو خفيّة على إمامته كما ذكر صاحب « شرح المواقف » وغيره.

(2). شرح نهج البلاغة 11 / 49.

(3). فيض القدير 2 / 56.

واحد من الأُمّة أو اثنان لم ينعقد الإجماع.

ـقال الغزّالي: « إذا ـخالف ولحد من الأُمّة أو لثنان لم ينعقد الإجماع دونه، فلوـمات لم تصر المسألة إجماعاً، خلافاً لبعضهم. ودليلنا: أنّ المحرّم مخالفة الأُمّة كافّة ... » [1].

وفي مسـلّم الثبوت وشـرحه: « قيل: إجماع الأكثر مع ندرة المخالف بأنْ يكون واحداً أو اثنين إجماع ... والمختارـلأنّه ليسـبإجماع لانتفاء الكلّ الذي هو مناط العصـمة. ثم اختلفوا فقيل: ليس بحجّةٍ أصـلاً كما أنّه ليس بإجماع، وقيل: بل حجّة ظنّية غير الإجماع، لأنّ الظاهر إصابة السواد الأعظم ... قيل: ربّما كان الحقّ مع الأقل وليس فيه بعد ... ».

فقال المكتفون بإجماع الأكثر: « صـحّ خلافة أبي بكر مع خلاف علي وسـعد ابن عبادة وسلمان ».

فأجيب: « ويدفع بأنّ الإجماع بعد رجوعهم إلى بيعته. هذا واضـح في أمير المؤمنين علي ».

فلو سـلّمنا ما ذكروه من بيعة أمير المؤمنين عليه‌السـلام، فما الجواب عن تخلّف سعد بن عبادة »؟!

أمّا المناوي فلم يتعرّض لهذه المشـكلة ... وتعرّض لها شـارح مسـلّم الثبوت فقال بعد ما تقدّم: « لكنّ رجوع سـعد بن عبادة فيه خفاء، فإنّه تخلّف ولم يبايع وخرج عن المدينة، ولم ينصـرف إلى أن مات بحوران من أرض الشـام لسـنتين ونصـف مضـتا من خلافة أمير المؤمنين عمر، وقيل: مات سـنة إحدى عشـرة في خلافة أمير المؤمنين الصـدّيق الأكبر. كذا في الاسـتيعاب وغيره. فالجواب الصـحيح عن تخلّفه: أنّ تخلّفه لم يكن عن اجتهاد، فإنّ أكثر الخزرج قالوا: منّا أمير ومنكم أمير، لئلّا تفوت رئلسـتهم ... ولم يبايع سـعد لما كان له حبّ السيادة، وإذا لم

---

(1). المستصفى 1 / 203.

تكن مخالفته عن الاجتهاد فلا يضرّ الإجماع ...

فإن قلت: فحينئذٍ قد مات هو رضي الله عنه شاقّ عصا المسلمين مفارق الجماعة وقد قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وأصحابه وسلّم: لم يفارق الجماعة أحد ومات إلّا مات ميتة الجاهلية. رواه البخاري. والصحابة لا سيّما مثل سعد برآء عن موت الجاهلية.

قلت: هب أنّ مخالفة الإجماع كذلك، إلّا أنّ سعداً شهد بدراً على ما في صحيح مسلم، وللبدريّون غير مؤاخذين بذنب، مثلهم كمثل التائب وإنْ عظمت المصيبة، لِما أعطاهم ا تعالى من المنزلة الرفيعة برحمته الخاصة بهم. وأيضاً: هو عقبي ممّن بايع في العقبة، وقد وعدهم رسول ا صلّى ا عليه [وآله] وأصحابه وسلّم الجنّة والمغفرة. فإيّاك وسوء الظنّ بهذا الصنيع. فاحفظ الأدب .... » [1].

ولو تنزّلنا عن قضية سعد بن عبادة، فما الجواب عن تخلّف الصدّيقة الزهراء عليها السلام؟! وهي من الصحابة، بل بضعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

فإذا كان الصحابة – لا سيّما مثل سعد – برآء عن موت الجاهلية، فما ظنّك بالزهراء التي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني » [2] وقال: « فاطمة بضعة منّي، يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها » [3]. وقال: « فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة إلّا مريم بنت عمران » [4] هذه الأحاديث التي استدلّ بها الحافظ السهيلي وغيره من الحفّاظ على أنّها أفضل من الشيخين فضلاً عن غيرهما [5].

---

(1). فواتح الرحموت – شرح مسلّم الثبوت 2 / 223 – 224.

(2). فيض القدير 4 / 421 عن البخاري في المناقب.

(3). فيض القدير 4 / 421.

(4). فيض القدير 4 / 421.

(5). فيض القدير 4 / 421.

... فإنّ من ضـروريّات التاريخ أنّ الزهراء عليهاالسـلام فارقت الدنيا ولم تبايع أبا بكر ... وأنّ أمير المؤمنين عليـهالسـلام لم يأمرها بالمبادرة إلى البيعة، وهو يعلم أنّه « لم يفارق الجماعة أحد ومات إلّا مات ميتة الجاهليّة »!!

أقول:

إذن ... لا يدلّ هذا الحديث على شـيء ممّا زعموه أو أرادوا له الاسـتدلال به فما هو واقع الحال؟

سنذكر له وجهاً على سبيل الاحتمال في نهاية المقال ...

ثمّ إنّ ممّا يبطل هذا الحديث من حيث الدلالة والمعنى وجوهاً أُخر.

_ 1 _

إنّ أبا بكر وعمر اختلفا في كثير من الأحكام، والأفعال، والتّباع المختلفين متعذّر غير ممكن ... فمثلاً: أقرّ أبو بكر جواز المتعة ومنعها عمر. وأنّ عمر منع أن يورّث أحداً من الأعاجم إلّا واحداً ولد في العرب ... فبمن يكون الاقتداء؟!

ثم جاء عثمان فخالف الشـيخين في كثير من أقواله وأفعاله وأحكامه ... وهو عندهم ثالث الخلفاء الراشدين ...

وكان في الصّحابة من خالف الشـيخين أو الثلاثة كلّهم في الأحكام الشـرعية والآداب الدينيّة ... وكلّ ذلك مذكور في مظانّه من الفقه والأُصـول ... ولو كان واقع هذا الحديث كما يقتضيه لفظه لوجب الحكم بضلالة كلّ هؤلاء!!

_ 2 _

إنّ المعروف من الشيخين الجهل بكثير من المسائل الإسلاميّة ممّا يتعلّق

بالأُصـــول والفروع، وحتّى في معاني بعض الألفاظ العربية في القرآن الكريم ... فهل يأمر النبي صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بالاقتداء المطلق لمن هذه حاله ويأمر بالرجوع إليه والانقياد له في أوامره ونواهيه كلّها؟!

_ 3 _

إنّ هذا الحديث بهذا اللفظ يقتضـي عصـمة أبي بكر وعمر والمنع من جواز الخطأ عليهما، وليس هذا بقول أحدٍ من المسـلمين فيهما، لأنّ إيجاب الاقتداء بمن ليس بمعصـوم إيجاب لما لا يؤمن مِن كونه قبيحاً ...

_ 4 _

ولو كان هذا الحديث عن النبي صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم لاحتجّ به أبو بكر نفسه يوم السـقيفة ... ولكن لم نجد في ولحدٍ من كتب الحديث والتاريخ لأنّه احتجّ به على القوم ... فلو كان لَنقل واشتهر، كما نقل خبر السقيفة وما وقع فيها من النزاع والمغالبة ...

بل لم نجد احتجاجاً له به في وقتٍ من الأوقات.

_ 5 _

بل وجدناه في السـقيفة يخاطب الحاضـرين بقوله: « بايعوا أيَّ الرجلين شـئتم » يعني: أبا عبيدة وعمر بن الخطّاب [1].

---

(1). أُنظر: صـحيح البخاري - باب فضـل أبي بكر، مسـند أحمد 1 / 56، تاريخ الطبري 3 / 209، السـيرة الحلبية 3 / 386، وغيرها.

ويلتفت إلى أبي عبيدة الجرّاح قائلاً: « أُمدد يدك أُبايعك » [1].

_ 6 _

ثمّ لمـّـا بويع بالخلافة قال:

« أقيلوني، أقيلوني، فلست بخيركم ... » [2].

_ 7 _

ثمّ لمـّـا حضرته الوفاة قال:

« وددت أنّي سـألت رسـول ا لمن هذا الأمر، فلا ينازعه أحد، وددت أني كنت سـألت: هل للأنصار في هذا الأمر نصيب » [3].

_ 8 _

وجاء عمر يقول:

« كانت بيعة أبي بكر فلتة، وقي المسلمين شرّها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه » [4].

---

(1). الطبقات الكبرى 3 / 128، مسند أحمد 1 / 35، السيرة الحلبية 3 / 386.

(2). الإمامة والسياسة 1 / 14، الصواعق المحرقة: 30، الرياض النضرة 1 / 175، كنز العمّال 3 / 132.

(3). تاريخ الطبري 3 / 431، العقد الفريد 2 / 254، الإمامة والسياسة 1 / 18، مروج الذهب 2 / 302.

(4). صحيح البخاري 5 / 208، الصواعق المحرقة: 5، تاريخ الخلفاء: 67.

وبعد:

فما هو متن الحديث؟ وما هو مدلوله؟

قد عرفت سقوط هذا الحديث معنىً على فرض صدوره ...

وعلى الفرض المذكور ... فلابدّ من الالتزام بأحد أمرين: إمّا وقوع التحريف في لفظه، وإمّا صدوره في قضيّة خاصّة ...

أمّا الأوّل فيشهد به: أنّه قد روي هذا الخبر بالنصب، أي جاء بلفظ « أبا بكر وعمر » بدلا عن « أبي بكر وعمر » وجعل أبو بكر وعمر مناديين مأمورين بالاقتداء ... [1].

فالنبي صلى الله عليه و آله و سلم يأمر المسلمين عامةً بقوله « اقتدوا » – مع تخصيصٍ لأبي بكر وعمر بالخطاب – «باللذين من بعده » وهما « الكتاب والعترة »، وهما ثِقلاه اللذان طالما أمر بالاقتداء والتمسّك والاعتصام بهما [2].

وأمّا الثاني ... فهو ما قيل: من أنّ سبب هذا الخبر: أنّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان سالكاً بعض الطرق، وكان أبو بكر وعمر متأخّرين عنه، حائيين على عقبه، فقال النبي صلى الله عليه و آله و سلم لبعض من سأله عن الطريق الذي سلكه في اتّباعه واللحوق به: « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » وعني في سلوك الطريق دون غيره [3].

وعلى هذا فليس الحديث على إطلاقه، بل كلنت تحفّه قرائن تخصّه بمورده، فأسقط الرّاوي القرائن عن عمدٍ أو سهو، فبدا بظاهره أمراً مطلقاً بالاقتداء بالرجلين ... وكم لهذه القضية من نظير في الأخبار والأحاديث الفقهية والتفسيريّة

---

(1). تلخيص الشافي 3 / 35.

(2). إشارة إلى حديث: « إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ». راجع: الأجزاء الثلاثة الأُولى من كتابنا، تجد البحث عنه مستقصيً.

(3). تلخيص الشافي 3 / 38.

والتاريخيّة ... ومن ذلك ... ما في ذيل « حديث الاقتداء » نفسه في بعض طرقه ... وهذا ما نتكلّم عليه بإيجاز ... ليظهر لك أنّ هذا الحديث - لو كان صادراً - ليس حديثاً واحداً، بل أحاديث متعدّدة صدر كلّ منها في موردٍ خاصّ لا علاقة له بغيره ...

تكملة:

لقد جاء في بعض طرق هذا الحديث:

« اقتدوا باللذين ...

واهتدوا بهدي عمّار.

وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبد: أو: إذا حدّثكم ابن أُمّ عبدٍ فصدّقوه. أو: ما حدّثكم ابن مسعود فصدّقوه ».

فالحديث مشتمل على ثلاث فقرات، الأُولى تخصّ الشيخين، والثانية عمّار ابن ياسر، والثالثة عبد ا بن مسعود.

أمّا الفقرة الأُولى فكانت موضوع بحثنا، فلذا أشبعنا فيها الكلام سنداً ودلالة ... وظهر عدم جواز الاستدلال بها والأخذ بظاهر لفظها، وأنّ من المحتمل قويّاً وقوع التحريف في لفظها أو لدى النقل لها بإسقاط القرائن الحافّة بها الموجب لخروج الكلام من التقييد إلى الإطلاق، فإنّه نوع من أنواع التحريف، بل من أقبحها وأشنعها كما هو معلوم لدى أهل العلم، أمّا الفقرتان الأُخريان فلا نتعرّض لهما إلّا من ناحية المدلول والمفاد لئلّا يطول بنا المقام ... وإن ذكرا في فضائل الرجلين، وربّما استدلّ بهما بعضهم في مقابلة بعض فضائل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ... فنقول:

قوله: « اهتدوا بهدي عمار » معناه: « سيروا بسيرته واسترشدوا بإرشاده ».

فكيف كانت سيرة عمار؟ وما كان إرشاده؟

وهل سار القوم بسيرته واسترشدوا بإرشاده؟!!

هذه كتب السير والتواريخ بين يديك!!

وهذه نقاط من « سيرته » و « إرشاده »:

تخلّف عن بيعة أبي بكر [1] وقال لعبد الرحمن بن عوف - حينما قال للناس في قصة الشورى: أشيروا عليَّ - « إنْ أردتَ أن لا يختلف المسلمون فبايع عليّاً » [2].

وقال: بعد أن بويع عثمان -: « يا معشر قريش، أمّا إذ صَدَفْتم هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم هاهنا مرّةً هاهنا مرّةً، فما أنا بآمن من أن ينزعه ا فيضعه في غيركم كما نزعتموه من أهله ووضعتموه في غير أهله » [3] وكان مع علي عليه السلام منذ اليوم الأول حتى استشهد معه بصفّين وقد قال رسول ا صلى الله عليه و آله و سلم : « عمار تقتله الفئة الباغية » [4] و « من عادى عمّاراً عاداه الله » [5].

ثم لما ذا أمر النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم بالاهتداء بهدي عمّار والسير على سيرته؟ لأنّه قال له من قبل: « يا عمّار، إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس كلّهم وادياً غيره فاسلك مع علي، فإنّه لن يدليك في ردى ولن يخرجك من هدى ... يا عمار: إنّ طاعة علي من طاعتي، وطاعتي من طاعة الله عزّ وجلّ [6].

وقوله: « وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد » أو « إذا حدّثكم ابن أُمّ عبد فصدّقوه » ما معناه؟

إن كان « الحديث » فهل يصدَّق في كلّ ما حدّث؟

هذا لا يقول به أحد ... وقد وجدناهم على خلافه ... فقد منعوه من

---

(1). المختصر في أخبار البشر 1 / 156، تتمّة المختصر 1 / 187.

(2). تاريخ الطبري 3 / 297، الكامل 3 / 37، العقد الفريد 2 / 182.

(3). مروج الذهب 2 / 342.

(4). المسند 2 / 164، تاريخ الطبري 4 / 2 و 4 / 28، طبقات ابن سعد 3 / 253، الخصائص: 133، المستدرك 3 / 378، عمدة القاري 24 / 1992، كنز العمّال 16 / 143.

(5). الاستيعاب 3 / 1138، الإصابة 2 / 506، كنز العمال 13 / 298، إنسان العيون 2 / 265.

(6). تاريخ بغداد 13 / 186، كنز العمّال 12 / 212، فرائد السمطين 1 / 178، المناقب - للخوارزمي -: 57 و 124.

الحديث، بل كذّبوه، بل ضربوه ... فراجع ما رووه ونقلوه ... [1].

وإن كان « العهد » فأيّ عهد هذا؟

لا بدّ أنْ يكون إشارةً إلى أمر خاصّ ... صدر في موردٍ خاصّ ... لم تنقله الرواة ...

لقد رووا في حقّ ابن مسعود حديثاً آخر - جعلوه من فضائله - بلفظ: « رضيت لكم ما رضي به ابن أُمّ عبد » [2] ... ولكن ما هو؟

لا بدَّ أنْ يكون صادراً في موردٍ خاصّ ... بالنسبة إلى أمرٍ خاصّ ... لم تنقله الرواة ...

إنّه - فيما رواه الحاكم - كما يلي:

« قال النبيّ صلى الله عليه [وآله] وسلم لعبد الله بن مسعود: إقرأ.

قال: أقرأ وعليك أُنزل؟!

قال: إنّي أُحبّ أن أسمع من غيري.

قال: فافتتح سورة النساء حتى بلغ: ﴿ فَكَيْفَ إذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ عَلى هؤُلاءِ شَهِيداً ﴾ فاستعبر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم، وكفَّ عبد الله.

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تكلّم.

فحمد الله في أول كلامه وأثنى على الله وصلّى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهد شهادة الحقّ. وقال:

رضينا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً، ورضيت لكم ما رضي الله ورسوله.

فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: رضيت لكم ما رضي لكم ابن أُمّ عبد.

---

(1). مسند الدارمي 1 / 61، طبقات ابن سعد 2 / 336، تذكرة الحفّاظ 1 / 5 - 8، المعارف: 194، الرياض النضرة 2 / 163، تاريخ الخلفاء 158، أُسد الغابة 3 / 259.

(2). هكذا رووه في كتب الحديث ... أُنظر: فيض القدير 4 / 33.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » [1].

فانظر كيف تلاعبوا بأقوال النبي صـــلى الله عليه و آله و سلم وتصرّفوا في السُنّة الشريفة ... فضلّوا وأضلّوا ...!!

ونعود فنقول: إنّ الســنّة الكريمة بحاجةٍ ملسّــةٍ إلى تحقيق وتمحيص، لا ســيّما في القضــايا التي لها صـــلة وثيقة بأســـاس الدين الحنيف، تبنى عليها أُصـــول العقائد، وتتفرّع منها الأحكام الشرعيّة.

وا نســـأل أنْ يوفقنا لتحقيق الحقّ وقبول ما هو به جدير، إنّه ســـميع مجيب وهو على كلّ شيء قدير.

---

(1). المستدرك على الصحيحين 3 / 319.

ملحق سند حديث الطّير تأليف السيد علي الحسيني الميلاني 5

ذكر أسانيد صحيحة للحديث في خارج الصحاح ما رواه البخاري ما رواه عبّاد بن يعقوب الرواجني.....8

ما رواه أبو يعلى ما رواه ابن أبي حاتم.....9

ما وراه الطبراني.....10

ما رواه الدار قطني ما رواه الحربي 12

ما رواه بحشل ما رواه أبو نعيم الأصبهاني 13

ما رواه الخطيب البغدادي 15

ما رواه ابن المغازلي الواسطي ما رواه ابن عساكر.....16

رواية عيسى بن عبدا بن محمّد بن عمر بن علي **عليه‌السلام** 19

رواية سعيد بن المسيّب رواية عثمان الطويل 20

رواية ميمون بن أبي خلف.....21

رواية محمّد بن المنكدر رواية ثمامة بن عبدا 22

رواية عبدا بن المثّنى رواية جعفر بن سليمان الضبعي.....23

رواية سكين بن عبد العزيز رواية الصباح بن محارب 24

رواية ابن لهيعة رواية عبدا بن صالح 25

رواية عبد السلام بن راشد.....26

رواية قطن بن نسير رواية الحكم بن عتيبة.....27

رواية إسحاق بن عبدا رواية عبد الملك بن عمير رواية الأوزاعي.....28

رواية شعبة.....29

رواية زهير بن معاوية رواية مالك بن أنس.....30

رواية إسحاق الأزرق_رواية يونس بن أرقم 31
رواية الرياحي_رواية عبد الرزّاق الصنعاني 32
رواية عبيدا بن موسى_رواية أبي عاصم النبيل 33
رواية المصيّصي_رواية القواريري 34
رواية سهل بن زنجلة_رواية وهب بن بقية 35
رواية محمّد بن مصفّى_رواية البخاري 36
رواية حاتم بن الليث 37
رواية فهد بن سليمان_رواية أحمد بن حازم 38
رواية أبي الأحوص_رواية محمّد بن إسماعيل الترمذي 39
رواية الباغندي_رواية الحسين بن فهم 40
رواية بحشل_رواية أبي جعفر الفسوي 41
رواية مطيّن_رواية ابن صدقة 42
رواية الورتنيس_رواية الجاذري الواسطي 43
رواية الناقد_رواية أبي القاسم القطيعي 44
رواية القرشي الكوفي_رواية ابن متّويه 45
رواية ابن الأنباري_رواية أبي الحسن ابن سراج 46
رواية الزيادي_رواية أبي الليث الفرائضي 47
رواية أبي الطيّب اللخمي_رواية ابن نيروز الأنماطي 48
رواية المحاربي 49
رواية الجوجيري_رواية ابن مخلد العطّار 50
رواية العبدي اللنباني_رواية حمزة الهاشمي 51
رواية الزعفراني الواسطي_رواية ابن شوذب البغدادي 52
رواية ابن نجيح_رواية أبي العباس ابن محبوب 53
رواية السوسي_رواية أبي جعفر ابن دحيم 54
رواية أبي بكر ابن خلّاد_رواية الطوماري 55

رواية ابن عدي رواية أبي الشيخ الأصبهاني..... 56
رواية أبي أحمد الحاكم 57
رواية محمّد بن المظفّر رواية ابن معروف..... 58
رواية ابن المقرئ..... 59
رواية ابن حيّويه رواية ابن شاذان البزّاز..... 60
رواية ابن بيري الواسطي رواية أبي طاهر المخلّص..... 61
رواية الإسماعيلي رواية عبد الوهاب الكلابي..... 62
رواية ابن طاوان..... 63
رواية المعدّل الواسطي رواية ابن النجار التميمي الكوفي رواية البرجي..... 64
رواية ابن البيّع رواية ابن أبي الجراح المروزي..... 65
رواية أبي علي ابن شاذان رواية السّهمي 66
رواية ابن السمسار 67
رواية أبي طالب السّوادي رواية ابن العشّاري الحربي البغدادي 68
رواية أبي سعد الجنزرودي رواية أبي محمّد الجوهري..... 69
رواية سبط بحرويه رواية ابن الآبنوسي..... 70
رواية أبو الحسن الحسن آبادي رواية ابن المهتدي 71
رواية الكتّاني رواية ابن النقور..... 72
رواية أبي المظفر الكوسج رواية أبي القاسم ابن مسعدة 73
رواية الغورجي رواية أبي نصر التريقي..... 74
رواية أبي الغنائم الدقاق رواية ابن خلف 75
رواية القاضي الأزدي..... 76
رواية ابن سوسن رواية اسماعيل ابن البيهقي..... 77
رواية ابن الأكفاني رواية ابن البنّاء..... 78
رواية زاهر بن طاهر رواية أُم المجتبى..... 79
رواية ابن زريق رواية أبي القاسم ابن السمرقندي 80

رواية أبي الفتح الهروي رواية أبي سعد ابن أبي صالح..... 81
رواية أبي الخير الباغبان رواية أبي زرعة المقدسي 82
رواية ابن شاتيل رواية ابن الأخضر..... 83
رواية المراتبي رواية ابن الخازن 84
رواية الباذرائي رواية ابن كثير 85
رواية العاقولي رواية الهيثمي 93
رواية الجزري..... 96
رواية المغربي..... 97
رواية العصامي 98
رواية النابلسي رواية الشبراويّ 99
رواية عبد القادر بدران 100
رواية بهجت افندي رواية منصور ناصف..... 101
تفنيد مزاعم الكابلي والدهلوي حول سند حديث الطّير 103
تصرّفات (الدهلوي) في الحديث وتلبيساته لدى نقله..... 105
اختلاف الرّوايات في الطير غير قادح في الحديث 108
بطلان دعوى حكم أكثر المحدّثين بوضع الحديث 113
حول نسبة القول بوضعه إلى الجزري في أي كتابٍ قال ذلك؟ كذب (الدهلوي) في نسبة القول بوضع حديث المدينة إليه..... 115
لو قال ذلك فلا قيمة له قال ابن حجر وغيره: القول بوضعه باطل..... 116
الجزري متّهم بالمجازفة في القول..... 117
حول نسبة القول بوضَعه إلى الذّهبي تصريح الذهبي بأنّ للحديث طرقاً كثيرة وأصلاً 118
رجوعه عن كلامه الذي استند إليه الدهلوي وسلفه قال السبكي وغيره: الذهبي متعصّب متهوّر..... 119
من تعصباته ضدّ أهل البيت ومناقبهم..... 127
كلامُ (الدّهلوي) في الحاشية..... 132

كذِبُ « أنس » موجود في روايات أهل السـنّة لاستدلال الإماميّة بروايته من باب الإلزام 133
الفضل ما شهدت به الأعداء رواية غير « أنس » من الصّحابة 134
كلامٌ آخر له في الحاشية 135
مع العلماء الآخرين في أباطيلهم حول حديث الطُّير 139
سقوط دعوى ابن طاهر بطلان طرقه..... 141
كذب قول جماعة: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات فرية الشعراني على ابن الجوزي 143
تدليس وتلبيس من الشعراني..... 144
فرية محمّد طاهر الفتني على ابن الجوزي..... 145
فرية القاري على ابن الجوزي 146
حديث الطير في كتاب العلل المتناهية 147
خلاصة البحوث..... 149
مع ابن تيميّة الحرّاني 150
جواب قوله: ولكن هو ممّا رواه بعض الناس 151
من تناقضات ابن تيمية..... 153
مفاد قوله: أهل العلم بالحديث لا يصححون فضائل علي ولا فضائل معاوية154
ما نقله عن الحاكم كذب عليه..... 157
بطلان حكمه بوضع حديث: تقاتل الناكثين 161
بطلان دعوى تشيّع النسائي 166
حول ترّفض ابن عقدة 167
بطلان دعوى تواتر فضائل الشيخين وأنها أكثر من مناقب علي 168
جواب إنكار إنّ أكل الطّير معَ النبيّ فيه أمر عظيم 171
بطلان دعوى دلالة الحديث على أنّ النبيّ ما كان يعرف أحبّ الخلق... 174
مع الأعور الواسطي بطلان دعوى أنّ هذا حديث مكذوب..... 180
ردّ القدح فيه من جهة كذب راويه الجواب عن المناقشة في الدلالة..... 181

مع محسن الكشميري..... 182
دعوى وضـــع الحديث كاذبة فرية على الفتني المناقشـــة في دلالته مردودة دحض المعارضة بما رووه في حق أُسامة 183
ردّ الاستدلال بما ادّعاه من تقديم النبيّ أبا بكر في الصلاة..... 184
موجز الكلام في تحقيق خبر صلاة أبي بكر..... 185
مع القاضي پاني پتي..... 188
تصـرّفه في لفظ الحديث تصـحيفه عبارة الذهبي دعواه أنه موضـوع مع اعترافه بإخراج الترمذي إيّاه نسبة القول بوضعه إلى ابن الجزري مناقشة في دلالته وتأويله للفظه189
احتماله عدم حضـور الخلفاء وقت القصّـة معارضـته الحديث بحديث اعترف بوهنه 190
مع حيدر علي الفيض آبادي كيف تكون الأكاذيب أدلّة على خلافة الثلاثة؟..... 191
ولا تكون الصحاح والمتواترات أدلّة على خلافة الأمير؟..... 192
دلالة حديث الطُير..... **195**
حاصل مفاد حديث الطّير خلافة علي الأحبيّة تستلزم الأفضلية 197
في حديثٍ نبوي 205
الأحبيّة دليل الأحقيّة بالخلافة في رأي عمر 206
إبطال حُملِ الأحبّية من الخلق على خصوص الأحبّية في الأكل مع النبيّ 209
1 – إنّه خلاف الظّاهر..... 211
2 – لو كان المراد ذلك لم يجز إطلاق أفعل التفضـيل 3 – لو جاز لزم تفضـيل غير الأنبياء على الأنبياء 212
4 – إذا جاز رفع اليد عن الإطلاق لجاز فيما رووه عن ابن العاص 213
5 – أفعل التفضيل بمعنى الزيادة في الجملة غير وارد قط..... 214
6 – إختلاف المسلمين في الأفضليّة دليل على عدم الجواز 215
7 – شواهد عدم الجواز في أخبار الصّحابة وأقوالهم..... 216
8 – لو كان مراد النبيّ « الأحب في الأكل » لصرّح به..... 220
النكات واللّطائف فيما قاله النبيّ ودعا به..... 221

9 - قوله صـــلى‌الله‌عليه‌وآله‌وســـلم : « أحبّ الخلق إليك » يكذّب الحمل المذكور..... 223
10 - قوله: « ... بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك ... »..... 224
11 - قوله: « ... بخير خلقك ... »..... 225
12 - قوله: « ... أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين ... »226
13 - لو كان الغرض تضاعف لذّة الطعام لجاءت إحدى نسائه..... 227
14 - صنائع أنس دليل بطلان التأويل..... 227
15 - قول أنس: « اللّهم اجعله رجلاً منّا حتى نشرّف به »..... 228
16 - قول أنس: « فإذا علي فلـمّـا أن رأيته حسدته »..... 229
17، 18 - قول عائشة وحفصة: « اللّهم اجعله أبي »..... 230
19 - تكرار النبيّ الدعاء واجتهاده فيه 20 - قيام النبيّ لدى دخول علي وضـمّه إليه
21 - فلـمّـا رآه تبسَّم وقال: الحمد 231
22 - غضـبه على أنس لردّه عليّاً 23 - قوله: أبى ا يا أنس إلّا أنْ يكون ابن أبي طالب 24 - قوله له: علي أحبّ الخلق إلىا 232
25 - قوله في جوابه: ذلك فضلا يؤتيه من يشاء..... 233
26 - قوله في جوابه: أوَ في الأنصـــار خير من علي؟! 27 - قول أنس لعلي: إن عندي بشارة 234
28 - حديث الطير من خصـــائص علي عند ســـعد بن أبي وقاص 29 - احتجاج الأمير بحديث الطير في الشورى 235
30 - حديث الطير من فضائل علي وخصائصه عند عمرو بن العاص... 237
الأخبار والآثار في أنّ عليّاً أحبُّ الخلق مطلقاً..... 239
من الأحاديث الصَّريحة في: أنّ عليّاً أحبّ الخلق إلىا والرّسول مطلقاً 241
من أقوال الصحابة الصَّريحة في: أنّ علّياً أحبُّ النّاس إلى النبيّ..... 252
تنبيهات على بطلان دعاوى وتأويلات..... 258
كلام المحبّ الطبري وبطلانه..... 259
وجوه ردّ حديث عمرو بن العاص..... 261

كلام ابن حجر وإبطاله 265
كلامٌ آخر للمحبّ الطبري وإبطاله 269
كلام الشيخ عبد الحق الدهلوي وبطلانه 271
من أقوال التّابعين والخلفاء الصريحة في أنّ عليّاً أحبّ الناس إلى النبيّ ... 275
علماء عصر المأمون..... 279
من تصريحات الأعلام بدلالة حديث الطّير على أفضلية الإمام **عليه‌السلام** 281
الحاكم النيسابوري..... 282
الفخر الرّازي 283
محمّد بن طلحة..... 284
الحافظ الكنجي المحبُّ الطَّبري..... 287
شهابُ الدّين أحمد..... 288
ابن تيميّة..... 289
محمّد الأمير الصّنعاني..... 290
الملّا يعقوب اللّاهوري..... 295
المولوي حسن زمان 296
بقية كلام الدّهلوي إحتمالان مردودان 305
إبطال إحتمال عدم حضور أبي بكر في المدينة 1 – لا أثر لحضوره وعدم حضوره في المدينة 307
2 – قول عائشة: أللّهم اجعله أبي. وكذا حفصة. 308
3 – كان الشيخان حاضرين للحديث الصحيح..... 309
4 – هل كانوا خارجين في جميع وقائع قضية الطير؟..... 310
إبطال احتمال كون المراد: بمَن هو مِن أحبّ النّاس 1 – هو باطل بالوجوه المبطلة للتأويل الأوّل 2 – هو منقوض باستدلالهم بقوله تعالى: ﴿ **وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى** ﴾.. 317
3 – هو غير مانع من دلالة الحديث على أحبية علي من الشيخين 319

دحض تقولات بعض علماء الحديث 323
التُّوربشتي 325
1 – في كلامه اعتراف بدلالة حديث الطير 326
2 – بطلان دعوى أنّ في سنده مقالاً 3 – بطلان دعوى المعارضة 4 – بطلان دعوى الإجماع على خلافة أبي بكر 327
5 – بطلان قوله: إن الصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في الإجماع 328
6 – صرف ألفاظ الشّارع عن ظاهرها حرام 7 – دعوى أن ما دلّ على تقديم أبي بكر أصحّ متناً وإسناداً باطلة 329
8 – سخافة التأويل بتقدير « مِن » 9 – وجوه الرّد على طعنه في العموم بلستلزامه دخول النبي 330
10 – وجوه الردّ على التأويل بإرادة الأحبّ من بني عمّه 335
الطِّيبي 337
1 – لو كان الدعاء لكراهة الأكل وحده فقد كان أنس وغيره عنده 338
2 – لو كان الغرض المؤاكلة فلماذا ردّ المشايخ؟ 3 – لو كان المطلوب المؤاكلة والبرّ لكان أهل الحاجات أولى 4 – لو سلّمنا أولويّة ذي الرحم ففاطمة أولى من علي
5 – رجاء أنس أنْ يكون رجلاً من الأنصار يبطل هذا الإحتمال 339
الخلخالي تأويل التوربشتي فقط 340
السُّيوطي تأويل التوربشتي فقط 341
القاري 1 – نقله كلامي التوربشتي والطيّبي 342
2 – ردّه كلام الطيبي 342
3 – نقد تأييد القاري للوجه الأوّل عبد الحقّ الدّهلوي 1 – نقل كلامي التوربشتي والطيّبي 2 – خطأ فضيع من الدهلوي 343
3 – تكراره لستلزام دخول النبيّ في العموم 4 – حمله الحديث على أنّه أحبّ أهل زمان الرسول إليه باطل 345
5 – دعوى اختصاص النبيّ بالأحبيّة من جميع الوجوه مردودة 346

6 – مغايرة الأحبيّة للأفضليّة مردودة عند علمائهم..... 347
دحض تقولات بعض علماء الكلام 349
القاضي عبد الجبّار إقراره بالسّند والدلالة وإنكاره تعيّن الأفضل للإمامة 351
الفخرُ الرّازي..... 352
وجوب الجواب عن هذا الكلام..... 353
الشَّمسُ السَّمرقَنْدي..... 354
إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل 358
القاضي البيضاوي..... 359
إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل الشّمس الأصفهاني..... 360
إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل تبعاً للبيضاوي تأويله الحديث في كتاب آخر تبعاً للرازي..... 362
الردّ على ما ذكره..... 363
القاضي العضدي والشريف الجرجاني ما ذكراه هو تأويل الرازي والجواب الجواب 364
السَّعدُ التّفتازاني..... 365
إنكاره دلالة ما ذكره على الأفضلية بمعنى زيادة الثواب مردود 366
وجوه الردّ على دعوى الاتفاق على أفضليّة أبي بكر وعمر..... 367
دعوى اعتراف الإمام بأفضلية أبي بكر مستندة إلى خبر موضوع العلاء القوشجي 370
ذكر عبارة التفتازاني والجواب الجواب الشَّهابُ الدّولَت آبادي اعتراف بصحته وتأويل عرفت بطلانه 371
إسحاق الهروي ذكر تأويل التفتازاني وقد عرفت فساده حُسام الدّين السّهارنفوري تأويل تقدّم فساده محمَّد البَدخشاني..... 372
اعتراف بالسّند والدلالة ودعوى المعارضة وليُّ الدّهلوي 373
دعوى المعارضة بـ « يتجلّى لأبي بكر ... »..... 374
دعوى المعارضة بـ « ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر »..... 375
دعوى المعارضة بـ « من أحبّ الناس إليك؟ ... »..... 376

دعوى تنوّع حبّا والرّسول..... 378
الاستدلال بقول عائشة: كان أبو بكر أحبّ الناس ثم عمر..... 379
تأويل الحديث ببعض الوجوه..... 382
كلماتٌ في ذم التأويل..... 383
تفنيد المعارضة بحديث الاقتداء بالشيخين.....387
1 – المعارضة بما اختصوا بروايته غير مسموعة..... 389
2 – المعارضة به ينافي ما التزم به (الدّهلوي) 3 – المعارضة به ينافي ما نصَّ عليه والده..... 390
4 – المعارضة به ينافي ما نصّ عليه تلميذه 5 – هذا الحديث واه بجميع طرقه حسب تصريحاتهم..... 391
رسالةٌ في تحقيق حديث الإقتداء بالشّيخين تأليف السيد علي الحسيني الميلاني393
نظرات في أسانيد..... 397
حديث حذيفة..... 398
حديث ابن مسعود..... 404
حديث أبي الدّرداء..... 407
حديث أنس بن مالك..... 408
حديث عبدا بن عمر..... 410
حديث جدّة عبدا بن أبي الهذيل..... 412
كلمات الأئمة وكبار العلماء حول سند حديث الاقتداء أبو حاتم الرّازي 414
أبو عيسى الترمذي..... 415
أبوبكر البزّار..... 416
أبو جعفر العقيلي..... 417
أبوبكر النقّاش..... 418
ابن عديّ..... 419
أبو الحسن الدار قطني..... 420

ابن حزم الأندلسي..... 421
برهان الدين العبري الفرغاني..... 423
شمس الدين الذهبي..... 424
نور الدّين الهيثمي..... 426
ابن حجر العسقلاني..... 427
شيخ الإسلام الهروي..... 429
عبد الرؤوف المناوي..... 430
ابن درويش الحوت 432
تأمّلات في متن ودلالة..... 434
تكملة:..... 445
الفهرس..... 449